دورية دولية محكمة

قضايا آسيوية

ISSN 2629-6616
رقم التسجيل: VR.3373.6327.B

مجلة قضايا آسيوية

المركز الديمقراطي العربي

Asian issues

International scientific periodical journal

ISSN 2629-6616
VR.3373.6327.B

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

مجلة قضايا أسيوية

عنوان المجلة

قضايا أسيوية

Journal of Assian Issues

دورية دولية محكمة

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2629-6616

المجلد الرابع العدد 15 جانفي 2023

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

برلين - ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذه المجلة أو أي جزء منها أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال؛ دون إذن مسبق خطي من الناشر

جميع الحقوق محفوظة للمركز الديمقراطي العربي

All rights reserved No part of this book may by reproduced. Stored in a

retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior

Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany: Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : https://democraticac.de

رئيس المركز:

أ. عمار شرعان

رئيس هيئة تحرير المجلة

الدكتورة عبلة مزوزي

نائب رئيس التحرير الأول

الدكتور محمد بلعيشة

النائب الثاني

الدكتورة رزايقية حنان

أعضاء هيئة التحرير:

- د. كعبوش الحواس جامعة الجزائر3 – الجزائر
- د.بن ميهوب نسرين -جامعة الجزائر3 – الجزائر-
- د.نصر الدين مختاري المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
- أ.أسماء بن مشيرح – أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة تيزي وزو/الجزائر
- أ. أسماء باهي – جامعة لمين دباغين سطيف/الجزائر
- د.أونيس راضية- جامعة بومرداس/الجزائر

أعضاء اللجنة العلمية

- أ.د. نورهان الشيخ – أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- أ.د. فاطمة الزهراء بودرهم – متخصصة بشؤون المرأة والعلوم السياسية جامعة المسيلة/الجزائر.
- أ د. ابتسام محمد العامري – مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – العراق.
- أ د. دلال بحري – أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة1/الجزائر.
- د. عبد القادر رندن- أستاذ العلاقات الدولية- جامعة عنابة- الجزائر.
- د. حنان رزايقية- دكتوراه في العلوم السياسية جامعة الجزائر -3-.
- د. جمال فاضي – باحث في الشئون السياسية ومحاضر غير متفرغ في عدة جامعات.
- د. حمايدي عائشة – أستاذة القانون الدولي العام جامعة عنابة/الجزائر.
- د. حسام الدين بوعيسي – متخصص في الشؤون الامنية الدولية جامعة المسيلة/الجزائر.
- د. أحمدي بواعلي بوجلطية – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الشلف/الجزائر.
- د. العزبي فاروق -أستاذ العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر-3-
- د. سليم عاشور – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة بالمسيلة/الجزائر.
- د. سميرة سليمان – متخصصة في شؤون الادارة الدولية جامعة قسنطينة/الجزائر.
- د. حارث قحطان عبدالله – زميل باحث في المركز الديمقراطي العربي – العراق.
- د. عبد القادر شاقوري – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الشلف.
- د. فاطمة صفراوي –جامعة سوسة/تونس.
- د. جلال حسن حسن عبدالله – متخصص في الاقتصاد والمالية العامة – جامعة المنصورة/مصر.
- د. محمد الأمير أحمد – متخصص في التاريخ الحديث والمعاصر – مصر.
- د.نزيهة شاوش – علم الاجتماع تخصص الادارة والعمل/ جامعة بسكرة- الجزائر.
- د. ميثم منفي كاظم العميدي- كلية القانون- جامعة بابل- العراق.
- د.بن ميهوب نسرين -جامعة الجزائر3- الجزائر
أ.م.د. وحيد أنعام كاكائي-وزارة التربية العراقية مديرية تربية ديالى- العراق.
- دالياس كشاوي، جامعة الجزائر -3- الجزائر.
- د. كعبوش الحواس، جامعة الجزائر -3-، الجزائر.
- د. نصر الدين مختاري المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.
- د. محمد أمين سويعد، جامعة الجزائر -3-، الجزائر.
- د. سالمي العيفة أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر 3/ الجزائر .
- د. حمدان بوعمران متخصص في العلوم السياسية فلسطين.
- د محمد الشيخ ريس قسم العلوم السياسية جامعة الجفرة/ ليبيا.
- د كمال بطاب أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة المسيلة/الجزائر
- د فؤاد الربع دكتور في العلاقات الدولية و القانون الدولي/المغرب
- د. محمد بلعيشة الدراسات الاسيوية/جامعة الجزائر-3-
- د. مجال عبدالعزيز عوضني الديسطي جامعة الشرق الأدنى –قبرص – تركيا
- د. مجدي عبدالله فواز خصاونه، متخصص في مناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية، الأردن.
- د. آسيا قبلي/ باحثة في مركز الشعب للدراسات والبحوث/ الجزائر.

الفهرس

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	إفتتاحية العدد: آسيا 2022م - ASIA-2022 رهانات الصعود وإستراتيجيات التطويق (د. محمد بلعيشة، أ. أسماء باهي)	1
	الدراسات	
02	السياسة الخارجية محاولة معرفية في المضمون والماهية (د. الحواس كعبوش)	17
03	جيوسياسية الأزمة الأوكرانية الروسية (د. سميرة سليمان)	30
04	تأثير البعد الجيوبولتيكي في تحديد الأرادات الأسيوية أتجاه حرب أوكرانيا (أ. د/ هاني إلياس خضر الحديثي)	41
05	المواقف الاقليمية والدولية بعد الانسحاب الامريكي من أفغانستان عام 2021 (أ.م. د. زياد يوسف حمد، أ. فاتن حاتم كريم)	64
06	العلاقات الجزائرية القطرية نحو تشكيل نواة تكامل اقتصادي عربي (د. آسيا قبلي)	85
07	دور العامل الدبلوماسي في تفعيل السياسة الخارجية العراقية بعد العام 2003 (أ. علي سعد موسى أ. م. د شيماء معروف فرحان)	94
08	انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية (المساعي والتحديات) (أ. د/ زياد طارق عبد الرزاق، سيف صباح عبود)	112
09	الواقع البيئي في القطب الشمالي وآفاقه المستقبلية (أ. علي سعد موسى)	130
10	دولة العدد: الإمارات العربية المتحدة (هيئة التحرير)	157
	قراءة في كتاب	
11	العلاقات التركية – القطرية السياسة الخارجية والأمن الإقليمي (2002-2020) (صبار محمد رضى)	189

الإفتتاحية

إفتتاحية العدد:

آسيا 2022م - ASIA-2022

رهانات الصعود وإستراتيجيات التطويق

د. محمد بلعيشة

أ. أسماء باهي

مقدمة:

حين خرجت مدرسة فرانكفورت النقدية بطرحها الابستمولوجي الجديد والداعي لعدم الفصل بين الذات والموضوع، طرح "روبرت كوكس" فكرته عن النظرية باعتبارها احد أبرز رواد الطرح النقدي، حيث وصفها (النظرية) بأنها جاءت لخدمة شخص ما أو تعمل على تحقيق هدف معين، أبستمولوجيا ظهر في هذه المرحلة منطق معرفي مختلف وأصبحت الظواهر تفهم من منطق اجتماعي ماركسي، كما سادت الهيمنة الغرامشية (أنطونيو غرامشي) على الأفكار، وأصبح الخطاب الأكثر اقناعا عند "يورغن هابرماس" هو العدسة الوحيدة التي يمكن للباحث أن يرى العالم من خلالها، ونتيجة لهذا الوضع الابيستيمي ظهرت لنا إشكالية التحيز في التحليل.

ونتاجا لهذا الوضع أصبح الباحث في الوطن العربي والعالم الثالث، باحثا مستهلكا للمنتوج المعرفي الغربي، الذي طغى سواء من حيث لغة الاقناع القوية أو من ناحية تقنيات البحث، لذلك لا يمكن أن نستغرب سيادة الخطاب الغربي التفسيري للنظام الدولي وللعالم، فمعارفنا الابستمولوجية تمر من قنوات غربية متطرفة علميا، إن امتلاك السبق في التنظير مع الشمولية والسيطرة على قنوات الاتصال جعل أي طروحات خارج الحيز الغربي لا تظهر ولا تصل الى الباحث إلا نادرا او صدفة.

ليس من الغريب أن تبقى آسيا عالما ثالث مهما بلغت من الصحوة والتطور، مادام صاحب التصنيف غربي تطغى فيه الخصائل الذاتية والهوياتية على منتوجه المعرفي، لذلك يجب قبل الصحوة الآسيوية او العربية سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا؛ ان تكون هناك ثورة علمية معرفية (توماس كون) وقطيعة ابستمولوجية (غاستون باشلار) ومراجعات قاسية للمفاهيم السائدة واخضاعها لمبدأ التفنيد والتكذيب (كارل بوبر)، وقتها سينتج خطاب أفروآسيوي جديد يعيد بناء هوية الفرد، والذي في حال اقتنع بكينونته فانه سيكون أرضية خصبة لنجاح أي صحوة.

ان هذا التقرير الافتتاحي لهذا العدد، حاول تسليط الضوء على أهم القضايا الهيكلية في آسيا سنة 2022، ساعيا لرفض علمي للتحيز والانتقائية في الأحداث، معتبرا ان ما يحدث في اسيا لا يقل أهمية عن باقي المناطق في العالم، كما انه من حق الباحث وواجبه أن تحظى هذه القارة بالاهتمام الأكاديمي.

1- **دراسة في جغرافية الإندو-باسيفيك،INDO-PACIFIC**

يعتبر الاندو-باسيفيك خريطة ذهنية مقتطعة من الفضاء الجغرافي، وفضاء متخيلا لذلك لا يوجد اتفاق حول ما يميز هذا الفضاء، فأصبحت كل دولة تحدد مفهومها الاستراتيجي لهذا المصطلح بما يتلاءم مع سياساتها الأمنية والاقتصادية.

حيث تشترك كل من أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية في وجهة النظر حول النطاق الجغرافي للاندوباسيفيك واعتباره آسيا الباسيفيك بالإضافة إلى الهند، أما بالنسبة لليابان والهند فالنطاق أوسع بكثير فيشمل كل الدول المشاطئة للمحيطين الهندي والهادئ، بينما لتجمع الآسيان فلا يهمه الحدود الملموسة للمنطقة طالما يحتفظ التجمع بمركزيته في الهيكل الإقليمي المستقبلي.

اما بالنسبة لبعض الدراسات فالاندو باسيفيك يمثل المساحة الجغرافية الواصلة بين المحيطين الهندي والهادئ والتي تبدأ من اطلالة الامريكيتين عل المحيط الهادئ شرقا حتى حدود المحيط الهندي بالقرب من بحر العرب وسواحل شرق القارة الافريقية، ومن الحدود البحرية للهند ودول شرق وجنوب شرق آسيا حتى السواحل الأسترالية جنوبا. وتقع المنطقة على ثمانية أقاليم فرعية هي:

- شرق آسيا (اليابان الصين روسيا كوريا الجنوبية).
- جنوب شرق آسيا (بروناي ماليزيا اندونيسيا الفليبين سنغافورة تايلاند فيتنام كمبوديا لاوس ميانمار تيمور الشرقية).
- جنوب آسيا (الهند سريلانكا باكستان بنجلاديش المالديف).
- أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة كندا).
- امريكا اللاتينية (المكسيك شيلي بيرو الاكوادور كولومبيا).
- الشرق الأوسط (الامارات العربية المتحدة عمان اليمن إيران).
- شرق افريقيا (الصومال كينيا موزمبيق تنزانيا جنوب افريقيا موريشيوس سيشل مدغشقر كوموروي).
- أوقيانوسيا (استراليا نيوزلندا غينيا فيجي).

وقسم الصندوق العالمي للطبيعة (wwf) ومنظمة المحافظة على الطبيعة، المحيط الهندي والهادئ الى ثلاث عوالم وتقسم هذه العوالم الى عدد من مناطق، تغطي المنطقة الغربية من المحيطين الهادئ والهندي الأجزاء المركزية والغربية من المحيط الهندي، التي تشمل الساحل الشرقي لإفريقيا والبحر الأحمر وخليج عدن والخليج العربي وبحر العرب وخليج البنغال وبحر انداما ن وكذلك المياه الساحلية المحيطة بمدغشقر والسيشل وجزر القمر وجزر مسكارن وجزر المالديف وارخبيل تشاغوس،

وتحيط المنطقة الشرقية للمحيطين الهادئ والهندي بأغلب الجزر البركانية الموجودة في المنطقة المركزية للمحيط الهادئ التي تمتد من جزر المارشال عبر المناطق المركزية والجنوبية الشرقية لبولينيزيا وتمتد الى الجزيرة الشرقية وهاواي.

تشمل المنطقة المركزية للمحيطين الهادئ والهندي العديد من البحار ومضايق تربط بين المحيط الهادي والهندي وتشمل بحارا محاطة بالأرخبيل (باستثناء الساحل الشمالي الشرقي لسومطرة الذي يعد جزء من المنطقة الغربية للمحيطين الهندي والهادئ) كما تشمل البحر الجنوبي الصيني وبحر الفلبين والساحل الشمالي لأستراليا والبحار المحيطة بغينيا الجديدة والمناطق المركزية والغربية لميكرونيزيا وكاليدونيا الجديدة وجزر سليمان وفانواتو وفيجي وتونغا.

2- الهندي – الباسيفيكي حلبة الصراع الجديد منطقة الانعتاق والاختناق

جاء مصطلح الاندو باسيفيك اختصارا لعبارة تجمع المحيط الهندي مع المحيط الهادئ، لكن ورغم الاتصال الجغرافي الطبيعي بين المحيطين الهادئ والهندي، فأدبيات العلاقات الدولية لم تعرف استخدام مفهوم ("الإندو-باسيفيك" "INDO-PACIFIC) بالمعنى الجيوسياسي أو الجيواقتصادي الا منذ سنوات قليلة.

تبين بعد السنوات التي تلت أحداث 11 سبتمبر 2001، أن الخطر على الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن اسلاميا كما صوره "صامويل هنتغتون"Samuel Phillips Huntington" في كتابه "صدام الحضارات"، حيث بدأ الحديث عن الصعود الصيني كمنافس محتمل لريادة الولايات المتحدة، فالتطور السريع للصين من حيث القدرة الاقتصادية والقوة العسكرية شكل تحديا للدور القيادي الأمريكي، ومع السياسة الاقتصادية المتنامية للصين واستعمالها للقوة الناعمة كما جاء في أدبيات جوزيف ناي، استشعرت الولايات المتحدة الخطر من النهضة الصينية، وأعلن عن التحول الاستراتيجي من الشرق الأوسط والخروج من العراق وأفغانستان، والاستدارة نحو آسيا الباسيفيك باستراتيجية إعادة التوازن عندما صرح الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" بأن آسيا الباسيفيك تعد أولوية للولايات المتحدة الأمريكية، وقد تكلم قبله رئيس الوزراء الياباني "شينزو آبي" المغتال حديثا عن المنطقة وأضاف إليها المحيط الهندي كمسطح آخر يمكن ربطه بالمحيط الهادي، وبلور رؤية جغرافية تتكلم عن التأثير المتبادل بين البحرين.

أدخلت ادارة "دونالد ترامب" مصطلح "الاندو-باسيفيك" ضمن الوثائق القومية الأمريكية، ويتعلق الأمر بتقرير استراتيجية الأمن القومي لسنة 2017، عقب الجولة الأولى للرئيس الأمريكي في القارة الآسيوية خلال نوفمبر 2017، حيث تحولت الاستراتيجية الأمريكية من توظيف مصطلح آسيا الباسيفيك الى اقليم "الاندو-باسيفيك"، وكان هذا ايذانا بتصاعد أولوية المنطقة في العقيدة الاستراتيجية الأمريكية.

تمثل منطقة الاندو باسيفيك أهمية قصوى لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، فالصين تهدف الى الهيمنة الإقليمية لتعزيز أمنها وخروجها للهيمنة العالمية وهذا يتطلب منها الهيمنة على منطقة المحيطين الهندي والهادئ، في حين تسعى الولايات الأمريكية لخنق واحتواء الصين والبقاء في القيادة العالمية، وهذا يتطلب منها بسط هيمنتها على منطقة الاندو-باسيفيك.

وفي هذا السياق، يعد انتشار مصطلح "الاندو-باسيفيك" انعكاسا للتغير الهيكلي في استراتيجية الدول الآسيوية والغربية التي تخشى من التمدد الصيني في إطار مشروع الحزام والطريق اقتصاديا، والانتشار العسكري الصيني في المحيطين الهادي والهندي بصورة كثيفة، والتطور السريع في القدرات العسكرية الصينية.

3- اتفاق أوكوس والكواد والتصعيد في الهندي الباسيفيكي (ليس مجرد اتفاقات)

يحظى المسطح الهندي-الباسيفيكي بأهمية جيوسياسية كبيرة، خولته أن يكون جائزةً جيوبوليتيكيةً جديدةً تحُلُّ محل قلب العالم، حيث تُمثل المضائق البحرية والممرات المائية الكثيفة فيه شريان حيوي لحركية التجارة العالمية، كما يمكن اعتباره بيضة القبان التي تتمحور وفقها سياسة الأحلاف ومعادلة القوى الدولية، حيث تعتبر الدول المطلة على المحيطين الهندي والباسيفيكي - على غرار، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وكندا

والهند - فواعل ذات قيمة ثابتة في تركيبة الأنساق الإقليمية والنظام الدولي، ففي فضاء جمعت فيه الأطراف المتحالفة والمتصارعة في حوض واحد وعلى تماس مباشر، تغيرت التوجهات الجيوستراتيجية والتحالفات وأضيفت أطراف أخرى للصراع التقليدي بين الصين صاحبة القفزات الهائلة على الصعيد الاقتصادي والولايات المتحدة الأمريكية المهين العالمي.

برزت الحاجة إلى التربص والتصدي لصعود الصين والسعي لعرقلة توجهها نحو الاضطلاع بدور إقليمي وعالمي، انطلاقًا من السيطرة على آسيا مرورًا بالشرق الأوسط وصولًا لإفريقيا وأوروبا. يتحقق ذلك وفق المنظور الأمريكي بتطبيق سياسات الاحتواء والتطويق، لعل ذلك ما يفسر تأكيد" أوباما" على التركيز على آسيا-الباسيفيك، ليُشاركه "دونالد ترامب" نفس الموقف ووسع دائرة اهتمامه من خلال مفهوم "المحيط الهندي-الباسيفيكي"، في حين أكدَّ "بايدن" على جدية الإرادة الأمريكية بالتواجد في الباسيفيك .

في 21 سبتمبر 2021، أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا اتفاقية أمنية-عسكرية "تاريخية" تحت اسم "Aukus" -وهي عبارة عن اندماج أسماء الدول الأعضاء الثلاثة -لتعزيز القدرات العسكرية في المحيط الهادئ، مما يسمح لهم بمشاركة تقنيات الدفاع المتقدمة وتزويد القوات الأسترالية بالمعرفة اللازمة لبناء غواصات تعمل بالطاقة النووية، في واقع الأمر وضمنيا تستهدف هذه الشراكة الصين بشكل رئيسي ولكنها أيضًا أغضبت العديد من البلدان الأخرى على غرار فرنسا، خلال ذلك سارعت الولايات المتحدة لإصلاح العلاقات معها، فيما عبرت الصين وكوريا الشمالية عن اعتراضهما بشدة على الاتفاق.

هذا التحالف أعقبه تحالف آخر سمي "كواد"، يشمل اليابان والهند وأستراليا والولايات المتحدة وهو احياء للحوار الأمني الرباعي والذي تنظر إليه بكين باعتباره تحالف يسعى الى تحجيم نفوذها الاقليمي في جنوب شرق آسيا.

4- تحولات مابعد "اغتيال تشينزو ابي"، اليابان قوة عسكرية من جديد؟

سبّب اغتيال **"شينزو آبي"** صدمة تجاوزت حدود اليابان، فقد كان رئيس الوزراء السابق لليابان زعيما سياسيا ذو نظرة تجديدية وتحولية، أخرجت اليابان من دائرة التشتت في فلك الولايات المتحدة الأمريكية الى سن استراتيجية مختلفة تنأى بها عن دور الطرف التابع في السياسة الدولية لتكون فاعلا لا يستهان به وحليفا قويا.

وقد حققت استراتيجيته التي أطلق عليها **"آبِنوميكس-Abenomics"** هدفها وجعلت اليابان القوة الاقتصادية الثالثة في العالم، الا أن طموحات آبي ليابان قوية اقتصاديا وعسكريا كانت تصطدم بدستور اليابان 1947م الذي تنص المادة التاسعة منه على منعها من حيازة قوات عسكرية أو ممارسة السياسة العسكرية لحل النزاعات الدولية، هذا ما دفع "آبي" للالتزام بالحلول الاستراتيجية ومحاولة الالتفاف على الدستور تدريجيا، قبل أن يلقى حتفه برصاصتين أثناء تجمع لحملته الانتخابية[1]، لكن هذا الاغتيال لم يقتل أفكاره، بل أعاد احيائها في مشهد صادم لتوجهات السياسة الأمنية اليابانية الجديدة، والتي ضاعفت الانفاق الدفاعي بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال 5 سنوات، لتخرج اليابان من كونها الشريك الاقتصادي القوي فقط الى يابان قوية عسكرية، تتمكن من الردع وتبحث

عن الموازنة للقوى العسكرية في اقليمها، في مشهد عبرت عنه اليابان بالبيئة الأمنية الأشد والأكثر تعقيدا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[2].

5- صعود طالبان (بذور لم تفنى) معطيات إقليمية جديدة.

رغم أن حركة طالبان وبعد عودتها للحكم في أفغانستان؛ أعطت تطمينات وضمانات لدول الجوار والمجتمع الدولي بأنها ستكون منفتحة على العالم، وانها ستعمل على احترام الحقوق العامة وحرية المرأة والتأكيد على قدرتها على تحمل مسؤوليات الحكم وإدارة شؤون البلاد، وطمأنة دول الجوار، إلا أن العالم ينظر إليها بتوجس وريبة، فإنها لا شك في نظرهم ستكون نموذجا لحركة صمدت أمام اقوى فاعل في النظام الدولي وتمكنت من العودة بعد انسحابه من البلاد، هذا ما يجعلها نموذجا محفزا للاحتذاء به من طرف الجماعات الأخرى في مختلف المناطق خاصة آسيا وافريقيا، لكن في الوقت ذاته حظيت طالبان بالترحيب الضمني من طرف دول الجوار الإقليمي كباكستان وايران وتركيا، اللذين يرون في أفغانستان الآن شريك جديد، لا ولاء له للولايات المتحدة ما سيحفز دول الجوار لتحقيق مصالح استراتيجية، مثل باكستان التي تسعى لتدعيم موقفها ضد غريمتها التقليدية الهند وكيف أن "عمران خان" رحب ضمنيا بطالبان لدعم مشاعر الدين والهوية داخل باكستان، لتوحيد مؤيديه وتقوية موقعه في الحكم وتلافي الاختلالات الاقتصادية داخل البلاد، وايران التي تسعى للوصول الجغرافي لجمهوريات آسيا الوسطى وتدعيم الجسور الجيوبوليتيكية بين موسكو وطهران والتخفيف من التطويق الجغرافي المحيط بها من طرف حلفاء الولايات المتحدة، وتركيا التي تسعى لتفعيل دورها الطوراني بالتقرب اكثر من القلب الآسيوي، ولا تحظى طالبان بالترحيب الإقليمي فقط بل يرجح أن يخدم صعودها أقطاب دولية ستعمل على الاستثمار من الوضع مثل الصين وروسيا اللتين تسعيان لفرض منطق اسيوي خالي من أي دور امريكي لتفادي سياسة التطويق والاحتواء[3].

6- انتخابات الفلبين، بين الاستمرارية وتغير التوجهات

عرفت سنة 2022 انتهاء حكم الرئيس الفلبيني "رودريغو دوتيرتي" الذي اتسمت بعض توجهات سياسته الخارجية بالعداء تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة فيما عبر عنه بالتدخلات الغربية في شؤون البلاد، الا أنه حافظ بشكل وثيق على التعاون الأمني والعسكري بين الفلبين والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الفلبين هي أكبر دولة متلقية للمساعدات العسكرية الأمريكية في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، رغم هذا استمر سعيه من جانب آخر الى الحفاظ وبناء علاقات صداقة قوية مع الصين شريكها الاقتصادي الأكبر، بالتالي يمكن القول إن سياسة " دوتيرتي" ورغم أنه أظهر في عديد المواقف ميل سياسته الخارجية الى الصين الا أنه حاول الحفاظ على نهج التحوط الاستراتيجي المتبع بين دول جنوب شرق آسيا والذي مكنه من تحقيق استفادة مزدوجة للفليبين من الصين اقتصاديا ومن أمريكا عسكريا.

تمثل الفلبين لأمريكا جزءً مهما من سلسلة جزر غرب المحيط الهادئ من الحلفاء السياسيين الذين يعملون معًا حسب الحاجة لوقف التوسع البحري الصيني، في حين تأمل الصين أن تقلل العلاقات القوية مع الفلبين من نفوذ الولايات

المتحدة في نزاع بحر الصين الجنوبي، هذا ما جعل التوقعات تتضارب حول توجهات السياسات الفلبينية الجديدة بداية استلام ماركوس الحكم.

- **ماركوس فرديناند الرئيس، وتوجهات السياسات الفليبينية الجديدة**

في 30 جوان 2022 تولى "ماركوس فيرديناند الابن" الملقب بـ" بونغ بونغ" رئاسة الفلبين، بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية، وهو ابن الرئيس الدكتاتوري السابق للفلبين "ماركوس فرديناند الأب" الذي حكم البلاد منذ عام 1965 حتى أطاحت به ثورة سلطة الشعب عام 1986، وقد فازت سارة دوتيرتي-كاربيو، ابنة الرئيس السابق رودريغو دوتيرتي، بمنصب نائب الرئيس.

دعى ماركوس الى الحفاظ على المصالح الوطنية لبلاده بغض النظر عن تعميق المنافسة بين الولايات المتحدة والصين الا أن توجهات سياساته بعد الفوز لا تنبأ باستمراره على نهج خلفه دوتيرتي، ففي لقائه مع نائبة الرئيس الأمريكي "كامالا هاريس" قال ماركوس إنه "لا يرى مستقبلاً للفلبين لا يتضمن الولايات المتحدة."، كما قام ماركوس بإصلاح العلاقات المتوترة مع الولايات المتحدة من خلال تبني موقف أكثر انتقادًا تجاه الصين وروسيا كما ألغى أيضا صفقة الدفاع الرئيسية الوحيدة لبلاده مع روسيا لصالح البدائل الأمريكية، وعلق العديد من مشاريع البنية التحتية الكبيرة مع الصين بسبب مخاوف بشأن أسعار الفائدة المرتفعة ونقص التمويل، وأشاد بدور أمريكا في الاستقرار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ باعتباره أمرا يحظى بتقدير كبير من قبل جميع دول المنطقة، والفلبين على وجه الخصوص.

حاول المسؤولون الدبلوماسيون والعسكريون الأمريكيون والفلبينيون الحفاظ على معظم أشكال التعاون الأمني وغيرها خلال اجتماع أغسطس 2022 في مانيلا، تعهد كل من وزير الخارجية الأمريكية "أنتوني بلينكين" والرئيس ماركوس بتعزيز التحالف العسكري مع اتفاق كلا الجانبين على مضاعفة تعاونهما الأمني وسط مخاوف مشتركة بشأن توكيد الصين المتزايد في بحر الصين الجنوبي وكذلك بشأن تايوان، من المتوقع أن تجري الفلبين والولايات المتحدة ما يصل إلى 500 نشاط عسكري مشترك العام المقبل (2023)، و 300 هذا العام؛ ويهدف البنتاغون أيضًا إلى نشر ما يصل إلى 16 ألف جندي في مناورات "باليكاتان" الفلبينية الأمريكية السنوية، والتي تركز بشكل متزايد على التعاون الأمني البحري مع الحضور المتزايد من الدول المتشابهة في التفكير مثل اليابان وأستراليا، كما تبنى ماركوس تحالف البلاد مع الولايات المتحدة، وأعاد إحياء اتفاقية التعاون الدفاعي المعزز الخاملة(EDCA) ، والتي تسمح للولايات المتحدة بنشر قوات تقليدية في خمس قواعد مختارة في الفلبين.

بالتالي فان هذا التحول الكبير في توجهات الفلبين وتعزيز العلاقات الدفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية سيجعل من الصين تراجع علاقتها مع الفلبين التي يبدو أنها باتت توجه سياساتها مع الصين من منطلق قوة، فهي ستسعى لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الصين في حين أنها لن تقدم أي تنازلات بشأن قضايا ونزاعات بحر الصين الجنوبي العالقة.

وبرغم أن ماركوس قد صرح بأنه "بغض النظر عما تحاول القوى العظمى القيام به، علينا أن نعمل من أجل مصلحة الفلبين، حيث لا يمكننا السماح لأنفسنا بأن نكون جزءًا من السياسة الخارجية للدول الأخرى، يجب أن تكون لدينا سياستنا الخارجية الخاصة،" ما يشير الى أنه يريد أن يسير في طريق وسطي للتنقل بين المنافسة القوية بين القوى العظمى، الا أن سياساته المنتهجة الجديدة تجعل من الفلبين حاملة طائرات أمريكية كبيرة في مواجهة الصين، ساعية لاحتواء هذه الأخيرة في جنوب شرق آسيا[4].

7- الإطاحة بعمران خان في باكستان أي دور لباكستان مستقبلا؟[5]

سياسياً لم تكن سنة 2022 بالنسبة للباكستانيين سنة عادية، فقد عرفت حراكاً سياسياً وصراعا عنيف بين النخب الحاكمة، انتهى بتصويت البرلمان الباكستاني على حجب الثقة عن حكومة "عمران خان" رئيس الوزراء الباكستاني السابق وزعيم حزب (حركة إنصاف الباكستانية-PTI)، ليستمر التقليد التاريخي في باكستان بأن لم يحصل منذ تأسيسها (باكستان) أن تمم أي رئيس وزراء من اللذين سبقوا "خان" عهدتهم الخماسية (خمس سنوات)، ليصوّت البرلمان الباكستاني على "شهباز شريف" الشقيق الأصغر لرئيس الوزراء الأسبق "نواز شريف" وزعيم (الرابطة الإسلامية الباكستانية) المعارِضة.

- **المعارضة مسوغات داخلية وسوء إدارة**

أعطى الاتجاه المعارض لحكومة "خان" مبرراته، متهما حكومة "إنصاف" بقيادة "خان" بسوء إدارة البلاد وعجزها عن مواجهة الفقر والفساد، إضافة الى دخول البلاد في أزمة اقتصادية مع تزايد الأزمات الاقتصادية منذ تولي "خان" رئاسة الوزراء وحكومته، إضافة الى ان الروبية الباكستانية فقدت حوالي 30%، وبلغ التضخم مستويات قياسية بحوالي 13%، إضافة الى فقدان باكستان رصيدا معتبرا من احتياطيات النقد الأجنبي بسبب ارتفاع واردات النفط بسبب الحرب الأوكرانية حيث بلغ 12 مليار دولار، كما أن سياسات "خان" المتخبطة مع صندوق النقد الدولي تهدد بتوقيف دعمه لباكستان للمرة الثانية، إضافة الى أن عهدته تميزت بعدم الاستقرار حيث قام بتعيين أربع وزراء مالية منذ توليه السلطة.

أما موقف الجيش الباكستاني الذي عرف بتغلغله في السياسة، فإنه يتمتع بنفوذ كبير في الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد، فمنذ تأسيس باكستان قام الجيش بثلاث انقلابات سياسية ناجحة، ورغم أن الجيش في بدايات استلام "خان" رئاسة الوزراء كان على وفاق تام معه، إلا أن الأمور بدأت في التصدع منذ أن برزت سياسات "خان" الخارجية المبتعدة عن واشنطن التي تربطها علاقات طيبة مع الجيش الباكستاني، إضافة الى أزمة بين الحكومة والجيش حين تم تعيين رئيس مخابرات جديد سنة 2021، حتى ولو كانت هذه أسبابا غير كفيلة وليست مؤشرات قوية على تراجع علاقة "خان" بالجيش إلا أن حياد الجيش تجاه قرار حجب الثقة من "خان" رغم موقعه القوي في النظام السياسي يؤكد ان الجيش تخلى عنه، وإلا ما كان للقرار أن ينجح لو حضي "خان" بالدعم من طرف الجيش.

كما ساقت المعارضة اتهامات سياسية لـ "خان" تمثلت في أنه أراد تحويل النظام السياسي البرلماني في باكستان الى نظام سياسي رئاسي، وهو ما اعتبرته تهديدا وتهديما للمؤسسات الديمقراطية، حيث اتهم بأنه يناور دستوريا للبقاء في السلطة والاستحواذ عليها متخطيا المؤسسات الدستورية الديمقراطية، الأمر الذي اقتضى حجب الثقة عنه وحكومته.

- **موقف "خان" ومسوغات المؤامرة الخارجية**

"صارت باكستان دولة مستقلة عام 1974، لكن النضال من أجل الحرية يبدأ اليوم من جديد ضد مؤامرة أجنبية لتغيير النظام" كان أول تصريح لـ "خان" حول حجب البرلمان الثقة عنه، إذ وصف ذلك بأنه مؤامرة خارجية تقودها واشنطن ضد حكومته، كون "خان" اتخذ نهجا يتوافق مع الصين وروسيا، حيث أنه زار روسيا يومين فقط بعد بداية القوات الروسية عمليتها العسكرية في أوكرانيا، وفور عودته صرح بأن باكستان ستستمر في شراء القمح والبترول من روسيا، كما امتنع عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدانة روسيا، هذه المواقف جعلت بعض النخب تتحرك لمعالجة الموقف وعدم خسارة الدعم الأمريكي التقليدي، بما فيها المعارضة التي اتهمها بأنها تريد إسقاطه بإيعاز من الولايات المتحدة، فقد حاول الجيش أن لا يخسر علاقاته بالولايات المتحدة نتيجة مواقف خان الخارجية، خاصة ما جاء في " ذ التايم اوف إسرائيل-THE TIMES OF ISRAEL" أن "خان" تلقى رسالة من سفير باكستان في واشنطن تتضمن تسجيلا قال فيه مسؤول أميركي رفيع المستوى إن الولايات المتحدة تشعر بأن العلاقات يمكن أن تكون أفضل إذا غادر خان السلطة، وتجدر الإشارة أن الإعانات الاقتصادية الامريكية الممنوحة لباكستان تراجعت بشكل كبير حيث قدمت الولايات المتحدة لباكستان سنة 2010 (4.5 مليار دولار)، في حين لم تتجاوز المساعدات (70 مليون دولار) سنة 2020، اضافة الى تقارب أمريكي هندي على حساب باكستان، ساهم في خوف النخب الباكستانية الموالية للولايات المتحدة وجعلها تدق ناقوس الخطر، هذا الخوف تعاظم حين رحب "خان" ضمنيا بصعود حكومة طالبان في أفغانستان، وتقاربه مع الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" بانتهاج طريق تكوين كتلة إسلامية أكثر استقلالية وتحررا من الغرب، الأمر الذي وسع من دائرة المعارضة له بعد أن كانت المعارضة الداخلية والولايات المتحدة، أصبحت السعودية والامارات أيضا تعارضان توجهات "خان".

- **الأزمة السياسية في باكستان وتنافس القوى في آسيا.**

لطالما كانت باكستان من المحاور الجيوبوليتيكية التي تتمحور حولها الصراعات التقليدية بين قوى البر والبحر، وكانت بشكل خاص نقطة ارتكاز استراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وتوجهها إلى آسيا بعد الشرق الأوسط، ولعل الدور الذي لعبته باكستان في إنجاح المناورة الجيوبوليتكية بإيجاد منفذ بحري يمكنها من تمرير امداداتها الطاقوية من بحر قزوين بعيدا عن الأراضي الإيرانية وكذلك بعيدا عن مضيق هرمز؛ جعلها شريك لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة للغرب، فالغزو الأمريكي لأفغانستان لضرورات طاقوية بذرائع أمنية كان شقا لممر طاقوي لموارد بحر قزوين نحو المحيط الهندي، لن تكون إلا شواطئ باكستان الخيار الجغرافي الأمثل لنجاح هاذ المشروع.

الأمور كانت طبيعية وفق الترتيبات الأمريكية للمنطقة، لكن ومع وصول حزب "عمران خان" للسلطة سنة 2018م، أصبحت باكستان تميل الى الفريق الآسيوي المتمثل في الصين وروسيا، وبدأت تنتهج نهج انعتاقي تحرري عن المنظومة الغربية، الامر الذي احدث حالة توجس لدى الغرب والولايات المتحدة، فباكستان "خان" تقربت من الصين وروسيا، وتقربت كذلك من تركيا وأبدت قبولا لحركة طالبان وصعودها، جعلت باكستان وكأنها تحيي الهوية الآسيوية، الامر الذي اثار مخاوف الأمريكيين بخسارة الجسر الجغرافي الرابط بين المحيط وآسيا الوسطى (قلب العالم وأوراسيا)، وفي الوقت نفسه هناك فواعل داخل باكستان لا يخدمها وجود "خان" في السلطة وأيضا سياساته تهدد بقاء هذه الفواعل، على رأسهم الحزبين الحاكمين السابقين "الرابطة الإسلامية الباكستانية – جناح نواز شريف (PML-N)"، و"حزب الشعب الباكستاني" (PPP)"، هذه الفواعل التي رأت بأن وجودها مهدد إذا استمر "خان" في تنفيذ سياساته التحويلية للنظام من برلماني الى رئاسي.

هذه الرؤى جعلت من عزل "خان" نقطة مشتركة داخليا (المعارضة) وإقليميا (الامارات والسعودية والهند) ودوليا (الولايات المتحدة وحلفاءها)، إذ وحسب هذا التحالف، فانه يجب انقاذ باكستان من الانزلاق الى الحلف الروسي – الصيني أولا، ومحاولة تطويق التوسع الصيني الروسي في آسيا بإسقاط أنظمة موالية لها وتعويضها بقيادات ذات توجهات غربية ثانيا، الخوف من التطرف الديني الراديكالي الذي تعزز داخل باكستان في عهد "خان"، حيث اتهم بأنه استغل المشاعر الدينية لتقوية مركزه في الحكم وكسب الدعم الشعبي وشد الانتباه عن الفساد والفقر والأزمات السياسية.

8- التوجه الصيني عربيا، قمم "شي جينبينغ" الثلاث.

انعقدت في السعودية القمة الصينية العربية والقمة الصينية الخليجية والقمة الصينية السعودية، بحضور عدد من القادة العرب والرئيس الصيني "شي جينبينغ"، وتعتبر السعودية أول دولة يزورها الرئيس الصيني "شي جينبينغ" في الشرق الأوسط، بعد اختتام المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي، وقد استقبل بحفاوة أظهرت مكانة الصين بالنسبة للسعودية، خاصة أن الرئيس الأمريكي "جو بايدن" زار السعودية ولم يستقبل بنفس الحفاوة التي أظهرت جليا التوجهات البراغماتية الجديدة للسعودية، في ما يبدو استراتيجية استباقية لتغيرات النظام الدولي السائر نحو التعددية خاصة وأن عدد القادة العرب ورؤساء المنظمات الحاضرين في القمة قارب الثلاثين قائدا[6].

ومن أهم ما يمكن رصده خلال القمم الثلاث ما يلي:

- حث الرئيس الصيني نظراءه في دول مجلس التعاون الخليجي على "الاستفادة الكاملة من بورصة شنغهاي للبترول والغاز كمنصة لإجراء مبيعات النفط والغاز باستخدام العملة الصينية"، ما سيقرب الصين من هدفها المتمثل في تعزيز عملتها دوليًا، وستضعف الدولار الأمريكي، الا أنه لم يتم التأكيد على أن الجانبين يناقشان التخلي عن "البترودولار" الى الآن.
- الصين والسعودية تشتركان في رؤيتهما حول مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية الذي يعني عدم التعليق على السياسة المحلية أو انتقاد سجلات حقوق الإنسان، وهو الوضع الذي لطالما عانت منه السعودية في

شراكتها مع الولايات المتحدة حيث شدد بيان القمة الختامي على رفض التدخل في شؤون الدول الداخلية بذريعة الحفاظ على الديمقراطية.

- إعادة التأكيد على أهمية مشروع "الحزام والطريق الصيني" للصين والدول العربية، ورؤية "السعودية 2030" بتوقيع الشراكة الاستراتيجية المفتوحة والعمل على إنجاح الرؤى الاستراتيجية المشتركة.
- رغم أن مخرجات القمم ركزت على التعاون الاقتصادي، الا أن التعاون الأمني بين الصين ودول الخليج غير مستبعد خاصة مع العلاقات المتوترة مع حليفهم الأمني الأكبر الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، ومع إيران من جهة أخرى[7].

بالتالي فان مخرجات القمم الثلاث أظهرت نزوعا للدول العربية نحو الشرق في عالم يشهد تحولات سريعة وتغيرا في النظام الدولي.

9- إحتجاجات اسيا الوسطى برميل البارود والعبث في ساحات روسيا الجنوبية[8]

دخلت كازاخستان أكبر جمهوريات اسيا الوسطى سنة 2022م بزلزال سياسي عنيف، تمثل في احتجاجات عنيفة ضد النظام الحاكم، فرغم الاتساع الجغرافي لكازاخستان ووفرة الموارد بها إلا أن الأداء الاقتصادي ضعيف والأوضاع المعيشية قاسية، إضافة الى الحرب الروسية الأوكرانية وتداعيات جائحة كوفيد خلفت وضعا غير مقبول لدى الكازاخ، واللذين أعلنوا رفضهم للوضع وثاروا على النظام الحالي، صحيح أن هذا الأخير متمثلا في "توكاييف" قد باشر بإصلاحات اقتصادية، إضافة الى تنحية عدة أسماء من الحكومة محسوبة على الرئيس السابق "نور سلطان نزارباييف"، لكن هذا لم يفلح في انهاء الاحتجاجات، لقد كانت سطوة "نزارباييف" رغم رحيله لا تزال متغلغلة في النظام الكازاخي، وكانت سببا في خروج الشعب إلى الشارع، هذا الانسداد دفع بالرئيس "توكاييف" إلى اللجوء الى الحل الخارجي بطلب المساعدة من منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي تقودها روسيا والتي تأسست سنة 1992م.

ان دخول روسيا على الخط وترجيح الكفة لصالح النظام له مبرراته وغاياته، فكازاخستان لطالما كانت بالنسبة لروسيا مجال حيوي خاص بها حتى بعد استقلالها عن الاتحاد السوفياتي، وما فيها من موارد وكذلك القدرات النووية التي ورثتها عن الاتحاد السوفياتي، إضافة الى أكبر قاعدة إطلاق صواريخ في العالم في مركز "بايكونور"، دون نسيان موقعها الجغرافي يجعل من روسيا تستميت من أجل إبقاء كازاخستان في فلكها.

أما أوزبكستان ثاني جمهورية في جمهوريات اسيا الوسطى، فقد شهدت مظاهرات دموية سنة 2022م سقطت فيها ضحايا من المدنيين وصفوف قوات الأمن، وهذا بعد أن أصدر الرئيس الأوزبكي "شوكت ميرزاييف" مرسوما رئاسيا يقضي بتقليص صلاحيات الحكم الذاتي لإقليم "قرقل باغستان" شمال غربي البلاد وهو إقليم يتمتع بالحكم الذاتي.

أما قرغيزستان فقد شهدت سنة 2020م احتجاجات عنيفة اضطر خلالها السلطة لاخراج الجيش وإدخاله إلى العاصمة بشكيك، وعرفت البلاد حالة من الفوضى والاضطراب السياسي والأمني، وليست الاحتجاجات جديدة على قيرغزستان فقد شهدت سابقا ثورتين عصفتا بنظام الحكم سابقا، كما سجلت سنة 2022م صراع حدودي بين

طاجيكستان وقرغيزستان، حيث اشتبك الجيش القيرغيزي مع الجيش الطاجاكي في معارك حدودية سقط فيها عدة قتلى من الطرفين.

عرفت أسيا الوسطى بقلب العالم الأوراسي، وعرفت كذلك تنافسا دوليا بين القوى الكبرى عليها مثل الصين وروسيا والولايات المتحدة الامريكية، اما على المستوى الإقليمي فتتنافس كل من إسرائيل وإيران وتركيا على التواجد في هذه المنطقة، هي فواعل خمسة علاوة على الوفرة الطاقوية والموارد الثمينة الغزيرة فيها، فإنها قاعدة استراتيجية جيوبوليكيتية حساسة، من يسيطر عليها يسيطر على آسيا، فهي ممر طرق الحرير بالنسبة للصين، والارث السوفياتي بالنسبة لروسيا، اما الولايات المتحدة الامريكية فتراها الثقب الأسود من منظور بريجينسكي، وإقليميا ترى ايران فيها فضاء لكسر تطويقها اما تركيا فترى فيها امتدادا لعرقها الطوراني، اما إسرائيل فترى فيها المنفذ والحل الأمثل للتقرب من العالم الإسلامي، ان هذه الحساسية التي تتميز بها اسيا الوسطى جعلت أي حدث فيها يلقي بتداعيات هيكلية على القارة الاسيوية والنظام الدولي ككل.

10- حكومة الشيخة حسينة تواجه نهايتها بتعنت

عرفت بنغلاديش لعديد السنوات تحالفا وثيقا مع الولايات المتحدة الأمريكية قبل أن تتوجه رئيسة الوزراء "الشيخة حسينة" بسياسات مختلفة نحو التعاون مع الصين، ورغم أن بنغلاديش من أسرع اقتصادات آسيا نموا الا أنها عرفت في السنوات الأخيرة موجات غضب واسعة بعد تدهور المستوى المعيشي للسكان وانتشار الشائعات حول تورط الحكومة في قضايا فساد مع أكبر عصابات بنغلاديش.

هذا ما دفع بعشرات الآلاف من السكان الى الخروج على حكومة "الشيخة حسينة"، التي تحكم بنغلاديش منذ سنة 2009 بقبضة من حديد وتستمر في عهدتها الثالثة برفض التنحي وقمع الاحتجاجات ملقبة قادة المعارضة بالإرهابيين، ومشددة على قمع المظاهرات.

تسبب ذلك في دخول بنغلاديش منذ ديسمبر الفارط حالة من عدم الأمن تنذر بوضع متأزم في العام الجديد خاصة وأن حكومة حسينة المتهمة بالفشل في حل مشكلة ارتفاع تكاليف المعيشة لم تسمح للجنة الانتخابات بالإعلان عن موعد الانتخابات العامة، المقرر إجراؤها بحلول نهاية عام 2023 مما ينشر القلق من الوضع الذي ستعيشه بنغلاديش خلال سنة 2023 وتأثيره على الدول المحيطة بها[9].

11- سيريلانكا 2022 بين الاحتجاجات وتنافس القوى الاقليمية:

فاقمت الحرب الروسية- الأوكرانية المشاكل السياسية والاقتصادية التي تتخبط فيها دولة سيريلانكا، التي ما كادت تخرج من الأوضاع المتردية بسبب وباء "كوفيد 19" وتأثيره على مداخيلها السياحية الى مواجهة شبح افلاس الدولة، حيث بلغ الحد أن عجزت سريلانكا عن سداد ديونها الخارجية، التي بلغت 51 مليار دولار، بالإضافة الى ارتفاع الأسعار الطاقوية والذي انعكس على عديد المجالات الحيوية الأخرى في البلاد.

لتعرف الدولة مظاهرات عنيفة واعتصامات متواصلة اندلعت واشتدت وبلغت ذروتها في 9 جويلية 2022 كما لم تسبق مثلها ثورة في تاريخ سريلانكا، مطالبة بتنحي حكومة الرئيس "غوتابايا راجاباكسا"، الذي فر هاربا من البلاد تاركا ورائه اقتصادا منهارا مثقلا بالديون، انهارت عملته بنسبة 80 في المائة، مما جعل الواردات أكثر تكلفة مع نفاد الأموال اللازمة لدفع ثمن الغذاء والوقود والأدوية.

تولى "رانيل ويكريمسينغه" رئاسة الوزراء، ثم اختير رئيسا باقتراع برلماني ليظهر في الساحة مرسخا نفسه كمدافع قوي عن مصالح عائلة راجاباكسا وأطماعها، وهذا يعني استمرار حكم راجاباكسا تحت أسماء مختلفة وخداع الشعب مرة أخرى، في ظل رفض الشعب تفويضه حيث استمر المتظاهرون في المطالبة برحيله، لكنه قابلهم بالقمع والعنف والاعتقال واتهامهم ببيع المخدرات واتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم، وهذا النمط من السلوك بالتأكيد لا يؤدي إلا إلى مزيد من المشاكل والأزمات في بلد يعاني بالأساس ولا يبدو أن هناك حلا سياسيا سهلا قريبا[10].

طلبت الحكومة المساعدة من الهند والصين حيث صرحت الهند بأنها قدمت دعما تزيد قيمته عن 3.5 مليار دولار هذا العام، في حين لم تتدخل الصين علانية لكنها قالت إنها تدعم جهود الأمة لإعادة هيكلة ديونها، في تصارع غير معلن بين هذه القوى الإقليمية على النفوذ في الجزيرة التي يبدو المشهد المستقبلي فيها ضبابيا وشديد الخطورة على سكانها[11].

12- الصين وسياسة 0 كوفيد، سقطة "شي جين بينغ" الاستراتيجية

برغم التضييق الشديد من الحكومة الصينية على مشاركة المعلومات من الداخل الصيني الا أن الاحتجاجات العارمة التي اجتاحت البلاد بعد سياسة "0 كوفيد" اجتاحت معها وسائل الاعلام أيضا في مشهد لم يسبق له مثيل منذ عقود.

كان من المفترض أن تثبت سياسة "0 كوفيد" تفوُّق الصين، عندما تحدث "الحزب الشيوعي" بأن نظامه السياسي يتفوق على نظيره في الديمقراطيات الغربية في التعامل مع الوباء، وهي رسالة كان الرئيس "شي" قد أعاد توجيهها مرارا بينما كان يستعد لولاية ثالثة في السلطة، عندما عرضت بكين نجاح إجراءات احتواء "كوفيد" في دورة الألعاب الأولمبية الشتوية ببكين 2022.

ولكن بحلول منتصف شهر مارس 2022، كانت الصين تكافح أسوأ تفشي لفيروس "كوفيد" منذ الموجة الأولى من الوباء، حيث أبلغ عن آلاف الحالات الجديدة يوميًا، وفاقم الإغلاق العام لمدة شهرين التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، فقد تضرر الاقتصاد بشكل كبير، حيث تقلص الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 2.6٪، و سجل انخفاض كبير في الكثير من قطاعات الخدمات، بينما سجلت بطالة الشباب مستوى قياسيًا بلغ 20٪ تقريبًا، كما كان السكان عرضة لنقص الغذاء على نطاق واسع، ونقص الرعاية الطبية الطارئة، ومرافق العزل المؤقتة المتقنة والتطهير القسري لمنازلهم، لتتسبب هذه الإجراءات الصارمة في موجة من الغضب، وتآكل ثقة الشعب في الحكومة.

اندلعت المظاهرات في جميع أنحاء الصين بداية من حرم الجامعات الى شوارع المدن الكبرى، وهذا شيء لم تشهد الصين مثله منذ عام 1989، حيث دعى المتظاهرون في خطوة جريئة إلى "الحرية" وطالبوا الرئيس بالتنحي، ورغم أن الحشود كانت صغيرة ولكن في مكان مثل الصين، من اللافت للنظر أنها تشكلت على الإطلاق، وفي محاولة واضحة لاسترضاء المحتجين، أعلنت الحكومة عن إصلاح جذري في السياسة، والتراجع عن عمليات الإغلاق.

على مدار ما يقرب من ثلاث سنوات، تم اعتبار انخفاض عدد حالات "الكوفيد" وعدد الوفيات في الصين مقارنةً بدول مثل الولايات المتحدة بمثابة مقياس لمزايا الحزب الشيوعي وسياساته، ولكن الآن يمكن أن يوجه الحجم الحقيقي لتفشي المرض والوفيات ضربة خطيرة لمصداقية الحكومة، وعلى رأسها الرئيس "شي جينبينغ"، الذي فرض ولسنوات الكثير من القيود على أساس أنها ضرورية لإنقاذ الأرواح، في حين تقدر بعض الدراسات أن إعادة فتح الصين المفاجئة وغير المجهزة قد تؤدي إلى ما يقرب من مليون حالة وفاة ما يؤكد أن تداعيات سياسة "0 كوفيد" ستلاحق الصين بشكل كبير في العام المقبل[12].

13- **حقوق المرأة في آسيا 2022.**

في تقييم بسيط لحقوق المرأة في آسيا لسنة 2022 اخترنا ثلاث أحداث رئيسية:

- **احتجاجات إيران:**

كان مقتل الفتاة الإيرانية "مهسا أميني" من طرف شرطة الأخلاق الإيرانية نقطة تحول سريعة في الشارع الإيراني، الذي انفجر بعد وفاة "مهسا" قتلا بسبب طريقة ارتدائها للحجاب، رافضا سنوات من التضييق على النساء، فالثورة لم تشمل النساء الرافضات للحجاب فقط بل كل أطياف المجتمع الإيراني الذي انتفض ضد سنوات من العنف والقمع، في تحول للأحداث التي مازالت مستمرة الى اليوم أعلن المدعي العام الإيراني" حجة الإسلام محمد جعفر منتظري" حل شرطة الأخلاق، التي تم تأسيسها عام 2006 والمتهمة بقتل الشابة "مهسا أميني"، ولكن تصريحاته ظلت ضبابية وكان الوضع عكس التوقعات، إذ تبدو الحكومة أكثر تشددا من أي وقت مضى، حيث أن إلزامية ارتداء الحجاب ليست محل مراجعة السلطات والسلطة لا تقدم تنازلات بهذا الشأن.

هذا ما تسبب في تأزم الوضع في ايران وتصاعد الاحتجاجات، في مشهد لا يبشر بتحسن وضع المرأة في ايران، خاصة وأن التقارير الدولية أعلنت اعدام أكثر من 500 شخص واعتقال نحو 14 ألف شخص منذ بدء الاحتجاجات في سبتمبر2022[13].

- **طالبان تنقض وعودها وتحبس المرأة في البيت**

بعد عودتها الى السلطة في سنة 2021 وتقديم كل التعهدات حول الحفاظ على حقوق الانسان والمرأة في أفغانستان لم تتوانى حركة "طالبان" على نقض وعودها ليشكل عام 2022 عاما لانتهاك الحقوق في أفغانستان، حيث قامت بطرد الطالبات الجامعيات من قاعات الدرس والمحاضرات، وإغلاق الجامعات الحكومية والخاصة ومدارس التعليم الثانوي

في وجوه الفتيات، وقررت قصر تعليم البنات على المرحلة الابتدائية فقط، بالإضافة الى منع النساء من العمل، سواء بالمؤسسات الحكومية أو الخاصة ومنعهن من إمكانية المشاركة في الحياة العامة."

وزير التعليم الأفغاني، دافع عن قرار حرمان الأفغانيات من التعليم، بأنه يهدف لتجنب الاختلاط بين الذكور والإناث، لتصبح ظروف حقوق الانسان في أفغانستان وصمة عار على الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة التي تشهد اليوم سرعة تفكيك عشرون عاما من حقوق الانسان التي خلفتها ورائها في أفغانستان[14].

- **كوريا الجنوبية ومساعي الغاء وزارة المساواة بين الجنسين**

احتجت النساء في العاصمة الكورية "سيول" على التعهدات التي قدمها "يون سوك يول" حول الغاء العمل بوزارة المساواة بين الجنسين أثناء حملته الانتخابية، وعند فوزه بالرئاسيات أعلن الرئيس "يون" أنه سيتم توظيف الأشخاص على أساس الجدارة وليس الجنس، في حين قام بتعيين ثلاث نساء فقط في حكومته المكونة من 19 وزيرا، واستمر في مساعيه لتنفيذ وعده الانتخابي وإلغاء وزارة المساواة بين الجنسين الحكومية، التي تدعم النساء وضحايا الاعتداء الجنسي، بدعوى أنها قد عفا عليها الزمن قائلا إن الوزارة أكملت دورها وهناك حاجة إلى هيئة حكومية أخرى أكثر كفاءة للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان والظلم في المجتمع، في تحول جاد نحو التقليل من احتياجات النساء في بلد لا يساوي بين أجور النساء والرجال في العمل الواحد، ويحتكر الرجال فيه أغلب مناصب السياسة[15].

14- 2022 سنة الدبلوماسية الرياضية في آسيا (مونديال قطر2022- ألعاب بكين الأولمبية)

بدأ عام 2022 وانتهى بحدثين رياضيين شديدي الأهمية في قارة آسيا، بداية بألعاب بكين الأولمبية الشتوية وانتهاء بمونديال قطر، وقد شهد الحدثان كلاهما ردود فعل متفاوتة الا أن النظرة العامة حولهما تشير الى نجاح الرياضة في تحسين الصورة العامة لدول اتهمت بانتهاكات حقوق الانسان، حيث يلاحظ أنه من المستحيل فصل الرياضة عن السياسة، ما يؤكد على أن هذه الألعاب أكثر من مجرد مناسبة رياضية كبيرة، إنه حدث سياسي بات يعرف في الأوساط الأكاديمية بالدبلوماسية الرياضية.

يرى "وليد عبد الحي" أن الدبلوماسية الرياضية هي تعبير عن امتداد لمفهوم الدبلوماسية العامة التي تقوم على توظيف المجتمع أو قطاعات منه لأغراض سياسية، كما يمكن تعريف الدبلوماسية الرياضية بأنها: "الاستخدام الواعي والاستراتيجي للرياضيين والأحداث الرياضية من أجل تكريس انطباعات إيجابية عن الدولة لدى الرأي العام الدولي من ناحية، أو لإيجاد مداخل ذات طابع إنساني لتمرير مواقف سياسية أو لقاءات رسمية سياسية من ناحية أخرى"[16].

بالتالي نلاحظ تداخلا كبيرا بين الرياضة والسياسة، فبرغم أن الألعاب الأولمبية الشتوية في بكين قد عرفت معارضة ومقاطعة دبلوماسية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا وبريطانيا نظرا للاتهامات التي لاحقت الصين بانتهاكات حقوق الانسان خاصة مع مسلمي الأويغور، الا أن هذه الدول أرسلت وفودها الرياضية بشكل عادي الى الصين لتتنافس على الميداليات الذهبية شأنها شأن شركاتها لكبرى الراعية لهذا الحدث والتي لم تقاطعه

محققة أعلى الأرباح في مشهد يلخص تغليب المصلحة المادية بأن يتم مقاطعة الألعاب رمزيا في حين السعي للربح والعودة بالذهب الى أرض الوطن[17].

وكمثل الصين عرفت قطر قبل تنظيم كأس العالم العديد من الانتقادات حول ظروف حقوق الانسان التي يجرى فيها التحضير للمونديال وبرغم كل المقاطعة والانتقادات فان ذلك لم يؤثر على مجريات الألعاب ولا على استفادة الدول المنظمة منها.

فقد بلغ عدد متابعي الألعاب الأولمبية الشتوية في بكين أكثر من ملياري شخص عبر العالم، في حين أعلنت الفيفا عن أن المهتمين بكأس العالم في قطر والمتابعين له قد بلغ الخمسة مليار شخص[18] عبر العالم، بالتالي فان المقاطعة الدبلوماسية والاحتجاج لم يشكل مشكلة حقيقية للدول المنظمة لهذه التظاهرات الرياضيات الكبرى، في حين ظهرت الأصداء إيجابية جدا حول مدى تحكم الصين في عدم تفشي فيروس كورونا برغم توافد الرياضيين، بالإضافة الى نجاح قطر في فرض ثقافتها على العالم أثناء مباريات المونديال.

الهوامش:

---

[1] Christopher B. Johnstone , Nicholas Szechenyi , and Yuko Nakano, the Assassination of Shinzo Abe, 08.07 2022, seen it :27/01/2023, Available in: https://www.csis.org/analysis/assassination-shinzo-abe

[2] Tetsushi kajimoto & Takaya Yamagushi, Japan unveils record budget in boost to military spending,23.12.2022, seen it :20/01/2023, Available in: https://www.reuters.com/markets/asia/japan-unveils-record-budget-boost-military-capacity-2022-12-23/

[3] فتوح هيكل, خالد أحمد عبد الحميد, وائل صالح، 2021، **صعود حركة طالبان، تأثيراته الدولية والإقليمية وانعكاساته على التنظيمات المتطرفة في افريقيا**، اتجاهات استراتيجية، العدد09، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، *دبي، الإمارات العربية المتحدة*.

[4] Thomas Lum, Ben Dolven, Christina L. Arabia, **The Philippines: Background and U.S. Relations,** prepared for members and committees of congress, Congressional Research Service,14.09.2022.

[5] للمزيد حول المشهد السياسي في باكستان طالع الروابط الالكترونية التالية:

- https://bit.ly/3HkwaRH
- https://bit.ly/3jlAibQ
- https://bit.ly/3jeylhr
- https://bit.ly/3wKbz41
- https://cnn.it/3jlmA8V
- https://bit.ly/3DqzFEK
- https://www.bbc.com/arabic/world-61028097

[6] عماد الأزرق، القمة الصينية-العربية، 06.01.2023، تم الاطلاع عليه في 25.01.2023، في: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/

[7] Nadeen Ebrahim, 5 key takeaways from Xi's trip to Saudi Arabia, 14.12.2022, seen it :27/01/2023, Available in: https://cnn.it/3Dp2sK9

[8] للمزيد حول الأحداث في جمهوريات آسيا الوسطى طالع الروابط التالية:

- https://bit.ly/3XMsIpQ
- https://sis.journals.ekb.eg/article_269994.html

- https://bit.ly/3JqNMxM

[9] Vedika Sud & Yong Xiong, Tens of thousands protest in Bangladesh to demand resignation of Prime Minister Sheikh Hasina,11.12.2022, , seen it :27/01/2023, Available in: https://cnn.it/3j75mwc

[10] Sri Lanka in crisis: What, why and how?,13.07.2022, , seen it :26/01/2023, Available in: https://www.aljazeera.com/news/2022/7/13/sri-lanka-in-crisis-what-when-and-why-explainer

[11] Charu Lata Hogg, Sri Lanka's old political order has collapsed. What happens next?,13.07.2022, , seen it :26/01/2023, Available in: https://www.theguardian.com/commentisfree/2022/jul/13/sri-lanka-what-happens-next-president-imf-bailout

[12] Isaac Chotiner, Why Xi Jinping Changed His Mind on "Zero COVID",09.12.2022, , seen it : 26/01/2023, Available in: https://www.newyorker.com/news/q-and-a/why-xi-jinping-changed-his-mind-on-zero-covid

[13]**الاحتجاجات في إيران: "لم يتم بلوغ نقطة التحول الحاسمة بعد، لكنها ليست بعيدة"، 2022.12.06**، تم الاطلاع عليه في 25.01.2023، في: https://www.france24.com/ar/

[14]**سعيد السني، طالبان التي أذلت الأمريكان.. لماذا تتشدد وتمنع تعليم النساء؟** 03.01.2023، تم الاطلاع عليه في 25.01.2023، في: https://mubasher.aljazeera.net/opinions/2023/1/3/

[15] Jean Mackenzie, As South Korea abolishes its gender ministry, women fight back,14.12.2022, seen it :27/01/2023, Available in: https://www.bbc.com/news/world-asia-63905490

[16] وليد عبد الحي، الدبلوماسية الرياضية: مونديال قطر نموذجا، مركز الزيتونة للدراسات الاستراتيجية، 2023.01.01، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 27.01.2023، في: https://www.alzaytouna.net/2023/01/01/ /

[17] Natalie Koch, From Beijing to Qatar: The New Geopolitics of Sports in 2022,22.10.2021, seen it :27/01/2023, Available in: https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/beijing-qatar-new-geopolitics-sports-2022-32678

[18] One Month On: 5 billion engaged with the FIFA World Cup Qatar 2022™,18.01.2023, , seen it :27/01/2023, at 9:00 Gmt, Available in: https://www.fifa.com/tournaments/mens/worldcup/qatar2022/news/one-month-on-5-billion-engaged-with-the-fifa-world-cup-qatar-2022-tm

السكان

لسنة 2022

01 الصين : 1,453,698,626

02 الهند : 1,415,640,980

03 و.م.أ : 336,048,654

04 أندونيسيا : 281,135,281

05 باكستان : 232,445,059

06 نيجيريا : 220,100,066

07 برازيل : 216,500,150

08 بنغلاديش : 169,000,448

09 روسيا : 146,094,880

10 المكسيك : 132,497,033

تعداد سكان القارات في العالم لسنة ٢٠٢٢

اسيا	افريقيا	أوروبا	أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي	أمريكا الشمالية	أوقيانوسيا
% 59,5	% 17,2	% 9,6	% 8,4	% 4,7	% 0,5

ترتيب الجيوش
2023

عالميا

- الو.م.أ
- روسيا
- الصين
- الهند
- بريطانيا
- كوريا الجنوبية
- باكستان
- اليابان

آسيا

- روسيا
- الصين
- الهند
- كوريا الجنوبية
- باكستان
- اليابان
- تركيا
- اندونيسيا
- إيران

آسيا الباسيفيك

- الو.م.أ
- روسيا
- الصين
- الهند
- كوريا الجنوبية
- باكستان
- اليابان
- اندونيسيا
- أستراليا
- فيتنام

أكبر ميزانيات الدفاع

- الو.م.أ
- روسيا
- الصين
- الهند
- ألمانيا
- أستراليا
- بريطانيا
- المملكة العربية السعودية
- فرنسا
- كوريا الجنوبية

القوى النووية

- روسيا
- الو.م.أ
- الصين
- فرنسا
- بريطانيا
- باكستان
- الهند
- الكيان الإسرائيلي
- كوريا الشمالية

أكبر 10 إقتصاديات عالميا لسنة 2022 - 2023

ثلاث دول أسيوية من بين أفضل عشر إقتصاديات عالمية

تباطؤ الاقتصاد العالمي بنسبة 3,2٪ سنة 2022 وسنة 2023 سيصل لـ3,2٪ وسنة 2024 سيصل لـ2,7٪ وهو أضعف تباطؤ منذ سنة 2001

التضخم العالمي بلغ سنة 2022 نسبة 8,8٪ وسيبلغ سنة 2023 نسبة 6,5٪ وسنة 2024 سيبلغ نسبة 4,1٪

الدراسات

السياسة الخارجية محاولة معرفية في المضمون والماهية

Foreign Policy: Cognitive Attempt in the Content and the Essence

الحواس كعبوش.

دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3.

الملخص:

يؤسس البحث العلمي في حقل العلاقات الدولية لموضوع السياسة الخارجية بإعتباره الفرع من سياسة الدولة القومية الذي يستأثر بالتعامل مع قضايا البيئة الدولية، ولوقوعه بين إهتمامين، داخلي لإرتباط الظاهرة محل الدراسة بالدولة وأبعادها القومية، وبيئة خارجية يتكنفها الغموض وتسارع ديناميكياتها، فإنّ السياسة الخارجية لابد وأن تتأثر بهذه الإفرازات بما ينعكس على المضامين والأدوار التي تضطلع بها.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية-الدولة –السيادة-الداخل والخارج–العولمة.

Abstract:

Scientific research in the field of international relations establishes the subject of foreign policy as the branch of the nation-state's policy that deals with the international environment. According to its position between two areas, the domestic one, as the phenomenon is related to the state and its national dimensions, the external environment characterizes by ambiguity and accelerating dynamics, so foreign policy must be affected by the factors that reflect on its contents and roles.

KEY WORDS: Foreign Policy-State- Sovereignty-Intermestic-Globalization.

مقدمة:

تعددت الدراسات والأبحاث التي تناولت ظاهرة السياسة الخارجية بالدراسة والتحليل في محاولة لفهم تفاعلات وأبعاد هذه الظاهرة، ومحاولة بناء تصورات معرفية ومفاهمية بهدف تحليلها، وكالعديد من الظواهر في ميدان العلوم الإنسانية تعددت التعريفات والمفاهيم التي وضعت للسياسة الخارجية، وهذا مرده إلى اختلاف التوجهات العلمية والمنطلقات المعرفية للباحثين الذين يتناولون ظاهرة السياسة الخارجية بالدراسة والتحليل، أو اختلاف الأهداف العملية من تحديد مفهوم للسياسة الخارجية، أو أخيرا إلى اختلاف الزاوية التي يتم من خلالها دراسة الظاهرة، هذه الاختلافات لم تسمح بتحقيق وظيفة التراكم المعرفي الذي يساهم في بناء نظريات دقيقة في هذا المجال، وهذا الأمر أفرز تعددا وتنوعا على مستوى كل مرحلة من مراحل وخطوات التحليل في ميدان السياسة الخارجية.[1] ولعل التراكم المستمر الذي عرفه مجال السياسة الخارجية من تجدد المواضيع وتعدد الفواعل التي تساهم في صياغة هذا السلوك أو في توجيهه، وكذا التحول في مهام الوحدات السياسية في حد ذاتها، قد ساهم في تعميق حدّة هذا التعقيد.

الإشكالية:

في ظل الديناميكية التي يعرفها النهج العام للسياسة الخارجية في البيئة الدولية المعاصرة بفعل عولمة السياسة الدولية منذ نهاية القرن العشرين، والتي أفرزت مصفوفة من المضامين والمتغيرات الحرجة التي تؤثر على الآليات والأدوار التي تباشرها السياسة الخارجية للدول:

فيما تتحدد المضامين والأدوار التي تضطلع بها السياسة الخارجية في الواقع الدولي الراهن؟

خطة الدراسة:

بهدف معالجة الإشكالية البحثية في قالب منهجي وبأسلوب متسلسل ويتدرج في ربط الأفكار بما يؤسس لقاعدة من التحليل والمناقشة العلمية سيقوم هذا الاجتهاد الفكري على مقدمة ومحورين وصولا إلى خاتمة، وذلك وفق التصميم:

- مقدمة.
- المحور الأول: محاورة معرفية في مفهوم السياسة الخارجية
- المحور الثاني: السياسة الخارجية: توسع الأدوار وثبات المضمون
- خاتمة.

المحور الأول: محاورة معرفية في مفهوم السياسة الخارجية

السياسة الخارجية* وسيلة تسعى من خلالها الدولة لمواجهة محيطها السياسي الدولي، وعرّفها جيمس روزنو James Rosenau على أنها: "مجهود مجتمع قومي للتحكم في البيئة الخارجية من خلال الحفاظ على الأوضاع المرغوبة وتغيير الأوضاع غير المرغوبة"،[2] بهذا التعريف يجعل جيمس روزنو من السياسة الخارجية نشاط مجموعة من الأطراف المحلية داخل الدولة يوجه نحو الخارج، ولم يحدد طبيعة الأطراف التي يتكون منها هذا المجتمع الوطني، ما يسمح بإدراج مختلف الأطراف الرسمية التي تشارك في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية للدولة، ويربط نشاط هذا المجتمع بالبعد الخارجي للدولة، على اعتبار أن السياسة الخارجية تفاعل الدولة تجاه محيطها الخارجي، بهدف حماية مصالحها وتحقيق أهدافها خارج حدودها الجغرافية، وذلك بمحاولة الحفاظ على الأوضاع المواتية وتغيير الأوضاع غير المواتية التي تؤثر على مصالح الدولة في بيئتها الخارجية.

روزنو في استخدامه لمصطلح "البيئة الخارجية" لم يحدد طبيعة الأطراف التي تستهدفها السياسة الخارجية للدولة للتعامل معها، وإنما تستهدف التغيرات التي تحدث على مستوى محيطها الخارجي، أيا كان الطرف الخارجي المؤثر، كما لم يحدد طبيعة ومجالات نشاط هذا المجتمع الخارجي سواء كان سياسي اقتصادي أو عسكري، وبالتالي يشمل كل النشاطات الرسمية التي تصدر عن الدولة في علاقاتها مع الأطراف الخارجية.

فالسياسة الخارجية بهذا المفهوم تشير إلى موازنة بين تعظيم المنافع بالحفاظ على الظروف المواتية وخفض التكاليف بمحاولة تغيير الظروف غير المواتية، وهي عملية يقوم بها الممثلون الرسميون لمجتمع وطني تستهدف تحولات البيئة الخارجية للدولة.

يعرّف تشارلز هيرمان Charles Hermann السياسة الخارجية بأنها مرادف لسلوكيات السياسة الخارجية التي يقوم بها صانعو القرار الرسميون بأنها: "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية"،[3] هيرمان في هذا التعريف يربط السياسة الخارجية بالسلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعوا القرار في تفاعلاتهم للتأثير على الوحدات الخارجية، كما أن التركيز على السلوكيات الرسمية يجعل من السياسة الخارجية مرتبطة بالنشاط الرسمي للحكومة الوطنية الذي يمارسه صناع القرار أو من يمثلونهم، وعليه فإن كل سلوك رسمي يصدر عن الحكومة الوطنية ويستهدف البيئة الخارجية للدولة فهو من السياسة الخارجية، كما أن التركيز على الطابع الرسمي يسمح بإدراج مخرجات جميع مكونات السلطة السياسية والذي يستهدف البيئة الخارجية للدولة.

يؤكد تشارلز هيرمان في هذا التعريف على دور صنّاع القرار الرسميين في السياسة الخارجية، أين تتجسد هذه الأخيرة في القرارات والسلوكيات التي يتبناها الممثلون الرسميون للدولة، والذين يملكون سلطة اتخاذ القرار بالنيابة عن مجتمعاتهم، فتصبح السياسة الخارجية شاملة لمخرجات الأجهزة الحكومية الرسمية التي تهتم بتحقيق الأهداف التي يضعها صناع القرار في البيئة الخارجية للوحدات الدولية وكذا استجابة هؤلاء لقضايا وتحولات البيئة الدولية، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها، وأنها محصلة لقرارات من خلال أشخاص يشغلون مناصب رسمية في الدولة،[4] فكل سلوك يصدر عن صناع القرار الرسميين أو ممثليهم ويهدف للتأثير على الوحدات الدولية الأخرى يندرج في إطار السياسة الخارجية للدولة.

هيرمان بتركيزه على سلوكيات وتصرفات صانعي القرار الرسميين في البيئة الخارجية للدولة، يجعل من السياسة الخارجية تقتصر على رصد سلوك الدولة فقط، وبالتالي ابعاد بقية مجالات السياسة الخارجية التي تتضمن الأهداف والاستراتيجيات[5] أو الخطط التي تتبناها الوحدات الدولية في علاقاتها الخارجية، كما أن التركيز على الجانب الرسمي يستبعد سلوك الفواعل غير الرسمية في البيئتين المحلية والدولية، والتي عادة ما تدخل في تفاعلات مع الوحدات الدولية ويكون لها تأثير على سلوكها الرسمي.

بهذا تكون السياسة الخارجية إجراء هادف ينجم عن قرار على المستوى السياسي لفرد أو مجموعة أفراد[6] يهدف لإحداث تأثير في البيئة الدولية، وهذا إدراكا من الحكومات الوطنية لحاجياتها من جهة ومتطلبات البيئة الدولية من جهة أخرى.

من جهتها تعرف فاليري هادسون Valerie Hudson السياسة الخارجية بأنها "الاستراتيجية أو المقاربة التي تختارها الحكومة الوطنية لتحقيق أهدافها في علاقاتها مع الكيانات الخارجية. ويشمل ذلك القرارات بعدم القيام بأي شيء".[7] يركز هذا التعريف على مسألة التخطيط في السياسة الخارجية وهو ما يتضح من خلال استخدام مصطلح الاستراتيجية أو المقاربة والذي يتضمن وضع خطط ورسم تصورات تستند عليها الحكومات الوطنية في تعاملاتها مع بقية الكيانات

في النظام الدولي، والذي يتضمن كذلك وجود أهداف تسعى هذه الحكومات لتحقيقها، كما أن استجابة أو رد فعل الدولة تجاه تطور معين في البيئة الدولية بقرار يتضمن عدم القيام بأي شيء يندرج ضمن السياسة الخارجية للدولة. تطرح الباحثة في هذا التعريف البعد الاختياري للسياسة الخارجية بإدراجها لعبارة "... بعدم القيام بأي شيء" أين تعتبر البيئة الدولية مجال لنشاط الدول وسلوكها الخارجي والذي تتمتع فيه بحرية التصرف، فكل موقف أو سلوك دولي ينتج على الأقل بديلين أساسيين: اتخاذ قرار بالتصرف، وبالتالي رد فعل اتجاه التحول الذي تفرضه البيئة الدولية، أو عدم اتخاذ قرار وعدم القيام بأي شيء تجاه هذا الموقف؛ هذه البدائل المتاحة أمام الوحدات الدولية ترتبط بما تريد الدول تحقيقه في البيئة الخارجية انطلاقا مما تملكه من قدرات وإمكانيات.[8]

لكن التركيز على الحكومات الوطنية يستثني الفواعل غير الحكومية التي تؤثر على المستويين المحلي والدولي، كما أن عدم ترجمة هذه الاستراتيجية في تعاملات الدولة مع محيطها الخارجي لا يمكن أن يعطي لنا فهما دقيقا وحقيقيا لمعنى ظاهرة السياسة الخارجية،[9] زيادة إلى أن الطبيعة المتغيرة والمعقدة للنظام الدولي تجعل من الصعب تبني استراتيجية واضحة للتعامل مع الأطراف الخارجية، وكذلك يمكن أن تشمل السياسة الخارجية السلوك العرضي الذي يصدر عن الدولة ويكون له تأثير على المستوى الخارجي وهو في الأصل سلوك لم يكن مخططا له من قبل الحكومة الوطنية.[10]

قدّمت ديبورا غيرنر Deborah Gerner تعريفا أوسع للسياسة الخارجية عندما عرفتها بأنها:" نوايا وبيانات وتصرفات فاعل ما -دولة ولكن ليس دائما-موجهة نحو العالم الخارجي، واستجابة الفواعل الأخرى لهذه النوايا والبيانات والتصرفات".[11]

يجمع هذا التعريف عدد من التعريفات بتطرقه لمسألتي السلوك والتخطيط في السياسة الخارجية، ليجعل من السياسة الخارجية متضمنة لكامل مخرجات البيئة الداخلية للدولة –سواء التي تصدر عن الجهات الرسمية أو غير الرسمية-والتي تكون موجهة نحو البيئة الخارجية، فمع أن الباحثة ركّزت في تحليلها على الدولة كفاعل أساسي إلا أنها أدرجت باقي الفواعل غير الرسمية-دولة ولكن ليس دائما- التي يكون لنشاطها تأثيرا على فواعل دولية أخرى، كما تتضمن السياسة الخارجية حسب غيرنر استجابة الفواعل الخارجية في البيئة الدولية للمخرجات التي تنتج عن البيئة الداخلية لدولة ما، لتصبح السياسة الخارجية بهذا المفهوم استجابة الفواعل الدولية لتحولات البيئة الداخلية للدولة.

بناءً على التعريفات السابقة تنطوي السياسة الخارجية على مجموعة من الأبعاد والمتغيرات التي ترتبط بسلوك ونشاط الدولة، ففي عصر تزايد عوامل الاعتماد المتبادل بين وحدات النظام الدولي أصبح لبعض النشاطات المرتبطة بالسياسات الداخلية للدول تداعيات على وحدات البيئة الدولية، بناءً على ذلك فإنه لا يمكن حصرها ضمن الحيز الداخلي في سياسات الدول.

البعد الجغرافي للسياسة الخارجية أين تربط السياسة الخارجية بين بيئتين، بيئة محلية تحددها الحدود السيادية للوحدات الدولية، وبيئة خارجية خارج هذه الحدود السيادية، فالسياسة الخارجية تنطوي على بعدين، بعد داخلي على اعتبار أن السياسة الخارجية تصنع على المستوى الداخلي للدول، بناءً على مجموعة من المحددات الداخلية التي تؤثر في عملية رسم وصياغة السياسة الخارجية في دوائرها المختلفة، وبعد خارجي كونها تستهدف البيئة الخارجية، وتهتم بمصالح الدولة خارج حدودها السيادية، فالقائمين على صياغة السياسة يمتد نشاطهم ليشمل هاتين البيئتين

لذا سميت السياسة الخارجية بالنشاط الحدودي، فهي نشاط يتضمن فعل ورد فعل وتفاعل الأطراف الفاعلة بين هاتين البيئتين.[12]

لعلّ التفسير الذي قدمته لورا نكLaura Neack في كتابها The New Foreign Policy Complex Intractions Compting Intrests حول بعدي السياسة الخارجية من شأنه أن يساهم في ضبط القضية، أين طرحت أن "مادة" السياسة الخارجية مستمدة من قضايا السياسة الداخلية وكذلك العلاقات الخارجية، مثلا، على الرغم من إصرار الصين في السابق بأن السياسة الداخلية كانت محظورة على الأجانب، فإن الخط الفاصل بين السياسة الداخلية والسياسة الدولية ضبابي. إذ تنفذ القضايا عبر الحدود الوطنية، وتتشكل التحالفات التي تدعم أو تعارض سياسات معينة بشأن هذه القضايا عبر الحدود الوطنية، وقد وصف البعض هذا التعتيم في التمييز بين السياسات الدولية والمحلية بأنه "بيني داخلي-خارجي **Intermestic"، حيث يجمع بين كلمتي "دولي" و "محلي" للإشارة إلى الجمع بين القضايا والاهتمامات، في حين يفضل البعض الآخر استخدام مصطلحات "الجهات الفاعلة عبر الوطنية" و"القوى عبر الوطنية" للإشارة إلى السعي وراء المصالح عبر الخطوط الوطنية. اقترح بعض المهتمين منذ منتصف التسعينيات، أن الخط الفاصل بين السياسات المحلية والدولية ليس ضبابيًا فحسب، بل يختفي سريعًا بسبب العولمة، التي تشير إلى التدويل المتزايد للثقافة والاقتصاد، نظرًا لانفتاح الأسواق الوطنية بشكل متزايد على السوق العالمية، فإن الثقافات الوطنية منفتحة بالمثل على الثقافة العالمية، تتآكل السيادة الوطنية من حيث السيطرة على الاقتصاد الوطني، وربما الأهم من ذلك-الحفاظ على الثقافة الوطنية. وهو ما أوضحه سحب إدارة كلينتون شروط حقوق الإنسان من سياستها التجارية مع الصين، حيث كان مبررا بأن انفتاح الصين للتجارة من شأنه أن يفتح الصين أمام تأثيرات أخرى، ويغير في النهاية سلوك الحكومة الصينية بالطريقة التي تريدها جماعات الديمقراطية وحقوق الإنسان. بعبارة أخرى، استندت سياسة كلينتون على الفكرة القائلة بأن قوى العولمة في نهاية المطاف سوف تفرض تغييرات تمس وضع حقوق الإنسان في الصين، وينبغي على سياسة الولايات المتحدة أن تسهل هذه القوى.[13]

وأكّدت دراسة تشارلز كيجلي ويوجين ويكتوف Charles W. Kegley and Eugene R. Wittkopf هذا الاتجاه بتقديمه للمصادر الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية، فتوصل إلى أنه غالبا ما تبدو الحدود الفاصلة بين التطورات التي تحدث في الداخل وفي الخارج، سواء كانت في أمور تتصل بالأمن القومي أو بالرخاء الاقتصادي أو بالرفاهية الاجتماعية، باهتة تكاد تنعدم؛[14] للتأكيد أكثر على هذه النوعية "البينية" للسياسة، فقد عُرف عن القادة استخدام السياسات الخارجية للترويج للأجندات المحلية، والعكس صحيح. حاول بوش الأب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 1992، إقناع الناخبين الأمريكيين بإعادة انتخابه -وهو جدول أعمال محلي-بالإشارة إلى إنجازاته في السياسة الخارجية، يمكن قلب هذا الاتجاه في الجانب الآخر، في بعض الأحيان تُستخدم الأوراق المحلية لتعزيز أهداف السياسة الخارجية، فقامت الحكومة الصينية بإطلاق سراح السجناء السياسيين من وقت لآخر كدليل على طبيعتها التعاونية من أجل جذب المزيد من الاستثمار الأمريكي، والدعم الدولي لاستضافة دورة الألعاب الأولمبية لعام 2008 في بكين.[15]

زيادة على ما سلف ذكره حول مضامين السياسة الخارجية، هنالك من الباحثين من يدرجها في سياق تأكيد الهوية الوطنية للوحدات الدولية، أي أنها انعكاس لهوية الدولة الوطنية، وهو ما نزع إليه شارل ديغول عندما اعتبر السياسة الخارجية تدور حول الهوية الوطنية نفسها: حول مصادر الفخر القومي، والخصائص التي تميز بلدًا عن جيرانه، والعناصر الأساسية للسيادة التي تسعى للدفاع عنها، والقيم التي تمثلها وتسعى إلى تعزيزها في الخارج. "فكرة معينة عن فرنسا ... وأن فرنسا لا يمكن أن تكون نفسها بدون العظمة". شرع ديغول في إعادة تعريف إحساس فرنسا بالهوية من

خلال السياسة الخارجية -بدرجة معقولة من النجاح، وتكييف الأهداف الكبرى مع الظروف المحدودة، وتوفير رموز جديدة للكرامة الوطنية".[16]

السياسة الخارجية في جزء كبير منها وفي معظم الأحيان من اختصاص الدول المستقلة، التي ترسم وتوجه السياسة الخارجية بناءً على الأهداف التي يضعها صناع القرار الرسميون الذين يمثلون حكوماتهم الوطنية، وأن هذه السياسة تستهدف في الغالب التأثير على باقي الوحدات الدولية المستقلة في النظام الدولي، هذا لا ينفي الدور الذي تلعبه باقي الفواعل سواء داخل الدولة أو في البيئة الدولية في توجيه السلوك الخارجي للدول، إلا أن السياسة الخارجية تعبّر عن استقلال وسيادة الوحدات الدولية، أين تفرق السيادة بين المجالين الداخلي والخارجي للدول على طول حدود محددة إقليميا، وتبين بالتالي أنها شرط ضروري للسياسة الخارجية،[17] كما أن السلوك الخارجي الرسمي للدول يتم من خلال وزارات الخارجية ووكالاتها الرسمية المتخصصة؛ السياسة الخارجية هي سمة من سمات الدولة، وسلوك باقي الفواعل يدخل في إطار سلوك الدولة، لذا فهي سمة جماعية، قد يكون للأفراد رؤى حول ما يجب أن تكون عليه أهداف السياسة الخارجية، أو معلومات حول أفضل السبل لتحقيق أهدافها، ولكن يمكن لكل دولة فقط اتباع سياسة واحدة في كل مرة تجاه قضية معينة.[18]

يشمل مضمون السياسة الخارجية لأي دولة كلا من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في علاقاتها الدولية والوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق مثل هذه الأهداف،[19] بالاستناد إلى القدرات والخبرات التي تتمتع بها، فيقوم التحرك الخارجي للوحدات الدولية على استراتيجية وتخطيط حول الأهداف التي تتوخاها الدولة من دخولها في علاقات مع باقي الكيانات الدولية، والتي تتمحور في الأساس حول حماية مصالحها القومية، فالسياسة الخارجية عملية ديناميكية لتطبيق التفسير الثابت نسبياً للمصلحة الوطنية، بناءً على الظروف المتقلبة للبيئة الدولية[20] وبالاستفادة من البيئة الخارجية في التعامل مع التحولات التي تطرأ على الساحة الداخلية لهذه الدول، أو توجيه الظروف الداخلية في خدمة المصالح الخارجية، وهذا في إطار المفهوم الخاص لدولة ما حول مكانتها في العلاقات الدولية، ومصالحها القومية، والمبادئ الرئيسية التي تمكنها من الدفاع عنها.[21]

وفي الأخير ترتبط السياسة الخارجية بمختلف مظاهر النشاط الخارجي للوحدات الدولية، أين تشمل الاستراتيجية التي تضعها الدول العديد من المجالات التي يكون لها تأثير على سلوكيات باقي الوحدات في البيئة الدولية سواء كانت سياسية، اقتصادية، أو عسكرية، من هنا يمكن القول بأن السياسة الخارجية لأي دولة تعكس عملية ديناميكية، تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية للوحدات الدولية وظروف البيئة الدولية، التي تترجم إلى واقع عملي من خلال الأداة الدبلوماسية.[22]

الملاحظ أن تعدد التعاريف حول ظاهرة السياسة الخارجية، يعود إلى تعدد أبعادها، وترابط هذه الأبعاد فيما بينها، وهو ما يزيد من تعقيد الظاهرة، وقد حالت هذه العوامل دون إيجاد تعريف ينال إجماع الباحثين والمهتمين في هذا المجال، ومع هذا سنحاول صياغة تعريف إجرائي قد يساهم في إدراك وفهم مضمون السياسة الخارجية، بأنها: "السلوك الرسمي الهادف الذي تتبناه دولة ما في علاقاتها الخارجية واستجابة باقي الفواعل الدولية لهذا السلوك"، وهو التعريف الذي يشتمل على معظم الأبعاد التي تتضمنها ظاهرة السياسة الخارجية، مع تأكيده على محورية الدولة.

بهذا، نستثني ذلك السلوك العرضي الذي ينتج عن تفاعل محلي له امتدادات دولية، وحتى ذلك الفعل غير المؤسّس على استراتيجية عملية وأهداف واضحة والذي يولد رد فعل من قبل فواعل البيئة الدولية، وهو ما يضع السياسة الخارجية في قالبها العملي وفي سياق السياسات العليا، لتحتل بذلك سلم الأولويات في أجندة صانع القرار؛ بناءً على هذه الأسس يجب أن يكون مضمون السياسة الخارجية بأبعاد متعدية تشتمل: الرسمية، الهدفية والتخطيط، الفعل، الطابع الدولاتي، البيئة الخارجية المستهدفة، والاستجابة الخارجية، فهي ديناميكية تتبع مسارا متسلسلا ومنسجما في التفاعلات السيادية للوحدات السياسية المستقلة.

المحور الثاني: السياسة الخارجية: توسع الأدوار وثبات المضمون

ارتبط مصطلح السياسة الخارجية ببروز وزارة الشؤون الخارجية MOFA في أوربا خلال القرن 18، والتي جاءت لتحديد وتنظيم سلوك الوحدات السياسية في محيطها الخارجي،[23] وهذا خدمة لمصلحتها القومية وتحقيقا لأهدافها في البيئة الدولية، وشهدت السياسة الخارجية كالعديد من الظواهر السياسية تحولات في أبعادها ومضامينها، وهي جزء من تحولات أوسع في ممارسات الدولة في البيئة الدولية، فالسياسة الخارجية كممارسة ليست ابتكارا للقرون القليلة الماضية كما أنها ليست ممارسة سياسية ثابتة ومستقرة لنظام الدولة القومية الذي يتأثر بالأحداث التاريخية الطارئة والممارسات والهياكل الاجتماعية الأوسع نطاقا.[24]

إذا أردنا الحديث عن السياسة الخارجية باعتبارها تنظيم سلوك مختلف الجماعات السيادية فيما بينها، فإن هذا يقودنا للحديث عن التفاعلات التي كانت تتم بين الجماعات السيادية على مرّ التاريخ، ففي مقاله "Between Demarcation and Integration: The Context Of Foreign Policy in Ancient Greece" أشار هانس بيك Hans Beck إلى أن اليونان القديمة قد استوعبت بعض الأبعاد الرئيسية للسياسة الخارجية، على افتراض أن تنظيم العلاقات وإدارتها بين المجتمعات السياسية (دول المدن) في اليونان القديمة قد استند إلى مبادئ ومميزات تقترب من مفهوم السياسة الخارجية، خاصة وأن كتابات بريكليس Pericles وثوسيديدس Thucydides ميّزت بين الجانب المحلي والجانب الخارجي لسلوكاتها، من أجل استيعاب مفاهيم المصالح الحدودية والعمل الاستراتيجي والدبلوماسي والحرب.[25] لكن ومع هذا، فإنّ استخدام السياسة الخارجية كممارسة وكنشاط سياسي يقتصر على العصر الحديث، ولا يمكن استخدام مصطلح السياسة الخارجية للتعبير عن الممارسات التي كانت تتم بين المجتمعات السياسية القديمة، وفي هذا الصدد يحاجج هالفارد ليرا Halvard Leira بأنه لا ينبغي لنا أن نستخدم مفاهيم لوصف أعمال الأفراد والتنظيمات الاجتماعية في الماضي إذا كانوا هم بأنفسهم لا يملكون معرفة بالكلمة التي ابتكرها أحفادهم، فإذا كنا نتصور العلاقات بين أثينا وإسبارطا في اليونان القديمة من منظور السياسة الخارجية فإن كتاباتهم لم تحتوي على هذا المصطلح،[26] فنشوء السياسة الخارجية ارتبط بتطور سلوك الدولة القومية في البيئة الأوروبية الحديثة.

تلازمت السياسة الخارجية وممارسات الدول القومية للتأكيد على حدودها الجغرافية ومسائل السيادة الوطنية، أي تنظيم وإدارة العلاقات السياسية فيما بين الدول القومية، وهو المسار المفاهيمي الذي رسمه ريتشارد آشلي Richard Ashley لفهم السياسة الخارجية، حينما اعتبرها أداءً سياسيا لرسم الحدود، وهذا يتضمن بعدين، البعد الأول: رسم الحدود الفاصلة بين نشاط الدول القومية فيما بينها، البعد الذي يترجم مسألة الأمن القومي -بمفهوم القدرة على

ضمان الأمن العسكري للإقليم ومواطنيه- الذي كان لفترة طويلة على رأس الأولويات الوطنية،[27] البعد الثاني: وضع خط فاصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، والتي ينظر إليها على أنها حلول عملية من قبل النخب الحاكمة لتحديد وترتيب السياسة الداخلية المرتبطة بالسياسة الخارجية.[28] وقد ارتبطت السياسة الخارجية وفقا لهذا المسار بمجموعة من الأطر القانونية والمؤسساتية التي أنشأتها الدول ذات السيادة والتي تضطلع بهذا الجزء من نشاط الدولة، فبالنظر إلى أن العصر الحديث تم تشكيل ملامحه من قبل الدول، فإنه ليس من المستغرب أن تعبّر السياسة الخارجية بشكل واسع عن ممارسات الدول في النظام الدولي.

أحدثت فترة التسعينيات العديد من التغيرات على ممارسة السياسة الخارجية، حيث حملت هذه المرحلة ديناميكيات جديدة متعددة الأبعاد والمستويات، خاصة بعد الإنفراج الذي شهدته العلاقات الدولية التي كانت تتأرجح على خط رفيع بين الصراع والتعاون بين الدول، وذلك بفعل الانقسام إلى معسكرين شرقي وغربي يحشد فيه كل طرف إلى صفه العديد من الحلفاء الدوليين؛ على المستوى الدولي، تمثل التطور الأول في حقبة التسعينات الزيادة المفاجئة في عدد الدول، التي كانت معظمها دولاً هشةً ومصدرًا لعدم الاستقرار، جلبت معها مشاكل جديدة للتنمية السياسية والاقتصادية، وكذلك عددا من النزاعات الدولية أو المحلية،[29] تبع قرار استقالة ميخائيل غورباتشوف في 25 ديسمبر 1991 تفكك الاتحاد السوفياتي خمسة عشر (15) كيان سياسي مستقل ممتدة عبر أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والقوقاز إلى غاية منطقة البلطيق، بحدود سياسية أقيمت على بدن الإثنيات والعرقيات وحتى الديانات المحلية، الواقع الذي مهد الأرضية لحروب أهلية على أسس دينية وعرقية (البوسنة والهرسك 1992، حرب كوسوفو لاحقا 1998)، الحقائق التي أدرجت مواضيع جديدة في مجال الاهتمامات الخارجية للدول.

التطور الثاني الذي أفرزته هذه المرحلة، تمثل في تطور الفواعل غير الدول، أين شهدت العقود القليلة الماضية انتشارا متزايدا لأشكال التنظيم الدولي، التي تتراوح بين الهيئات العالمية والمؤسسات الإقليمية أو دون الإقليمية، الميزة التي حملتها هذه التنظيمات هي أن عمليتها انتقصت من اختصاصات الدول،[30] كما تزايد تأثير عدد من الفواعل عبر الوطنية، كالشركات متعددة الجنسية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في النظام الدولي، نتيجة لهذه المعطيات انتقلت السياسة الخارجية من ممارسة سياسية تختزل في مخرجات نشاط الدول القومية، إلى ممارسة سياسية تتضمن مخرجات فواعل دولية متعددة تتجاوز نشاط الدول القومية، كما أن تفاعل هذه الأطراف فيما بينها من شأنه أن يقلّص أو يوسّع من هامش المناورة المتاح للدول في النظام الدولي من خلال سياساتها الخارجية.

أفرزت هذه المرحلة معطيات جديدة على المستوى الداخلي للدول، والتي أثّرت بدورها بشكل واسع على سلوكها الخارجي، وأصبحت عملية صنع السياسة الخارجية تتأثر بعدد متزايد من المتغيرات الداخلية وبمشاركة أجهزة وقوى وجماعات عديدة رسمية وغير رسمية، بعدما كانت تصنع وتنقاد بواسطة نخب ضيقة داخل نظام من الدول المطوّقة بقواعد إلزامية واضحة،[31] حيث أصبحت خيارات السياسة الخارجية وخيارات السياسة الداخلية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بشكل متزايد.

كما حدث تغيّر في طبيعة الظواهر والقضايا التي تضطلع بها السياسة الخارجية، بفعل الديناميكيات التي أفرزتها العولمة، والتي جعلت من السياسة الخارجية تتجاوز المجال الكلاسيكي المرتبط بمسألتي الدفاع والجغرافيا

السياسية، لتشمل حسب فيليب مورو دوفارج Philippe Moreau Defarges "مجموع العناصر التي تؤكد من خلالها دولة ما نفسها تجاه العالم الخارجي"،[32] وبالتالي أصبح نطاق السياسة الخارجية واسعا، ليشمل عددا من القضايا والاهتمامات التي فرضتها البيئة الدولية التي تتعلق بالأبعاد الجديدة للأمن وبالرفاه والشواغل الإنسانية، بعدما كانت تتمحور تقليديا، إن لم تكن خاضعة لسيطرة، قضايا الأمن القومي.[33]

فعلى مستوى عامل القوة، حدث انخفاض في ملائمة علاقات القوى التقليدية، ولاسيما القوة العسكرية، وتراجع فاعلية استخدامها لتحقيق أهداف سياسية في ظلّ نظام عالمي يتّسم بتفاعلات ذات مستويات متعددة ومتداخلة واهتمامات جديدة؛ بحيث تمّت الاستعاضة بركائز القوة الاقتصادية***والمالية والتكنولوجية عن الركائز العسكرية، وبناءً عليه، لم يكن التراجع في إدراك أهمية الحرب في العلاقات الدولية إلا انعكاسا لافتراض فقدان الأبعاد العسكرية ميزة الانفراد في التعبير الأساسي عن قوة الدولة،[34] وبالتالي أصبح تركيز السلوك الخارجي للدول متزايدا حول مسائل وقضايا التعاون الاقتصادي مع بقية الفواعل الدولية، وأصبحت القوة الاقتصادية، هدفًا أساسياً تقوم عليه قوة الدولة الراهنة والمستقبلية، وإحدى الأدوات التي تملكها في ممارسة تأثيراتها المحلية والدولية.[35] كما أصبحت قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان تحتل حيزا معتبرا في أجندة السياسة الخارجية، والتي تتعرض الدول بموجبها لقيود خارجية من قبل بقية الفواعل الدولية، سواءً الدول المتقدمة، كالولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي، أو من قبل المؤسسات والهيئات الدولية، التي تفرض على الدول الأعضاء أو بقية الأطراف التي تتعامل معها ضرورة احترام بعض القواعد والقوانين في شؤونها الداخلية، والتي تحددها هذه المؤسسات وتلزم وتوجه صناع السياسة الخارجية في تعاملاتهم مع بقية الأطراف الدولية.

وبالعودة إلى دراسة جيمس روزنو"Pre-theorizing about foreign policy in a globalized world" ، التي تطرق فيها لتأثير ديناميكيات العولمة على القوة النسبية للمتغيرات التي تشكل مضمون السياسة الخارجية، فإنه يؤكّد أنه بفعل هذه الديناميكيات أصبح الأفراد والجمهور أكثر مهارة في التعبير عن مصالحهم، كنتيجة لروابطهم عبر شبكات الاتصال المتعددة، وبالتالي، أدت ديناميكيات العولمة إلى نضوج المتغيرات الفردية على المسرح العالمي، وفي نفس السياق فإنّ تعدد قنوات الاتصال وزيادة انفتاحها، قد زاد من بروز قضايا المجتمعات -مخاوفها وتوتراتها وتطلعاتها– على الساحة الدولية أكثر من أي وقت مضى، حيث أنّ الصراعات الداخلية تجعل من الصعب على مسؤولي السياسة الخارجية تعبئة الدعم الداخلي الكافي لسياساتهم التي يتبنونها تجاه قضايا البيئة الخارجية.[36]

أكّد روزنو على أنّ ديناميكيات العولمة قد أحدثت تغييرا كبيرا على مستوى النظام الدولي، والتي تتضح في تشعّب الهياكل العالمية، وتزايد كثافة الفاعلين على الساحة العالمية، وتنامي الاتجاهات العبر الوطنية، وسهولة تدفق الأفكار والأموال والأفراد والسلع والتلوث والمخدرات والجريمة عبر الحدود، وهي الديناميكيات التي زادت بشكل كبير من قوة المتغيرات النظامية، مما يضاف إلى القيود التي ينبغي على مسؤولي السياسة الخارجية أن يتعاملوا معها، وأدى مجموع هذه المتغيرات إلى تقييد محدود لما يمكن للحكومات أن تنجزه على الساحة العالمية أو في جهودها لتعبئة الجمهور المحلي تجاه بعض القضايا والمسائل التي تستهدفها سياساتها الخارجية.[37]

فنشأة المنظمات الخضراء جاء استجابة للقضايا الحرجة التي تمس الاستقرار البيئي على المستوى الكوني، حيث روجت لتشاركية أفراد المجتمع الذي يحكمهم المصير المشترك في الدفع نحو إدراج الأجندة الإيكولوجية في سلوك دولهم، فمبدأ المصير المشترك يجعل من مصالح الأفراد الجماعية مرهونة بالقرارات والسلوكيات القاعدية، التي يمكن أن تساهم في صياغة القرارات والسياسات العملية والأكثر نجاعة، بناءً على هذا المعطى فإن المشاركة الجماعية للمواطنين تسمح لهم في الإندماج في تنظيمات داخل المجتمع المدني لتشكيل مجموعات لها صوت في صنع السياسات، والذي ينتقل من مستوى السلوك الفردي إلى التأثير التشاركي، ضمن "التفاعل بين المواطن والسلطة (صانع القرار)".

وإذا كان تجاوز الحدود ديناميكية أفرزتها العولمة، فإن نظام الدول يجب أن ينظر إليه على نحو متزايد على أنه جزء واحد فقط من النظام السياسي العالمي، ويترتب على ذلك أنه على موظفي الدولة أن يدركوا الأنواع الأخرى من الأنظمة القائمة داخل المنظومة، فالوساطة التي كان يستخدمها الدبلوماسيون عبر حدود الدولة، أصبحت في الحاضر تستخدم عبر عدد كبير من الحدود الاجتماعية والسياسية المختلفة.[38] فمفاهيم "القوة" و"المصلحة الوطنية" تغيّر تعريفها، لتكون تحت رقابة خبراء مؤسسات التعاون الاقتصادي الرئيسية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية)،[39] وأصبحت شبكات الوكالات الدولية تؤدي أدورا أكثر أهمية من أي وقت مضى، وفي هذا السياق نجد أنّ المنظمات غير الحكومية تطوّر فرقها الخاصة من شبه الدبلوماسيين، كما حلّ المانحون والمستثمرون الخاصون محل الدبلوماسيين والجنود في العديد من قضايا ومسائل السياسة الخارجية، وزاد تأثير مفوضي الهيئات المتعددة الأطراف ومستشاري الدول داخل هذه الهيئات في العلاقات الدولية لعالمنا المعاصر، ومع ذلك، فإن مجموعات الأشخاص خارج الدوائر الدبلوماسية لا تتعامل مع مجموعة كاملة من المهام الدبلوماسية، والتي لا تزال وزارة الشؤون الخارجية تضطلع بها.[40]

أصبحت السياسة الخارجية ممارسة تتضمن مخرجات تفاعل العديد من الأطراف المتعددة التوجهات والاهتمامات، على المستويين الداخلي والخارجي، كما يتميز هذين المستويين بتشعبهما وتعدد القيود أو الخيارات التي يضعانها أمام صنّاع السياسة الخارجية وممارسيها؛ كما تتضمن أجندة السياسة الخارجية عددا متزايدا من القضايا والاهتمامات نتيجة للتحولات التي يعرفها عالمنا الحالي، كما أدخلت الحصة المتزايدة من النشاط المتعدد الأطراف في العلاقات الدولية تحولات كبيرة في إدارة السياسة الخارجية منذ عام 1945، أين نلاحظ أن اتجاهات الأقلمة في العالم تضيف المزيد من المستويات على ممارسة السياسة الخارجية، ويفرض النشاط المتعدد الأطراف أجندة مزدحمة على صانعي السياسات، كما يفرض وتيرة خاصة بها، وبالنسبة للدول التي تعد جزءًا في أكبر عدد من النشاطات المتعددة الأطراف، فإن السياسة الخارجية تتخللها باستمرار الاجتماعات الدولية والمؤتمرات الرئيسية في العالم.[41]

يندرج سلوك الوحدات الدولية ضمن نطاق نشاط منظمة دولية واحدة على الأقل، وعلى هذا فإن آثار الانتشار المؤسسي على المستوى العالمي متعددة، فيفرض كل ترتيب إقليمي إيقاعه على الدولة المنخرطة فيه، زيادة على الأجندة التي تعيّنها على صانعي القرار، وهو ما يتضمن إفراد المزيد من المخصصات للوفاء بالالتزامات التي تقررها، بالنسبة لدولة إقليمية مثل الجزائر، فهي عنصر منخرط في شبكة من الترتيبات الإقليمية والدولية تبعا لانتماءاتها المختلفة، فنجد على طاولة وزارة الخارجية الجزائرية ملفات بشكل متتابع لاجتماعات دولية، تعنى بالشأن المغاربي

والأوضاع في منطقة الساحل الصحراوي، لتمتد إلى القضايا والاجتماعات الدورية في سياق الترتيبات العربية، قاريا يستمر صانع القرار الجزائري في الحرص على تأكيد أدوارها ومخصصاتها للقضايا الإفريقية في إطار الاتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD)، والقمم الإفريقية الآسيوية (فوكاك FOCAC، تيكاد TICAD)، والقمم التي تجمع دول حوض المتوسط، وفي سياق منظمة التعاون الإسلامي، وكذا على المستوى الأممي في سياق الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، وصولا إلى الإرادة السياسية للانضمام إلى تكتل دول البريكس، ...إلخ. فلم تعد عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية خاضعة للسلطة السياسية التي احتكرت العمل الديبلوماسي في فترة السيادة القومية للدول.

على هذا الأساس فإن النشاط الإقليمي المتعدد الأطراف يوفر أفضل إطار ممكن للتعاون بين مجموعة من الوحدات التي تجمع بينها مصالح مشتركة،[42] ومع هذا وبالنظر إلى واقع الاتحاد الأوروبي في سياق الأزمات الداخلية التي يواجهها، (قرار انسحاب بريطانيا من الاتحاد، والزيادة الهائلة في تدفق اللاجئين من الشرق الأوسط، أحادية الاستجابة لأزمة فيروس كوفيد 19، الحملة الروسية على أوكرانيا، مشكل إمدادات الطاقة للسوق الأوروبية) فإن الحدود قد استعادت قداستها -جزئيا-بين دول الكتلة الأوروبية.

خاتمة:

تبين بعد عرضنا أن ظاهرة السياسة الخارجية ظاهرة مركبة، ترتبط بتفاعل مجموعة من العناصر والأدوات التي تستهدف من خلالها الدول تعظيم وحماية مصالحها في البيئة الخارجية، فتتفاعل بذلك فيما بينها كما تتفاعل مع الفواعل الأخرى في البيئة الدولية، ليتجاوز مدى السياسة الخارجية الرقعة الجغرافية التي تمارس عليها الدول سيادتها، فتتداخل عوامل البيئة المحلية بعوامل البيئة الدولية في صياغة السلوك الخارجي، لتصبح هاته السياسة آلية متعددة الوظائف في يد صنّاع القرار لحماية المصلحة القومية.

ما تزال ممارسة السياسة الخارجية-بالرغم من التحولات في مضامينها والمجالات التي تعالجها، وكذا من حيث الآليات والأدوات التي تستند عليها-نشاطا تحتكره الدول ذات السيادة باعتباره أداة لخدمة مصالحها في ظلّ واقع دولي جديد أكثر تعقيدا، وما تزال الحكومات الوطنية تسعى إلى "تصميم وإدارة والسيطرة" على العلاقات الخارجية للمجتمعات الوطنية، وأن مؤسسة الدولة لا تزال أساسية لترتيب الحياة الدولية، وبالتالي فإن السياسات الخارجية للدول تتمتع بنفوذ يميزها عن سلوك بقية الجهات الفاعلة.

الهوامش:

---

[1] حسين بوقارة، **السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، (الجزائر: دار هومة، 2012)، ص. 14.

* نظرا للتداخل بين السياسة الخارجية والدبلوماسية سنشير إلى العلاقة بين الظاهرتين. يتم النظر إلى الدبلوماسية باعتبارها ممارسة إدارة العلاقات بين الدول عبر ممثلين رسميين، وبالمعنى الواسع، قد تنطوي الدبلوماسية على عملية العلاقات الخارجية بأكملها، أي صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، وبهذا فإن دبلوماسية الدولة هي نفسها سياستها الخارجية. ولكن بالمعنى الضيق، فإن الدبلوماسية تختصر على الوسائل والآليات في حين أن السياسة الخارجية تنطوي على الأهداف أو الغايات، وبهذا، تتضمن الدبلوماسية التقنيات العملية التي بموجبها تسعى الدولة لتحقيق مصالحها خارج حدودها الجغرافية. وسيتم التعامل مع الدبلوماسية في هذه الدراسة باعتبارها أداة للسياسة الخارجية.

[2] Mwayila Tshiyembe, **La politique étrangère des grandes puissances**, (Paris: Harmattan, 2010), p. 17.

[3] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط 2، 1998)، ص. 9.

[4] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، (الأردن: دار زهران للنشر، ط1، 2010)، ص. 20.

[5] محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص. 9.

[6] Laura Neack, **The new Foreign Policy: complex interactions, copting interests**, (New York: Rowman & Littlefield Publishers, 2014), p. 9.

[7] Hudson Valerie, "The History and Evolution of Foreign Policy Analysis", In **Foreign policy theories actors cases**, ed. Steven smith, ameliahadfeild, and Tim dune (New York: Oxford University Press, 2008), p .12.

[8] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص. 30.

[9] أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص. 25.

[10] Hudson Valerie, **Op Cit**. p.12.

[11] Laura Neack, **Op Cit**. p .9.

[12] GRAHAM Evans, NEWNHAM Jeffry, Penguin Dictionary of International Relations. (London and New York: Penguin Books, 1998). PP. 179-180.

** نشأ مصطلح "intermestic" من مقال "The Congress, The Executive, and Intermestic Affairs" الذي نشره بايليس مانينغ Bayless Manning في مجلة الشؤون الخارجية Foreign Affairs عام 1979، جادل فيه بأن بعض السياسات الخارجية لها تأثير مباشر وكبير على المجال المحلي، وأن المداولات التي تقف وراءها متجذرة في كل من الاعتبارات الدولية والمحلية. اشتمل المفهوم الأصلي لمانينغ بشكل أساسي على سياسات أثّرت بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي، مثل سياسات الطاقة والتعريفات والحظر، على سبيل المثال، قد يؤثر فرض حظر على مبيعات النفط لدولة أخرى بشكل مباشر على أسعار النفط المحلية. وعلى هذا النحو، فإن قرار فرض أو عدم فرض حظر في المقام الأول لا يسترشد بالاعتبارات الدولية فحسب، بل بالاعتبارات المحلية أيضًا. في حين أن المفهوم الأصلي لمانينغ كان معنيًا في الغالب بالخط الفاصل بين الاقتصاد السياسي الدولي والاقتصاد المحلي، وسع آخرون نطاق المفهوم ليشمل تأثير السياسة الخارجية على الرأي العام المحلي وتأثير الرأي العام في السياسة الخارجية. وطوّر المؤرخ فريدريك لوجيفال Fredrik Logevall "البينية الخارج-الداخل"، فاستند في كتابه اختيار الحرب إلى أن الحجة الرئيسية لقرار الرئيس ليندون جونسون Lyndon B. Johnson بالبقاء في فيتنام – وهو الذي كان مترددا في مواصلة المجهود الحربي-كان له علاقة بتضاؤل فرصه في إعادة انتخابه؛ على هذا النحو، وسّع لوجيفال تعريف السياسة الداخلية ليعني سياسة دولية تؤثر أو لها آثار على الخطاب المحلي. (Tom Meinderts, "Intermestic Realism: Domestic Considerations in International Relations", Mar 24 2020. E-International Relations, On: https://bit.ly/3i5F0tR. Date Acceded: 30/12/2022).

[13] Laura Neack, The New Foreign Policy Complex Interactions Competing Interests, (New York: Rowman and Littelfield Publisher, 2003). P. 8.

[14] تشارلز كيجلي، يوجين ويكتوف، المصادر الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية: مقدمة، في تشارلز كيجلي، يوجين ويكتوف، السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية: رؤى وشواهد، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط 1. (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004)، ص. 26.

[15] Laura Neack, Op Cit. P. 8.

[16] Gunther Hellmann, "Foreign Policy Concept, Vocabulary, and Practice", In **The transformation of foreign policy Drawing and Managing Boundaries from Antiquity to the Present**, ed. Gunther Hellmann, Andreas Fahrmeir, And Miloš vec (United Kingdom: Oxford University Press, 2016), pp. 34-35.

[17] Gunther Hellmann, Andreas Fahrmeir, and Miloš Vec. "The Transformation of Foreign Policy Legal Framework, Historiography, Theory", In **The transformation of foreign policy Drawing and Managing Boundaries from Antiquity to the Present**, ed. Gunther Hellmann, Andreas Fahrmeir, And Miloš vec (United Kingdom: Oxford University Press, 2016), p. 14.

[18] Andrew Farkas, "Evolutionary Models in Foreign Policy Analysis", **International Studies Quarterly** Vol. 40, No. 3, Special Issue: Evolutionary Paradigms in the Social Sciences (Sep., 1996), p. 348.

[19] ودودة بدران، "تخطيط السياسة الخارجية: دراسة نظرية وتحليلية"، **السياسة الدولية**، ع. 69، (جوان 1982)، ص. 66.

[20] Jack C. Piano, Roy Olton, **The International Relations Dictionary**, (California and Oxford: ABC-CLIO, 1988), p. 6.

[21] Jean Frederic Morin, **la politique étagère : Théories Méthodes et références**, (Paris: Armand Colin, 2013), p.13.

[22] أحمد نوري النعيمي، **مرجع سابق**، ص. 27.

[23] Iver B. Neumann, "Foreign Policy in an Age of Globalization", In **Theorizing Foreign Policy in a Globalized World,** ed Gunther Hellmann, and Knud Erik Jorgensen (New York : Palgrave Macmillan, 2015), p. 45.

[24] Gunther Hellmann, Andreas Fahrmeir, and Miloš Vec. "The Transformation of Foreign Policy Legal Framework, Historiography, Theory", **Op Cit**. p. 13.
[25] Gunther Hellmann, "Foreign Policy Concept, Vocabulary, and Practice", Op Cit, p .39.
[26] **Ibid**. p. 18.
[27] Mark Webber, Michael Smith, "Part One: Frameworks", In **Foreign Policy In A Transformed World**, ed Mark Webber, and Michael Smith, (New York: Routledge, 2002), p.18.
[28] Gunther Hellmann, "Foreign Policy Concept, Vocabulary, and Practice", **Op Cit**. p. 44.
[29] Mark Webber, Michael Smith, **Op Cit**. p. 16.
[30] **Ibid**. p. 18.
[31] محمد شاعة، **مستقبل السياسة الخارجية دراسة تحليلية لتأثير ظاهرة العولمة على حقل السياسة الخارجية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012)، ص. 232.
[32] Marie-Claude Smouts, «Que Reste-T-Il De La Politique Etrangère?», **Pouvoirs**, N. 88, (Janvier 1991), p. 9.
[33] Mark Webber, Michael Smith, **Op Cit**. p.45.
*** هذا التحول في إعادة ترتيب عناصر القوة الشاملة للدولة لصالح العنصر الاقتصادي وبروزه عنصرا يشغل المكانة القيادية، لا يعني أن الموضوعات الاقتصادية التي احتلت ذلك الاهتمام لم تكن مثارة من قبل، ولكن ما حدث ولأسباب عديدة هو تغيّر في درجة الاهتمام وطبيعته من ناحية، وفي الهدف من وراء هذا الاهتمام من ناحية أخرى.
[34] بشار أحمد العراقي، "قياس قوة الدولة الاقتصادية: اعتماد منهجية دلفي في دراسة واقع البلدان العربية سنة 2015 مقارنة بالدول الإقليمية"، **سياسات عربية**، ع. 33، (جويلية 2018)، ص. 70.
[35] **المرجع نفسه**، ص. 74.
[36] James N. Rosenau, "Pre-theorizing about foreign policy in a globalized world", In **The Study of World Politics Volume 1: Theoretical and Methodological Challenges**, ed. James N. Rosenau (New York: Routledge, 2006), pp. 203-204.
[37] **Ibid**.
[38] Iver B. Neumann, **Op Cit**. pp. 45-57.
[39] Marie-Claude Smouts, **Op Cit**. p.7.
[40] Iver B. Neumann, **Op Cit**. pp. 45-57.
[41] Marie-Claude Smouts, **Op Cit**. pp. 05-15.
[42] Gunther Hellmann, "Foreign Policy Concept, Vocabulary, and Practice", **Op Cit**. p. 47.

جيوسياسية الأزمة الأوكرانية الروسية

Geopolitics of the Russian-Ukrainian crisis

د. سليمان سميرة*

جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3

ملخص

تدور الأزمة الحالية في جوهرها حول المجال الاستراتيجي المستقبلي لأوكرانيا ومن حيث ما إذا كان سيُسمح لها بحرية اختيار سياستها الخارجية المستقلة والخاصة بها، أم أنها ستضطر إلى البقاء ضمن دائرة نفوذ روسيا، حيث يؤثر التوجه المستقبلي لأوكرانيا أيضًا على المجال الجيوسياسي والجيو-الاستراتيجي طويل المدى للمنطقة ككل، وعلى المسار الجيوسياسي لروسيا خصوصا، فبدون أوكرانيا كما أشار زبيغنيو بريجنسكي، لم تعد روسيا إمبراطورية أوراسية كما تسعى إليه روسيا ضمنيا. حيث تعتبر موسكو السيطرة على أوكرانيا، استعادة تلقائيًا ما يلزم لتصبح دولة نافذة جيوسياسيا، تغطي أوروبا وآسيا.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الأوكرانية، الجيوسياسة، الجيواستراتيجية، الحرب الهجينة.

Abstract

At its core, the current crisis revolves around the future strategic sphere of Ukraine and in terms of whether it will be allowed to freely choose its own independent foreign policy, or will it be forced to remain within the sphere of influence of Russia, as the future orientation of Ukraine also affects the long-term geopolitical and geo-strategic sphere of the region. As a whole, and on Russia's geopolitical path in particular, without Ukraine, as Zbigniew Brzezinski pointed out, Russia is no longer a Eurasian empire as Russia implicitly seeks.
Where Moscow considers control of Ukraine, automatically regaining what it takes to become a geopolitically powerful country, spanning Europe and Asia.

Key words: Ukrainian Crisis, Geopolitics, Geostrategy, Hybrid war.

مقدمة

عند إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بدء عملية عسكرية ضد أوكرانيا، في 24 فبراير 2022، ودعا جيشها لإلقاء السلاح والسيطرة على الحكم. وقد تعددت السياقات والتفسيرات لهذه العملية العسكرية، كما تعددت التداعيات التي ترتبت عليها، سياسيًّا واقتصاديًّا واستراتيجيًّا، الأمر الذي فتح مرحلة جديدة من مراحل النزاع في منطقة متأصلة على النزاعات والحروب، فالمجال الجيوسياسي الذي تريده روسيا الجديدة لنفسها يمر عبر الاحتفاظ بكل الأقاليم التابعة لها فعليا وضمنيا، غير أن التطورات التي مست الداخل الأوكراني بدعم من الغرب من 2010،

* البريد الإلكتروني: samira.slimane@univ-constantine3.dz

عقد المسعى الروسي في عدة محاور جيوسياسية لم ترد روسيا التعرض إليها خصوصا في هذه الفترة المعقدة، غير أن التحول الحاصل في بنية النظام الدولي والمشاكل التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي خصوصا بعد أزمتي خروج بريطانيا و جائحة كوفيد-19، أدى بروسيا إلى انتهاج مسار جديد يؤصل لأفكارها المتجددة حول دورها المستقبلي في المنطقة وفي العالم ككل، وفي مواجهة غير مباشرة مع الناتو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أدى لتعقيد الحرب بشكل أكبر وزاد من نطاق الأزمة وتوسع أطرافها.

إشكالية الدراسة:

إن تعدد أطراف الأزمة الأوكرانية الروسية لا يعتبر السياق الأساسي الذي يمكن الارتكاز عليه في فهم جيوسياسية الأزمة، وهنا لا بد من التركيز على طرفي النزاع المباشرين، أي روسيا وأكرانيا، وهنا يمكن طرح التساؤل التالي:

ماهي الأبعاد الجيوسياسية للأزمة الأوكرانية الروسية وما هي جذور وديناميكيات تحديد مساراتها؟

المحور الأول: جذور الأزمة الروسية الأوكرانية

تؤكد تطورات الأزمة الأوكرانية- الروسية أن النطاق الذي تتحرك في أوكرانيا حاليا يمثل تهديدًا سياسيًا - إيديولوجيًا محتملاً لنموذج بوتين لرأسمالية الدولة الروسية الحديثة، حيث تمثل أوكرانيا المستقرة والمستقلة ذات التوجه الديمقراطي على الحدود الغربية لروسيا مع روابط وثيقة مع أوروبا والغرب نموذجًا بديلاً لمحاولة بوتين إقامة "ديمقراطية مُدارة" في روسيا وبقية منطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي، فمن وجهة نظر بوتين، فإن الخطر الحقيقي يتمثل في العدوى - حيث قد يبدأ المواطنون الروس في التحريض على نظام مماثل أكثر انفتاحًا في روسيا، الأمر الذي أدى إلى سعي بوتين إلى إضعاف الحكومة في كييف ووصفها بأنها مؤلفة من "فاشيين" و "نازيين جدد".[1]

كما تحوز أوكرانيا أيضًا أهمية خاصة بالنسبة لموسكو بسبب صلاتها الوثيقة بروسيا في مجال الدفاع، حيث تعتمد روسيا اعتمادًا كبيرًا على صناعة الطيران والدفاع في أوكرانيا، ولا يمكن حاليًا استبدال ما يقرب من 30 في المائة من الصادرات العسكرية الأوكرانية إلى روسيا بالإنتاج المحلي الروسي [2] إذا أوقفت أوكرانيا بيع الأنظمة الحربية الفرعية، وسيتعين على روسيا القيام باستثمارات مكلفة لإعادة إنتاج هذه القدرات عالية التقنية للحفاظ على طموحاتها في تحديث برامجها بمختلف أنماطها.

في السياق ذاته، كانت روسيا ثالث أكبر مستورد للمنتجات المرتبطة بإنتاج الأنظمة الدفاعية من أوكرانيا من 2009 إلى 2013، فهناك بعض الأجزاء والخدمات التي تستوردها روسيا من أوكرانيا فقط. على سبيل المثال ، الجيش الروسي يعتمد بشكل كبير على موتور سيش " Motor Sich " في مدينة **زابوريجيا** " **Zaporizhia** " جنوب شرق أوكرانيا في صناعة محركات طائرات الهليكوبتر، وعلى مصنع **أنتونوف** " **Antonov** " في كييف لطائرات النقل، هو أيضا مهم

[1] عصام عبد الشافي، الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: https://bit.ly/3C02qYg، "آخر اطلاع: 2022/11/22".

[2] Igor Sutyagin and Michael Clarke, "Ukraine Military Dispositions—the Military Ticks Up While the Clock Ticks Down," RUSI Briefing Paper, April 2014, for a description of the unique dependence the Russia Armed Forces have on high-technology Ukrainian A&D production.

للغاية بالنسبة لروسيا، وعليه، فأكثر من نصف مكونات قوة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات الروسية تأتي من أوكرانيا[3]

على الرغم من ذلك، قلل المسؤولون الروس من تأثير قطع العلاقات الدفاعية على برنامج التطوير الروسي المخطط له، والحالة العامة للعلاقات الدفاعية الروسية -الأوكرانية، كما أن الصادرات الأوكرانية تمثل جزءًا صغيرًا - بين 2% و 4% في المائة - من إجمالي واردات روسيا العسكرية، إلا أن هناك العديد من الفروع من الجيش الروسي سيعاني بدون هذه الأجزاء والخدمات، حيث تواجه صناعة الأنظمة الدفاعية الروسية نقصًا في أشباه الأنظمةالحريةة وبعض أجهزة الأنظمة الأساسية للسلاح، والتي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من القوات النووية الاستراتيجية الروسية يمكن أن تتعرض للخطر دون تقديم الخدمات الأوكرانية المنتظمة[4]

في سياق متصل، فإن فسخ العقود المبرمة مع روسيا سيكون له تأثير أكثر حدة على أوكرانيا وقد يؤدي إلى انهيار بعض شركات الأسلحة الأوكرانية في الأجزاء المتمركزة في الجنوبية والشرقية من البلاد، مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية وخلق مجموعة كبيرة من العاطلين عن العمل ذوي المهارات العالية المتخصصون في المجال النووي.[5]

بالإضافة إلى ذلك، فإن أوكرانيا مهمة لتطوير خطط بوتين لإنشاء اتحاد أوراسي، فإن الاتحاد لديه فرصة ضئيلة للنجاح بدون أوكرانيا، فالقلق الروسي من أن إبرام أوكرانيا لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يمنع كييف من الانضمام إلى الاتحاد الأوراسي الذي كان حافزًا مهمًا لبدء الأزمة الحالية، حين رفض الرئيس **يانوكوفيتش** "Yanukovych " في اللحظة الأخيرة - تحت ضغط روسي شديد - لتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي،حيث ثارت احتجاجات ضخمة في الميدان - موقع الاحتجاجات التي أشعلت شرارة الثورة البرتقالية وأتت بالرئيس **فيكتور يوشينكو** "Viktor Yushchenko" إلى السلطة في ديسمبر 2004.

أدى العنف المتزايد والهجمات التي شنتها قوات الأمن على المتظاهرين إلى خسارة فادحة في دعم **يانوكوفيتش** داخل **حزب المناطق** الذي ينتمي إليه، وقد أثارت الإطاحة به لاحقًا في منتصف فبراير 2014 تخوفا كبيرا في **الكرملين** لأنه ترك فراغًا غير مستقر في السلطة في أوكرانيا أدى إلى ظهور قوى قومية مؤيدًا للغرب، بدأت تملأ هذا الفراغ.

مثلت هذه الاضطرابات السياسية في أوكرانيا ضربة كبيرة لأمل بوتين في إعادة أوكرانيا إلى الفلك الروسي واستخدام الاتحاد الأوراسي كوسيلة لزيادة النفوذ الروسي في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي، غير أن ارتباط أوكرانيا بالغرب من شأنه أن يغير التوازن الاستراتيجي في أوروبا الوسطى ويشكل عقبة كبيرة أمام هدف بوتين المتمثل في إعادة

[3] Alexandra McLees and Eugene Rumer, "Saving Ukraine's Defense Industry," Carnegie Endowment for Peace, July 30, 2014, p. 2.
[4] McLees and Rumer, 2014, p. 2
[5] Ibid

تأسيس روسيا كقوة أوروآسيوية، كما أنه سيزيد من إمكانية عضوية أوكرانيا في الناتو – الذي يعتبر من أخطر الهواجس الاستراتيجية الروسية.[6]

المحور الثاني: الأبعاد الجيوسياسية للأزمة الروسية الأوكرانية

1. ضم شبه جزيرة القرم

استخدم بوتين عنصر المفاجأة الاستراتيجية في ضمه لشبه جزيرة القرم لكل من الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، ومع ذلك، فإن السرعة والكفاءة التي تم تنفيذها بها تشير إلى أن خطط الطوارئ لمثل هذه العملية قد تم إعدادها بالفعل مسبقًا، حيث استغرقت العملية من البداية إلى النهاية، أقل من أسبوعين وتم إنجازه بأقل قدر من إراقة الدماء وخسائر في الأرواح.

ففي الوقت الذي كانت فيه القرم تتعرض للهجوم، كان الوقت قد فات لتنظيم رد عسكري أوكراني فعال، حيث كانت المناطق والمنشآت الأوكرانية الرئيسية موجودة بالفعل في أيدي القوات الروسية.

في الواقع، مثلت شبه جزيرة القرم شكلاً جديدًا من "**الحرب الهجينة**" - مزيج محترف من الإجراءات العسكرية العلنية والعمل السري، إضافة إلى الاستخدام المعقد للدعاية والمعلومات المضللة المحسوبة بعناية لتجنب تجاوز العتبات المحددة للرد العسكري، ومن خلال نشر قوات العمليات الخاصة بزي رسمي غير مميز، كانت لروسيا زرع ما يكفي من الارتباك والشك لمنع اتخاذ تدابير مضادة فعالة.

في الجانب السياسي، كان الدعم العام للضم بين السكان من أصل روسي في القرم كبيرا ، حيث صوت الروس، الذين يشكلون 60 في المائة من سكان شبه الجزيرة بأغلبية ساحقة لضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا في الاستفتاء الذي أجري في 18 مارس 2014. وقد أعطى هذا الدعم الشعبي القوي للضم مظهرًا للشرعية الدولية.

كان للضم تأثير سلبي على كل جانب تقريبًا من جوانب الزراعة في شبه جزيرة القرم، حيث يتجنب المشترون من شركات الحبوب الدولية الكبرى مثل **كارجيل ودريفوس** شبه جزيرة القرم بسبب المقاطعة الغربية لمنتجاتها، بالإضافة إلى ذلك، ففي أبريل 2014، أغلقت أوكرانيا قناة الري الرئيسية، مما حرم شبه الجزيرة من المياه الضرورية للعديد من المحاصيل، ومع إغلاق البنوك الأوكرانية واجه المزارعون صعوبة في الحصول على القروض من أجل توفير البذور والأسمدة.[7]

---

[6] عصام عبد الشافي، مرجع سابق.

[7] Neal Mac Farqhuar, "Aid Elusive, Crimea Farms Face Hurdles," New York Times, July 8, 2014.

كما عانت صناعة السياحة، وهي العمود الفقري لاقتصاد القرم، والتي انخفضت في عام 2014 بنسبة 30-35 في المائة، وبدأت الفنادق والمطاعم في رفض بطاقات الائتمان، مما تسبب في صعوبات للعديد من السياح، في حين تخشى البنوك الكبرى العقوبات وتحجم عن القيام بأعمال تجارية في شبه جزيرة القرم.

جيوسياسيا، ربما شجعت شعبية ضم شبه جزيرة القرم في روسيا - والسهولة التي تم بها تحقيق ذلك - بوتين على الاعتقاد بإمكانية زعزعة استقرار شرق أوكرانيا من خلال بعض الأساليب والتكتيكات نفسها التي تم استخدامها في شبه جزيرة القرم، ومع ذلك، فإن الوضع السياسي والثقافي والديموغرافي في شرق أوكرانيا يختلف اختلافًا كبيرًا عن الوضع في شبه جزيرة القرم، ذات الغالبية الروسية الذين أرادوا العودة إلى روسيا.

وبالتالي، يمكن لبوتين أن يعتمد على دعم شعبي قوي لضم شبه جزيرة القرم، غير أن الوضع في شرق أوكرانيا مختلف تمامًا، فغالبية سكان أوكرانيا من أصل أوكراني، لغتهم الأساسية هي الروسية، ويفضلون العلاقات الوثيقة مع روسيا، لكنهم لا يقبلون الانضمام إلى روسيا أو الاستقلال عن أوكرانيا. وبالتالي، لم يستطع بوتين الاعتماد على الدعم الساحق من السكان المحليين كما يستطيع في شبه جزيرة القرم.

ففي شرق أوكرانيا، استخدمت روسيا بعض التكتيكات نفسها التي استخدمتها في شبه جزيرة القرم وجورجيا في عام 2008، حشدت روسيا قواتها على طول الحدود الأوكرانية الروسية وأجرت تدريبات على طول الحدود فكانت هذه محاولة شفافة لممارسة ضغط نفسي على أوكرانيا لكنه أبقى أيضا القوات الروسية في حالة استعداد عالية في حالة ما إذا كان يتعين بالفعل نشرها في مهام قتالية.

2. إسقاط لطائرة الماليزية MH17

أدى إسقاط طائرة تجارية ماليزية، MH17 ، في 17 يوليو 2014، مما أسفر عن مقتل 298 راكبًا، إلى تعقيد خطة بوتين للتدخل السري بشكل غير متوقع.

في حين أن الحكم النهائي بشأن المسؤولية عن إسقاط الطائرة يجب أن ينتظر نتائج تحقيق دولي مستقل، هناك أدلة قوية، على أن الطائرة أُسقطت بصاروخ أرض – جو من الأراضي الانفصالية.

وقد أثار حادث الطائرة الماليزية رد فعل عالمي حيث ركز الاهتمام الدولي على "اليد الخفية" لروسيا في تسليح وتدريب وتمويل الانفصاليين، يسلط قرار تزويد قوات المتمردين بنظام سام متقدم موجه بالرادار، (SA-11) المعروف أيضًا باسم (BUK-MI) الضوء على مدى الدعم العسكري الروسي المباشر للانفصاليين.

ومع ذلك، بدلاً من الانضمام إلى الضغط الدولي المتزايد لوقف دعم الانفصاليين، قرر بوتين تصعيد الموقف وكثف دعمه للانفصاليين ونشر عدة آلاف من جنود الجيش النظامي الروسي في أوكرانيا، فضلاً عن عشرات الدبابات المموهة وناقلات الجند المدرعة وقاذفات الصواريخ والأفراد العسكريين[8].

وعليه، فإن التدخل السري الكبير من قبل قوات الجيش النظامي الروسي حول المد العسكري للمعركة ووجه ضربة قاتلة للقوات الأوكرانية، التي كانت في السابق على وشك هزيمة المتمردين الانفصاليين.

وقد رافق التدخل العسكري تغييرات سياسية مهمة في القيادة الانفصالية، حيث تم استبدال **إيغور جيركين** " **Igor Girkin** " (المعروف أيضًا باسم **ستريلكوف**) كقائد عسكري للانفصاليين في دونيتسك. مواطن روسي وعضو سابق في جهاز الأمن الفيدرالي (FSB) خليفة (KGB ، قاتل **جيركين** في الشيشان

وترانسنيستريا والبوسنة وارتبط بعدد من القضايا القومية حيث كانت إقالته جزءًا من هزة أوسع للقيادة الانفصالية، والتي تضمنت استقالة **ألكسندر بوروداي** " Alexander Borodai "،

رئيس وزراء جمهورية دونيتسك الشعبية المعلنة من جانب واحد، وتم استبدال جيركين وبوروداي بمسؤولين أوكرانيين غير معروفين في محاولة للتأكيد على الجذور "الأوكرانية" للتمرد والتقليل من أهمية العلاقة الروسية القوية.

3. اتفاقية مينسك

إنّ التقدم العسكرية التي حققها الانفصاليون الموالون لروسيا في نهاية أغسطس 2014 يرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى إدخال وحدات الجيش الروسي النظامي، انعكاسًا مذهلاً للحكومة الأوكرانية. مع هجوم الانفصاليين وتعرض القوات الأوكرانية للهجوم الشديد، لم يكن أمام أوكرانيا خيار سوى قبول اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه مع الانفصاليين في مينسك عاصمة بيلاروسيا في 5 سبتمبر2014، حيث تضمنت خطة السلام المكونة من 12 نقطة عددًا من التنازلات المهمة للانفصاليين بما في ذلك العفو، ووضع الحكم الذاتي الخاص للأراضي التي احتلها الانفصاليون، وحماية اللغة الروسية، بالإضافة إلى ذلك، السماح للمناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون بانتخاب قضاتها وإنشاء قوات الشرطة الخاصة بها وتطوير علاقات أعمق مع روسيا .10[9]

كما يخشى العديد من الأوكرانيين أن تمنح الاتفاقية الكثير من التنازلات للانفصاليين وقد دافع **بوروشنكو** عن الاتفاقية بحجة أنه لا يحتوي على أي تنازل فيما يتعلق بالانفصال عن أوكرانيا وعن وحدة أراضيها.

---

[8] Roman Olearchyk and Neil Buckley, "Russian Stealth Forced Ukraine into a Ceasefire," Financial Times, September 14, 2014

[9] Anthony Faiola, "Ukraine's President Offers Deal to the Separatists as Truce Frays," Washington Post, September 16, 2014.

أوضح الرئيس **بوروشنكو** أنه على استعداد لمنح شرق أوكرانيا درجة من اللامركزية والحكم الذاتي المحلي طالما أن ذلك لا يتعدى على سلطات حكومة كييف في تقرير وتنفيذ قضايا السياسة الوطنية. ومع ذلك، خطة بوتين تذهب إلى أبعد من أي شيء تصوره **بوروشنكو**، فبوتين يريد إعادة هيكلة جذرية للسلطة من شأنها أن تحول البلاد إلى اتحاد فيدرالي من مناطق تتمتع بحكم ذاتي إلى حد كبير، مع حق النقض (الفيتو) الفعلي على العضوية في الناتو والجهود المبذولة لتطوير علاقة سياسية واقتصادية أوثق مع الاتحاد الأوروبي.

4. انتخابات أكتوبر النيابية

تعززت القوى الموالية لأوروبا بنتائج الانتخابات النيابية التي أجريت في 26 أكتوبر 2014، والتي أظهرت دعمًا قويًا للقوات الموالية لأوروبا في أوكرانيا، فاحتلت الجبهة الشعبية لرئيس الوزراء **أرسيني ياتسينيوك** " **Arseniy Yatsenyuk** " المرتبة الأولى، وحصلت على 22.2 في المائة من الأصوات الشعبية ، تليها كتلة **بوروشنكو** التي حصلت على 21.8% في المائة من الأصوات الشعبية، حصل حزب المساعدة الذاتية الإصلاحي الجديد ، بقيادة أندري سادوفي ، عمدة لفيف ، على 11% في المائة من الأصوات. تتمتع الأحزاب الثلاثة الموالية لأوروبا معا بأغلبية قوية في البرلمان، مما يمنح أوكرانيا البرلمان الأكثر تأييدا لأوروبا في تاريخها، وحصل حزب "**جبهة الوطن**" الذي تتزعمه رئيسة الوزراء السابقة **يوليا تيموشينكو** " **Yulia Tymoshenko** " على **5.7%** في المائة من الأصوات، وهو ما يكفي بالكاد لتجاوز عتبة **5%** في المائة اللازمة لتأمين التمثيل في **رادا** (البرلمان)، ومن المرجح أن يدعم الحزب حزبي **ياتسينيوك** و**بوروشنكو** في معظم القضايا، مما يعزز التوجه الموالي لأوروبا في السياسة الأوكرانية.

وحصلت كتلة المعارضة، بقايا حزب المناطق بزعامة **يانوكوفيتش**، على **9.7%** في المائة من الأصوات. للمرة الأولى منذ استقلال أوكرانيا في عام 1991، فشل الحزب الشيوعي في الحصول على أصوات كافية لتمثيله في **رادا**.

في السياق ذاته، كان أداء حزبي اليمين المتطرف والقومي ضعيفًا وفشلوا في الحصول على أصوات كافية لتمثيلهم في البرلمان، حيث أن هذا الآداء الضعيف لليمين القومي يجعل من الصعب على وسائل الإعلام الروسية الادعاء بمصداقية أن أوكرانيا تقودها عصابة من "الفاشيين" و "النازيين الجدد".

كما يبرز الأداء القوي للقوى الموالية لأوروبا في الانتخابات البرلمانية في أكتوبر / تشرين الأول الدرجة العالية من الدعم في غرب ووسط أوكرانيا لتوثيق العلاقات مع أوروبا والاتحاد الأوروبي، ومع ذلك تواجه الحكومة الأوكرانية معركة صعبة شاقة لتحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي، حيث تبرز العديد من التحديات الحرجة في الفترة القادمة.

المحور الثالث: التحديات الجيوسياسية واستمرار الأزمة الروسية الأوكرانية

1. محاربة الفساد وتحقيق الإصلاح السياسي

يتمثل التحدي الأول في تنفيذ أجندة إصلاح محلي متماسكة ومستدامة تعتمد الكثير على قدرة رئيس الوزراء **ياتسينيوك** والرئيس **بوروشنكو** على العمل معا وتجنب المشاحنات الداخلية والمنافسات الانقسامية خلال فترة **يوشينكو وتيموشينكو** وساهمت في نهاية المطاف انهيار الثورة البرتقالية وانتصار **يانوكوفيتش** في الانتخابات الرئاسية في فبراير 2010.

وعليه، فالبرنامج الذي سيمكن **كييف** من إقامة علاقات أوثق مع أوروبا هو عمل **بوروشنكو** و**ياتسينيوك** معًا بشكل جيد وتعاونا بشكل وثيق خلال الأشهر التي أعقبت ضم بوتين لشبه جزيرة القرم، لكن خلال الحملة الانتخابية النيابية ظهرت الخلافات وعلامات التوتر، وقد تجد أوكرانيا نفسها اليوم في وضع ضعيف للغاية بسبب القرارات السيئة التي اتخذتها قيادتها السياسية، ولا سيما الرئيس السابق **يانوكوفيتش**.[10]

ويطرح الفساد المستشري والواسع النطاق تحديًا كبيرا وصل إلى أبعاد مقلقة في عهد **يانوكوفيتش** اتهم رئيس الوزراء **ياتسينيوك**، **يانوكوفيتش** بسرقة **37 مليار دولار** من الدولة - أي ما يعادل خُمس الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا في عام 2013 - خلال سنواته الأربع في المنصب.[11]

2. تحقيق الأمن الطاقوي وتأمين مصادر الطاقة

يمثل الأمن الطاقوي تحديا آخر بالغ الأهميةن حيث تعتمد أوكرانيا على روسيا في 60 في المائة من غازها الطبيعي في الحقبة السوفيتية، وروسيا أبقت السعر منخفضًا بشكل مؤقت، ولكن في السنوات القليلة الماضية اضطرت أوكرانيا إلى دفع أسعار السوق العالمية للغاز الروسي، في يونيو 2014 ، قطعت روسيا إمدادات الغاز عن أوكرانيا بسبب فشلها في سداد ديونها المتأخرة عن الطاقة، ولم يكن للقطع تأثير كبير على أوكرانيا في أشهر الصيف الدافئة، ولكن مع بداية فصل الشتاء تصبح مشاكل الطاقة في أوكرانيا أكثر حدة.

حيث تمكنت أوكرانيا من تخزين 16 مليار متر مكعب من الغاز في صهاريج تخزين تحت الأرض كما إنها تحتاج إلى **5 مليارات** متر مكعب من الغاز أكثر مما خزنه لتلبية متطلبات الشتاء، فأجبر الخلاف مع روسيا بشأن الغاز الحكومة الأوكرانية بالفعل على تقنين الغاز المنتج محليًا عن طريق قطع المياه الساخنة التي يتم توفيرها مركزيًا للشقق، ولكن قد يكون من الضروري اتخاذ تدابير أكثر صرامة في المستقبل ما لم يتم حل الخلاف مع روسيا بشأن الغاز بسرعة.

تم توقيع اتفاقية غاز جديدة مع روسيا بوساطة الاتحاد الأوروبي في نهاية أكتوبر 2014، وبموجب شروط الاتفاقية تدفع أوكرانيا لشركة **غازبروم** الروسية للطاقة التي تسيطر عليها الدولة، **5.3 مليار دولار** من ديونها المستحقة بنهاية ديسمبر 2014، باستخدام الأموال التي اقترضتها من صندوق النقد الدولي.

[10] Steven Pifer, "Taking Stock in Ukraine," The American Interest, October 28, 2014.
[11] Anders Aslund, "Ukraine's Old Internal Enemy," Wall Street Journal, October 1, 2014.

بالإضافة إلى ذلك، ستدفع كييف مدفوعات مسبقة بقيمة **1.5 مليار دولار** مقابل **4 مليارات** متر مكعب من الغاز ستوفرها شركة غازبروم للفترة المتبقية من فصل الشتاء، بالاعتماد مرة أخرى إلى حد كبير على القروض الغربية، وهذا سيمكن أوكرانيا للحصول على ما يكفي من الغاز[12]

في السياق ذاته، تحتاج كييف أيضًا إلى سياسة طاقة قابلة للتطبيق، فأوكرانيا هي واحدة من أكثر البلدان التي تفتقر إلى كفاءة الطاقة في العالم وتحتاج إلى تقليل المستوى المرتفع من إهدار الطاقة، وهي تدفع دعمًا للوقود يعادل **7.5%** في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، وكثافة طاقتها -حصة الطاقة المستخدمة في الناتج الاقتصادي- هي ضعف مثيلتها في روسيا وعشرة أضعاف متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).[13]

3. إدارة العلاقات مع موسكو

التحدي الأخير يتعلق بإدارة العلاقات مع موسكو، وقد يكون هذا التحدي الأصعب على الإطلاق، وقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه في مينسك في 5 سبتمبر 2014 هش، وهناك خطر جدي من أن ينهار. ولم يظهر بوتين أي مؤشر على استعداده للالتزام بالاتفاق، على العكس من ذلك، فقد زاد من الضغط العسكري على أوكرانيا، واستمرت روسيا في إرسال الدبابات وغيرها من المعدات الثقيلة سرًا عبر الحدود الروسية الأوكرانية في محاولة لتعزيز الانفصاليين الموالين لروسيا [14].15

بالإضافة إلى ذلك، يشارك ما يقدر بنحو 200-300 جندي من الجيش الروسي النظامي في تدريب وتجهيز المتمردين الأوكرانيين. في أوكرانيا 16[15]

فهذه التحركات العسكرية هي انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار وتشير إلى أن الانفصاليين، المدعومين من موسكو، ربما يستعدون لاستعادة الأراضي التي فقدوها أمام الجيش الأوكراني في أوائل الصيف.

من المرجح أن يكون أحد أهدافهم الرئيسية للأنشطة العسكرية هو دعم استيلاء الانفصاليين على ميناء **ماريوبول**، مما سيمكن روسيا من إمداد المتمردين عن طريق البحر.

كما يبدو أن هدف بوتين هو تحويل شرق أوكرانيا إلى "صراع مجمّد" آخر طويل الأمد، مع بقاء المناطق الانفصالية التي أقيمت في أجزاء من **دونيتسك ولوهانسك** خارج سيطرة كييف، وسيتم إما ضم هاتين المنطقتين ودمجهما في روسيا نفسها، مثل شبه جزيرة القرم، أو أن تكونا كيانين مستقلين مرتبطين ارتباطًا وثيقًا اقتصاديًا وسياسيًا بروسيا.

---

[12] Christian Oliver, Jack Farchy, and Roman Olearchyk, "Moscow and Kiev Reach Deal on Gas Flows," Financial Times, October 31, 2014
[13] Oliver, Farchy, and Olearchyk, 2014.
[14] Karoun Demirjian and Michael Birnbaum, "Ukraine Accuses Russia of an Incursion," Washington Post, November 8, 2014.
[15] Michael R. Gordon and Andrew E. Kramer, "Russia Continues to Train and Equip Ukrainian Rebels, NATO Official Says," New York Times, November 4, 2014

في الوقت الحالي، بوتين ارتفعت معدلات تأييده الشعبي وتأييده منذ ضم شبه جزيرة القرم، لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 85٪ في غضون ذلك، تدخل أوروبا فترة الركود وليس لديها استعداد لمواجهة مع روسيا، وقد يشجع ذلك بوتين على اختبار رغبة الولايات المتحدة واستعدادها للدفاع عن مصالحها.

وهنا يمكن التمعن في خطاب بوتين أمام نادي **فالداي Valdaï** في 24 أكتوبر 2014، للتعرف على مدى صعوبة الفترة القادمة في العلاقات الأمريكية الروسية[16].

حيث أوضح بوتين أن روسيا ستسترشد بمصالحها الوطنية الخاصة وتعارض بشدة جهود واشنطن لبناء نظام عالمي أحادي القطب، ومن المرجح أن يواصل بوتين الانتقاص من السيادة الأوكرانية واختبار تصميم الولايات المتحدة، ليس فقط في أوكرانيا ولكن في أماكن أخرى على أطراف أوروبا قد تواجه دول البلطيق على وجه الخصوص ضغوطًا جديدة.[17]

الخاتمة

في الأخير يمكن اعتبار الأزمة الأوكرانية الروسية واحدة من أصعب التحديات الجيوسياسية على طبيعة النظام الإقليمي والنظام الدولي بشكل عام، وهذا راجع للنقاط التالية:

- تهديد الأمن الإقليمي في منطقة شرق أوروبا له تداعيات جيوسياسية متعدية لباقي الأقاليم سواء في شقه الصلب أو اللين.
- استمرار الأزمة يؤدي إلى اختلالات بنيوية في طبيعة النظام الدولي ومشكلة الاصطفاف للوحدات المشكلة له، بسبب تعقد النزاع وتعدد الأطراف المتدخلة فيه.
- السعي نحو النفوذ الجيوسياسي لروسيا لا يمكن بأي حال من الأحوال إيقافه إلا من خلال مسعيين:
  الأول: نزاعي أي الدخول في حرب موسعة مع روسيا وهو أمر مستبعد ولو مؤقتا
  الثاني: تفاوضي أي محاولة تقريب وجهات النظر بين الفواعل المتدخلة في النزاع للوصول إلى أرضية مشتركة، وهو أمر معقد جدا.
- قضية أمن الطاقة تعتبر من أهم نقاط القوة في يد روسيا للضغط نحو تحقيق أهدافها من الأزمة.
- المشاكل السياسية والاقتصادية في داخل أوكرانيا تمثل عنصرا بنيويا في استمرار الأزمة بسبب التدخل الخارجي الكبير في كيفية تسيير شؤون الدولة.
- إن الأزمة في أوكرانيا إضافة إلى أزمة تايوان تمثلان منعرجا خطيرا في تاريخ العلاقات الدولية والنظام الدولي بشكله الحالي، والذي قد يفقد عنصر التنظيم في أية لحظة إذا ما تعقدت الأزمات أكثر وزادت مسسبباتها.

---

[16] "Meeting of the Valdai International Discussion Club," October 24, 2014. The Valdai Discussion Club is gathering of prominent Western politicians, academics, and journalists.
[17] Vladimir Putin, prepared remarks before the 43rd Munich Conference on Security, Munich, Germany, February 12, 2007

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

1- عصام عبد الشافي،الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: https://bit.ly/3C02qYg ، "آخر اطلاع: 2022/11/22".

ثانيا: باللغات الأجنبية

1- Alexandra Mclees And Eugene Rumer, "Saving Ukraine's Defense Industry," Carnegie Endowment For Peace, July 30, 2014, P. 2.
2- Anthony Faiola, "Ukraine's President Offers Deal to the Separatists as Truce Frays," Washington Post, September 16, 2014.
3- Igor Sutyagin And Michael Clarke, "Ukraine Military Dispositions—The Military Ticks Up While The Clock Ticks Down," RUSI Briefing Paper, April 2014, For A Description Of The Unique Dependence The Russia Armed Forces Have On High-Technology Ukrainian A&D Production.
4- Neal Mac Farqhuar, "Aid Elusive, Crimea Farms Face Hurdles," New York Times, July 8, 2014.
5- Roman Olearchyk And Neil Buckley, "Russian Stealth Forced Ukraine Into A Ceasefire," Financial Times, September 14, 2014
6- Steven Pifer, "Taking Stock In Ukraine," The American Interest, October 28, 2014.
7- Anders Aslund, "Ukraine's Old Internal Enemy," Wall Street Journal, October 1, 2014.
8- Christian Oliver, Jack Farchy, And Roman Olearchyk, "Moscow And Kiev Reach Deal On Gas Flows," Financial Times, October 31, 2014
9- Karoun Demirjian And Michael Birnbaum, "Ukraine Accuses Russia Of An Incursion",Washington Post, November 8, 2014.
10- Michael R. Gordon And Andrew E. Kramer, "Russia Continues To Train And Equip Ukrainian Rebels, NATO Official Says," New York Times, November 4, 2014
11- Meeting Of The Valdai International Discussion Club," October 24, 2014. The Valdai Discussion Club Is Gathering Of Prominent Western Politicians, Academics, And Journalists.
12- Vladimir Putin, Prepared Remarks Before The 43rd Munich Conference On Security , Munich, Germany, February 12, 2007

تأثير البعد الجيوبولتيكي في تحديد الإرادات الأسيوية أتجاه حرب أوكرانيا

The impact of the geopolitical dimension in determining Asian wills towards the Ukraine war

أ. د/ هاني إلياس خضر الحديثي

ملخص:

تنطلق أهمية البحث من طبيعة الحرب في أوكرانيا من حيث المقاصد الروسية إقليميا ودوليا وطبيعة التداعيات التي أثارتها الحرب على مجمل النظام الدولي والتي شهدت مواقف غربية وشرقية وشرق أوسطية وعربية أدت إلى انقسام عالمي غير مسبوق ترك تأثيراته الخطيرة على حياة الشعوب والاقتصاد العالمي ومجمل السلم والأمن الدوليين.

وللأهمية نجد أن القوى الأسيوية الأساسية تباينت في مواقفها نتيجة التأثيرات الجيوبولتيكية والجيواستراتيجية للحرب، حيث يشكل أحد طرفيها قوة عالمية تسعى لتغيير الانحراف الذي ساد مجمل النظام الدولي اثر انتهاء الحرب الباردة، وهي روسيا المتوافقة مع الصين القوة الأسيوية الصاعدة والطموحة نحو المركز الأول في قيادة النظام الاقتصادي العالمي.

تأسيسا على ما تقدم نسعى هنا لاستخدام المنهج العلمي في وصف وتحليل الموقف مع محاولة لاستشراف المستقبل، ومن اجل الإحاطة بالموضوع، فان ساحات البحث تتوزع بين قوى أساسية في الشرق الأقصى حيث منظومة بلدان جنوب شرق أسيا (أسيان)،وجنوب أسيا حيث الهند وباكستان، ووسطها المتمثل في بلدان وسط أسيا كذلك غرب وجنوب غرب أسيا حيث بلدان الشرق الأوسط ومنها بشكل خاص البلدان العربية الخليجية فضلا عن إيران وتركيا .

وفي متابعة هذه المواقف نجد الدور الأمريكي حاضرا ومساعي التأثير عليها، والتي بدت واضحة في التنسيق الأمريكي لخلق منظومة امن دفاعية مع كل من أستراليا والهند واليابان لمواجهة تصاعد النفوذ الصيني في عموم منطقة بحر الصين الجنوبي والمحيط الباسفيكي، وما ترتب عن ذلك من تصعيد خطير في موضوع تايوان واستعداد الصين للدفاع عن استراتيجيتها في ضمان وحدة الأراضي الصينية ليشكل ذلك موقفا منسجما مع روسيا الاتحادية في مساعي تغيير النظام الدولي من أحادي القطبية إلى نظام متوازن متعدد في مراكز الاستقطاب .

وقد ترتب عن ذلك تداعيات على الموقف لبلدان جنوب شرق أسيا المرتبطة استراتيجيا وجيوبولتيكيا مع طبيعة التنافس الغربي – الشرقي في شرق أسيا وجنوبها , والأمر ذاته نجده في موقف الهند المجاورة للصين وذات المصالح المتبادلة مع روسيا وهي الحريصة بذات الوقت على إدامة تفاعلها مع العالم الحر، والمتطلعة دائما نحو موقع الدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي .

كذلك الحال بالنسبة لإيران ذات الصلات المتطورة مع الصين وروسيا، وهي المتهمة من قبل الولايات المتحدة في دعم روسيا في حربها مع أوكرانيا، فضلا عن تداعيات علاقاتها مع الصين على استراتيجياتها في أسيا ومنطقة جنوب غرب أسيا حيث الخليج العربي .

من جانب أخر نجد أن تركيا وهي الحليف الأطلسي للغرب تتخذ مواقف مختلفة عن بلدان الأطلسي انطلاقا من واقعها الجيوبولتيكي وطموحاتها في إعادة تشكيل المناطق المحيطة بها جغرافيا لما يحقق مصالحها الاستراتيجية وما يستوجبه ذلك من مواجهة التحديات الخطيرة التي تواجهها في الممرات البحرية الاستراتيجية في البحرين الأسود والمتوسط فضلا عن تهديدات امنها القومي شمال سوريا حيث تشابك التقاطعات مع الولايات المتحدة وروسيا وايران في آن واحد . إلى جانب ذلك طموحاتها في تشكيل منظومة إقليمية لبلدان وسط أسيا الناطقة باللغة التركية وهي مناطق تتعرض فيها إلى تداخلات في النفوذ الروسي والإيراني .

من جانب أخر ولأهمية الطاقة في الاقتصاد العالمي فان بلدان الخليج العربي وجدت نفسها في قلب التفاعلات الدولية خاصة بعد ان استدارت الولايات المتحدة مؤقتا لتؤكد اهمية منطقة الشرق الاوسط في استراتيجياتها العالمية واستعدادها للتصدي لمحاولات روسيا والصين في ايجاد نقاط ارتكازية لها في منطقة ألشرق ألاوسط امنيا واقتصاديا وهو الامر الذي بدا واضحا في مؤتمر جدة الذي عقد بحضور جوبايدن وسط اختلاف في الرؤى ولاول مرة بين السعودية وشقيقاتها العربية من جهة والموقف الامريكي من جهة ثانية والناتجة عن اهتزاو الثقة في استقرار الدعم الامريكي لاصدقائها وحلفاؤها اثر الانسحاب الاميركي من افغانستان والتخلي النسبي عن منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي المترافق مع تاكيدات اميركية بتركز الاهتمام على اقصى الشرق حيث تصاعد النفوذ الصيني ,الامر الذي ادى الى مواقف محايدة من بلدان الخليج العربي وبلدان اخرى اتجاه الغزو الروسي لاوكرانيا والمترافق مع توقيع العديد من اتفاقيات التعاون طويلة الامد بين هذه الدول مع كل من روسيا والصين .

المرور في مجمل تفاعلات هذا المناطق الاسيوية قوى ومنظومات يعني بالنتيجة السعي لاستشرافات في مستقبل هذه الفواعل عبر تصور المتغيرات المؤثرة وهو مانامل انجازه في هذا البحث .

أن طبيعة ألتفاعلات سلبا او ايجابا في تعدد المواقف والارادات للقوى الاسيوية وتاثرها بموقعها جيوبولتيكيا أنما يعكس طبيعة ألمصالح أقليميا و دوليا والتي تنتج أحتمالات أو سيناريوهات اساسية أبرزها:

السيناريو الاول :إن طبيعة التطورات والتحالفات وتغير المصالح المتأثرة بالموقع الجيوبولتيكي ستفضي الى تاكيد التغير في طبيعة النظام الدولي باتجاه التعددية في مراكز الاستقطاب كنتيجة طبيعية للتغير الاساسي الذي يفرضه تصاعد الدور لكل من الصين وروسيا أسيويا وعالميا , وفي مثل هذا الحال فان النفوذ الصيني والروسي عبر المشاريع التي تنفذ مع مختلف القوى الاسيوية سيعزز مكانتهما بذات القدر الذي سيعزز قدرات ومواقف تلك القوى باتجاه تحقيق مصالح وطنية و قومية بعيدا عن دور القوة الواحدة المهيمنة على مجمل النظام الدولي والتي انتجت تبعية مفروضة لقوة غير مستقرة في دعم الحلفاء والاصدقاء .

أن ذلك سيحقق قدر من التوازنات الاقليمية يمكن القوى المعنية من تغليب عنصر الحوار واللجوء للمفاوضات في حل الاشكاليات العالقة بين القوى وألارادات الاسيوية ذاتها .

ألسيناريو الثاني:تراجع الدور الصيني والروسي لاسباب ومتغيرات مفاجئة منها احتمال هزيمة روسيا في حرب اوكرانيا واظطرارها للانكفاء على الذات مرة اخرى , و نجاح الولايات المتحدة في تطويق الدور الصيني في شرق اسيا ومنعها من التغول عبر بحر الصين الجنوبي والمحيط الباسفيكي باتجاه مناطق التركز الجيوبولتيكي للمصالح الاستراتيجية حيث بلدان الخليج العربي وايران وشمال افريقيا باتجاه اوروبا . مثل هذا الحال سيؤدي الى اندفاع اميركي غير مسبوق لتاكيد استراتيجية تربعها لوحدها على هرم النظام الدولي احادي القطبية للقرن الحادي والعشرين.

السينارو الثالث وهو المرجح لدينا ان المعادلة الصفرية بين القوى المتصارعة دوليا امر صار صعبا ان لم يكن مستحيلا لطبيعة التوازن في القدرات وهو الامر الذي سيفرض نفسه على توازن المصالح وتقاسم النفوذ على مختلف المناطق الجيوبولتيكية اسيويا وكذلك الحال للمناطق الاخرى الامر الذي يعني ان بلدانا مثل منطقة الخليج العربي وعموم المشرق العربي محل التنافس والصراع ستشهد تقاسم النفوذ عليها او القبول بقدر مقبول للتعامل مع تعدد القوى وفقا لطبيعة المصالح المتبادلة .

بعبارة أخرى فان اسيا بقواها وارادتها دول ومنظومات إقليمية ستكون ساحة الحسم في تحديد مستقبل العلاقات الدولية , وان خارطة أوراسيا تشهد تمددا شرقا وجنوبا وغربا وشمالا لتشكل القوة التي تقرر المستقبل في طبيعة العلاقات الدولية .

أن منطقة الخليج العربي فضلا عن المناطق الاخرى المشار لها في اسيا لاعتبارات الموقع الجيوبولتيكي وتصاعد الاهتمام العالمي بالموارد والقدرات والتقنيات ستكون فواعل أكثر تأثيرا لصالح الذهاب نحو نظام دولي متعدد في مراكز الاستقطاب تلعب فيه الارادات الاقليمية دورا فاعلا باتجاه تنمية منظومات التعاون الاقليمي بعد ان تضاءلت فرصها اثر انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية.

تعود اهمية الورقة من اهمية اسيا في العلاقات الدولية واعادة رسم مستقبل النظام الدولي

وتنبع هذه الاهمية من متغيرات عديدة متداخلة ومتفاعلة من اهمها :

1-المتغير الجيوبولتيكي والجيو استراتيجي الذي تتمتع به اقاليم عديدة في قارة اسيا مثل مجموعة بلدان جنوب شرق اسيا (اسيان) حيث بحر الصين الجنوبي واليابان والكوريتين والمضائق البحرية الاستراتيجية والاتصال المباشر مع منطقة الباسفيك حيث المحيطين الهندي والهادي، كما هو موضح في الخريطة التي أمامنا.

ومجموعة بلدان وسط اسيا حيث اوراسيا جيوبولتيكيا وجيواستراتيجيا وارتباط بلدان وسط اسيا بمنظمتي شنغهاي الذي تقوده الصين ومنظمة الامن الجماعي الاسيوي الذي تقوده روسيا.

ومجموعة بلدان جنوب اسيا وتحديدا الهند ودورها كقوة اقليمية كبرى يتفاعل دورها سلبا او ايجابا مع الرؤى الصينية والروسية فضلا عن الباكستان حيث تعارض الاستراتيجيات والمصالح بين الشرق والغرب.

ومجموعة بلدان غرب اسيا وتحديدا بلدان الخليج العربي وايران فضلا عن تركيا حيث تشهد هذه المنطقة متغيرات وتفاعلات سريعة ناتجة عن صراعات القوة والمصلحة بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة والصين وروسيا من جهة اخرى في منطقة جيواستراتيجية دائمة التوترواشتعال الصراعات اقليميا و دوليا.

تاسيسا على ماتقدم نذهب في هذه الورقة البحثية الى تقصي الموقف وصفا وتحليلا لدى هذه المناطق ذات الاهمية جيوبولتيكيا وجيو استراتيجيا والتي تشكل قوى ومنظومات جيواستراتيجية تلعب دورها في تشكيل واعادة تشكل النظام الدولي لتتوزع الى محاور اساسية كالاتي :

1- بلدان منظومة اسيان (دول جنوب شرق اسيا)
2- الهند والصين
3- بلدان وسط اسيا
4- بلدان جنوب غرب اسيا : بلدان الخليج العربي وايران وتركيا

وضمن متابعة هذه المواقف نتابع ايضا ابرز تداعيات المواقف المختلفة ومنها مساعي الولايات المتحدة لانشاء مناطق صد وعزل للنفوذ الصيني والروسي عبر انشاء تحالف يضم كل من الولايات المتحدة واستراليا فضلا

عن اليابان والهند (تحالف كواد) ضمن منهج او استراتيجية ألولايات المتحدة لتركيز مساعيها نحو الشرق الاسيوي في محاولة لمنع تغير في طبيعة النظام الدولي تسعى الصين وروسيا لتحقيقه وهو الموقف المعبر عنه بملتقى رؤساء حكومات تلك البلدان بحضور الرئيس الامريكي جو بايدن في واشنطن 25.09.2021 والذي نتج عنه تشكيل جبهة موحدة في منطقة المحيطين الهندي و الهادي لابقاء المنطقة مفتوحة امام تحدي تنامي النفوذ الصيني وذلك بعد اسبوع واحد فقط من تشكيل حلف (أوكوس) بين بريطانيا وامريكا واستراليا .

المحور الاول : بلدان جنوب شرق اسيا (اسيان)

رابطة بلدان جنوب شرق اسيا (الاسيان) في تطوير ونمو اقتصادياتها بعد انطلاقها من تجربة اربعة بلدان اسيوية في تايوان و هونغ كونغ و كوريا الجنوبية و سنغافورة والتي اطلق عليها بالنمور الاسيوية اول الامر لتتطور لاحقا عبر اعلان التاسيس عام 1967 كحلف سياسي اول الامر بمبادرة من ماليزيا واندونيسيا وسنغافورة وتايلند والفلبين لتنظم لهم بروناي عام 1984 وتتحول الى منظومة اقليمية لبلدان جنوب شرق اسيا تهدف الى تحقيق التعاون الاقتصادي الاقليمي في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على اساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لاحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة ضمن سياسة وظيفية باتجاه التكامل الاقتصادي والتعاون الوظيفي وصولا نحو التكامل الاقليمي .(1)

تطورت المنظومة الاسيوية لاحقا وتوسعت وبشكل خاص عقد التسعينات عبر استحداث نظام ترتيبات تفضيلية للتجارة لتبدأ مرحلة اخرى منذ 2004م اثر توقيع الصين مع المنظومة اتفاقا تاريخيا يقضي باقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم لمنطقة تشكل سوقا لاكثر من مليار و ثمانمائة مليون نسمة منهم 534 مليون نسمة لبلدان جنوب شرق اسيا (2)

عبر هذا المرور يبدو واضحا ارتباط مجموعة بلدان جنوب شرق اسيا بروابط استراتيجية يجمعها واقعها الجيوبولتيكي مع الصين حيث التنافس الاقليمي في بحر الصين الجنوبي وممراته الاستراتيجية وتاثيرها الفاعل على منطقة المحيط الباسفيكي، وتضم الرابطة كل من بروناي، أندونيسيا، ماليزيا، ألفلبين، سنغافورة، تايلاند كمبوديا، ماينمار لاوس، فيتنام. (3) و(4)

أولا: موقف منظومة اسيان من حرب أوكرانيا

بصورة عامة فان بلدان منظومة اسيان ومنذ بداية الحرب اتخذت موقفا محايدا . يعود ذلك لطبيعة وحساسية الموقع الجيوبولتيكي لبلدان المنظومة فضلا عن التاكيد على قواعد عامة ابرزها :

1-التشكيك في مدى نزاهة الالتزام وتفسير القواعد والمعايير الدولية والناتج عن سياسة ازدواجية المعايير من قبل القوى المهيمنة على النظام الدولي .

2-تغليب عناصر الامن الاقليمي لبلدان المنظومة والقلق من الدور الصيني وتاثيراته على مجمل الامن الاقليمي للدول ومحيطها الاسيوي لاعتبارات جغرافية وتاريخية واستراتيجية فضلا عن طبيعة المصالح الاقتصادية المتبادلة .

3-عدم رغبة بلدان المنظومة الاقليمية ألشعور بانهم محاصرون .

4-الادراك المشترك باهمية الحفاظ على السيادة والاعتمادية المتبادلة والحرص على اعتماد سياسة الحياد في الازمات الدولية .

أن بلدان منظومة اسيان ضلت تشعر بهاجس القلق من امكانية تشجيع حرب اوكرانيا للصين للامتداد في المناطق التي تشعر الصين ان لها حقوقا تاريخية وحيوية فيها وابرزها مناطق بحر الصين الجنوبي حيث تقيم الصين قواعد لها تهيمن عبرها على الامن في بحر الصين الجنوبي وهو امر يثير قلق العديد من بلدان المنظومة الاسيوية التي تنازع الصين السيادة وحرية وحقوق الملاحة في هذه المنطقة الاستراتيجية مثل ماليزيا التي تعد الاكثر قلقا بسبب التعددية العرقية فيها والتي يشكل العرق الصيني النسبة الثانية في مكونات ماليزيا المجتمعية هذا فضلا عن فيتنام واندونيسيا والفلبين وبروناي وتايوان .

ورغم العلاقات المتطورة بين بلدان منظومة أسيان مع الولايات المتحدة، المتحدي الأكبر للنفوذ الصيني في عموم أسيا والتي ترى في هذا النزاع ما يهدد سلامة طرق التجارة الدولية ووجودها التاريخي وتحالفاتها مع الاطراف الاخرى، الا ان هذه البلدان تعاني من غياب المصداقية في سياسات الولايات المتحدة بسبب تكرار التراجع الاميركي وخذلان الاصدقاء والحلفاء كما حدث في أفغانستان ألامر الذي جعلها تتبنى نظرية السلام وحرية الملاحة والحياد الذي يعزز التعاون الاقتصادي والتجاري منذ المؤتمر الرابع للأسيان 1971، واعتبار ذلك المفهوم جزء من السياسة الرسمية للرابطة، وهو الأمر الذي ينعكس على سياساتها ومواقفها اتجاه الأزمات المؤثرة على مسألتي الأمن والسلام في جنوب شرق أسيا وبحر الصين الجنوبي، ومن بينها أزمة الحرب الروسية في أوكرانيا وتداعياتها على الإقليم الأسيوي (اسيان)، حيث ازمة تايوان وبحر الصين الجنوبي والتي تهدد بتحول المنطقة إلى مزعزع للاستقرار على غرار قضية فلسطين والصراع على منطقة الشرق الاوسط (5)

إن التوتر المستمر في العلاقات الامريكية – الصينية واعلان الولايات المتحدة عزمها على التصدي للنفوذ الصيني في شرق اسيا واستعدادها لمواجهته , وطبيعة العلاقات المتطورة للبلدان الاسيوية ومنظومتهم الاقليمية مع كل من الصين والولايات المتحدة يثير القلق البالغ لدى هذه الدول ويجعلها تحسب الامور بدقة خاصة ان الصين مستمرة في اقامة جزر صناعية وقواعد عسكرية في بحر الصين الجنوبي في حين تسعى الولايات المتحدة لاقامة قواعد عسكرية في بلدان اسيوية اخرى مثل جزر سبارتلي وربما في فيتنام وولاية صباح الماليزية فضلا عن تواجدها العسكري في جزر اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان لتعزز وجودها العسكري المحيط بالصين والمهدد لوحدة الصين وطموحاتها في استعادة تايوان ضمن الصين الام .

ان ماتقدم يتركز في بحر الصين الجنوبي فضلا عن القوس الذي شكلته الولايات المتحدة عبر المحيط الباسفيكي اثر اعلان تشكيل تحالف يضم الى جانب الولايات المتحدة كل من استراليا والهند واليابان كما سنرى لاحقا.

قدر تعلق الامر ببحر الصين الجنوبي فان حجم البضائع التجارية التي عبرت بحر الصين تتجاوز 33 ترليون دولار , وان 45% من الغاز المسال في العالم يمر عبر هذا البحر وفق احصائية 2017, كما ان أحتياطي النفط في بحر الصين الجنوبي يصل الى 11 مليار برميل كأحتياطي و حوالي 900 ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي فيما يعتقد الصينيون أن باطنه يحتوي على كميات من النفط تفوق اي منطقة في العالم عدا السعودية ..

ان هذه الاهمية الاقتصادية تزيد من اهمية الموقع الجيواستراتيجي في عموم شرق اسيا واتصالها الجغرافي مع عموم اسيا و المحيط الهادي ألامر الذي يضع لمجموعة بلدان الاسيان دورا يمكن ان تلعبه في تحقيق التوازن الاستراتيجي بعيدا عن منطق الحرب وتهديد الامن والسلم اقليميا و دوليا وهو احد سيناريوهات الحل في ضل رهانات أقتصادية عالمية في الصراع الصيني – الامريكي والمتضمن تصعيد التعاون الصيني – الروسي والذي بلغ ارتفاعه بمعدل 38% خلال ألشهرين ألاوليين بعد اندلاع حرب اوكرانيا حيث يمكن للتعاون الصيني – الروسي أن يقود ألى تطوير قوى الانتاج الى الامام في تحد فاعل لمساعي الاعاقة الغربية .(6).

تاسيسا على ماتقدم نستطيع ان ندرك حساسية الموقف لمنظومة بلدان اسيان وبلدانها اتجاه حرب اوكرانيا التي تتصل بشكل مباشر في النفوذ الروسي وارتباطه بالنفوذ الصيني ودعوتهما المشتركة نحو تغيير النظام الدولي باتجاه تعددية مراكز الاستقطاب وان تلعب القوى الاسيوية الاساسية دورها الفاعل في استعادة التوازن بعيدا عن هيمنة القطب الامريكي.

وفي ضوء ماتقدم تتسم مواقف بلدان منظومة اسيان وبلدان جنوب شرق اسيا من تبني موقف مناهض للغزو الروسي لاوكرانيا بالتردد عدا سنغافورة , حيث اتسمت التصريحات الرسمية بالحياد بين اطراف الصراع رغم ان اغلب بلدان المنظومة صوتوا الى جانب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بادانة موسكو تحت الضغوط التي مورست عليهم من الولايات المتحدة وبلدان اوروبا في وقت امتنعت كل من فيتنام ولاوس عن التصويت في وقت ترى ميانمار ان العملية العسكرية الروسية تعد دفاعا من موسكو عن مجالها الحيوي , وقد جاء البيان الصادر عن مجموعة اسيان والذي يمثل عشرة بلدان منضوية فيه ليعبر عن القلق العميق من الاوضاع الحالية دون انتقاد صريح لموسكو داعين جميع الاطراف للانخراط في محادثات تحقق السلام وخفض التصعيد , ويعود السبب في ذلك لما اسلفنا من متغيرات , فضلا عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول المجموعة واعتمادها بنسبة كبيرة على التسلح الروسي والقلق من انتقاد عضو دائم في مجلس الامن الدولي ذو تاثير ونفوذ دولي فضلا عن النفوذ لدى اقليم جنوب شرق اسيا خاصة ان روسيا هي شريك في الحوار مع اسيان منذ عام 1996م حيث وصل حجم التبادل التجاري بينهما عام 2019 الى 18,2 مليار دولار وازداد عن ذلك اثر جائحة كورونا, بذات الوقت الذي لاتخفي بلدان المجموعة عن رغبتها في تقليص الهيمنة الامريكية الناتجة عن تربعها على قمة النظام الدولي اثر انهيار الاتحاد السوفيتي وضعف الثقة بالسلوك السياسي الخارجي الامريكي اتجاه الاصدقاء والحلفاء وفق ماسلفنا ذكره (7).

المحور الثاني: الهند واقليم جنوب اسيا

تحتل الهند وهي ثاني اكبر دولة من حيث السكان بعد ألصين وسابع اكبر دولة في المساحة موقعا جيوبولتيكيا مهما وحيويا على المحيط الهندي جنوبا واتصاله ببحر العرب والخليج العربي جنوب غرب, وحدود برية طويلة مع الصين وباكستان فضلا عن محاددتها لبلدان جنوب و جنوب شرق اسيا(نيبال , بنغلاديش ,ميانمار , اندونيسيا , وسريلانكا) و جنوب غرب اسيا فضلا عن افغانستان وهي تشترك في جزر أندمان ونيكوبار في حدود بحرية مع تايلاند واندونيسيا .

وللهند الان سياسة استباقية مبنية على المصالح القومية ومدفوعة باحتياجاتها المتزايدة ولا سيما الطاقة , والطموح نحو في تحقيق مكانة كبرى على الصعيد العالمي .

ماتقدم جعل للهند علاقات واسعة ومتشابكة مع الغرب والشرق ومحط اهتمام القوى العظمى والكبرى في العالم وخاصة روسيا والصين فضلا عن الولايات المتحدة واوروبا وفي مختلف المجالات الاقتصادية والامنية والسياسية.

حين وقع الغزو الروسي لاوكرانيا امتنعت الهند في الامم المتحدة عن أدانة الغزو ودعت الى الحوار الدبلوماسي. هذا الموقف وضعها امام انتقادات حادة داخليا وخارجيا أظطرت معه الى مراجعة موقفها نسبيا واجراء تغيير طفيف عليه داعية عبره الى احترام القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة واهمية الحفاظ على سيادة الدول ومعارضة استخدام القوة في حل الازمات والقضايا السياسية

الاشكالية في مواقف الهند وسياستها الخارجية تقوم على أضلع أساسية تشكل البعد الجيوبولتيكي لشبه القارة الهندية (8):

1-مجاورة الهند للصين الصاعدة و الطموحة نحو دور القوة العظمى وهو امر جيوسياسي وجيوأستراتيجي لا يمكن للهند تجاهله .

2-مجاورة الهند للباكستان حليفة الصين التقليدية والتي بدورها أعتمدت موقفا من التدخل الروسي في أوكرانيا بادىء الأمر عد من قبل الادارة الامريكية مؤيدا لروسيا والذي كان مدعاة لدعمها أسقاط حكومة عمران خان ألتي امتنعت عن ادانة التدخل الروسي في أوكرانيا و ألامتناع عن التصويت على قرار للجمعية العامة للامم المتحدة طالب موسكو أيقاف عمليتها العسكرية في اوكرانيا وضمن 35 دولة ضمنها الهند اعتمدت ذات الموقف .

3-ألعلاقات المتشابكة أقتصاديا مع روسيا ألاتحادية ذات النفوذ المتشابك في محيطها الاسيوي .

4-حرص ألهند على عدم مغادرة موقفها ألمحايد في السياسة ألدولية نقطة ارتكازها في تبادل المنافع مع بلدان العالم وهو الامر الذي يدفعها للحرص على علاقات متطورة مع الامريكان والغرب المتوغل في محيطها الباسفيكي.

إن الهند في موقفها من الغزو الروسي لاوكرانيا تفاعلت أيضا مع الموقف الروسي المساند للهند في مجلس الامن الدولي أتجاه (الارهاب) في كشمير فضلا عن كونها ايضا لاتستطيع تجاهل موقف الغرب لطبيعة المصالح المتبادلة , لذلك فانها في موقفها تسعى لموقف متوازن بين الطرفين روسيا والغرب .ومن جانب اخر فان الهند رغم الضغوط الغربية وخاصة الامريكية زادت من وارداتها من الخامات الروسية المختلفة بنحو 25 ضعف منذ بداية العمليات العسكرية في اوكرانيا و بأسعار خاصة أستفادت منها الهند بذات الوقت الذي استفادت منها روسيا في مواجهة الحصار المفروض عليها وفق ماأوردته الحرة وفق ماأسلفنا.

إن الهند وفق (لوموند الفرنسية) هي ثالث بلد مستهلك للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة و الصين , وهي تحتاج الى أستيراد 85% من البترول من الخارج تؤمن روسيا منها 3% منها .

إلى جانب ذلك فان روسيا تزود الهند 86% من وارداتها العسكرية (9).

في الوقت الذي تشكل الولايات المتحدة الحليف الاكبر للهند في المحيط الهندي , فان الهند هي احدى دول بريكس ألتي دعا بوتين ألى تعزيزها والتي تضم الى جانب روسيا أيضا كل من البرازيل والصين وجنوب افريقيا (10).

إلى جانب ذلك سعت روسيا لدعم الهند اقتصاديا عبر دعم مشاريع انابيب نقل الغاز من روسيا الى الهند عبر شبكة تربطها بوسط اسيا وايران، حيث تشارك روسيا في اعداد المشروع الخاص بتوريد الغاز الايراني الى الهند وفي انشاء خط انابيب الغاز (ماينمار – بنغلاديش –ألهند), ويسعى البلدين في مجال الطاقة الى تشغيل حقل النفط والغاز (ساخالين-1)والتنقيب عن الغاز في الجرف القاري وحصة الهند فيه 20% في خليج البنغال والذي تشارك فيه شركة النفط والغاز الهندية و شركة غاز بروم الروسية .

هذا الى جانب ألشراكة بين البلدين في التعاون الفضائي والعلوم والتكنولوجيا حيث بلغت المشاريع بينهما 300 مشروع بمختلف الاتجاهات (11)

التعاون الهندي – الروسي انف الذكر انما يستند على اتفاق البلدين لزيادة الاستثمار الثنائي الى 50مليار دولار و زيادة التبادل التجاري الى 30 مليار دولار بحلول عام 2025م علما ان حجم التبادل التجاري بينهما بلغ 13,12 مليار دولار للعام 2021-2022 مسجلا زيادة نوعية للعام 2020-2021 بقيمة8 و14 مليار دولار بحسب موقع انديان اكسبريس لتتحول روسيا الى سابع اكبر شريك تجاري للهند بعد ان كانت تحتل المركز الخامس والعشرين.

ومن جانب اخر فأن قيمة ألصفقات ألعسكرية بين ألبلدين للفترة 2000-2017 بلغت 39 مليار دولار , وتقوم روسيا بتزويد ألهند سنويا ماقيمته 4,5 مليار دولار من معدات عسكرية وأسلحة متنوعة, وقد بلغت قيمة تلك الامدادات على امتداد فترة العلاقات بينهما 65 مليار دولار عدا ألتعاون بينهما في منح الهند حق أنتاج 140 مقاتلة روسية من طراز سوخوي فضلا عن الدعم في مجال القدرات البحرية ..

أولا: الهند والصين

على الجانب الاخر من علاقاتها مع محيطها الاقليمي والدولي فأن الهند ظلت تعيش هاجس القلق من طبيعة تطور العلاقات بين الصين وباكستان وما تخللها من نزاعات وحروب على الحدود المشتركة , يقابلها قلق صيني من الأنشطة العسكرية والاقتصادية الهندية في بحر الصين الجنوبي المتنازع على مناطق النفوذ عليه، وتوضح الخريطة الموجودة أمامنا ما تكلمنا عنه.

رغم ذلك فان الصين صارت من اكبر الشركاء التجاريين مع الهند منذ عام 2008 ليبلغ التبادل التجاري بينهما عام 2015 , 100 مليار دولار وذلك نتاج التطور الهائل في الاقتصاد الصيني حيث احتلت الصين مرتبة البلد الثاني عالميا في الاقتصاد العالمي بواقع ناتج أجمالي قدره 18.0 ترليون دولار في حين تحتل الهند الموقع الثالث عالميا بناتج محلي اجمالي 2.7 ترليون دولار (12).

ما تقدم يشير لنا إلى حجم المصالح المتبادلة بين الهند وكل من الصين وروسيا وطبيعة المصالح الجيوبولتيكية في التصدي نحو عالم متعدد الأقطاب وتحدي استمرار هيمنة القطب الواحد الامر الذي يوجد قدرا من اللقاء في المواقف السياسية اتجاه الأزمات الدولية وخاصة تلك المتعلقة او ذات الصلة بالموقف الامريكي الذي يكتنفه التغير والتخلي عن الصداقات والتحالفات مع تغير المصالح والاستراتيجيات ومن بين ذلك الموقف المشترك اتجاه الحرب في اوكرانيا.

وضمن هذا السياق نجد ان الصين تلتقي في موقف مشابه للموقف الهندي من حرب اوكرانيا.

المحور الثالث الصين وروسيا

قبيل الحرب الروسية في اوكرانيا صرح وزير الخارجية الصيني وانغ يي (أن التعاون الاستراتيجي الصيني – الروسي ليس لديه حدود نهائية ولا مناطق محضورة) (13)

لقد ساعدت الصين روسيا في تطوير علاقاتهما السياسية والاقتصادية والعسكرية منذ الحرب على اوكرانيا دون ان يؤدي ذلك الى تبنيها موقفا استراتيجيا من روسيا ولعلها في ذلك تترك فرصة لنفسها لتبوء مقعدها في قيادة النظام الدولي مستثمرة حاجة الغرب وروسيا لها في ان واحد , بل ان الصين حققت فوائد كبيرة لصالحها باعتبار روسيا شريكا لها وخاصة في مجال الطاقة والتجارة حيث ارتفعت التجارة بينهما

منذ الحرب لتصل مستوى قياسي بلغ 146.9 مليار دولار كان الميزان التجاري خلالها يميل لصالح الصين.

وبالمقارنة نجد ان الصين شكلت تجارتها مع روسيا عام 2013 ما نسبته 11% من مجمل التجارة الروسية لترتفع الى 18% عام 2021 بينما كانت روسيا تمثل نسبة 2% من حصة التجارة الصينية فقط.

في هذا الشأن فان الباحث في الشان الروسي (تشانغ شوي فيتغ) يرى ان هذا الخلل في ألتوازن يصبح أكثر دهشة عند ألاخذ بنظر ألاعتبار أن 70% من صادرات روسيا ألى الصين مرتبطة بالطاقة ولم يكن أمام روسيا في ظل الحصار عليها ألا ألتطلع نحو ألصين بحثا عن فرص أستثمارية .(14)

لاجل ذلك فأن ألشراكة غير المتكافئة بينهما والتي تعود ألى ضعف فرص ألاستثمار داخل روسيا بسبب ضعف السوق وانخفاض عدد السكان والمخاطر المتوقعة أنما تعبر عن كونها شراكة تحكمها ألضرورة تبدو فيها روسيا شريكا اقل نفعا للصين خصوصا اتجاه مواجهة الغرب.

في ضوء ماتقدم فان الصين تتجنب مساعدة روسيا استراتيجيا للتغلب على العقوبات المفروضة عليها رغم مصلحتهما المشتركة في مواجهة الغرب ألامر الذي يجعل الاتفاق الاساسي بينهما يتركز على محاولة تغيير القطبية في النظام الدولي وانهاء النظام احادي القطبية وهو الامر الذي عبر عنه الرئيسان الروسي والصيني خلال لقائهما في أوزبكستان لحضور الدورة ال 22 لمجلس رؤساء منظمة شنغهاي للتعاون والذي عقد في سمرقند وفق المنشور الصادر عن فرانس 24 أ ف ب في 15.09.2022 حيث اكد الرئيس بوتين خلال اللقاء عن تقديره للموقف الصيني المتوازن اتجاه حرب اوكرانيا بذات القدر الذي اكد فيه عن دعمه لوحدة الصين ورفض الاستفزازات الامريكية بشان تايوان .

المحور الرابع: بلدان وسط اسيا (أوراسيا)

بلدان وسط اسيا الخمس (كازاخستان ,طاجيكستان ,قيرغيستان , أوزبكستان ,تركمانستان) هي المحيط التقليدي ألى روسيا ألاتحادية وكانت جزء من جمهوريات الاتحاد السوفيتي قبل انهياره واعلانها الاستقلال عنه. ميزاتها الاساسية أنها تختلف عرقيا ودينيا وثقافيا و تاريخيا عن شعوب روسيا الاتحادية الامر الذي يبعدها عن وضع التشابه مع اوكرانيا من وجهة نظر القادة الروس بيد أن موقعها الجغرافي يجعلها بحكم البلدان المغلقة عن البحار والممرات المائية ويجعل ارتباط استقلالها السياسي والاقتصادي محكوم بطبيعة علاقاتها مع روسيا فضلا عن الصين .

يزيد من اهميتها الجيوبولتيكية احتوائها على مصادر كبيرة من الطاقة (النفط والغاز) الامر ألذي يجعلها بحاجة ماسة للقوتان (الصين وروسيا) من اجل انجاز مشاريعها الاستراتيجية في تصدير الطاقة للعالم.

ما تقدم دفع هذه البلدان للارتباط بعضوية منظمة معاهدة الامن الجماعي التي تقودها روسيا التي بدورها انشأت العديد من من القواعد العسكرية على أراضي هذه الدول التي تعتمد في أمنها ألاقتصادي على طبيعة التعامل

مع روسيا وقيمة الروبل الروسي حيث تشكل الحوالات ألمالية من المواطنين العاملين داخل روسيا ما نسبته 30% من الانتاج الاجمالي ألمحلي من ناتج طاجيكستان و 28% من ناتج قرغيستان و 12% لدى أوزبكستان وهو أمر يؤثر سلبا على اقتصاداتها في مواجهة العقوبات ألاقتصادية المفروضة على روسيا من بلدان الناتو بسبب حرب أوكرانيا , ولأجله فان حرب أوكرانيا تلقي بتداعياتها على واقع الحال السياسي والاقتصادي لجمهوريات اسيا الوسطى (15).

من جانب اخر فأن منظمة شنغهاي ألمؤسسة عام 1996 في مدينة شنغهاي ضمت لاحقا بلدان وسط اسيا , وهي منظمة دولية سياسية واقتصادية و أمنية أوراسية تأسست في 15\يناير\2001 وتضم القوتان الاسيويتان الاكبر روسيا والصين .

أساس ألمنظمة ألسعي لضمان ألأمن والسلم الإقليمي و ألتصدي للتحديات ألناشئة وتعزيز التجارة بين البلدان الأعضاء والسعي لبناء نظام دولي متعدد في مراكز الاستقطاب , بيد أن بلدان وسط اسيا تشعر بالقلق من تنامي الدور الروسي واعتقادها ان الغزو الروسي لأوكرانيا يثير القلق من تكرار ذلك عليها خاصة ان فيها اقليات روسية مؤثرة تحضي بالدعم الروسي على غرار اقاليم اوكرانيا ذات الاغلبية الروسية, فضلا عن افتقادها للاستقرار الداخلي كونها بلدان حديثة التكوين وكانت جزءا من الاتحاد السوفيتي على غرار اوكرانيا , وهو امر شهد العديد من الانتفاضات الداخلية المدعومة من الغرب تحت بند حقوق الانسان .

تركيا الى جانب عضويتها في الناتو تمتلك علاقات جيدة مع كل من روسيا واوكرانيا وهي قد حصلت على منظومة أس-400 الروسية بذات الوقت الذي تزود فيه اوكرانيا بسلاح المسيرات التركية المسلحة التي اثبتت فعاليتها في الحرب , وطبيعة علاقاتها الاقتصادية مع اوروبا .كما ان لها موقع استراتيجي على البحر الاسود ومضائق تركيا البحرية عبر الدردنيل والبسفور تجعلها ممرا اجباريا للسفن الحربية التي تود الانتقال من والى البحر الاسود .الى جانب ذلك فإنها تتقاطع مع روسيا في اكثر من ملف يخص بلدان وسط اسيا التي تضم اكبر تجمع للدول والشعوب التركية في منطقة وسط اسيا منذ عام 1992م وتسعى لتشكيل منظومة إقليمية متكاملة معها عبر اعلان أردوغان تشكيل المنظومة ومقرها إسطنبول عام 2021باتجاه تحقيق التكامل عام 2040م على غرار المجموعة الاوروبية بما يحقق لها امتداد من حدود الصين وروسيا حتى الحدود الاوروبية ويشمل :كازاخستان ,قرغيزستان ,تركمانستان ,أوزبكستان و أذربيجان , وهي بلدان ارتبطت شعوبها مع تركيا عقائديا منذ دخولها الاسلام عام 86 هجري واستمرت فيها الفتوحات لغاية 97 هجري (16)

اللغة التركية هي اللغة الام لبلدان وسط اسيا عدا طاجيكستان ذات اللغة الفارسية رغم غلبة العنصر التركي الى جانب تصاعد القدرة الاقتصادية لتركيا واحتلالها الموقع السابع عالميا بدخل قومي قدره 900 مليار دولار ومساحتها الجغرافية 680,280 كم مربع و موقعها الجيبولتيكي , فان تركيا استطاعت ان تعيد تفعيل دورها الاقليمي في اسيا الوسطى مستثمرة الفرص الواسعة امامها للاستثمار الاقتصادي وما يرتبه التعاون الاقتصادي في محيطها الاقليمي من ايجابيات وخاصة موضوع الطاقة حيث يمكن لتركيا ان تكون خارج نطاق الضغط الروسي وهي التي تعتمد على 60% من حاجتها للنفط والغاز من روسيا عبر البديل في بلدان وسط اسيا وخاصة اذربيجان وهو الامر الذي دعاها لانشاء

مشروع تاناب الذي يضع تركيا في موقع استراتيجي مهم اقليميا لتوزيع الغاز الاذربيجاني الى اوروبا بكلفة تقدر ب 45-47 مليار دولار والمقدر تصديره الى اوروبا بحجم 10 مليار مكعب و 6 مليار مكعب منه الى بلدان غرب اوروبا (17).

من الطبيعي ان تواجه تركيا تحديات اقليمية وعقبات تتعارض مع طموحات روسيا والصين وفق ماسبق ذكره من منظومات التعاون الاقليمي مع روسيا والصين فضلا عن التنافس مع إيران الامر الذي يترك تداعياته على السلوك السياسي الخارجي لتركيا التي وجدت في التعاون مع البلدان العربية الاساسية منفذا لها في مواجهة تلك التحديات وخاصة منها الايرانية.

إن ما تقدم ترك لتركيا فسحة من المرونة في تبني موقف شبه محايد من حرب أوكرانيا يعتمد بالدرجة ألاساس تدعيم الدور ألتركي إقليميا ودوليا عبر مساعيها ألمستمرة للعب دور وسيط بين روسيا واوكرانيا.

الولايات المتحدة والغرب يحذران من التمادي الروسي في نشر النفوذ الروسي في البلطيق وبحر ازوف الذي سيتحول الى بحر داخلي روسي يؤدي الى هيمنة أكبر على معادلات حوض البحر الاسود والاقتراب من أوديسا والمضائق التركية الامر الذي يمكن ان يضع تركيا ضمن معادلة النفوذ الروسي في وقت هي ملزمة فيه بالتعاون في النقل التجاري عبر الممرات بموجب اتفاقية مونرو, وهو امر تسعى الولايات المتحدة عبره لتأزيم العلاقات الروسية- التركية.

ان مجمل ما تقدم ترك لتركيا فرصة اتخاذ موقف محايد نسبيا فهي الى جانب معارضتها للغزو الروسي لأوكرانيا معتبرة اياه تعدي على السيادة الوطنية لأوكرانيا التزاما منها بميثاق الامم المتحدة , الا انها من الجانب الاخر تلعب دور الوسيط لفض النزاع بالطرق السلمية عبر احتوائها لمفاوضات مباشرة بين روسيا واوكرانيا , فضلا عن لعب دور الوسيط في التوصل الى اتفاقيات يمكن العالم استقبال نقل الحبوب والمنتجات الاوكرانية للعالم عبر المضائق التركية عبر نسق من التوافق تم بوساطة تركية بين روسيا واوكرانيا .(18)

أولا: إيران

تحتل أيران موقعا مركزيا في جيوبولتيك الشرق الاوسط يعود ذلك لموقع القلب الجغرافي الذي تحتله إيران والذي مكنها من ممارسة التأثير على محيطها الاقليمي عبر العديد من مشاريع الربط الاستراتيجي سواءً كانت سياسية أو اقتصادية لاحتواء المجالات الجغرافية المحيطة بها.

ان الموقع الجغرافي الاستراتيجي لإيران جعلها في حالة ترابط وتفاعل مع بلدان وسط اسيا شمالا وشمال شرق, و بلدان جنوب اسيا والمحيط الهندي جنوبا , وبلدان الوطن العربي ,العراق وبلدان الخليج العربي غربا حيث الخليج العربي فضلا عن اتصالها مع تركيا شمال غرب.

لقد عمل الفكر الخميني بعد الثورة 1979 على تغيير جذري في الفكر الاستراتيجي الايراني , فلم يعد هذا الفكر مبنيا على الطروحات الاستراتيجية لما قبل الثورة فقط انما بدأت أيران تربط بين السياسة الايرانية الخارجية وبين

الامتدادات الخارجية نحو محيطها الاقليمي المعتمد على تثوير مكامن الثورة الاسلامية وفق الفقه الشيعي وعبر مبدأ تصدير الثورة الاسلامية الى عموم بلدان المحيط الاقليمي العربي والاسيوي (19).

لقد ترافق ذلك مع احتواء إيران احتياطات هائلة من الطاقة في منطقتي الخليج العربي وبحر قزوين فضلا عن ضمها نسبة 40% من شيعة العالم ومساعيها لتوظيف شيعة بلدان الجوار الاقليمي لصالح إيران كأذرع تعمل لصالح المركز في إيران الامر الذي يحقق لإيران خرقا كبيرا للأمن القومي لجميع بلدان محيطها الاقليمي وهو الامر الذي يعني تحول إيران من الجيوبولتيك الايراني الى الجيوبولتيك الشيعي الاخطر على تفكك جميع البلدان المجاورة معتمدة بذلك على توظيف تبعية الحركات العقائدية التي تغلب العقيدة على الوطن.

ان الموقع الجيوبولتيكي لايران مكنها من توظيف دورها وحاجة العالمين الشرقي والغربي لها لتعزيز دورها الفاعل على الصعد الاقليمية والدولية وضمن ذلك تطوير علاقاتها مع كل من روسيا والصين فضلا عن اوروبا والغرب.

امتلكت إيران في ضوء ما تقدم أذرع عديدة لمد النفوذ في عموم محيطها الاقليمي حيث المشرق العربي وبلدان الخليج فضلا عن بلدان وسط اسيا في مساعي للتنافس مع الدور التركي المتوازي مع الدور الروسي – الصيني فضلا عن محيطها مع الهند وباكستان وافغانستان والخليج العربي , وهي ذات الصلات العميقة مع روسيا والصين المؤثرة في عموم المتغير الجيوبولتيكي لوسط اسيا الامر الذي ترك تأثيراته الواضحة على موقفها من التدخل الروسي في اوكرانيا لصالح روسيا سياسيا وعسكريا واقتصاديا .

بيد أن ذلك لا يسير سهلا وبدون عقبات جدية تهدد هذا المسار الايراني في عموم محيطها الاقليمي.

فإيران تواجه ضغوط امريكية وغربية لإلزامها بالتوقيع على اتفاقية برنامجها النووي وفق شروط غربية من جهة , و أن ذلك يتفاعل بمراجعة الولايات المتحد لسياستها في الشرق الاوسط بعد مساعيها لتركيز استراتيجياتها نحو الشرق في مساعيها لتطويق تنامي النفوذ الصيني المتلازم من تنامي النفوذ الروسي الامر الذي خلق خللا من الثقة في علاقات بلدان الشرق الاوسط مع الولايات المتحدة وخاصة اثر الانسحاب الامريكي من افغانستان وتداعياته سلبا على الدور الامريكي الامر الذي دفع الولايات المتحدة لإعادة تقديراتها للموقف في الشرق الاوسط اثر ازمة الطاقة عالميا كنتيجة من نتائج التدخل الروسي في اوكرانيا والتوقف النسبي لإمدادات الطاقة والغذاء الروسي- الاوكراني للعالم وخاصة اوروبا اثر تداعيات العقوبات المفروضة على روسيا وذلك ما سنجده من تداعيات ازمة الحرب الروسية – الاوكرانية على الشرق الاوسط لاحقا.

المحور الخامس: الخليج العربي ودائرة الشرق الاوسط (افعال وتداعيات)

لمنطقة الشرق الاوسط أهمية أستراتيجية وسياسية كبرى بحكم موقعها الجيواستراتيجي المتضمن احتوائها على المخزون الاكبر للطاقة حيث اصبحت مركزا للتحولات والتفاعلات بين القوى العظمى خاصة انها صارت مركزا للتوترات ذات الاهمية عالميا من شأنها اعادة رسم خارطة جديدة للقوى الاقليمية والعالمية (20)

لقد تصاعدت اهمية الشرق الاوسط ومنطقة الخليج العربي دوليا إثر العملية العسكرية الروسية في اوكرانيا وما ترتب عليها من ازمة الطاقة عالميا والعقوبات الغربية على روسيا الامر الذي اضطرت معه الولايات المتحدة للاستدارة ثانية نحو المنطقة بعد ان تركزت جهودها طيلة سنتين مضت على الشرق واعتماد استراتيجية تسعى لإيقاف تنامي الصعود الروسي والصيني باتجاه تغيير معادلات النظام الدولي لتبدأ مرحلة التراجع الامريكي عن احلام استمرار الهيمنة على النظام الدولي للقرن الحادي والعشرين. (21)

لقد اعتمدت الولايات المتحدة خطة مزدوجة لمواجهة تنامي النفوذ الروسي – الصيني حيث توجهت نحو الاقتراب الخطر من المجال الحيوي الروسي ومحاولة تهديد الامن القومي الروسي عبر مساعي تدعيم قدرات اوكرانيا والزج بها نحو الصراع مع روسيا اثر العديد من مساعي تطويق روسيا بدأت عمليا منذ الانقلاب المعادي لروسيا عام 2014 ثم التلويح بضم اوكرانيا لحلف الاطلسي الامر الذي ادى الى الاندفاع الروسي نحو تقويض خطط الناتو عبر العملية العسكرية الروسية في اوكرانيا والتي تشهد منذ عشرة اشهر صدام غير مباشر بل ومباشر احيانا وهو الامر الذي اقحم اوروبا والعالم بأزمة واسعة النطاق في مجالات السلم والامن الاقتصادي وامن الطاقة .

ومن ناحية ثانية فان الولايات المتحدة اعتمدت استراتيجية تطويق الصين عبر انشاء تحالف المثلث العسكري الذي يضم استراليا والهند واليابان الى جانبها لتطويق اي فعل صيني في منطقة الباسيفيكي وبشكل متوازي مع دعم تايوان ومساعي اثارة الازمات بينها وبين الصين.

ان ذلك ياتي ضمن استراتيجية الولايات المتحدة لتحطيم استراتيجية الصين في الامتداد الى عموم مناطق العالم ومنها اوروبا وافريقيا وامريكا اللتينية عبر اسيا ضمن استراتيجية الحزام والطريق(3).

ان واقع العلاقات الدولية كله يتغير بتغير مجريات الصراع و (او) التنافس بين الولايات المتحدة من جهة وكل من الصين وروسيا من جانب اخر وضمن ذلك دائرة الشرق الاوسط لطبيعة المقاربات الجيواستراتيجية للمنطقة.

الصين لاعتباراتها الاقتصادية والتكنولوجية تحتل الاولوية خاصة إثر اشغال روسيا بالحرب في اوكرانيا.

وبالمقارنة في نسب التطور الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين نستطيع ان نستشف الاولوية التي تمنحها الولايات المتحدة للصين التي تسعى لاحتلال الموقع الاول في النظام الاقتصادي العالمي عقد الثلاثينات من القرن الحادي والعشرين الامر الذي يهدد استمرار تصدر الولايات المتحدة موقع القوة الاولى المهيمنة على النظام الدولي اكثر من عقدي القرن الواحد والعشرين الاوليين.

في عام 2020 بلغ تطور الناتج المحلي مقوما بالقوة الشرائية للصين 24,2 ترليون دولار فيما لم يتجاوز ال 21ترليون دولار لدى الولايات المتحدة في قفزة نوعية للصين عما كان عليه حالها سنة 1990 حيث لم يتجاوز ال 1,1 ترليون دولار مقابل 6 ترليون دولار للناتج الامريكي.

وكان متوسط نصيب الفرد الصيني من الناتج المحلي لعام 1990فقط 984 مليون دولار مقابل 23889 دولار سنويا للفرد الامريكي في حين قفزت الارقام عام 2020 الى 17312 دولار المتوسط للفرد الصيني مقابل 63544 للفرد الامريكي اي بمعنى ان متوسط الدخل الفردي في الصين تضاعف 18 مرة خلال ثلاثين عاما فيما لم يتضاعف متوسط نصيب الفرد الامريكي سوى ثلاث مرات.

وبعبارة اخرى فان تباين معدلات النمو الاقتصادي للصين للفترة 1990-2000 تباينت بين 3% الى 14% اما بالنسبة للولايات المتحدة فإنها وللفترة نفسها لم تراوحت بين 3-% الى 5% في حدها الاقصى.

بمعنى ان نسب التطور الاقتصادي للصين يسير بخطى متسارعة لصالح الصين رغم استمرار التفوق الامريكي في مجالات القوة والقدرات العسكرية والاقتصادية وبالتالي فان سعي الصين نحو قمة الهرم الاقتصادي الدولي صار ممكنا وربما خلال الامد المنظور. (22)

تأسيسا على ما تقدم فإن دائرة الشرق الاوسط والمنطقة العربية للاعتبارات الجيواستراتيجية تتأثر وتؤثر بشدة في طبيعة التحولات الدولية الجارية وتعد عقدة استراتيجية فيها وهو الامر الذي عبر عن نفسه بشدة التقاطعات والصراعات الاستراتيجية في المنطقة.

ان زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ لمنطقة الخليج العربي يومي السابع والثامن من ديسمبر 2022 تعد مفصلا مهما في تاريخ العلاقات الاقليمية وتداعياتها الدولية.

لقد تم التوقيع على إتفاقيات شراكة استراتيجية شاملة خلال القمم الثلاث التي حققه الزعيم الصيني (قمة سعودية –صينية , صينية – خليجية , و صينية عربية) هي تتويج للشراكات الاستراتيجية التي سبق للصين توقيعها مع عدد من الأنظمة العربية في سنوات سابقة تؤدي جميعها الى تكريس مشروع الصين الاستراتيجي (الحزام والطريق) الذي يمر في منطقة الخليج العربي وبلدان شمال افريقيا نحو اوروبا وافريقيا والعالم .

ان البلدان الموقعة على مشروع الصين الاستراتيجي (الحزام والطريق) 126 دولة و29 منظمة دولية وهو يربط 62 مدينة صينية مع 51 مدينة اوروبية ضمن 15 دولة اوروبية مرورا ب بلدان غرب اسيا والمنطقة العربية وخاصة بلدان الخليج العربي وافريقيا الامر الذي يوضح البعد الجيواستراتيجي للمنطقة العربية. (23)

ان هذا المشروع الذي تقاومه الولايات المتحدة بقوة يحظى بدعم روسي فضلا عن الدول المهمة الاخرى مثل ايطاليا والباكستان وبلدان خليجية وعربية بينها إيران والسعودية.

لقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين والسعودية 630 مليار دولار لغاية عام 2018 وتعد السعودية اكبر شريك اقتصادي للصين في الشرق الاوسط بعد توقيعها 35 اتفاقية تعاون اقتصادي بين البلدين في حين بلغ التبادل التجاري بين مصر والصين لغاية 2019 عشرة مليار دولار لتصبح الصين اكبر شريك اقتصادي لمصر في حين وقعت الكويت على الشراكة الاقتصادية مع الصين وفق منهج متكامل للتعاون الاقتصادي يمتد لغاية 2035 م بموجبه تسعى

الكويت لتكون مركز مالي وتجاري واقليمي ودولي وتصبح الصين بموجبه تحتل المرتبة الاولى كأكبر شريك تجاري للكويت وثاني اكبر مستفيد للنفط الكويتي وترتبط الكويت بموجب ذلك بمنظومة السكك الحديد التي تعبر العراق نحو موانئ المتوسط واستحواذها على الملاحة البحرية بعد استيلائها على الحقوق العراقية في موانئ خور عبدالله وفي ضوئه تعمل الان 40 شركة صينية في الكويت بقيمة 20 مليار دولار فضلا عن استثمارات الكويت في الصندوق السيادي الصيني باستثمارات قدرها 10 مليار دولار منذ عام 2005.(24).

في ضوء ذلك فان توقيع الاتفاقيات الصينية – العربية في السعودية ادت الى انتقاد امريكي لتلك الشراكات الاقتصادية التي تؤدي الى زيادة نفوذ الصين في المنطقة العربية على حساب استمرار النفوذ المهيمن للولايات المتحدة في ضل توترات دولية تسعى الصين وروسيا عبره لإعادة النظر في نمط العلاقات الدولية رغم ان السعودية وغيرها من بلدان الخليج تأخذ بنظر الاعتبار شراكاتها مع الولايات المتحدة بيد انها تعارض استمرار فرض المنهج الامريكي عليها وهو الامر الذي يشكل تغييرا مفصليا في العلاقات مع الولايات المتحدة.

لقد بدا ذلك واضحا في حضور الرئيس الامريكي جو بايدن اجتماعات جدة لبلدان الخليج ومحيطه العربي في تموز يوليو 2022 م، والذي بدا فيه التنافر واضحا في فهم المصالح بين بلدان مؤتمر جدة العربية والولايات المتحدة والذي أعلن فيه جو بايدن معارضة بلاده لترك الفراغ في الشرق الأوسط لتملأه الصين وروسيا بيد أن المعادلات بدأت تتغير.

ان الامر الذي يهمنا التأكيد عليه هنا يتلخص في مسالتين مهمتين:

الاولى: النقد الايراني لتوسيع الشراكات الاقتصادية التي وقعت وتوجت العلاقات الصينية-العربية والتي رافقتها حملة اعلامية ايرانية ضد تلك القمم العربية – الصينية والتي تعود اسبابها للاتي:

1-1التداعيات السلبية لصفقة الغاز الصيني – القطري التي عقدها في الحادي والعشرون من نوفمبر 2022 بين مؤسسة قطر للطاقة الحكومية وشركة سينوبك الصينية الحكوميتان لمدة 27 عاما يتم بموجبها تزويد الصين بالغاز الطبيعي المسال عبر حقل الشمال الشرقي وتعد الاطول من نوعها عالميا وهو الامر الذي عدته إيران تراجعا لأهميتها الاستراتيجية عند الصين.

1-2-تراجع اولوية اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين البلدين الموقعة بينهما في السابع من مارس 2021 وهو الامر الذي يحد من خيارات إيران على الساحة الدولية في ضل واقع استمرار العقوبات المفروضة عليها من قبل الادارة الامريكية منذ عام 2018م.

1-3-شكوك ايران اتجاه تغير الحسابات الخارجية للصين اثر البيانات التي صدرت عن القمم الثلاث مع الصين في السعودية حيث تعتقد ايران ان الصين بدأت تتبنى موقفا مغايرا للمواقف المشتركة بينها و مع كل من الصين وروسيا الاتحادية.

1-4-رفض إيران ان تكون مجرد ورقة تلعبها الصين في ادارة خلافاتها مع الولايات المتحدة والغرب تحت دواعي تصاعد الازمة حول تايوان.

ان ماتقدم يفضي الى قلق ايراني من امكانية الاستخدام المشترك الصيني-الروسي لورقة إيران في مفاوضاتها مع الولايات المتحدة حول البرنامج النووي الايراني.

لقد عبرت إيران عن دواعي قلقها خلال زيارة نائب رئيس مجلس الدولة الصيني لطهران (هوتشوف هوا) في 13 ديسمبر 2022 والتي ادت الى التوقيع على اتفاقيات تفاهم بشأن تطوير حقول الغاز والنفط في إيران وخلالها حاول النائب الصيني طمأنة إيران في دعم الصين لسلامتها الاقليمية ومصالحها الاساسية. (25)

الثانية: إن واقع الحال الذي تفرضه الصين في علاقاتها الدولية قد يفضي الى قناعة امريكية بان المواجهة مع الصين غير مجدية وتستهلك منها قدراتها وفرصها في التوافق , الى جانب ان التحدي الامريكي المشترك في ان واحد مع كل من الصين وروسيا سيؤدي الى خسارات محققة بدأت ملامحها واضحة في الانقسام الدولي اتجاه سياسات الولايات المتحدة في اوكرانيا كما في قضية تايوان فضلا عن الموقف من سياسات الطاقة العالمية وغيرها من قضايا اساسية , وان ذلك شمل بلدان اوروبا حليفة الولايات المتحدة في الناتو. أن ما تقدم يفضي الى الاخذ بوجهة نظر كيسنجر في التخلي عن سياسات العداء الغربي المشترك لكل من الصين وروسيا كون ذلك يعزز توافقهما واتحادهما كقوتين قوميتين كونيتين لا يمكن مجابهتهما معا وهو الامر الذي يمكن ان يطرح خيار التوافق الامريكي – الغربي النسبي مع الصين في تفهم استراتيجياتها ومصالحها الدولية في الوقت الحاضر للتفرغ في مجابهة روسيا على جبهة اوكرانيا , وبعبارة اخرى فان الادارة الامريكية يمكن ان تنظر من خلال زاوية الصين وتقدير مصالحها في علاقاتها مع بلدان العالم والاقاليم وخاصة منطقة الشرق الاوسط لأهميتها الجيواستراتيجية في التنافس مع الصين.

إن ما تقدم بدا احتمالا ممكنا في لقاء جو بايدن مع الزعيم الصيني شي جين بينج بإندونيسيا قبيل انعقاد قمة مجموعة العشرين يوم الثاني من نوفمبر 2022 في بالي بإندونيسيا وهو اللقاء الذي يتكامل بذات الوقت مع جهود واشنطن في قمتي الاسيان و بانكوك خلال قمة منتدى التعاون الاقتصادي لأسيا والمحيط الهادئ المنعقدة في بانكوك ضمن المساعي الامريكية لتوحيد الجهد الدولي لتحميل روسيا تداعيات الحرب الاوكرانية وهي جهود نتج عنها توافقات على سلوك تعاوني يتضمن استمرار التنافس لتجنب تصعيد الصراع الى مستوى المعادلة الصفرية وتجنب استخدام الاسلحة النووية في الحرب الاوكرانية مع استمرار تأكيد الزعيم الصيني للولايات المتحدة وحلف الناتو و الاتحاد الأوروبي لاجراء حوار مباشر مع روسيا لوقف الحرب في اوكرانيا ,وهو الامر الذي يؤكد ثبات الموقف الصيني في تحميل واشنطن وحلف الناتو مسؤولية التصعيد مع موسكو في الحرب الاوكرانية بسبب اصرارهم على توسيع الحلف الى الحدود الروسية,. مع التأكيد على اهمية تفادي استخدام القوة في العلاقات الدولية واحترام سيادة الدول.

بعبارة اخرى فان التهدئة بين الطرفين الصيني – الامريكي هي تهدئة مؤقتة لن تحقق تغيير جدي في مسار العلاقات بين البلدين وخاصة في مجال الحرب الاقتصادية وقضية تايوان و كوريا الشمالية وحرب اوكرانيا , ولكنها

تخدم في منح المسار الدبلوماسي فرصته في ضمان تفادي الانفجار في مواقف اخرى والبحث عن بدائل تفاوضية لضمان السلم والامن الدولي .(26)

إستشرافات مستقبلية

محاولة في تحليل أثر المتغير الجيوبولتيكي في الارادات السياسية لصناع القرار في مناطق او مراكز القوة في اسيا تعني اولا ان العلاقات الدولية عادت لتتأثر بقوة في الموقع الجيوبولتيكي لتلك القوى الفاعلة. وهذا يقودنا الى الاعتقاد ان العلاقات الدولية ومنظوماتها الامية ستشهد تركز عوامل المصلحة والقوة لدى القوى ذات الموقع الجيوبولتيكي المتصل بالقدرات الاستراتيجية.

وبسبب اتساع القارة الاسيوية وتعدد مناطقها جيوبولتيكيا واستراتيجيا فان لا سيا القرار الحاسم في تشكيل النظام الدولي ومستقبل التفاعلات في سلوكه بين منظوماته عالميا.

الموقع الجيوبولتيكي المرتكز على مقومات القدرات الاقتصادية والبشرية والتقنية المتطورة , وتوزعه في انحاء اسيا شمالا وجنوبا وشرقا وغربا ووسطا بشكل متوازن يفضي الى حقيقة واقعية أن مستقبل النظام الدولي يتقرر في اسيا وللأمد المنظور على الاقل .

الموقع الجيوأستراتيجي وقدرات القوة الفاعلة (موارد الطاقة , ممرات استراتيجية , تطورات تكنولوجية وتقنيات رقمية و تحكم ببحار او محيطات) تتوزعها اسيا بشكل متوازن نسبيا وهي تتمحور حول قوى دولية (منظمات مثل بلدان جنوب شرق اسيا أو دول مثل الصين وروسيا مع مجموعة شانغهاي والهند فضلا عن بلدان منظومة الخليج العربي بريادة سعودية) هي ميزات تكاد اسيا ان تنفرد بها لتلعب دورها الطبيعي المأمول منها في اعادة صياغة النظام الدولي بمراكز استقطاب متعددة بعيدا عن الهيمنة الاحادية للولايات المتحدة التي انفردت بالنظام الدولي حين اطيح بقوة الشرق (الاتحاد السوفيتي) وفي ضل اجواء انهيار قوى اقليمية كبرى او ضعف تأثيرها بعد انتهاء الحرب الباردة اوائل عقد التسعينات من القرن الماضي .

الامر الان يمر بظروف مختلفة حيث عودة روسيا الاتحادية لدور فاعل متزامنا مع الصعود الفائق للصين والمتفاعل مع الاحباطات لدى اغلب دول العالم وخاصة الاسيوية اتجاه السلوك العدائي الامريكي الممنهج باتجاه الاحتلال والهيمنة على حساب مصالح شعوب الشرق خاصة والعالم عامة فضلا عن سياسات التخلي عن الحلفاء والاصدقاء كما حصل في ايران الشاه وافغانستان ومصر وكاد ان يحصل مع بلدان الخليج العربي وغيرها من الدول قبل ان تستدير الادارة الامريكية مرة اخرى نحو منطقة الخليج والشرق الاوسط تحت اضطرار الحاجة للطاقة ,هذا عدا احتلال العراق وليبيا وافغانستان دون غطاء مشروع . كل ذلك يتفاعل مع تراجع الثقة بالقطب الواحد الذي لم يتوقف عند ذلك انما بدأ يفكر بل وينفذ تدريجيا خططا لغزو العالم وفرض نظام سياسي واقتصادي وثقافي عليه وفق ما تم الترويج له عقد التسعينات بهيمنة الحضارة وفق النمط الغربي ووفق نموذج القرية الصغيرة وهزيمة حضارات الشرق ومنظوماتها القيمية والمجتمعية والثقافية والاقتصادية امام الحضارة والمدنية الغربية , كل ذلك تم ومستمر

تحت مقصد ان القرن الحادي والعشرين هو قرن امريكي وهي المقولة التي لم تصمد اكثر من عقدين لتبدأ عملية التدحرج نحو السفح بسبب يقظة الامم ومساعي العودة لنظام دولي اخر لا يكون تحت هيمنة قوة واحدة

في ضوء ذلك وجدنا ان الامم وفق مقوماتها الجيوبولتيكية وقدراتها الاقتصادية بدأت بالصعود لتعلن الايذان بالتغيير ورفض هيمنة القطب الواحد الذي سعى عبر توظيف حرب أوكرانيا لاستجماع عنصر القوة نحو اعادة توحيد العالم تحت قيادة امريكية والتي تواجه الان ردات فعل متباينة تشمل بلدان اوروبا المتفقة مع الادارة الامريكية في مواجهة الناتو للنفوذ الروسي, لكنها وجدت نفسها تحت ضغوط ارتدادات قرارات الحصار التي فرضتها على روسيا الاتحادية وخاصة في مجال الطاقة حتى بات الحديث عن تفكك المنظومة الاوروبية وسيناريو ظهور منظومتين تضم احدهما بلدان شرق أوروبا والثانية تتنافس على زعامتها المانيا وفرنسا وربما بريطانيا تحت ضغط الراي العام البريطاني للعودة الى المنظومة الأوروبية واحتمال عرض ذلك على استفتاء للراي العام البريطاني , وهو الامر الذي وضع العالم امام ازمة شديدة في الطاقة والغذاء فضلا عن تصاعد التهديدات بالأسلحة النووية التكتيكية .

أن ما تقدم دفع كل من المستشار الالماني والرئيس الفرنسي للعودة الى الدعوة لنظام متعدد الاقطاب كحل لمشاكل النظام ألدولي وضمان فرص الامن والسلام التي تضمن بشكل أفضل فرص الاعتمادية المتبادلة وهو أمر يتناقض ومساعي الولايات المتحدة لوضع العالم كله تحت جناح قيادتها.

هنا برز دور اسيا عبر روسيا والصين ابتداءً.

الصين كما تم توصيف عناصر التطور السريع فيها الى جانب روسيا بقدراتها العسكرية واندفاعها بحرب استباقية في اوكرانيا وضع العالم امام موقف مختلف.

تأسيسا على ما تقدم فأن المستقبل مفتوح على احتمالات متعددة، ولكن قدر تعلق الامر بنطاق البحث فإننا نرى أن أسيا مقدمة على تحولات نوعية باتجاه مسائل مشتركة ومسائل خلافية أيضا.

المسائل الاساسية المتفق عليها عند غالبة البلدان والقوى الاسيوية هي العمل على ظهور نظام دولي متعدد الاقطاب والانتهاء من الوضع الدولي الشاذ الذي ساد فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لغاية العقدين الاوليين من القرن الحادي والعشرين.

الصين وروسيا ومجموعة بلدان جنوب شرق اسيا ووسط اسيا وجنوب غربها وجنوبها حيث الهند مجمعة على هذا الخيار وان كانت بنسب اندفاع مختلفة، ولا يختلف هذا الامر الا عند بعض الدول مثل كوريا الجنوبية واليابان التي تجد في المظلة الامريكية حماية مهمة لأمنها القومي يساعدها في مواجهة القوى التقليدية التي تختلف معها وضمنها الصين وكوريا الشمالية.

الهند التي ترتبط بمجموعة بريكست بدعم روسي هي ترتبط ايضا بمجموعة يونكتاد بزعامة امريكية ولكنها كقوة اقليمية كبرى فإنها تبحث عن التوازن في العلاقات الدولية وخارج نطاق التبعية لاحد المعسكرين الشرقي او الغربي كما هو واضح فيما اوردناه عن الهند في متن البحث.

أما المسائل الخلافية فإنها أيضا متوفرة ومنها ضمانات المرور الحر للجميع في بحر الصين الجنوبي والمحيط الباسفيكي بعيدا عن مساعي الصين لمنافسة الولايات المتحدة التي تصطدم مع المساعي الامريكية لتطويق الدور الصيني، واثارة قضية تايوان لإشغال الصين عن مقاصدها، فضلا عن اعاقتها في دعم الطموحات الروسية ومقاصدها لمنع القوتين من تحقيق لقاء استراتيجي في عموم هاتين المنطقتين، وكذلك في وسط وغرب اسيا والشرق الاوسط.

وبين الاتفاق والاختلاف فان هناك مساعي للتوازن بين الحالتين كما هو شان مساعي الهند وبلدان جنوب شرق اسيا وبلدان وسط اسيا فضلا عن تركيا , اما أيران فضلا عن كوريا الشمالية وغيرهما فانهم يقفون الى جانب محور الشرق الصيني- الروسي كما ظهر لنا في البحث .

بلدان الخليج العربي ومحيطه العربي يتوجه بوضوح للخروج عن دائرة الهيمنة الامريكية باتجاه التوازن وربما الارتباط بشكل أكثر مع الصين وكذلك روسيا في مشاريع استراتيجية تصل مداها 30 عاما المقبلة رغم النقد الامريكي لهذا التوجه.

منطقة الشرق الاوسط حيث مجموعة بلدان الخليج العربي ومحيطه العربي هي الاكثر حساسية بسبب طبيعة الصراعات المتفجرة مع إسرائيل وإيران. وهذه الدول كما رأينا تتشابك علاقاتها ومصالحها مع الشرق والغرب وهي كمنطقة جيواستراتيجية تشكل محور التنافس والصراع بين الولايات المتحدة من جهة وكل من روسيا والصين من جهة اخرى الامر الذي يجعل حسم المعادلة صفريا لصالح أحد الطرفين امرا صعبا جدا ان لم نقل مستحيلا.

وفي ضوء ما تقدم فان التوازن في علاقات بلدان الخليج العربي وكذلك القوى الأسيوية الاخرى في طبيعة العلاقات بين الشرق والغرب سيفرض نفسه على افتراض ان صناع القرار في هذه المناطق يملكون الارادة في ترجيح المصالح الاقليمية على التبعية لهذا الطرف او ذاك من أطراف القوى المهيمنة او المؤثرة في النظام الدولي.

وفي حال استمرار منطق التبعية في ترجيح المصالح فان المناطق المشمولة بهذا المنطق ستجد نفسها مضطرة الى الانقسام بين مناطق النفوذ الدولي وهو الامر الذي نرجحه للدول او المناطق الضعيفة التي تشمل دولا يمكن وصفها بالدول الهشة أو الفاشلة مثل العراق وسوريا واليمن.

بعبارة أخرى فأن السيناريو الثالث المحتمل تحققه هو توزيع أو تقاسم النفوذ للقوى المهيمنة على النظام الدولي على المناطق ذات التأثير والاهمية جيوبولتيكيا واستراتيجيا وهو امر محتمل تدعمه معطيات واقعية أبرزها:

1-مساعي التكتل في المحيط الباسفيكي كما مر ذكره وتردد قوى اساسية فيه في علاقاتها بين الشرق والغرب كما هو شأن الهند ذات المشاكل مع كل من الصين وباكستان الامر الذي يمكن ان يثير الاحتمالات المختلفة وفقا لطبيعة تبادل المصالح.

2-تردد قوى وبلدان وسط اسيا وقلقها من نتائج الحرب الروسية في اوكرانيا , سلبا في حالة الخسارة وما يرتبه ذلك من تأثيرات سلبية على اوضاعها الداخلية لصالح الغرب خاصة ان روسيا تبدو الان متجهة نحو العزلة في محيطها الاقليمي , أو أيجابا في حالة الانتصار الروسي وما يثيره من قلق على مستقبل السيادة لعدد من بلدانها وفق احتمال تطور الطموح الروسي نحو اعادة الهيمنة عليها .

3- التحرك الامريكي – الغربي لتطويق تطور النفوذ الروسي- الصيني في الشرق الاوسط عبر ايجاد مناطق نفوذ جديدة اثر تغير العقيدة الاستراتيجية لحلف الاطلسي في اتجاه دمج شرق المتوسط وشمال افريقيا ومنطقة الساحل عبر ضم موريتانيا شريكا الى حلف الاطلسي الى جانب بلدان اخرى مثل اسرائيل والمغرب والاردن وتونس فضلا عن الجزائر ومصر وهو امر يتصل ايضا بمساعي الغرب لدعم دول البلقان وجنوب المتوسط المنتمية للحلف أو الشريكة معه , وتشكيل عقدة جيوبولتيكية جديدة تحوي قدرات دخولها المرتقب الى نادي البلدان المصدرة للغاز الطبيعي في مواجهة القدرات الروسية لتصدير الغاز الطبيعي الى اوروبا

وهنا تبدو الطموحات التركية نحو تشكيل قوة منظوماتية تشمل بلدان وسط اسيا كعنصر ضاغط على بلدان وسط اسيا بعيدا عن طموحات روسيا الاتحادية كعامل قلق اخر غير مستقر وبانتظار ما سيتحقق مستقبلا من متغيرات.

نضع مجمل هذه الافكار والسيناريوهات تحت عين المراقبين والمحللين لإشباعها درسا وتحليلا والاستفادة منها من قبل صناع القرار العرب او من يصنع لهم القرار.

مصادر البحث حسب تسلسل ورودها في البحث

:----------

1-د.هاني الياس خضر الحديثي.صراع الارادات في اسيا .دمشق,مركز الرضا للنشر(مركز دراسات الشرق),2007, ط1, 2013م.

2-د.هاني الياس خضر الحديثي.أثر ألمتغيرات ألاسيوية على الوطن العربي (دراسة في العلاقات ألاسرائيلية – ألاسيوية),عمان الاردن, دار الجنان للنشر والتوزيع ,ط1, 2013

3-عبدالمطلب عبدالحميد .ألنظام الاقتصادي العالمي الجديد وافاقه المستقبلية بعد احداث 11 سبتمبر ,القاهرة, مجموعة النيل العربية, 2003م.

4-د.خالفي علي و د.رميدي عبدالوهاب .رابطة دول جنوب شرق اسيا ,نموذج الدول النامية للاقليمية المنفتحة ,مجلة اقتصاديات شمال افريقيا , العدد السادس (بلا)

5-محمد غروي كاتب وباحث في الشؤون الاسيوية .أندبندت عربية بودكاست, السبت 5 مارس 2022م

6-تقرير عن جريدة ألحياة أللبنلنية في 24 كانون أول \ ديسمبر 2021

7-محمد كريشان .معضلة الهند مع حرب أوكرانيا .جريدة ألقدس 6 أيار 2022

8-عبدالخالق فاروق .محددات موقف الهند وقيوده أتجاه ألازمة ألاوكرانية .ألقدس , 6 أيار 2022.

9-العربية نت .ألهند والصين ,علاقات أقتصادية

10-نبذة عن العلاقات الروسية – ألصينية , موقع اواياباك مشين ,جريدة الحياة اللبنانية ,24 كانون أول ,ديسمبر 2012

11-د. ارني وستياو مقال في مجلة فورين افيرس الامريكية منقول عن :ألجزيرة نت ,13\ 8\.2022

12-سليمان ألوداعي .الحرب في أوكرانيا زمأزق اسيا ألوسطى ,مجلة أندبندت عربية , بودكاست الثلاثاء 2 مارس 2022

www.alaraby.co.uk >www.qp0sts.com

13-د.هاني ألياس خضر ألحديثي.تركيا و أيران سياسات أقليمية و تداعياتها على الوطن العربي ,التقرير الدوري (نشرة التجديد الرقمية)الصادرة عن المعهد العالمي لتجديد الفكر العربي,العدد 23الثلاثاء 1 مارس اذار 2022م.

14-حنان ابو سكين تقرير (بلا) .مجلة البيان الالكترونية , الخميس 8 رجب 1443هجري الموافق 2022\02\10

15-سمير صالحة .تركيا والجغرافية الروسية .العربي الجديد (بلا) 8 أكتوبر 2022م

.

16-ألتوازن الايجابي .موقف تركيا من الحرب الروسية –ألاوكرانية ,2 مارس 2022 عربي

www.trtarabi.com

17-صعود ألجغرافية ألشيعية ..ألتحول من ألجيوبولتيك ألايراني ألى ألجيوبولتيك ألشيعي

https://www.noonpost.co>content

18-شوكت سعدون .أيران و ألنظام ألاقليمي لغرب أسيا . أستراتيجية ألاحتواء والحرب الهجينة ألمضادة .صحيفة راي اليوم ,صحيفة عربية مستقلة 28\ديسمبر 2022م.

18-هيلة ألمشوح . تحالفات و تحولات .ألاتحاد 29 ديسمبر 2022

19-د.حسن نافعة .ألمحاولات ألامريكية لوقف الزحف الصيني نحو القمة .أخبار الخليج العربي ,الجريدة اليومية ألاولى غي البحرين,العدد 16351 ألخميس 29 ديسمبر 2022م.

20-د.هاني الياس خضر الحديثي .سياسة الصين الخارجية , الواقع والافق المستقبلي , الجزائر , دار الموج الاخضر , 2020م,

21-د.محمود عباس ناجي .أمريكا و أيران و ألشرق ألاوسط,انترناشيونال للتحليلات الاستراتيجية 19 ديسمبر 2022م.

المواقف الاقليمية والدولية بعد الانسحاب الامريكي من أفغانستان عام 2021

أ.م.د. زياد يوسف حمد. أ. فاتن حاتم كريم

الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية

الملخص: خلفَ الانسحاب الأمريكي منها عام ٢٠٢١ فراغاً جيو استراتيجي ارتأت الأطراف المتنافسة بضرورة ملؤه لاسيما بعد عودة طالبان للحكم عام 2021 اذ ان كل دولة اتخذت سلوكاً محدداً لاحتواء الأزمة الأفغانية, وتجد الدول جملة من التحديات شَكلت عائقاً في التعامل مع حركة طالبان لاسيما مع عدم وجود اعتراف دولي بها ولا زال الوضع الداخلي لأفغانستان يمتاز بالضبابية والتدهور مع عدم وجود رؤية واضحة للنظام الذي ستكون عليه الدولة, ويرافق ذلك خشية الدول من هذه الحركة سواء من ناحية تهديد الأمن والسلم والخوف من تصدير (الإرهاب) سيما وإن هذه الدول على مقربة منها, ضف الى ذلك الخشية من وقوف طالبان عائق أمام تحقيق المصالح للدول التي تمتلك اهدافاً فيها, وبالتالي فإن الدول واجهت صعوبة في التعامل مع ملف الازمة.

الكلمات المفتاحية: أفغانستان ، مواقف اقليمية , مواقف دولية.

Abstract

The American withdrawal from it in 2021 left a geo-strategic vacuum that the competing parties saw as necessary to fill especially after the Taliban's return to power in 2021 as each country took a specific behavior to contain the Afghan crisis and countries find a number of challenges that constituted an obstacle in dealing with the Taliban movement especially with the lack of international recognition The internal situation of Afghanistan is still characterized by ambiguity and deterioration with the absence of a clear vision of the system that the state will be in and this is accompanied by the fear of countries from this movement both in terms of threatening security and peace and fear of exporting (terrorism) especially since these countries are close to it add to that Fear of the Taliban standing as an obstacle to achieving the interests of countries that have goals in them and therefore the countries faced difficulty in dealing with the crisis file.

Keywords: Afghanistan, Regional Positions, International Positions.

مقدمة:

شكّل الانسحاب الامريكي من أفغانستان فراغ على المستوى الاقليمي والدولي وعليه فإنها أضحت ساحة للتنافس, يضاف الى ذلك وجود أهداف وغايات لكل دولة فيها, ويتعقد الأمر بوجود مشتركات بينها وبين الدول الإقليمية والمجاورة لها, والأمر ذاته على المستوى الدولي وتتباين هذه المشتركات من دولة الى اخرى منها ارتباطات عرقية, كما

بينها او بين طاجيكستان و أوزبكستان و تركمانستان او حدودية كما بينها وبين باكستان وبعض الدول تمتلك مصالح في كابل او تخشى من تصدر العنف والجماعات الانفصالية في حال لم يستتب الأمن على سبيل المثال الصين و الولايات المتحدة الأمريكية.

أهمية البحث :. تكمن أهمية البحث في معرفة مواقف دول جوار أفغانستان وكذلك الدول الأقليمية والمواقف الدولية في مرحلة مابعد الانسحاب الامريكي منها .

إشكالية البحث :. إن إشكالية البحث تكمن في تساؤل رئيسي مفاده :. هناك تغير ملحوظ في المواقف الاقليمية والدولية ومواقف دول جوار افغانستان لمابعد الانسحاب الامريكي عام 2021 مابين مؤيد ورافض لذلك الانسحاب ، وللأجابة عن هذا التساؤل الرئيسي يتوجب علينا الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية :.

1. ماهي مواقف دول جوار أفغانستان بعد الانسحاب الامريكي ؟

2. هل تغيرت المواقف الإقليمية بعد الانسحاب الامريكي ؟

3 . ماهي المواقف الدولية ، وماهو رد فعل تلك الدول بعد الأنسحاب

فرضية البحث :. ينطلق البحث من فرضية مفادها :. حصل تغير في المواقف الاقليمية والدولية بعد الانسحاب الامريكي من افغانستان ، وكان في مجمله رافض للوضع الجديد فيها في مرحلة مابعد الانسحاب .

هيكلية البحث :. تم تقسيم البحث االى مبحثين , تضمن المبحث الاول موقف دول جوار افغانستان في مرحلة مابعد الانسحاب وعلى وفق أربعة مطالب , كانت الصين محور المطلب الاول , وايران محور المطلب الثاني ، بينما تم اللتطرق الى باكستان ضمن المطلب الثالث ، وضمن المطلب الرابع تم الحديث عن دول اسيا الوسطى , اما المبحث الثاني فكان عن المواقف الاقليمية والدولية في مرحلة مابعد الانسحاب الامريكي وعلى وفق مطالب ، اذ كان المطلب الاول عن المواقف الاقليمية وتضمنت مواقف روسيا الاتحادية والهند وتركيا , اما المطلب الثاني فتضمن المواقف الدولية ومنها موقف حلف شمال الاطلسي (الناتو) وموقف منظمة الامم المتحدة .

المبحث الأول: موقف دول جوار أفغانستان

مثل الانسحاب الامريكي من افغانستان عام 2021 أزمة طارئة على الدول المجاورة لها ورأت ان من الضرورة التعامل معها, لاسيما وأنها على مقربة منها وتخشى من تصدر الحركات المتطرفة او التعرض لأمنها وقد تعددت ردود المواقف من عودة طالبان للحكم عام 2021,وهذا ما سوف نتطرق له في هذا المبحث وفق المطالب الآتية:-

المطلب الاول: الموقف الصيني

تعود العلاقات الصينية-الأفغانية الى زمنٍ بعيد اذ بدأت العلاقات بصورة رسمية في ٢٠ كانون الاول /عام ١٩٥٥م مع توقيع معاهدة حسن الجوار مع أفغانستان والتي تم على أساسها إنهاء مشكلة الحدود في معبر واخان [1] وحتمت العديد من الأسباب على لفت انتباه الصين الى أفغانستان وكان من ضمنها الرغبة في نشر الأفكار الاشتراكية في مناطق آسيا وعليه قامت الصين بمنح مساعدات الى أفغانستان, وقد دعمت الصين حركة طالبان ابان الاحتلال السوفيتي مقابل تعهد طالبان بعدم دعم حركة تركستان الشرقية او اي مجموعات متطرفة تهدد الصين وهذه كانت

من ضمن الأسباب التي ادت الى تنمية العلاقة بين البلدين, ضف الى ذلك حالة الجوار بين الصين وأفغانستان اذ تبلغ طول الحدود بين البلدين ٧٦ كم وتحقق أفغانستان الطموح الصيني للوصول إلى وسط وجنوب آسيا بالإضافة إلى إشراف أفغانستان على منطقة كشمير المتنازع عليه[2].

ونتيجة لما تقدم وبعد أحداث 11 أيلول عام ٢٠٠١ خشيت من الصين الاحتلال الأمريكي لأفغانستان لأنه يعني تهديد لها وإكمال محاصرتها من الغرب وادركت ان احتلال أفغانستان يمثل تهديد لأمنها القومي, وخشت من إقامة قاعدة عسكرية دائمة في الجانب المحاذي للحدود الصينية-الأفغانية مما دفعها الى ان تقف الى جانب أفغانستان وتدعمها بصورة غير مباشرة عن طريق (فصائل المقاومة) وكذلك تقديم الدعم العسكري والاقتصادي لها[3].

تعد أفغانستان منطقة مهمة تعول عليها الصين في مبادرة الحزام والطريق,اذ عدت الصين قديماً أفغانستان منطقة مهمة بين الشرق والغرب قبل أكثر من (٢١٠٠) سنة حتى أنها كانت جزءاً من ارضي امبراطورية (تشينغ) ايام حكم أسرة (تشينغ) اذ انها الطريق الذي يربط آسيا الوسطى وجنوب آسيا وتربط ما بين الصين والشرق الأوسط[4], كما إن للصين علاقات اقتصادية مع الدول المجاورة لها, وهنالك حجم للتبادل التجاري بينها وبين دول جوار أفغانستان وتعد الاخيرة منطقة عبور لهذه الدول المستهلكة كما موضح في الجدول أدناه:-

جدول رقم (1): حجم التبادل التجاري بين الصين والدول المجاورة لأفغانستان وبعض دول آسيا الوسطى

الدولة	حجم التبادل التجاري\لسنة 2019\مليون	حجم التبادل التجاري\لسنة2020\ مليون
باكستان	17,973,434	17,489,816
ايران	23,025,129	14,912,083
تركمانستان	9,116,902	6,515,880
أوزبكستان	7,213,866	6,628,706
طاجيكستان	1,674,123	1,063,102
قيرغيزستان	6,346,213	2,900,927
كازاخستان	21,990,658	21,446,707

من إعداد الباحثين بالاعتماد على: باهر مردان, أفغانستان في الاستراتيجية الصينية المصالح وخيارات المستقبل, بحث منشور في مركز الدراسات العربية الاوراسية, عدد خاص,2021,ص15.

وتزايدت الأهمية الأفغانية لدى الصين بعد عام ٢٠١٣ وذلك بعد إعلان الرئيس الصيني "شي جين بينغ" مشروع طريق الحرير رسمياً كون أفغانستان تعد حلقة الوصل بين مناطق مهمة لتنفيذ مبادرة الحزام والطريق اذ انها تقع بين ممرين اقتصاديين مهمين للغاية وهما الممر الاقتصادي الصيني – الباكستاني الذي يقع جنوباً من حدودها والآخر ممر طريق الحرير الجديد بين الصين وآسيا الوسطى وإيران وتركيا الى الشمال من حدودها, وبذلك عمدت الصين الى إقامة علاقات مع أفغانستان وتبادل كلا البلدين الزيارات وقد اعلنت الصين إقامة شراكة استراتيجية وقدمت الصين مساعدات إنسانية الى الحكومة الأفغانستانية تُقدر بـ (٧٥) مليون دولار[5].

وتستخدم الصين العديد من الوسائل لتحقيق مصالحها في أفغانستان ويمكن ايجازها بالآتي:[6]

١-تأمين محيط الصين اذ تركز الصين على الحفاظ على أمنها عبر انشاء سلسلة من العلاقات مع الدول المحيطة بها اذ عززت الشراكة الدبلوماسية والاقتصادية والاستخباراتية, وتؤمن الصين بأنها سوف تظل غير آمنة طالما لم يتم دمج الدول المجاورة لها في المحيط الصيني, وقد عززت الصين علاقتها الأمنية مع أفغانستان بعد زيارة الرئيس "أشرف غني" وتعاونت الصين مع أفغانستان في المجال العسكري بدافع مكافحة الإرهاب.

٢-توظف الصين قوتها الناعمة مع جيرانها ومن ضمنها أفغانستان عبر منح العديد من المساعدات واظهار نفسها دولة محايدة غير تدخلية, اذ منحتها العديد من المساعدات كان من ضمنها لقاح (covid-19) ولم تنقطع هذه المساعدات عن أفغانستان حتى بعد سيطرة طالبان على الحكم عام ٢٠٢١, وقد صاغت الصين قوتها الناعمة عبر إنشاء (منظمة شنغهاي) لرسم ملامح التعاون بين أعضاء المنظمة وهي الآن تكافح تهريب المخدرات عبر الحدود.

3- تسعى الصين لتحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق مشروع الحزام والطريق وقد دمجت أفغانستان في هذا المشروع من خلال مذكرة تفاهم مع الصين في عام ٢٠١٦ وتحتل أفغانستان موقعاً استراتيجياً مهماً يحقق الحلم الصيني ويتيح للصين لعب دور حاسم في التكامل الاقتصادي اذ يتيح هذا الطريق ربط الصين وباكستان الى أفغانستان وربط الصين وآسيا الوسطى وغرب آسيا الى إيران.

إضافة إلى ما ذكر اعلاه فأن أفغانستان تجاور اهم الدول التي تحقق المصلحة الصينية فهي تجاور باكستان التي تستثمر فيها الصين اكبر المشاريع الاقتصادية فوصلت قيمة تلك المشاريع الى اكثر من (70) مليار دولار, ويعد مشروع الحزام والطريق فرصة ذهبية للصين فهو يربطها بالدول المجاورة لأفغانستان إضافة إلى الربط بدول آسيا الوسطى (كازاخستان, اذربيجان, قيرغيزستان),وذلك يعود على حكومة بكين بالمصلحة فقد استثمرت الصين في كازاخستان مصنع أسمنت صيني كازاخي بلغ انتاجهِ السنوي مليون طن من الأسمنت واستثمرت الصين مصنع للصلب في الماتي عام ٢٠٢٠ وتبلغ قدرته ١٠٠ الف طن سنوياً, وقد اتفق الطرفان على انشاء مصنع زجاج مشترك لإنتاج ما يقارب ٢٠٠ الف طن سنوياً من الزجاج المسقول ذو المستوى العالمي,وعلى طول الدول الواقعة ضمن خط مشروع الحزام والطريق زادت استثمارات الشركات الصينية الى اكثر من (13) مليار دولار أمريكي خلال عام ٢٠٢٠. [7]

تغير الواقع السياسي مع عودة طالبان التدريجية للحكم في ١٥ اب/ ٢٠٢١ وحتى نهاية الشهر ذاته, وتعاملت الصين مع الوضع الأفغاني بمرونة تامة, فهي تدرك اهمية أفغانستان ك شريك يقوم عليه جزء من التوازن الإقليمي والدولي, وقدمت لها العديد من المساعدات, كما تتسم سياستها بعد عودة طالبان للحكم بـ عدم التدخل في الشأن الافغاني, وسعيها الى ضمان استقرار أفغانستان فهي تدرك ان التعاون معها يحقق لها مصالح من ضمنها الاستثمارات الاقتصادية وكذلك العمل على مشروع الحزام والطريق فهي شريكاً استراتيجي مهم في هذا المشروع[8].

تقف العديد من التحديات عائق بوجه الصين أمام تحقيق مصالحها في كابول من ضمنها عدم استتباب الامن في المنطقة الذي يخلق وضع مضطرب يعرقل جهود الاستثمار, ومع خروج الولايات المتحدة الأمريكية من أفغانستان تزايدت الحركات (الإرهابية) التي شكلت تهديداً على الصين من ضمنها حركة تركستان الشرقية, وزاد الأمر تعقيداً مع وجود انقسام داخل حركة طالبان نفسها ومن الممكن أن تدعم هذه الجماعات المنقسمة (حركة تركستان) في الصين وآسيا الوسطى وقد نوه مبعوث الصين الدائم لدى الامم المتحدة بضرورة تظافر الجهود الجماعية للقضاء على هذه الحركة[9],ضف الى ذلك عدم استقرار الوضع الأفغاني في الداخل يؤدي إلى ارباك المصالح الصينية, اذ ان عدم وجود

حكومة مركزية تضع الاطر القانونية وتسهم في خلق الاستقرار يخلق مشكلة من ناحية عدم القدرة على استغلال الفرص الاستثمارية في أفغانستان ,وكذلك عدم وجود بيئة أمنية مستقرة تساعد على تحقيق الأهداف الصينية كما ذكر أعلاه ,وتسعى الصين بطريقة او أخرى الى خلق علاقة ودية مع طالبان وقدمت الكثير من المساعدات الإنسانية الى أفغانستان بغية ان تتجاوز الوضع الإنساني الصعب, وتقدر طالبان هذه المساعدة وحتى عند اللقاء السياسي بين الصين وحكومة تصريف الأعمال الأفغانية وعدت أفغانستان بالتعاون مع الصين ونوهت بضرورة العمل على مشروع الحزام والطريق وابدت استعدادها للوقوف الى جانب الصين بوصفها منطقة قلب آسيا[10].

المطلب الثاني: الموقف الإيراني

تتحدد علاقة إيران مع أفغانستان بالآتي:

١-ترتبط إيران مع الدولة الأفغانية بالحدود الجغرافية وتبلغ طول المسافة بين الجارتين (٩٢٠) كم٢, وهو ما جعل الأوضاع الأمنية غير المستقرة في أفغانستان مصدر قلق دائم للنظام الإيراني, كما إن تزايد اعداد المهاجرين الأفغان يثير قلق حكومة طهران, اذ تشكل الجالية الأفغانية اكثر عدداً فيها, وتعد هذه المشكلة محدداً محورياً تؤثر بشكل فاعل على العلاقات بين البلدين ويزداد الأمر سوءاً مع مطالبة الرأي العام بتحسين المعاملة الإيرانية للاجئين الأفغان, اذ قام الأفغان بحرق القنصلية الإيرانية في (هرات) احتجاجاً على سوء المعاملة الإيرانية للمهاجرين, بالمقابل تعاني إيران من عبئ اللجوء الأفغاني اذ من شأنها ان تحدث خلل ديموغرافي, وتزايد ازمة البطالة, ونقص في الموارد الاقتصادية, ويتزامن هذا الأمر مع العقوبات الامريكية عليها ويضاف عبئ اخر على إيران وهو إمكانية تصدير (الإرهاب)[11].

2-تشابك القوميات والعرقيات بين الدولتين لاسيما على خط الحدود بين البلدين, اذ تقيم قومية البلوش في سيستان وبلوشستان شرق إيران والتي تمتد بتركيبتها العرقية الى داخل المنطقة الغربية الأفغانية, ومما يجدر الإشارة اليه ان هذا الإقليم هو من المناطق الأكثر توتر في أفغانستان اذ يعد ملجأ للجماعات المتشددة التي هي بالضد من نظام طهران [12].

٣-ترتبط إيران بقومية الهزارة اذ كلاهما من نفس الطائفة ويقدرون بنسبة ١٥٪ الى ٢٩٪ من السكان وتعرضت الهزارة للاضطهاد والتمييز العنصري في أفغانستان, وقد ابدت هذه الطائفة مخاوفها عند وصول طالبان للحكم عام ٢٠٢١ وتتمتع إيران بعلاقة قوية معها وتقدم نفسها على أنها الحامية لهذه القومية في أفغانستان وتخشى طهران من قيام حركة طالبان بعد توليها الحكم تهميش هذه الطائفة لاسيما وان طالبان لها جذور تاريخية تدل على استخدام العنف ضدها في عام ١٩٩٨ بعد شنها هجوم على مزار شريف في الجزء الشمالي من أفغانستان ومحاصرتها للقنصلية الإيرانية وقتل جراء هذا الاعتداء (١٠) دبلوماسيين إيرانيين وكانت هذه الهجمة رد فعل على دعم طهران لتحالف الشمال الذي يترأسه (برهان الدين رباني) و (أحمد شاه مسعود)[13].

٤- ترتبط إيران مع حكومة كابل بالعلاقات الاقتصادية اذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ما يقارب (٤) مليار دولار في عام ٢٠٢٠ إضافة إلى ذلك هنالك خلافات بينهما حول مياه (نهر هلمند) اذ تمر الحدود الدولية بين البلدين من الفرع الأصلي لنهر هلمند في سيستان[14],

ان السلطة الإيرانية قلقة وحذرة في الوقت نفسه من عودة طالبان للحكم لاسيما بعد سيطرة الأخيرة على مناطق واسعة من البلاد, وهي تتعامل مع هذا الملف بنوع من البرغماتية, ومع الانسحاب الأمريكي التام من أفغانستان في ٣١

آب/عام ٢٠٢١ أصبح هذا الانسحاب مؤشر لتعزيز نفوذ الحركة اذ تعاملت طهران بحذر شديد معها فهي تسعى للحفاظ على الأمن في حدودها الشرقية لاسيما وانها تشدد على إبقاء الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية آمنة مع الحذر الشديد من ظهور بعض التنظيمات (الجهادية) لاسيما تلك المرتبطة بـ (داعش) بيد ان المثير للقلق في العلاقة بين البلدين هو إن إيران لم تعترف بحركة طالبان خلال مدة حكمها عام (١٩٩٦-٢٠٠١) وتعاونت مع الولايات المتحدة الأمريكية ضدها وابدت موافقتها للاحتلال عام 2001 و صنفتها بأنها (منظمة إرهابية) واتهمتها باضطهاد قومية الهزارة[15],وبالتالي فأن طهران اتخذت مستويين للتعامل مع الحركة بعد عودتها للحكم عام 2021 وهما المستوى الدبلوماسي والعسكري فقد التقى وزير الخارجية الإيراني (محمد جواد ظريف) عدداً من قادة طالبان في طهران قبل توليها الحكم وذكر عضو البرلمان الإيراني (أحمد نادري) بان طالبان هي "الحركة الاصلية" وذكرت وزارة الخارجية الإيرانية بعد سيطرة طالبان على هرات في ١٣ آب/عام ٢٠٢١ بأن طالبان مُلتزمة بالأمن التام للقنصلية ودبلوماسيها في مزار شريف[16],ومن جانب آخر أسست طهران جماعات من الهزارة مثل (فدائي بابا مزاري) الذين يقدر عددهم ب (٥,٠٠٠) الاف وصرح وزير الخارجية الإيراني بان وجودهم من أجل مكافحة (الإرهاب) وهم مستعدون للتعاون مع الحكومة الأفغانية اذ ترغب إيران الحصول على نفوذ في المنطقة بعد الانسحاب الأمريكي التام من أفغانستان عام ٢٠٢١ وتحاول توظيف الصراع الهندي-الباكستاني لإيجاد موطئ قدم لها في أفغانستان, كما أسست سابقاً طهران جماعة(لواء فاطميون) وتكونت هذه الجماعة من الأفغان المهاجرين ودعت الى أجراء محادثات مع طالبان لضمان انتقال السلطة بصورة سلمية وهذا يدل على قبول الحركة بحكم طالبان فهي ترى بالانسحاب الامريكي هزيمة للولايات المتحدة الامريكية وبالتالي ينبغي أن توظف جهودها الدبلوماسية في أفغانستان وتدعم طالبان ولا تزال السفارة الايرانية موجودة في كابول[17]

المطلب الثالث: الموقف الباكستاني

نظرت باكستان إلى أفغانستان كدولة حليفة عندما كانت حركة طالبان في الحكم عام 1996 لكي تقف الى جانبها لمواجهة الهند وعلى الرغم من عدم اعتراف الغرب بالحركة بيد ان إسلام آباد كانت تنظر لها بقبولية كبيرة وكانت من ضمن الدول التي اعترفت بالحركة اثناء مدة حكمها, وتحتضن باكستان العديد من اللاجئين الأفغان منذ الاحتلال السوفيتي لكابل, إضافة إلى ذلك أن باكستان مركزاً للتنظيمات (الجهادية) واصبحت الحاضن الاول للقاعدة وطالبان على الرغم بعدم اعترافها الرسمي بذلك, ويقطن على طرفي خط ديوراند البشتون وهي نفس القبائل التي تنتمي اليها طالبان وهو ما يعطي للحركة عمقاً إستراتيجياً شعبياً داخل باكستان, وابان الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠١ حاولت الالتزام بقرارها مع الولايات المتحدة الأمريكية بمكافحة الارهاب ولكنها لم تبد استجابة ملحوظة لمطالب الحكومة الأفغانية لمطاردة قادة طالبان وعقد الجيش الباكستاني اتفاقيات سلام مع طالبان من باكستان يسكنون في مناطق ريفية بعد ان ارهق في القتال ضدهم, كما دعم الجيش الباكستاني الطالبان الباكستانيين المحلين في معارك ضد المقاتلين الاجانب كما حدث اثناء الصدام بين (الملا نذير) ومقاتلي الحركة الإسلامية الاوزبكية في وزيرستان الشمالية عام ٢٠٠٧ [18] وقد دعمت باكستان جماعات يطلق عليها تسمية (طالبان الباكستانية) بالأسلحة والمقاتلين ويترأسها (حكيم الله محسود),وكان بعض من مقاتليها يعملون في الجانب الأفغاني الذي تسيطر عليه حركة طالبان وقد صنفتها وزارة الخارجية الامريكية على أنها منظمة (إرهابية) ,وهنالك جماعات أخرى باكستانية يطلق عليها تسمية (عسكر الطيبة) او (جيش الصالحين) والتي أسسها (حافظ محمد سعيد) وهي مجموعة نشطة في أفغانستان وتمتاز بعدم تشددها واتُهمت هذه الجماعة بشنها هجوم بالهند في مومباي وكانت تكن العداء لقومية الهزارة في أفغانستان [19],لكن بعد سقوط طالبان ومجيء "حامد كرزاي" الى سدة الحكم بدأت العلاقة تتوتر ما بين البلدين و عُرف عنه بالتودد الى

الهند على حساب إسلام آباد وكان ينظر لها بأنها الشريك الأفضل لأفغانستان مما أثار حفيظة باكستان نظراً للعداء القائم ما بينها وبين الهند [20].

يمثل الانسحاب الأمريكي التام من أفغانستان و سيطرة طالبان على الحكم مكسباً لباكستان اذ تواصلت مع الحركة لتوسع نفوذها في أفغانستان لتعزيز مكانتها و صد الخطر الهندي بيد أنها لا زالت تخشى من حركة(طالبان باكستان) وكذلك الانفصاليين من إقليم بلوشستان الباكستاني الذين يشنون هجوم على باكستان ويجدون من أفغانستان مأوى لهم وبالتالي تخشى حكومة إسلام آباد من ان تتحول أفغانستان ملاذاً للجماعات (الإرهابية) التي تتخذ منها منطقة انطلاق لشن هجمات (إرهابية) والتي من شأنها أن تهدد أمنها وتزعزع الاستقرار[21].

تواجه باكستان مخاوف تجاه طالبان رغم دعمها لهذه الحركة قديماً من أجل اكتساب عمق استراتيجي لدرء الخطر الهندي الا ان صعود طالبان قد يعطي الدافع لتحفيز الجماعات(الاصولية) مما يشكل خطر على الأمن الباكستاني وعليه فأن حكومة إسلام آباد تسعى بالدرجة الأساس لضمان الحماية من الجماعات المتشددة ووقف الاعتداءات على الحدود بين البلدين. [22]

ابدى رئيس الوزراء الباكستاني "عمران خان" تعاونه مع تشكيل حكومة طالبان وتكوين حكومة شاملة لجميع الاطياف والعرقيات, وكان يناقش تشكيل الحكومة مع دول آسيا الوسطى منها طاجيكستان وكان مؤيداً لمشروع طريق الحرير وهذا الأمر اثار حفيظة الولايات المتحدة الامريكية لاسيما بعد زيارة رئيس حكومة إسلام آباد الى روسيا في حين كانت الأخيرة على حرب مع أوكرانيا ,اذ كان خان يشير دائماً الى ان الولايات المتحدة الأمريكية لا ترغب به رئيساً وبذلك ارتأت ان تطيح بهِ وهذا ما ذكره "عمران خان" مرات عدة وفي المحصلة النهائية قام مجلس النواب بحجب الثقة عن خان وعزله من منصبه وتعيين "شهباز شريف" عام 2022 بديلاً عنه لحكومة تصريف أعمال واجراء انتخابات مبكرة وعند توليه لرئاسة الوزاراء تزايدت التهديدات ما بين الدولتين وحدثت صدامات متكررة على الحدود (الأفغانية-الباكستانية)[23].

المطلب الرابع: موقف دول آسيا الوسطى

تقع دول آسيا الوسطى على مقربةٍ من جوار افغانستان, وتربطها قضايا مختلفة معها, سواء على المستوى الاقتصادي أو التداخل العرقي, وكذلك قضية اللاجئين, وبالتالي هي تشعر بالقلق إزاء الوضع الأمني المضطرب فيها, وتنظر الى الانسحاب الأمريكي من المنطقة عام٢٠٢١ بأنه يؤدي الى ارباك الوضع العام وهي تخشى (الجماعات المتشددة), إضافة إلى القلق من انتشار تجارة أفيون, ناهيك عن تزايد أعداد المهاجرين لها [24], لذا سنتطرق الى موقف دول آسيا الوسطى من القضية الافغانية وكما يلي:-

أولاً: تركمانستان

تشترك تركمانستان مع أفغانستان في حدود يبلغ طولها ما يقارب (٧٥٠) كم٢ ويتكون معظمها من مناطق صحراوية, وتقع في الحدود الشمالية الغربية لأفغانستان, وصرحت عشق آباد أنها تزود جارتها كابول ما يقارب (٤٠٠) كيلو واط من الطاقة الكهربائية في عام٢٠٠٧, وانشأت مشاريع سكة الحديد منذ الحقبة السوفيتية بطول(٢) كم بين منطقة كوشكا التركمانية و توراغوندي التي تقع بين الحدود الأفغانية – التركمانية[25] ,وترتبط تركمانستان مع أفغانستان بوجود الأقلية التركمانية اذ تشكل نسبة (٣٪) من المجتمع الأفغاني وتنتشر على طول الحدود بين البلدين في الأجزاء

الشمالية الغربية من فارياب و بادغيس وهرات و جوزجان وكانت هذه المناطق ساحة للصراع بين طالبان وداعش والحكومة الأفغانية,وعليه حاولت عشق آباد تقديم المساعدات إلى هذه الاقلية بشكل مساعدات طبية ومنح تعليمية مما سمح لهم بالعبور الى الحدود لتلقي العلاج في تركمانستان وتقديم العديد من المنح الدراسة من الدولة. [26]

وبعد تسلم طالبان الحكم عام ٢٠٢١, ركزت تركمانستان على (مشروع تابي*)TAPI الذي ينقل الغاز الى الهند والذي يمتد من تركمانستان الى باكستان و أفغانستان والهند, وتدرك عشق آباد انه من الضروري كسب دعم حركة طالبان للبدء بهِ والغاية من هذا المشروع لنقل موارد الطاقة من تركمانستان الى دول جنوب آسيا, وقد تبادل كلا البلدين الزيارات على مستوى الوزراء لغرض البدء بمشروع نقل الطاقة, بالمقابل تُسهم تركمانستان بتكاليف مشاريع نقل الطاقة بمد الأنابيب داخل الأراضي الأفغانستانية و تُستقطع هذه المبالغ فيما بعد من رسوم العبور وقد رحبت طالبان بهذه الخطوة وأبدت مرونة كبيرة[27],وفكرة هذا المشروع تعود إلى زمنٍ بعيد اذ تنافست العديد من الشركات لإدارة خط أنابيب الغاز منها شركة(يونوكال) الأمريكية و (بريداس) الأرجنتينية ولم تكتمل بسبب سقوط حركة طالبان عام ٢٠٠١ اذ اجتمعت تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند للبدء بالمشروع لكن الوضع الأمني غير المستقر لم يسمح بذلك ,وقد توالت محاولات عديدة لغرض البدء بالمشروع لكنها باءت بالفشل بسبب اختلافات الدول المجاورة,ولازال المشروع معلقاً الى الوقت الراهن, وهنالك العديد من المشاريع المرتبطة بكلا البلدين هي قيد الإنجاز منها ممر(لابيس لازولي) وهو ممر عبور يُمكن لأفغانستان الاتصال بـ أوربا عبر تركمانستان, واذربيجان, وجورجيا, وتركيا إضافة إلى مشروع تابي الذي يحقق لتركمانستان ممر لنقل الطاقة وزيادة الإيرادات وتعد أفغانستان حلقة وصل لربط آسيا الوسطى بجنوب آسيا للاستفادة من مواردها الطاقوية ويحقق لها الفائدة من خلال زيادة الواردات المالية وتقليل نسبة البطالة والحصول على نسبة من موارد الطاقة ما ينعكس على الانتعاش الاقتصادي لعشق آباد[28].

بعد عودة طالبان للحكم عام 2021 تعاملت تركمانستان بحذر شديد مع هذه الحركة وضاعفت عدد جنودها على الحدود المتاخمة مع أفغانستان , وهي تخشى من تدفق اعداد اللاجئين الى اراضيها لاسيما(المتطرفين), ناهيك عن التحديات التي خلفتها جائحة كورونا وسوء الاوضاع الاقتصادية الذي جعل من الصعب استقبال اللاجئين , وعشق آباد تسعى الى الحصول على الدعم من الحركة لإحياء (مشروع تابي), ومن جهة اخرى تحاول طالبان اعطاء تطمينات لدول آسيا الوسطى من ضمنها تركمانستان بعدم الحاق الضرر بتلك الجمهوريات او العبور اليها, والعودة الثانية لحكم هذه الحركة أتسمت بنوع من البرغماتية ومحاولة كسب الاطراف الاقليمية والدولية[29]

ثانياً: طاجيكستان

هنالك العديد من الروابط المشتركة بين البلدين, اذ ان الطاجيك يقطنون في أفغانستان ويتركزون في منطقة بنجشير في شمال البلاد وبالتالي فهم مجموعة عرقية لها ارتباط بأفغانستان و طاجيكستان وهي منافسة للقومية البشتونية وتتقاطع المصالح بين كلا العرقيتين وهذه المجموعة اي الطاجيك رافضة لحركة طالبان وعند سيطرة الحركة على الحكم في تسعينيات القرن الماضي لم تعترف بها طاجيكستان وأبدت مساندتها لـ برهان الدين رباني, وكما ساندت (احمد شاه مسعود) الطاجيكي الأصل الذي ينتمي الى حزب (الجمعية الإسلامية) والمعروف بمقاومته للاحتلال السوفيتي وكذلك وقوفه بوجه حركة طالبان[30].

تَبلغ المساحة بين أفغانستان و طاجيكستان ما يُقارب (1400) كم٢وهذه المساحة القليلة تجعلها عرضة للمخاطر سواء تصدير(الإرهاب) او المخدرات اذ تعرف أفغانستان بأنها أكبر منتج له, وقد لاقت حركة طالبان بعد عودتها عام

٢٠٢١ الرفض من حكومة دوشانبي عاصمة طاجيكستان كما صرح رئيسها "أمام علي رحمن" بمعارضته للوضع الراهن في كابل وكانت له رغبة بتعزيز موقفه الإقليمي ك مدافع عن رغبة الطاجيك ومناهض لطالبان بسبب أنها حركة مرفوضة عالمياً مما ينعكس إيجابياً على موقعه ويعزز من شرعيته وعلى الرغم من استقبال طاجيكستان للاجئين الأفغان الا إنها رافضة للتعامل مع الحركة وعند استيلائها على الحكم نشرت الحكومة الطاجيكية جيوشها على الحدود تحسباً لأي تهديد أمني, ومنذ تولي طالبان الحكم بدأ كلا البلدين يتبادلان التهم اذ أتهمت حكومة طالبان دوشنبي بالتدخل في الشؤون الأفغانية, وأكدت طاجيكستان بأنها مستمرة في التعامل مع الحركة على أنها تنظيم (أرهابي) ومن جانب اخر يسعى الرئيس الطاجيكي لكسب تعاطف الطاجيك في دوشنبي من خلال اظهار دعمه للطاجيك في أفغانستان [31].

ثالثاً : أوزبكستان

تشترك اوزباكستان في حدود مع أفغانستان يبلغ طولها(١٦٠) كم^2 , ولذلك هي تخشى التهديدات الامنية بسبب القرب الجغرافي مع جارتها وما يشكله (داعش) من خطر عليها لاسيما بعد الهجمات التي شنها بالقرب من الحدود الاوزبكية على مسجد مزار شريف,وتمتاز العلاقة بين أوزبكستان و طالبان بنوع من التعقيد, اذ هناك ارتباط عرقي بين البلدين فوجود الجماعة الاوزبكية في كلا البلدين يجعل كلاهما في ترابط , لاسيما وأن غالبية الاوزبك في صراع دائم مع حركة طالبان[32], اذ قبل عودتها للحكم عام ٢٠٢١ جوبهت بالرفض من عناصر الحركة الاوزبكية وعلى رأسهم المعارض الاوزبكي (عبد الرشيد دوستم), ورغبت طالبان بالتخلص من هذه المعارضة مما أدى إلى نشوب صراع بين الطرفين في ولاية جوزجان في شمال أفغانستان ومع بداية الاحتلال الأمريكي لأفغانستان عام ٢٠٠١ هيأت أوزبكستان أرضية للدخول الأمريكي بغية التخلص من طالبان ومطاردة القاعدة, اذ وفرت قواعد وتسهيلات عسكرية لهم , وبعد أحداث نمنجان في أوزبكستان عام ٢٠٠٥ إضافة إلى معارضة الولايات المتحدة الأمريكية للرئيس "إسلام كريموف" طالبت حكومة طقشند إنهاء العقد معها وغلق قاعدة خان آباد, وتصاعدت دعوات منظمة شنغهاي لجلاء القوات الأمريكية من آسيا[33].

وبعد سيطرة طالبان على الحكم عام ٢٠٢١ غادر عبد الرشيد البلاد , ضف الى ذلك وجود صراعات داخل الحركة نفسها بين الجماعات المنتمية للبشتون و الأوزبك, اذ تتكون غالبية حركة طالبان من البشتون وينتمي لها أقلية من الأوزبك والطاجيك, وبعد اعتقال (مخدوم عالم) وهو قيادي في الحركة أوزبكي الأصل ثار الاوزبك على هذا الأمر, واتهموا قيادات طالبان بالكذب والخداع للنيل منه ونشب صراع بين أفراد طالبان من الأوزبك والبشتون وأدى الى سقوط قتلى و إصابات مما اضطر الحركة للإفراج عنه, ويشير هذا الامر الى توتر العلاقة بين حركة طالبان و أوزبكستان[34].

ترى طقشند بأنها مضطرة للتعامل بودية مع كابل لأنها تشكل تهديداً لها, وأجرت محادثات سلام مع الحكومة الافغانية واستقبلت وفود ومحادثات سلام مع حركة طالبان, وأبدى الرئيس الاوزباكستاني رغبته في التعاون بما في ذلك تحسين طرق التجارة التي تنعكس ايجاباً على بلاده وتضمن استقرار أفغانستان بجعلها جزءاً من نظام التجارة الإقليمي, وبذلك تركز طقشند على ضمان تعاون كابل والذي يوفر فرصة لها في الترابط الاقتصادي والتجارة والعبور في جنوب و وسط آسيا, ومن المحتمل ان تقدم اوزباكستان اعترافاً لطالبان مقابل ان تضمن الأخيرة أمن اوزباكستان وتأمن حدودها ضد اي خطر لاسيما خطر داعش وان تتعاون معها في الجانب الاقتصادي بما يحقق مصلحة الطرفين[35].

المبحث الثاني: المواقف الإقليمية والدولية

أثار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان, وسيطرة حركة طالبان على الأراضي الأفغانية, قلق دول الجوار الاقليمي والدولي , وازاء ذلك تباينت ردود أفعال تلك الدول فقد سعت الى ملئ الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة الامريكية بعد انسحابها من أفغانستان, الأمر الذي سيحول أفغانستان لساحة للصراع الاستراتيجي الاقليمي, لذلك سيتم الاشارة إلى مواقف بعض الدول الاقليمية غير المجاورة لـ أفغانستان لإبراز أثر هذا الانسحاب على الأزمة الافغانية عبر المطالب الأتية:-

المطلب الأول: المواقف الاقليمية

اولا / روسيا الاتحادية

ترتبط روسيا بعلاقات مهمة مع أفغانستان, وذلك بسبب موقعها المتميز بأسيا الوسطى, بالإضافة إلى الثروات النفطية والتي تم اكتشافها وتطويرها في القرن العشرين, فضلاً عن كونها أقرب معبر إلى أسواق جنوب آسيا, وعلى الرغم من أنه ليس لها حدود مشتركة مع أفغانستان, الا أن هناك ثلاث جمهوريات سوفيتية سابقة (أوزبكستان, تركمنستان, طاجيكستان) تشترك مع أفغانستان في الحدود, لذا أثار تصاعد أعمال العنف وانتقالها إلى أماكن متفرقة وقربها من حدود دولة طاجيكستان, وتردي الأوضاع الأمنية داخل أفغانستان قلق روسيا, كما أن روسيا تسيطر على امدادات الغاز الطبيعي من تركمنستان, والتي تشتريه بأسعار مخفضة وتعيد تصديره الى أوروبا[36].

لذلك فإن عدم الاستقرار في أفغانستان من شأنه أن يؤدي الى زعزعة الاستقرار في المنطقة, كما يمثل تهديداً للحدود الروسية, فحكومة موسكو تخشى من تمدد الارهاب الى خارج أفغانستان, وبالتالي تزايد التنظيمات الارهابية في منطقة آسيا الوسطى, كما تخشى أيضا من تهريب المخدرات, اذ يتم انتاج (90%) من الأفيون في أفغانستان, وكما استخدمت روسيا أراضيها كمعبر لنقل المخدرات الى أوروبا, والهجرة غير الشرعية التي شهدتها روسيا على اثر تردي الأوضاع في افغانستان[37].

لذا مثل الوجود الأمريكي في أفغانستان حاجزاً أمام تمدد النفوذ الروسي في آسيا الوسطى, ومانعاً من الوصول الى المحيط الهادي, فروسيا لديها العديد من القواعد العسكرية في المنطقة, منها القواعد العسكرية في طاجيكستان والتي يبلغ قوامها (6 آلاف جندي), وكذلك أيضا قاعدة في قيرغيزستان والتي تقع على بعد حوالي (500 ميل) من الحدود الأفغانية, لذا حرصت روسيا على التواصل مع البلدين لتأكد استعدادها لتأمين حدود البلدين مع أفغانستان لاسيما مع سيطرة طالبان على جزء من المناطق الحدودية لطاجيكستان, وفي أعقاب سيطرة حركة طالبان على العاصمة كابول, أعلن السفير الروسي عن بدء المحادثات مع حركة طالبان لبحث أمن البعثة الدبلوماسية, إذ سيتم اجلاء جزء من موظفي السفارة الروسية في أفغانستان, كما أبدت روسيا استعدادها للتعامل مع الحكومة الجديدة, وذلك حفاظاً على مصالحها في المنطقة[38].

يثير قلق روسيا التخوف من (نشوء الارهاب) إلى خارج أفغانستان ليصل إلى آسيا الوسطى, الأمر الذي قد يترتب عليه زعزعة الاستقرار في المنطقة, فعلى الرغم من الوعود التي حصلت عليها من حركة طالبان بعدم استخدام أفغانستان كقاعدة انطلاق لتهديد أمن الدول المجاورة, الا أن هذا لم يهدأ من مخاوف روسيا, فحركة طالبان كانت الملاذ الآمن لأسامه بن لادن زعيم(تنظيم القاعدة), فضلاً عن أن لها امتداد عرقي وقبلي وايديولوجي مع باقي الجماعات المتطرفة في المنطقة, لذا حرصت على اعادة تنشيط قاعدتها العسكرية في طاجيكستان, وتزويد قاعدتها العسكرية

الأخرى في قيرغيزستان بالمعدات العسكرية اللازمة لضمان أمن حدود الدولتين بعَدهم خط الدفاع الأول لآسيا الوسطى وروسيا[39].

مع انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان واستيلاء طالبان على السلطة, ظهرت معادلة جديدة , ونشأ فراغ قوة في المنطقة, وتتبع القوى العالمية والإقليمية استراتيجيات مختلفة للحصول على دور في المعادلة الجديدة, وسد فراغ القوة المذكور بأكثر الطرق فعالية, من بين هذه الجهات تبرز روسيا باستراتيجيتها, وهناك عاملان رئيسان يحددان السياسة الروسية تجاه أفغانستان :- [40]

أولهما, منع تصدير (الإرهاب), ومنع عدم الاستقرار من خلال حماية أمن واستقرار دور آسيا الوسطى التي تعد (المحيط القريب) لروسيا, إذ إن أمن دول آسيا الوسطى لا يمكن التفكير فيه بمعزل عن الأمن القومي الروسي.

وثانيهما, موازنة نفوذ اللاعبين الإقليميين والعالميين في آسيا الوسطى, بل وتقويضه بالكامل إن أمكن , ويبلور فراغ القوة الذي ظهر في أفغانستان النقطة الثانية .

وفي هذا الإطار يشكل التنافس على النفوذ, وعرقلة اكتساب الدول الأخرى مساحة للحركة في آسيا الوسطى من خلال أفغانستان الحجر الأساس في سياسة روسيا إزاء المنطقة, أي أنها تعارض فكرة تنامي قوة الجماعات المتطرفة, وخلقها حالة من عدم الاستقرار في أراضيها وأراضي الاتحاد السوفيتي السابق التي تعدها (محيطاً قريباً) بقدر ما تعارض فكرة نشر الفوضى, إذ تتبنى روسيا استراتيجية مضادة لقرار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان تأثيرات في هذا الاتجاه , واكتساب اللاعبين الجدد نفوذا في المنطقة ليشكلوا منافسين لروسيا, لمنع تحقق هذه الاحتمالات وعدم فسح المجال أمام المنافسين عبر سد فراغ القوة بشكل فعال كما تبقي روسيا على حوارها مع طالبان على مستوى عال, وتزيد من تعزيزاتها العسكرية في المنطقة من خلال مبادرتها لاسيما في منظمة معاهدة الأمن الجماعي, أي انها تدعم الأبعاد العسكرية والسياسية للاستراتيجية المتبناة للعناصر المكونة لأساس السياسة الروسية تجاه المنطقة[41] .

ومع ذلك, فإن مخاطر نجاح الاستراتيجية التي تتبعها روسيا لا يحددها سوى الخطوات التي تتخذها, وتناغم هذه الخطوات مع أساسات سياستها تجاه المنطقة , كما ينبغي تحليل القضايا التي تسهل الاستراتيجية الروسية, والمخاطر التي تقف حجر عثرة أمام بلوغها النجاح:- [42]

1- قدرة روسيا على إبراز القوة عاملاً مهما يزيد من احتمالية نجاح الاستراتيجية الروسية.

2- نفوذها العسكري والسياسي الحالي في المنطقة يسهل الخطوات المتخذة, مع تحقيق تفوق على منافسيها, وفي هذا تستحوذ الروابط التاريخية والسياسية والثقافية والعسكرية التي تمتلكها روسيا مع دول آسيا الوسطى على قدر كبير من الأهمية.

3- تزيد خبرات روسيا في الأحداث السابقة والميادين المختلفة من قدراتها على الحركة, وتوفر لها قدرة على الاستجابة السريعة, فأداء روسيا أدوارا حاسمة في دول ومناطق تسودها الفوضى والصراع والغموض يزودها بخبرات مهمة للغاية.

4- الإلمام بالمنطقة والأرض الذي تعود جذوره إلى الماضي السوفيتي والدروس المستفادة من الأخطاء السابقة, أو بتعبير آخر التخصص في شأن دولة من الدول يضمن أن تكون الخطوات المتخذة أكثر حذراً وثباتاً وتركيزاً على النتيجة .

5- المرونة التي توفرها السياسة الخارجية متعددة الاتجاهات والعلاقات الجارية مع الأطراف كافة, في الوقت نفسه تساعد موسكو على البقاء فاعلة في كل المعادلات.

من ناحية أخرى, أول ما يرد على الذهن عند تقييم المخاطر هو التحركات المضادة للدول المنافسة, ويمكن أن تؤثر التكتيكات والاستراتيجيات التي تتبناها جهات فاعلة مثل الصين وإيران وباكستان والهند واليابان وتركيا في نجاح الاستراتيجية الروسية, ويمكن عد ضمان أمن دول آسيا الوسطى, إلى جانب عدم تصدير (الأصولية والتطرف والإرهاب) مصالح مشتركة لكل الجهات الفاعلة محل البحث, بما في ذلك الصين وروسيا, ولا ترغب أي من الدول المذكورة أن يتحقق احتمال كهذا من شأنه أن يلقي بأمنها القومي في التهلكة, فالتهديد الإرهابي وعدم الاستقرار في المنطقة سيكون لهما تداعيات على اللاعبين كافة وإن اختلفت درجة هذه التداعيات من دولة لأخرى, على سبيل المثال , لما كانت روسيا تعد هذه المنطقة محيطاً قريباً وهناك حركة بينها وبين دول الجوار من دون تأشيرة, فإنها تولي أهمية أكبر لهذا الموضوع مقارنة بلاعبين مثل اليابان والهند , ليس من المتوقع أن يقوم اللاعبون المذكورون, باستثناء الولايات المتحدة, بتحركات تتصارع مع الاستراتيجية الروسية في هذه القضية[43] ,ولكن من الممكن أن تشكل الولايات المتحدة الأمريكية ضغطا على (روسيا والصين وإيران) عبر نشر عدم الاستقرار الموجود في أفغانستان في الدول والمناطق المجاورة, وكذلك فإن عودة مختلف المجموعات الأصولية إلى المنطقة واكتسابها مساحة للعيش تمثل خطراً عظيماً بالنسبة لروسيا, اذ يمكن لسيناريو كهذا أن يقوض الاستراتيجية الروسية تجاه أفغانستان بشكل كامل, وأن التزام حركة طالبان بالوعود التي منحتها لموسكو قد تؤثر بشكل جذري في العناصر المشكلة لسياسات روسيا تجاه المنطقة, لكن لما كان تصدير الأصولية والتطرف والإرهاب والإخلال بأمن آسيا الوسطى سيؤثر بالسلب في دول المنطقة كلها لا روسيا فحسب, فمن غير المتوقع أن تخطو طالبان خطوة بهذا الاتجاه , ذلك أنه من غير المتوقع أن تغضب حكومة تعتمد على الدعم الخارجي وتبحث عن اعتراف دولي بها- الجهات الفاعلة كافة, وتجعل نفسها وحيدة نظرا لأن مثل هذا التجريد سيؤثر بشكل مباشر في مستقبلها, فلا يبدو أن هناك خطراً كبيراً على روسيا في هذه المرحلة[44].

في مقابل ذلك, مسألة موازنة نفوذ الدول الأخرى أو تقويضه في خطر, اذ تدعم ركيزتا الاستراتيجية المتبناة هذه الديناميكية في سياسة روسيا تجاه أفغانستان, وعلى الرغم من أنها تجعلها مرشحاً مهم لملئ فراغ القوة إلا أن كل فاعل سالف الذكر يتبع سياسات تهدف إلى زيادة نفوذه, وفي سباق لتحقيق النفوذ وبذلك تواجه روسيا منافسين أقوياء, مثل الصين التي تتمتع بعلاقات جيدة مع طالبان, مثلها مثل روسيا, ونفوذ وثيق في آسيا الوسطى قريب من الذي تمتلكه روسيا, ولديها قدرة أعلى بكثير على استعراض القوة , وهي أكثر جاذبية من موسكو من ناحية الاستثمارات الاقتصادية , وهي المرشح الأبرز لإدارة الثروات الباطنية, وفي هذا السياق تشكل الصين خطرا على السياسة الروسية تجاه أفغانستان, لذلك قد تواجه الاستراتيجية الروسية بعض التحديات والمخاطر في مسألة الصراع على النفوذ لا الأمن[45] .

ثانيا : الهند

تعد أفغانستان دولة أساسية ضمن التوجهات الخارجية الهندية أبان الاستقلال, فقد دعمت حكومة الهند الحكومات المتعاقبة فيها ما عدا حكومة طالبان التي عدتها تهديداً أمنياً لها لعلاقاتها القوية مع الاستخبارات العسكرية الباكستانية, وتبنيها لمجموعات كشميرية انفصالية ومجموعات تصنفها الهند (إرهابية), اذ قدمت الهند وعلى مدى العقود الماضية لأفغانستان القروض والمساعدات, في مجالات متعددة منها المجال العسكري والأمني والزراعي والصحي

والتعليمي والبنية التحتية, وذلك لأنها تنظر إليها كممر أساسي للتجارة والطاقة للوصول إلى وسط آسيا, كما أن أفغانستان تعد في طليعة دول العالم بوفرة المعادن الهامة والغاز والتي لم يتم الاستثمار فيها بعد[46].

اثار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وما ترتب عليه من سيطرة حركة طالبان على الأراضي الأفغانية وتشكيل الحكومة من قادة الحركة قلق الهند, وتخوفها من تزايد نفوذ باكستان والتي تجمعها بأفغانستان روابط عرقية ودينية ولغوية, وتحالف الحركة مع الجماعات الجهادية في كشمير, فضلاً عن التحالف بين الصين وباكستان, فقد أبدى الطرفين رغبتهما في التعاون المشترك لتعزيز تواجدهم في أفغانستان, الأمر الذي من شأنه أن يهدد المصالح الاقليمية للهند في المنطقة[47].

كما تشعر الهند بالخوف والقلق حيال الأوضاع هناك, الا أنه نظراً للأهمية الجيوسياسية لأفغانستان وحجم الاستثمارات الهندية فيها, فمن المرجح أن يحدث تقارب بين حكومة طالبان والهند, لاسيما بعد أن أعلنت حكومة طالبان استعدادها للعمل مع الهند, وعدم التحالف مع الحركات الجهادية في كشمير, مؤكدة أن التدخل في شؤون الآخرين ليس من سياستها, كما أن الهند بحاجة الى تعزيز وجودها في أفغانستان لحماية مصالحها الاقليمية, لذا فمن المرجح أن يحدث تقارب بين حكومة طالبان وغيرها من دول الجوار الاقليمي, فحركة طالبان ترغب في تشجيع هذه الدول على استكمال مشروعاتها الاستثمارية لتحسين الأوضاع الاقتصادية لديها مع تقديم المزيد من الدعم والتأييد للإدارة الجديدة, كما أبدت هذه الدول استعدادها للتعاون مع حكومة طالبان لدعم الاستقرار في أفغانستان, وبالتالي تأمين مصالحها الاقليمية وتعزيز نفوذها في المنطقة[48] .

ثالثا : تركيا

وصف وزير الدفاع التركي (خلوصي آكار) أفغانستان بأنها (قلب آسيا), إشارة إلى أن وجود تركيا هناك سيفتح لها آفاقاً لتوسيع نفوذها السياسي وزيادة فرصها الاستثمارية في الدول المجاورة, وفي هذا السياق تتطلّع تركيا لاسيما إلى مشروع (ممر اللازورد) الذي يربط أفغانستان بتركيا عبر تركمانستان وأذربيجان وجورجيا, متجاوزاً إيران وروسيا والصين, مما سيرفع من قيمة تركيا الجيوسياسية بعدّها ممراً مهماً لنقل الطاقة, لذلك يخدم الوجود في أفغانستان أحد أهم أهداف الرئيس التركي "رجب أردوغان" المتمثل في تحويل تركيا إلى المركز السياسي للعالم الإسلامي, عبر وضعها على أعتاب آسيا الوسطى التي تُعد موطن الكثير من الشعوب المُسلمة الناطقة بالتركية, كما يُعَدُّ توسيع النفوذ التركي في أفغانستان وآسيا الوسطى إحدى طرق المواجهة الجيوسياسية مع روسيا خصم تركيا التاريخي[49].

تبحث تركيا عن موطئ قدم لها في أفغانستان بعد سيطرة حركة طالبان على العاصمة كابول عام 2021, وهي في بحثها عن دور إقليمي في أفغانستان تستنفر كل أوراقها الاقليمية وإمكاناتها الذاتية, مستغلة حاجة طالبان للانفتاح على المجتمع الدولي تطلعاً إلى اعتراف دولي بشرعيتها في الحكم الافغاني الجديد الذي لم يتشكل بعد, وعلى الرغم من إعلان وزارة الدفاع التركية, في 25 اب 2021, أنها بدأت سحب قواتها من أفغانستان, إلا أن الوزارة تركت الباب مفتوحاً أيضاً لخيار القيام بدور أمني في كابول في مرحلة ما, وأن تركيا ستبقى مع الشعب الافغاني طالما أراد ذلك, وبعدها كشف الرئيس "رجب اردوغان", في 27 اب 2021, أن حركة طالبان عرضت على تركيا تشغيل مطار حامد كرزاي الدولي في كابول, وأمام هذا السعي التركي لدور إقليمي مستقبلي في أفغانستان, تتوجه الانظار إلى الفرص المتاحة أمام أنقرة, وإلى أوراقها لمد العلاقة مع طالبان, وكذلك إلى الصعوبات والعقبات

والتحديات التي تعرض هذا المسعى, وإن قراءة واقع السياسة التركية المتبعة بعد سيطرة حركة طالبان على كابول ومعظم أفغانستان, تضعنا أمام العوامل التالية: [50]

1- تحاول تركيا إرسال رسائل إيجابية للحركة, خلال التصريحات الصادرة عن الرئيس "رجب أردوغان" إزاء طالبان, يوم 18 اب 2021,اذ أكد أنه منفتح على التعاون معها, واستعداده للقاء زعيم طالبان, وانطلاقاً من هذا الخطاب التركي الايجابي تجاه الحركة الافغانية, فإن ثمة استعداداً لدى تركيا للاعتراف بحكم طالبان.

2- من يدقق في الصحافة التركية وتصريحات بعض المسؤولين الاتراك, سيجد العديد من التصريحات التي تركز على العوامل الثقافية والدينية والحضارية التي تتحدث عن توافقات وتقاطعات بين تركيا وأفغانستان, وذلك في رسائل واضحة لحركة طالبان بأن تركيا يمكن أن تلعب دوراً في تقديم طالبان للمجتمع الدولي, ولعل هذا ما يمكن فهمه من حديث المتحدث باسم حركة طالبان, سهيل شاهين, في 16 اب 2021, وقوله (إن طالبان تتوقع علاقات جيدة مع تركيا الا أنها تسعى إلى التكيف مع النظام العالمي, وأن تركيا دولة شقيقة إسلامية عظيمة), على حد وصفه.

3- تدرك تركيا جيداً أن لكل من قطر وباكستان علاقات جيدة مع حركة طالبان, وإن تركيا بحكم علاقتها الجيدة بكل من قطر وباكستان, فأن هذه العلاقة في فتح منافذ وبوابات مع حركة طالبان في المرحلة المقبلة, وإيجاد ما يمكن تسميته بفضاء إسلامي متوافق مع السياسة التركية الاقليمية.

4- يوجد في تركيا أكثر من(300 ألف) لاجئ أفغاني, وأن التطورات الميدانية الاخيرة في أفغانستان دفعت بموجات جديدة من النازحين واللاجئين الافغان إلى تركيا عبر الاراضي الايرانية, لذا فإن الاتراك يريدون استغلال هذه القضية, سواء بفتح قنوات اتصال مع حركة طالبان من بوابة بحث مصير هؤلاء اللاجئين في المرحلة المقبلة للحصول على المزيد من الاموال, كما حصل في قضية اللاجئين السوريين في تركيا.

5- استغلال حاجة طالبان للانفتاح على الخارج اذ يعرف الجميع الحاجة الماسة لحركة طالبان إلى اعتراف دولي بها بعد وصولها إلى السلطة بالقوة, وقد تجد تركيا في هذا الواقع الصعب لطالبان مدخلاً للانفتاح عليها, لاسيما أن لدى تركيا تجربة طويلة في دعم التنظيمات المتشددة, كما هي حال الجماعات السورية المسلحة, وكذلك التنظيمات الليبية المسلحة, ودعم جماعات الاسلام السياسي, وعلى رأسها (جماعة الاخوان) في العالم العربي.

بالرغم مما ذكر أعلاه, قد تجد تركيا أنها أمام فرصة مهمة لإقامة علاقة مع حركة طالبان, وتحقيق نفوذ ودور في هذه المنطقة الحساسة إقليمياً ودولياً, إلا إن هناك عقبات وتحديات تواجه التطلعات التركية في أفغانستان, لاسيما مع رفض طالبان وجود قوات أجنبية على أراضي أفغانستان: أعلنت حركة طالبان مراراً خلال المدة الماضية رفضها إلى وجود أجنبي على الاراضي الافغانية في المرحلة الملقبة, وأمام هذا الرفض, أعلنت تركيا يوم 25 اب 2021 سحب قواتها من أفغانستان, وحتى مع إعلان الرئيس أردوغان, يوم 27 اب 2021, أن طالبان عرضت على تركيا تشغيل مطار حامد كرزاي الدولي في كابول, إلا أن هذا العرض يقتصر على طلب المساعدة الفنية من تركيا في إدارة المطار, على أن تتولى طالبان مسؤولية أمن المطار[51].

المطلب الثاني: المواقف الدولية

شكل قرار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في 15 تموز عام 2021 جدلاً واسعا على المستوى الدولي وسبب أزمة كبيرة اربكت الدول في التعامل مع معطياتها, وتعقد الامر اكثر مع استيلاء حركة طالبان على الحكم في العام ذاته, لاسيما وأن خروج قوات الاحتلال كان بطريقة فوضوية ومتسرعة دون أخذ المصالح الدولية بالحسبان, مما انعكس سلباً على الإدارة الامريكية وانه لا يمكن التعويل عليها وكذلك لا يمكن الوثوق بالمظلة الامريكية, وعليه ينبغي لهذه الدول إيجاد بدائل للتعامل مع الازمة الأفغانية ومواجهة تحدياتها. لذلك سيتم الاشارة إلى المواقف الدولية لإبراز أثرها على الأزمة الافغانية عب الاتي:-

اولا : حلف شمال الاطلسي (الناتو)

ساند حلف شمال الأطلسي الولايات المتحدة الامريكية في احتلالها لأفغانستان عام 2001, وكان له دور بارز فيها اذ شارك في تشكيل الحكومة و إنشاء الدستور, وقدم مساعدات وأسهم في الاستثمار في البلاد الذي أنعكس على إحداث تطوير في الاقتصاد الافغاني[52],وكان الهدف المُعلن من الحرب هو للقضاء على (الارهاب) المتمثل بالقاعدة وطالبان, لكن الهدف الحقيقي من هذا الاحتلال هو للسيطرة على موارد الطاقة في منطقة آسيا الوسطى ,اذ تمكنت بدافع القضاء على (الارهاب) من نشر قواعدها العسكرية في المنطقة, وكان هذا الاحتلال جزء من خطة إستراتيجية للهيمنة المخطط لها وغير المعلن عنها[53]

أقام حلف الناتو عقب سيطرته على أفغانستان العديد من القواعد العسكرية في آسيا الوسطى منها (13) قاعدة عسكرية في تسع دول في آسيا الوسطى والقوقاز بما فيها أفغانستان اذ أقامت فيها (9) قواعد عسكرية وعليه أن احتلالها جاء من أجل الانطلاق نحو أهداف في بلدان داخل آسيا الوسطى وخارجها[54],وقد أنفق الحلف ما يقارب(120) مليون دولار في قيرغيزستان لتأجير قاعدة (ماناس) لاستخدامها في العمليات العسكرية الموجهة لأفغانستان وفي عام 2007 قدم ما يقارب (650) مليون دولار لدول آسيا الوسطى, وكما وقع الناتو اتفاقيات تعاون عسكري مع طاجيكستان لاستخدام قواعدها في تورغا في تبني-كوليات,وقام بتدريب القوات الطاجيكية لمحاربة (الارهاب)[55],وأقام الحلف قاعدة (شيندند) الواقعة بالقرب من محافظة هرات في أفغانستان,وهذه القواعد جَعلت من السهل مراقبة إيران نظراً لقربها الجغرافي من حدودها,وعليه فإن الحلف أسس العديد من القواعد بقيادة الولايات المتحدة الامريكية تحت مسمى (مكافحة الارهاب)[56].

إن قرار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان كان بمثابة صدمة لدول الاتحاد الأوربي وأتضح لها ان حكومة واشنطن لا يمكن أن تكون شرطي العالم بصورة دائمة وان الحروب المتكررة لاسيما في العراق و أفغانستان قد أرهقت دول حلف الناتو وكلفتها مبالغ طائلة ,وعليه فأن الاتحاد بحاجة الى تعزيز مساهمته في منع الازمات وتحقيق الاستقرار وبناء السلام وتقديم مساعدات إنسانية للأفغان[57],وقد توترت علاقة حلف شمال الأطلسي مع الولايات المتحدة الامريكية عقب الانسحاب الأمريكي من أفغانستان رغم إن الرئيس الأمريكي "جو بايدن" حاول إصلاحها بعد تدهورها عقب مدة حكم "دونالد ترامب", وهذا الانسحاب المفاجئ جَعل الإدارة الامريكية وسط انتقاد دائم من الاتحاد الأوربي ,وتسبب الانسحاب بخلق تهديد أمني لها ,اذ أنتقده رئيس الوزراء البريطاني "بوريس جونسون" ووصفه بأنه "خطأ قد ندفع عواقبه جميعنا" ,وتخشى دول الأطلسي من تنامي ظاهرة (الإرهاب) ,وزيادة أعداد المهاجرين الأفغان وما لها من تبعات على الدول الاوربية والتي تُشجع حركات الهجرة من الدول الأخرى الى أوربا عن طريق تركيا, والأخطر من ذلك إن هؤلاء اللاجئين من المحتمل أن يتم اختراقهم من قبل العناصر (الإرهابية) التي تسعى للوصول الى أوربا لتنفيذ عملياتها الاجرامية اذ القت الحكومة البريطانية القبض على (4) أشخاص موضوعة أسمائهم على قوائم المنع من السفر يرغبون

بالذهاب من كابل الى المملكة المتحدة, و ألقت القبض على شخص أفغاني على أحد طائرات لجوء الأفغان الذين عملوا مع الجيش البريطاني[58].

تتمثل المخاوف الاوربية بالدرجة الأساس بملف الهجرة و (الإرهاب),ويلاحظ إن ملف الهجرة أثار جدلاً كبيراً بين دول الاتحاد اذ إن بعضها رفضت قبول اللجوء مثل فرنسا وألمانيا وهولندا لإيصال رسالة للأفغان الراغبين بالهجرة بأنه لا يمكن استيعابهم ,وبذلك يتم إدارة ملف الهجرة من خلال التعاون مع تركيا عبر تقديم المساعدات لاحتواء اللاجئين ومنع تدفقهم الى الدول الاوربية, ومن المحتمل أن توظف دول أوربا العقوبات فقد حذر(جوزيب بوريل) وهو منسق السياسة الخارجية في الاتحاد الأوربي من إقامة امارة إسلامية وإن طالبان ستواجه بعدم الاعتراف والعزلة الدولية[59].

تخشى دول الاتحاد الاوربي من خطر الجماعات (المتطرفة)لاسيما وأن سيطرة طالبان على الحكم قد شجعت هذه الجماعات على لعب دور وزيادة الثقة لديها وبذلك أصبح من الضروري مواجهتها سيما في مناطق الشرق الاوسط أذ رأت دول الاطلسي أن استقرارها ضرورة مطلقة وينبغي التصدي لحركات (الارهاب),وبعد الانسحاب الامريكي أصبح عليها التزامات لتحقيق الامن والاستقرار ولا زال الموقف الاوربي من عودة طالبان للحكم يمتاز بالتذبذب وينبغي عليها أن تجد طرق بديلة للتعامل مع ملف الازمة الأفغانية لاسيما بعد إخفاق حكومة واشنطن في إدارته[60].

تقوم دول الاتحاد الأوربي بتنفيذ أي عملية عسكرية تحت المظلة الامريكية, لكن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان جعلها تعيد التفكير وتفقد الثقة بالقدرة الامريكية, وارتأت أنه ينبغي عليها أن تحقق (الاستقلالية الاستراتيجية) عن الولايات المتحدة الامريكية وأنه من الضروري أن يكون للدول الاوربية أدوراً عسكرية أكثر استقلالية عنها[61].

ثانيا : الأمم المتحدة

تنتمي أفغانستان إلى عدد من المنظمات الدولية, بما في ذلك الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي, وهي شريك للتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وانضمت إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2016,ومع ذلك لم تقبل أي من هذه المنظمات أوراق اعتماد من ممثلي طالبان نيابة عنها لكن طالبان تمتلك أوراق ضغط لمواجهة العزلة الدولية المفروضة عليها, من ضمنها انهيار الوضع الاقتصادي والذي ينعكس سلباً على الوضع الأمني وبالتالي يؤدي إلى مزيد من الهجرة ولاسيما الى أوربا والتي تعاني من مشاكل عديدة بسبب ملف النازحين إليها [62].

يندرج أسماء العديد من الشخصيات المنضوية ضمن حركة طالبان الى قوائم (الإرهاب) الدولية , بما فيهم القائم بأعمال رئيس الحكومة (محمد حسن آخوند) وهو من الجيل الأول للحركة , كما أن العديد من أعضاء الحركة على قوائم المطلوبين الى مكتب التحقيق الفيدرالي, والتي عدتها واشنطن والأمم المتحدة واحدة من أخطر الفصائل التي تقاتل القوات الأفغانية وقوات حلف شمال الأطلسي على مدار العقدين الماضيين ولذلك صنفتها بأنها إرهابية لاسيما وأنها مقربة من تنظيم القاعدة, وهنالك شخصيات عديدة في حكومة تصريف أعمال طالبان مطلوبة دولياً ومنها وزير الداخلية الذي ينتمي لشبكة (سراج الدين حقاني) وهي مصنفة ضمن لائحة (الإرهاب)[63],وتسعى حركة طالبان على تحدي المجتمع الدولي ووضعه أمام الأمر الواقع , تمهيداً لإجباره لاحقاً على حذف أعضائها من لائحة (الارهاب) إلا أن ذلك يؤكد عدم امتلاك الحركة كوادر سياسية ومهنية قادرة على إدارة الدولة, مما دفعها لتكليف قياداتها بأداء تلك المهام وتحمل أعباء الموقف الدولي منهم , وأن القيادات داخل الحركة هي قيادات عسكرية - ميدانية أي أنها تفتقد

للخبرة السياسية والادارية, ومن المرجح أن طالبان ستركز على الحصول على الاعتراف الدولي, وهو ما بدا واضحاً من خلال إقامة علاقات جديدة مع الأطراف الإقليمية والمحلية, وقدمت نفسها للإعلام بصورة أكثر اعتدال مقارنة بمدة حكمها الاولى مع الأخذ في الاعتبار المصالح الأمنية المشتركة[64].

بعد الانسحاب الامريكي من أفغانستان أصدر مجلس الامن في 30 آب عام 2021 قراره ذو العدد (2593) الذي يتعلق بالتطورات الاخيرة في كابل ,اذا طالب مجلس الامن بعدم استخدام اراضي أفغانستان لتهديد أو مهاجمة أي دولة او أن تكون ملاذاً للإرهاب, واقترحت مشروع هذا القرار كل من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية, وقد أمتنعت كل من روسيا والصين عن التصويت وقد فسر المندوب الدائم لروسيا بأن سبب الامتناع عن التصويت بسبب رفض ذكر حركة (تركستان الشرقية) و(تنظيم الدولة الاسلامي) في الشام والعراق ضمن فقرة لائحة (الارهاب) وفسرت روسيا هذا الامر بانه تقسيم قلل من اهمية التهديدات الصادرة وميله لتقسيم الارهابيين وذكر سفيرها بأن واضعي المسودة قد تجاهلوا الرفض الروسي لتجميد اصول الاموال الافغانية وما لها من انعكاسات على الوضع الانساني والاقتصادي للبلاد[65],وإن هذه المساعدات ينبغي أن تتمثل بشكل حتمي للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة (182\ 46*),أما الصين فقد ذكر سفيرها لدى الامم المتحدة إن أسباب الاخفاق هي الانسحاب المتسرع وغير المنظم للقوات الاجنبية, وأن على الدول المعنية أن تتعلم الدروس وأن تحترم سيادة واستقلال و وحدة أراضي أفغانستان, وان تحترم حق الشعب الافغاني في تقرير مصيره[66].

مددت بعثة الامم المتحدة مدة تواجدها لسنة بعد الانسحاب الامريكي من أفغانستان بناءً على مصادقة مجلس الامن الدولي على ذلك, وقد عدت هذا التواجد لغاية إرساء السلام ولمواجهة الازمة الانسانية في ظل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المضطربة, ولا يعني تواجدها اعترافاً منها بحركة طالبان[67],وقد أصدر المجلس قرار ذو العدد(2626*) لعام 2022,ويجدد نص هذا القرار تفويض بعثة الأمم المتحدة لمساعدة أفغانستان (يوناما) لمدة عام واحد مع تحول في المهام ذات الأولوية, في ضوء التطور السريع للوضع فيها, وتركز البعثة على تنسيق تقديم المساعدة الإنسانية, وتوفير التوعية والمساعي الحميدة اللازمة للحوار, وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون, وشملت مهام أخرى منها تعزيز حقوق الإنسان, ودعم وتعزيز المساواة بين الجنسين, والرصد والإبلاغ والمناصرة فيما يتعلق بحالة المدنيين, ودعا الأعضاء أيضا الجهات الفاعلة السياسية الأفغانية وأصحاب المصلحة بما في ذلك السلطات المعنية إلى التنسيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وضمان سلامة وأمن وحرية تحركات مواطنيها, وقد صوت 14 عضو من بين 15 من أعضاء المجلس اذ أمتنعت روسيا عن التصويت, وهذا القرار يعطي رسالة بأن الامم المتحدة تقف مع الشعب الافغاني وهي مضطرة للتفاوض مع طالبان لتقديم المساعدة الى البلاد[68].

الخاتمة والاستنتاجات:

أن الازمة الافغانية لعام 2021 حديثة النشأة ولا يمكن الجزم بمعطياتها, اذ شكل الانسحاب الامريكي من أفغانستان صدمة على كافة المستويات ، لاسيما بعد عودة طالبان للحكم في مدة وجيزة اذ كلف الاحتلال الامريكي خسائر فادحة ومن المحتمل أنها ارادت أن تقحم الدول المنافسة لها في خطر تصدر (الارهاب),وارتأت انه ينبغي عليها أن تشغل دورها في أمور تحقق مصالحها من ضمنها الأهداف الامريكية في الشرق الاوسط وآسيا الوسطى, والتنافس بين الصين وروسيا لاسيما في المناطق المتنازع عليها, اما دول الاتحاد الأوربي فالانسحاب الأمريكي من أفغانستان وعودة طالبان للحكم كان بمثابة صدمة لها والى الآن لم يتضح سيناريو التعامل معها, فهي تخشى الخطر (الإرهابي) وترغب بالحصول على ضمانات بعدم تهديد أمنها, وتخشى من تزايد الهجرة الى دولها لاسيما الهجرة للأفراد (المتطرفين)

وهذه الاعداد النازحة تُشكل عبئ على الحكومات الاوربية وتزيد من أعداد البطالة ومن عدد الخدمات التي تستهلكها , ومن خلال البحث نستنتج الاتي :.

١- عدت الازمة الأفغانية للعام ٢٠٢١ منعطفاً خطيراً ومفاجئ على المستوى الإقليمي والدولي, لاسيما بعد الانسحاب الأمريكي الفوضوي من أفغانستان.

٢- لا زالت الازمة في مراحلها الأولى ولا يمكن الجزم بسلوكيات الأطراف الإقليمية والدولية, لكن كل دولة سوف تتعامل مع هذه الازمة على وفق ما يمليه مصلحته.

٣-تشترك الأطراف الإقليمية والدولية في هدف واحد وهو ضرورة منع اي تهديد أمني ينعكس عليها بسبب الازمة الأفغانية, لاسيما بعد نشاطات داعش الأخيرة بعد تولي الحركة الحكم, وعليه فإن أمن أفغانستان مهم بالنسبة لها.

4-تخشى الدول من خطر النزوح الافغاني الى بلدانها, مما ينعكس سلباً عليها من ناحية الخشية من العنف وكذلك زيادة العبء المعيشي وأحداث خلل في التركيبة الديموغرافية.

5-لا زالت حركة طالبان غير معترف بها دولياً, الا إن المجتمع الدولي يتعامل مع دولة أفغانستان لأسباب إنسانية, ولا يمكن إغفال أن قرارات الدول العظمى هي من تتحكم باعتراف المجتمع الدولي من عدمه بحكومة طالبان.

الهوامش:

---

(1) طارق دحروج, الأزمة الأفغانية معطيات جديدة, مجلة السياسة الدولية, العدد ١٢٠, ١٩٩٥,ص١٤٧.

(2) سوسن حسن, هونغ كونغ بعد العودة, مجلة السياسة الدولية, العدد١٣٠, ١٩٩٧,ص١٥٤.

(3) إبراهيم فضة, سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث, ب ط, مطبعة الأوقاف, عمان, ١٩٨٠,ص٤٥.

(4) شي جين بينغ, حول الحكم والإدارة, ط١, دار النشر باللغات الأجنبية, الصين, 2014, ص٣٠٧.

(5) علي شرف, من طريق الحرير الى الجسر البري العالمي, ترجمة: حسين العسكري, مؤسسة اكزكتف انتلجنس ريفيو, السويد, ٢٠١٦,ص ٢٢٧.

(6) Markus Gauster,(2021),China's Footprint in Afghanistanafter the Taliban Takeover,China's Footprint in Strategic Spaces of the European Union,P.236-239.

(7) أحمد قنديل ,سقوط كابول واحتمالات إعادة رسم خريطة القوى الدولية في منطقة آسيا الوسطى, مجلة آفاق إستراتيجية,مصر,العدد4 ,2021,ص139.

(8) Mar Hidalgo García,(2021),Afghanistan and Myanmar: similarities of two of China's strategic neighbours,Instituto Español de Estudios Estratigoes P.249.

(9)Angela Stanzel,(2018),Fear and loathing on the New Silk Road : Chinese security in Afghanistan and beyond.,European Council on Foreign Relations,2.,

(10) نقلاً عن: باهر مردان, مصدر سبق ذكره,ص18.

(11) نقلاً عن: محمد البازي, الجغرافية السياسية والعلاقات الأفغانية-الإيرانية قليل من التصعيد ومزيد من الخلافات, مركز الجزيرة للدراسات, ب ط, ٢٠٢٢,ص٤.

(12) Jamsheed k.Choksy and Carol E.B.Choksy, (2022), No Friend of Iran:Tehran,s Responses to the Taliban,s Return to Power in Afghanistan, Indiana UnivRsity, America, P. 2.

(13) Borzou-Dara gahi,(2022),Afghanistan :where US-Iranian Interests my yet Intersect,P.3.

(14) حمدي سيد محمد محمود, علاقة إيران بطالبان ومستقبل الشيعة الهزارة بأفغانستان, مجلة مدارات إيرانية, المجلد٤, العدد ٢, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, برلين, ٢٠٢١, ص ١٤.

(15)حسام إبراهيم, هل تعترف واشنطن بحكومة طالبان المقبلة, المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة, العدد٢, الإمارات, ٢٠٢١,ص ٦٤.

(16)المصدر نفسه ,ص70.

(17)According to: Borzou-Dara gahi ,Op.Cit,

(18) مطيع الله تائب, مصدر سبق ذكره, ص ص ٤٤-٤٥.

(19) Katouzin Homa, (2013), Afghanistan, post-Taliban Governance, Security and U.S, New york,P. 16-17.

(20)وليام داريمبل, مصدر سبق ذكره, ص١٥.

(21)ياسين احمد اسماعيل, التداعيات الدولية والاقليمية للانسحاب الأمريكي من أفغانستان, مجلة كلية السياسة والاقتصاد, العدد ١٤,جامعة بني سويف, مصر, ص٤٧٥.

(22)أحمد قنديل,الازمة الأفغانية وانعكاساتها على الامن الإقليمي في جنوب و وسط آسيا,مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية, القاهرة, بـــ ع,2021,ص 27.

(23)اسقاط حكومة عمران خان على وقع أزمة اقتصادية وغضب أمريكي,تقدير موقف,مجلة سياقات/أسباب,العدد48,2022, ص2.

(24)Nargiz Kasinova, (2014), Relations between Afghanistan and Central Asian Countries after 2014 ,Incentives, Constraints, and Prospects, Peace Research Institute, Sweden,P.35. ,

(25) Marilyn Laruel Sebastian Perez and Vera Aksionova, (2013),The Afghanistan Central Asia Relations :What Role for the EU? ,Working Paper,Ministry for Foreign Affairs of Finland,P.6..

(26) Svetlana Dzardanova,(2016), Turkmenistan's Neutrality in the Context of Regional Security and Politics, Central Asian Institute for Strategic Studies, ,Germany,P.40.

.

* وهو مشروع تعود تسميته الى الاحرف الأولى للدول المشاركة فيه وهي كل من (تركمانستان, أفغانستان, باكستان, الهند) ويمثل أهمية جيوسياسية واقتصادية كبيرة اذ تُنقل من خلاله موارد الطاقة بما يُقارب (33 مليار م^2)من الغاز الطبيعي سنوياً ينظر الى Svetlana Dzardanova,(2016), Turkmenistan's Neutrality: in the Context of Regional Security and Politics, Central Asian Institute for Strategic Studies, ,Germany,P41.

(27) Bruce Banner,(2022) Northern Afghanistan and the New Threat of Central Asia,Central Asia Papers Report,Foreign Policy Research Institute,USA.

(28) تيري ميسان,مصدر سبق ذكره,ص 103.

(29)عام على حكم (طالبان) إحكام القبضة داخلياً وانسداد الأفق خارجياً, تقرير منشور, المعهد الدولي للدراسات الايرانية, 2022, ص ص 8-9.

(30) Marilyn Laruel Sebastian Perez and Vera Aksionova,Op.Cit,8.

(31)نيكولا ميكوفيتش, طاجيكستان حليفة روسيا تبرز كعدو جديد لطالبان, صحيفة العرب, لندن, العدد44,2021,ص6.

(32) Priwis Banir, (2021) Uzbekistan has good Reasons to be on good Terms with the Taliban,Radio Free Europe Radio Liberty.

(33) مطيع الله تائب مصدر سبق ذكره,ص٥٠.

(34)Priwis Banir,Op.Cit.

(35) Tania Mehra,(2021), The Rise of the Taliban in Afghanistan: Regional Responses and Security Threats,International Central for Counter Terrorism.

(36) نعيم كريم مجيب وعبد الاله بدرعلي, ضوء على التدخل السوفيتي في افغانستان وموقف دول الجوار حيال ذلك, مجلة اوروك للعلوم السياسية,العراق, المجلد 6, العدد3, 2013, ص18.

(37) السيد عوض عثمان, الموقف الروسي من الازمة الافغانية, المجلة الديمقراطية, مصر, العدد 5,يناير2002, ص 155.

(38)ياسمين احمد اسماعيل صالح، التداعيات الدولية والاقليمي للانسحاب الأمريكي من افغانستان، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 15، العدد 14، جامعة بني سويف، مصر، أبريل 2022، ص 471.

(39) تحول استراتيجي: عودة طالبان لحكم افغانستان وتداعياتها. تقدير موقف, مركز دراسات الجزيرة, 24 اب 2021, ص5.

(40)السيد عوض عثمان, مصدر سبق ذكره, ص 158.

(41) دعاء فاضل كاطع, دراسة السياسات الصينية- الروسية في افغانستان استنادا الى منهج هولستاي, مجلة كلية القانون, العدد 1, جامعة الامام جعفر الصادق, بغدادا, 2021.

(42)محمد تشاغاتي غولر, سياسة روسيا تجاه أفغانستان, مجلة رؤية تركية, تركيا, العدد 10, 2021, ص 28.

(43) نعيم كريم مجيب وعبد الاله بدر علي, مصدر سبق ذكره, ص24.

(44) Sabine Fischer and Angela Stanzel(2021),Afghanistan: The West Fails – a Win for China and Russia? The Views from Beijing and Moscow,paper,No. 50,German Institute for International and Security Affairs,Berlin,September2021,P.2.

(45)David Lewis(2020),Return to Kabul? Russian Policy in Afghanistan,paper,No.60 George C Marshall European Center for Security Studies,,Germany,June 2020,P.5.

(46) محمد مكرم, السياسة الخارجية الهندية بعد انتخابات 2019, تقرير, المعهد المصري للدراسات, تركيا, 2 يوليو 2019, ص11.

(47) Alamuddin Rizwan and other(2021),Reset or rivalry? India and Afghanistan post-2021,Afghanistan and Institute of War and Peace Studie,Afghanistan,P.4.

(48)Sajjad Ashraf(2011),India-Afghanistan Strategic Agreement: Opportunity for Peace and for Pakistan,paper,No.218,Institute of South Asian Studies,18 October,P.2.

(49)المصدر نفسه, ص 76.

(50) نقلاً عن :عودة حكم طالبان قراءة في التداعيات الداخلية والخارجية, تقدير موقف, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, بغداد, اب 2021 ,ص10.

(51)خورشيد دلي, مصدر سبق ذكره, ص 77.

(52)شدوى عصمت, الفساد في أفغانستان الى أين؟ ,مجلة السياسة الدولية, القاهرة, المجلد 45,العدد182,2010,ص147.

(53)عمار جعفر العزاوي, إستراتيجية التوظيف في الفكر الاستراتيجي الأمريكي المعاصر(حلف الناتو) انموذجاً, دار الكتب الوثائقية,بغداد,2015,ص 126.

(54)عادل عبد الحمزة ثجيل البديوي, مصدر سبق ذكره,ص312.

(55)عبد الناصر سرور, الصراع الاستراتيجي الأمريكي-الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة 1991-2007,مجلة جامعة الازهر, سلسلة العلوم الإنسانية, مصر, المجلد 11,العدد,14,2009,ص564.

(56)محمد السرافراز, مصدر سبق ذكره, ص 358.

(57) Marilyn Laruel Sebastian Perez and Vera Aksionova,Op.Cit,P12

(58)Amenkamp,Beatrix, (2021), The situation in Afghanistan,(1) Casic Criteria for EU participation, European Parliamentary Research Service, P5-6.

(59)تداعيات عودة طالبان على أوربا,تقرير المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات,ألمانيا وهولندا ,2021,ص2.

(60) Andrew Watkins,(2021),(3) Europe's Engagement in Afghanistan Post - 2021,Friedrich Ebert Stiftung, p.5.

(61)تقديرات المستقبل, أمريكا أولاً: تداعيات الانسحاب الأمريكي من أفغانستان على نفوذها الدولي, المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة,الامارات,العدد1316,2021,ص ص 1-2.

(62)حمدي سيد محمد محمود, مصدر سبق ذكره, ص١٤.

(63)محمد مجاهد الزيات,عودة طالبان تداعيات جيوسياسية على الاقليم والعالم,مركز الخليج للأبحاث, السعودية, العدد 166,2021,ص1.

(64)محمد مجاهد الزيات, مصدر سبق ذكره,ص2.

(65)The United Nations Country Database, Published on link: https://news.un.org/ar/story/2021/08/1082362 ,visit Date(3:00 am-20/8/2022) .

* هو القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها ٧٨ المعقودة في كانون الاول/ ١٩٩١, وركزت فيه على تعزيز الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي لاسيما منظومة الامم المتحدة في توفير المساعدة الإنسانية والى جعل تلك الجهود اكثر فاعلية, وقد تضمن هذا القرار عدة مبادئ توجيهية, منها ينبغي ان تتوفر المساعدات الإنسانية وفقاً للمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة, وأن تتعاون الدول لمواجهة حالة الطوارئ وتعزيز قدرة البلدان المتضررة, وكذلك احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية و وحدتها الوطنية احتراماً كاملاً وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وعليه ينبغي أن تكون المساعدات الإنسانية بموافقة البلد المتضرر ينظر: قرارات الجمعية العامة , قرار رقم ١٨٢/٤٦ (١٩ كانون الاول /١٩٩٩),ص١.

(66) The United Nations Country Database,Op Cit.(66)

(67)The United Nations Country Database, Published on link: https://news.un.org/ar/story/2021/08/1082362 , visit Date(3:00 am-20/8/2022).

* وهو القرار الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته (٨٩٩٧) المعقودة في ١٧ آذار/٢٠٢٢, اذ يشير إلى قرارته السابقة بشأن أفغانستان ولاسيما القرار ذي العدد (٢٥٩٦) لعام ٢٠٢١ القاضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى أفغانستان حتى ١٧ آذار /عام ٢٠٢٢, وعليه قرر مجلس الأمن في جلسته تمديد ولاية وجودة بعثة الامم المتحدة حتى ١٧ آذار /عام ٢٠٢٣,وأكد على أهمية الدور الذي تقوم به الامم المتحدة لتعزيز السلام والاستقرار, وأكد على التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية, وكذلك دعمه المستمر لشعب أفغانستان, وشدد على أهمية تشكيل حكومة تشمل الجميع وتمثلهم, وكذلك على أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية, وصيانة حقوق الإنسان المكفولة للنساء والأطفال والاقليات, وأكد مجلس الأمن في جلسته على أهمية مكافحة (الإرهاب) في أفغانستان بما يشمل الأفراد والجماعات الذين حددتهم لجنة مجلس الأمن, وضمان الا تُستخدمْ أفغانستان لتهديد اي بلد او مهاجمته او التخطيط لأعمال إرهابية او تمويلها او لإيواء الإرهابيين وتدريبهم, واعرب المجلس عن قلقهِ من زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها او الاتجار بها وتهريبها وهذا الأمر يهدد السلام والاستقرار في داخل البلاد وخارجها, ويشدد على تظافر الجهود الدولية والاقليمية لمواجهة هذا التهديد, وعليه قرر المجلس ان يواصل كل من البعثة والممثلة الخاصة للأمين العام بإجراء مشاورات وثيقة مع جميع المعنيين من الجهات الفاعلة السياسية وأصحاب المصلحة الأفغانية ,بما في ذلك السلطات المعنية حسب الاقتضاء, مع التركيز على تقديم المساعدات الإنسانية وتنسيق جهود المنظمات الدولية, وبذل المساعي الحميدة لتيسير الحوار بين جميع المعنيين من الجهات الفاعلة السياسية وأصحاب المصلحة الافغانيين. ينظر: قرارات مجلس الأمن, قرار رقم ٢٦٢٦ (١٧آذار/٢٠٢٢),ص(1-5),عبر الرابط: https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions-adopted-security-council-2022 , تاريخ الزيارة (٤:٠٠ص-٢٠٢٢/٨/٢٠).

(68) The United Nations Country Database,Op Cit.

العلاقات الجزائرية القطرية نحو تشكيل نواة تكامل اقتصادي عربي

د. آسيا قبلي، جامعة الجزائر 03.

مخبر بحث حقوق الانسان في الأنظمة الدولية المقارنة.

ملخص:

شهدت العلاقات الجزائرية القطرية تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة في مختلف المجالات وخاصة في مجال الاستثمار حيث استطاعت قطر الاستحواذ على ثلاثة أرباع الاستثمارات العربية في الجزائر لتحتل المرتبة الأولى في هذا المجال. كما اتسمت العلاقات على الصعيد الدبلوماسي بتناغم المواقف السياسية في كثير من القضايا على المستويين العربي والإقليمي. وقد توج هذا الانسجام بإبرام عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في المجالات السياسية والعلمية والقانونية والثقافية، بالإضافة إلى المجال الاقتصادي. ويعكس هذا التكثيف في التعاون رغبة الدولتين في دفعه إلى شراكة استراتيجية تكون نواة التكامل العربي المنشود.

Abstract

The Algerian-Qatari relations witnessed remarkable development in recent years in various fields, especially in the field of investment, as Qatar was able to acquire three quarters of the Arab investments in Algeria, to rank first in this field. Relations at the diplomatic level were also characterized by the harmony of political stances on many issues at the Arab and regional levels. This harmony culminated in the conclusion of a number of agreements and memorandums of understanding in the political, scientific, legal and cultural fields, in addition to the economic field. This intensification of cooperation reflects the desire of the two countries to push it into a strategic partnership that will be the nucleus of the desired Arab integration.

مقدمة:

شهدت العلاقات الثنائية الجزائري القطرية قفزة نوعية خلال السنتين الأخيرتين اللتين أعقبتا انتخاب رئيس جديد للبلاد، بعد موجة احتجاجات سلمية أطاحت بالنظام السابق. وقد اتسمت الفترة الأخيرة بتوقيع عدد كبير من اتفاقيات التعاون الثنائي ومذكرات تفاهم إن في المجال السياسي أو الاقتصاد أو التعاون الثقافي والعلمي والقانوني. وهي اتفاقيات من شأنها ترقية العلاقات الثنائية، والتمهيد لتكامل عربي اقتصادي كما ينص عليه ميثاق الجامعة العربية، وأقره المجتمعون في قمة جامعة الدول العربية الأخيرة المنعقدة في الجزائر في الفترة بين 1 و2 نوفمبر 2022.

ونحاول من خلال الورقة التالية الوقوف عند أهم محطات التعاون الثنائي، وتطور التبادل التجاري بين البلدين. والتي ينتظر منها أن تكون نواة التكامل الاقتصادي العربي الذي حالت دونه لعقود طويلة اختلافات سياسية.

ولمعالجة الموضوع تم تقسيم الورقة إلى ثلاثة محاور: يتناول الأول المواقف والمشاورات السياسية، ويتطرق الثاني إلى مختلف مجالات التعاون، بينما يستعرض المحور الثالث أرقاما حول المبادلات التجارية بين الدولتين.

المحور الأول المشاورات السياسية وتوحيد الرؤى

نشأت العلاقات الدبلوماسية الجزائرية القطرية بفتح سفارتي البلدين العام 1974. ونالت قطر استقلالها عن المحتل البريطاني في الثالث سبتمبر 1971، بإلغاء الاتفاقية الأنجلو-قطرية لعام 1916.[1]

تتشارك الجزائر وقطر مواقف كثيرة على الصعيد السياسي، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، حيث يتفق الطرفان على ضرورة حشد المزيد من الدعم الدولي للقضية الفلسطينية بما يحفظ حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، ويضمن إقامة دولته المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشريف، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وأهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية والمسعى الذي أطلقته الجزائر بهذا الصدد استكمالا للجهود المخلصة التي قام بها العديد من الدول العربية، لا سيما دولة قطر، لتحقيق التقدم المنشود نحو هذا الهدف الأسمى.[2]

وتوطدت العلاقات بين البلدين أكثر منذ نحو عقدين من الزمن، وتمكن البلدان من نسج علاقات سياسية واقتصادية عالية المستوى، خصوصاً في إطار الظرف السياسي الذي مرت به الجزائر بعد الحراك الشعبي في 2019، وانتقال السلطة بشكل سلمي.

حيث تكثفت الزيارات الدبلوماسية بين مسؤولين رفيعي المستوى من البلدين. ففي شهر فيفري من السنة الماضية زار الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، قطر، بناء على دعوة من أمير قطر الشيخ حمد بن تميم آل ثاني، تباحث خلالها الطرفان أطر تعزيز العلاقات بين البلدين ودفع أطر التعاون الثنائي قدما، وناقشا آخر تطورات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. وشارك الرئيس الجزائري، خلال الزيارة التي دامت يومين في أشغال القمة السادسة لرؤساء دول وحكومات منتدى الدول المصدرة للغاز، التي تنعقد في الدوحة. وبالمقابل زار أمير دولة قطر الجزائر لحضور فعاليات الذكرى الستين لاسترجاع السيادة الوطنية، يوم 5 جويلية 2022، وكذلك حضر افتتاح ألعاب البحر الأبيض المتوسط التي احتضنتها الجزائر.

وفي عز الأزمة القطرية الخليجية الأولى احتضنت الجزائر، في 2014، لقاءا ثنائيا بين أمير دولة قطر تميم بن حمد آل ثاني، ووزير الخارجية الأمريكي، آنذاك، جون كيري، ضمن وساطة سعودية لحل الأزمة بين الدول المتجاورة. وقال وزير الخارجية الجزائري في تصريح صحفي إن " محور اللقاء الذي جمع وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في العاصمة الجزائر، جاء في سياق وساطة بين قطر والسعودية، بعدما بلغ الخلاف بين قطر من جهة وكل من الإمارات والسعودية والبحرين من جهة أخرى حد سحب السفراء. [3]

والتزاما منها بمبادئ سياستها الخارجية من حيث عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الغير، وحسن الجوار وتغليب الطرق السلمية لحل النزاعات، لم تنسق الجزائر وراء رياح الاصطفاف التي ميزت مواقف دول عربية إزاء الأزمة بالانحياز إلى احد الطرفين، والتزمت الجزائر الحياد والوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف، ودعت وزارة الخارجية الجزائرية آنذاك في بيان لها إلى " ضرورة التزام مبدأ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها الوطنية في جميع الظروف،" وأكدت على ثقتها في أن" الصعوبات الحالية ظرفية وأن الحكمة والتحفظ سيسودان في النهاية".[4]

واعتبرت قطر على لسان سفيرها في الجزائر أن "موقف الجزائر مشرفا ومنسجما مع مبادئ سياستها الخارجية المبنية على أفضلية الحوار لحل الخلافات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها، وهذا ما لم تفعله دول الحصار، وهذه المواقف تضع الجزائر في مرتبة الدولة التي يطمئن لها الجميع ويؤهلها للعب دور فعال في حل الخلافات العربية العربية".[5]

سبق أن قدمت قطر مساعدات طبية عاجلة إلى الجزائر؛ لدعم جهود البلد المغاربي في مواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد. 200جهاز تنفس صناعي قامت بإنتاجها وزارة الدفاع القطرية[6].

كما تتقاسم الدولتان مواقف مشتركة ومتناسقة فيما تعلق بمجال الطاقة، على مستوى منتدى الدول المصدرة للغاز والدول المصدرة للنفط.

وضمن آخر محطات التوافق السياسي، وقعت الجزائر وقطر مذكرة تفاهم بشأن إقامة المشاورات السياسية والتنسيق بين وزارتي خارجية البلدين، وقعها عن الجانب الجزائري وزير الخارجية والجالية الوطنية بالخارج رمطان لعمامرة، وعن الجانب القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمان آل ثاني نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.[7]

وتشير هذه الزيارات رفيعة المستوى والكم الكبير من الاتفاقيات الموقعة بين البلدين، إلى رغبة الجزائر في العودة إلى الساحة العربية بعد غياب بسبب الوضع السياسي السائد قبل 2019، إلى جانب رغبتها في إحياء تكتل عربي اقتصادي، بين عديد الدول العربية، وقد بدأت بالفعل في تطبيقه عن طريق إنشاء أربع مناطق تبادل حر مع دول الجوار في إطار استراتيجية وطنية لتنمية المناطق الحدودية، مع كل من موريتانيا في مدينتي تندوف وتيمياوين، وتونس، إلى جانب مالي التي اعتمد فيها نظام المقايضة[8]، وتعتبر مناطق التبادل الحر في عالم الاقتصاد أهم ركائز بناء التكتلات الاقتصادية. وقالت رئاسة الجمهورية إن الخطوة تهدف إلى تحقيق مرونة اقتصادية مع الترخيص للمصدرين في إطار التبادل الحر، بتصدير المواد غير الاستهلاكية المنتجة محليا.[9]

المحور الثاني: مجالات التعاون الجزائري القطري

سنقتصر في هذا المحور على سرد أهم مجالات التعاون الجزائري القطري، التي وقعت خلال السنتين الماضيتين.

الاستثمار الفندقي: ووقعت الدولتان مطلع 2023 اتفاقية إطار في مجال الاستثمار الفندقي تقضي بتعزيز التعاون والاستثمار بين الجانبين في مجال تطوير وتسيير وحدات فندقية تابعة لمجمع "فندقة سياحة وحمامات معدنية" من قبل الشركة القطرية "رتاج" للفنادق والضيافة، ذات العلامة التجارية العالمية. وتنص الاتفاقية على "تعبئة الاستثمارات اللازمة للارتقاء بالوحدات الفندقية، تماشيا مع المعايير المعمول بها دوليا والرفع من جودة الخدمات في هذا المجال." يعمل المستثمر القطري في إطارها على الفنادق التابعة للمجمع والبالغ عددها 73 فندقا على المستوى الوطني في مجال التسيير والتأهيل وتحسين الخدمات لاستقطاب السياح. ومن المنتظر أن يبرم الطرفان اتفاقيات وعقود أخرى مستقبلا بين البلدين للارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، لاسيما في القطاع السياحي.[10]

الحديد والصلب: وقعت الجزائر وقطر مذكرة تفاهم شهر فيفري 2022، بهدف دراسة جدوى توسعة مصنع الشركة الجزائرية القطرية للصلب في منطقة بلارة الصناعية بالجزائر لزيادة طاقتها الإنتاجيّة لتصل إلى 4 ملايين طن. وهي خطوة تفتح آفاقًا أرحب للتعاون في العديد من المجالات الأخرى ولا سيما في المجال التجاري والصناعي. وتفتح المجال امام المستثمرين لخدمة مصالح الدولتين من خلال تطوير صناعة الحديد والصلب في إطار شراكة صناعية وتجارية وتلبية الاحتياجات الضخمة للسوق الجزائري وتصدير الفائض[11]. ويعتبر مجال الحديد والصلب أهمّ استثمار قطري بالجزائر، بقيمة 2 مليار دولار، وهو الذي تمت توسعته مؤخرا، بعد زيارة أمير قطر إلى الجزائر، لتصل قدرته إلى 4 ملايين طن من الحديد سنويا، إلى جانب مشروع استثماري بميناء "جن جن" لزيادة حجم وتوسعة الميناء، ليصبح قطبا تجاريا سيسهل المبادلات التجارية من وإلى الجزائر.

الاستثمارات المتبادلة: تعمل في قطر 167 شركة جزائرية برأسمال مشترك، واثنتان أخريان مملوكتان بالكامل للجانب الجزائري، وتعمل في دولة قطر 169 شركة جزائريّة من بينها شركتان مملوكتان بالكامل للجانب الجزائري و167 شركة برأس مال مُشترك قطري-جزائري وبلغ حجم التبادل التجاري بين الجزائر وقطر حوالي 40.45 مليون دولار أمريكي في العام 2021 وذلك بارتفاع بنحو 12٪ مقارنة بالعام 2020[12]. بالمقابل تعتبر قطر أكبر مستثمر عربي في الجزائر وتستحوذ على 74 في المائة من مجموع الاستثمارات بالجزائر. وتعمل 115 شركة جزائرية-قطرية مشتركة في الجزائر.

السكك الحديدية والنقل البحري: اتفقت الجزائر وقطر على تسريع المحادثات حول فتح خط بحري يربط البلدين بهدف ترقية المبادلات التجارية والاقتصادية، إلى جانب تفعيل الاتفاق الجوي المبرم لين البلدين سنة 1998، من خلال الرفع التدريجي للرحلات الجوية بين البلدين وتحديث الاتفاق بما يتماشى وحجم التطورات الاقتصادية والتجارية.[13]

التعاون القانوني: وقعت الجزائر وقطر شهر جانفي 2022، مذكرة تفاهم على مذكرة تفاهم للتعاون القانوني، في إطار تعزيز علاقات التعاون بين الطرفين في المجال القانوني من خلال تبادل الخبرات والتجارب بما يهدف إلى الارتقاء بمستوى الأداء القضائي بكلا البلدين. على مذكرة تفاهم للتعاون القانوني بين الجزائر وقطر، في إطار تعزيز علاقات التعاون بين الطرفين في المجال القانوني من خلال تبادل الخبرات والتجارب بما يهدف إلى الارتقاء بمستوى الأداء

القضائي بكلا البلدين. وهي مذكرة سيتيح تفعيلها إعداد برامج سنوية في مختلف المجالات التي تضمنتها، من أجل الدخول الفعلي في مرحلة التجسيد.[14]

التعاون العلمي: وقع الطرفان الجزائري والقطري البرنامج التنفيذي الثاني لاتفاق التعاون التربوي والعلمي للفترة 2025/2022. وتعد قطر رائدة الوطن العربي في جودة التعليم حيث احتلت المركز الأول والرابع عالميا بشكل متتال على مدار السنوات الماضية، ويسمح هذا الاتفاق باستفادة الجزائر من التجربة القطرية الرائدة. [15]

تنسيق المواقف السياسية في مجال الطاقة العالمية: وتكمن أهمية مشاركة الجزائر في قمة دول وحكومات منتدى الدول المصدرة للغاز، في التنسيق مع الدوحة والدول المصدرة للغاز، لضبط وتحديد الأسعار، وترتيب كميات الإنتاج العالمي، وتقسيم الحصص، ودراسة الانعكاسات التفاعلية للازمة الروسية-الغربية، وتتشارك كل من الجزائر وقطر الرؤية حول إستراتيجية إنتاج الغاز وضبط الحصص والأسعار بناء على تصريحات مسؤولي البلدين. وتَعتبر الجزائر في مجال إنتاج الغاز، واحدة من الدول الأكثر إنتاجًا، بمجموع 65 مليار متر مكعب، وتسعى إلى الوصول إلى 140 مليار متر مكعب أفاق 2023، وتغطي حاجيات أوروبا بنسبة 11 في المئة، بعد روسيا والنرويج، وأهم الزبائن إيطاليا، برتغال، اسبانيا، فرنسا، بريطانيا، وتركيا. وترتبط الجزائر بأوروبا عبر ثلاثة أنابيب تعبر البحر المتوسط، أولها يمر عبر تونس إلى الجزيرة الصقلية الإيطالية، والثاني عبر آلميريا الإسبانية، والثالث أنبوب الغاز "ميدغاز"، يربط الجزائر-إسبانيا بطاقة تمويل من 8 إلى 10 مليار مكعب سنويًا، وتعتبر الجزائر ثالث احتياطي عالمي في مجال الغاز الصخري.[16]

وستعزز الجزائر من وجودها في السوق الأوروبية والتمويل بالغاز الطبيعي، عبر تجسيد أنبوب الغاز العابر للصحراء (تي. أس.جي.بي)، وهو مشروع استراتيجي مشترك بين نيجيريا والنيجر والجزائر، ويبلغ امتداه 4.128 كلم/ يمتد من الأراضي النيجيرية وصولًا إلى الجزائر ومنه تسويق الغاز النيجيري إلى الأسواق الأوروبية، وتبلغ تكلفة المشروع في حدود 10 مليار دولار.[17]

المبادلات التجارية الثنائية في إطار المنطقة الحرة: تنمي الجزائر وقطر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر، التي صادقت عليها 19 دولة عربية (لم تصادق ثلاث دول هي جزر القمر جيبوتي والصومال). وانضمت الجزائر إلى منطقة التبادل الحر العربية ابتداء من أول جانفي 2009.[18] وبذلك تكون الدولتان معنيتان بما تنص عليه اتفاقية المنطقة من حيث مبدأ المعاملة الوطنية العربية، مبدأ الشفافية، مبدأ تبادل المعلومات ومبدأ توحيد التعريفات.

وفيما يلي أرقام حول قيمة المبادلات التجارية بين البلدين، وأنواع السلع المتبادلة في إطار التعاون الثنائي.

جدول (1): إجمالي المبادلات التجارية بين الجزائر وقطر في الفترة (2022/2017) الوحدة مليون ريال

التفاصيل	2017	2018	2019	2020	2021	2022
1. إجمالي الصادرات (فوب)	152	338	162	123	142	152
1.1 إجمالي الصادرات من السلع ذات المنشأ المحلي	149	292	152	117	138	149
1.2 إجمالي إعادة التصدير	3	46	10	6	4	3
2.إجمالي الواردات(سيف)	14	60	16	9	6	12
3. الميزان التجاري	138	278	146	114	136	140
4. حجم التجارة	166	398	178	132	148	164

المصدر: جهاز التخطيط والاحصاء، إحصاءات سنوية، قطر، من الموقع الالكتروني: التجارة الخارجية التبادل التجاري السلعي حسب الدول،(psa.gov.qa) ، تاريخ الزيارة 17 جانفي 2022، الساعة 20.22.

جدول (2): الصادرات الجزائرية في الفترة من (2017 إلى 2022) الوحدة مليون ريال

السلعة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
بطيخ اصفر - شمام وقاوون، طازج	0	0	0	0	0	6
غيرها، بطاطس طازجة أو مبردة					0	2
كمأة (فقع)	6	1	1	0	0	2
تمور طازج رطبة	0	1	0	1	0	0
فحم منشط لإزالة الروائح داخل الثلاجات والسيارات الخ						0
أخرى	8	58	15	8	6	2
الإجمالي	**14**	**60**	**16**	**9**	**6**	**12**

المصدر: جهاز التخطيط والاحصاء، إحصاءات سنوية، قطر، من الموقع الالكتروني: التجارة الخارجية التبادل التجاري السلعي حسب الدول،(psa.gov.qa) ، تاريخ الزيارة 17 جانفي 2022، الساعة 20.22.

جدول (3): الصادرات القطرية نحو الجزائر (2022/2017) الوحدة مليون ريال

المجموعات السلعية	2017	2018	2019	2020	2021	2022
بولميرات اثيلين باشكالها الاوليه	89	74	65	53	76	86
الواح وصفائح وقدد واوراق واشكال مسطحه	28	38	40	36	42	39
أصناف صناعة الحنفيات وأدوات مماثلة للمواسير والمراجل والخزانات والدنان أو الأوعية المماثلة وأجزاؤها		65	31	9	0	15
الواح وصفائح ولفات واشرطه وقدد اخر ولدائن غير خلويه		0			3	4
الكيل بنزينات المخلوطه والكيل نفثالينات المخلوطه	17	22	14	18	13	3
أخرى	18	139	12	7	8	5
الإجمالي	**152**	**338**	**162**	**123**	**142**	**152**

المصدر: جهاز التخطيط والاحصاء، إحصاءات سنوية، قطر، من الموقع الالكتروني: التجارة الخارجية التبادل التجاري السلعي حسب الدول،(psa.gov.qa) ، تاريخ الزيارة 17 جانفي 2022، الساعة 20.22.

من خلال الجداول أعلاه يلاحظ تذبذب في التبادل التجاري بين الجزائر وقطر خلال السنوات الخمس الأخيرة، وسجلت تراجعا بين سنتي 2019 و2020 أدنى مستويات بسبب الغلق المفروض عالميا جراء تفشي فيروس كورونا، لكن وبحلول سنة 2021 وبداية التخلي التدريجي عن تدابير الحجر الصحي العالمي عادت المبادلات على معدلاتها الطبيعية لما قبل الجائحة. بينما عرفت المبادلات أكبر حجم لها سنة 2018 ويعزا ذلك إلى توطد العلاقات بين البلدين وتعزيز التعاون الاقتصادي على خلفية موقف الجزائر من الأزمة الخليجية القطرية الثانية، حيث التزمت الجزائر الحياد، وهو موقف ثمنته قطر.

من جهة بلغت واردات الجزائر في إطار اتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر حسب احصائيات 2021، 1.20 مليار دولا العام 2020، مقابل 1.33 مليار دولار لعام 2019.[19] (منها نحو 45 مليون دولار واردات من قطر، للعام 2019، وقرابة 34 مليون دولار للعام 2020 فقط.) بينما قدرت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي أكثر من 18.56مليادر دولا العام 2019، وأكثر من 14،81 مليار دولار العام 2020. وتتمثل أغلب الواردات الجزائرية من منطقة التبادل العربي الحر من المنتجات نصف المصنعة، والمواد الاستهلاكية غير الغذائية.[20]

ورغم عدم بلوغ التجارة البينية العربية التطلعات، مقارنة بتبادلاتها مع مناطق تجارية أخرى، إلا أنه يمكن تفسير ذلك بالتشابه في صادرات الدول العربية التي تعتبر معظمها دولا بترولية تعتمد على تصدير النفط والغاز، ولا تحتوي على صناعات تحويلية ذات قيمة تبادلية فيما بينها.

خاتمة:

نستخلص مما سبق وجود أرادة سياسية جزائرية قطرية للدفع بأفق التعاون الثنائي، وتجلى ذلك من خلال تنويع مجالات التعاون وتنسيق المواقف السياسية حول مختلف القضايا الإقليمية والدولية، والرفع من قيمة التبادل التجاري وتحرير التجارة بين البلدين، التي من شأنها أن تمهد السبيل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي. وهو ما تعكسه الأرقام المقدمة التي رغم احتشامها إلا انها تعرف تطورا مضطردا نحو الأعلى.

الهوامش:

---

[1]سفارة قطر بالجزائر، **العلاقات الجزائرية القطرية**، الموقع الالكتروني: العلاقات القطرية - الجزائرية(embassy.qa) ، تاريخ الزيارة، يوم 15 جانفي 2023، الساعة 18:05.

[2]زيارة الدولة للرئيس تبون إلى قطر تتوج بيان ختامي، **وكالة الأنباء الجزائرية**، يوم 21 فيفري 2022، الموقع الالكتروني: زيارة الدولة للرئيس تبون الى قطر تتوج ببيان ختامي مشترك(aps.dz) ، تاريخ الزيارة: 12 جانفي 2023، الساعة 12.23.

[3]. الجزائر: اجتماع كيري وأمير قطر جاء ضمن وساطة مع السعودية، **سي أن أن عربي**، 11 أفريل 2014، من الموقع الالكتروني، الجزائر: اجتماع كيري وأمير قطر جاء ضمن وساطة مع السعودية CNN Arabic - ، تاريخ الزيارة: 12 جانفي 2023، الساعة 14:15.

[4]وزارة الخارجية القطرية: **سفير قطر يشيد سفير قطر لدى الجزائر يشيد بالموقف الجزائري من الأزمة الخليجية ويصفه بالمشرف**، 25 جويلية 2017، من المرقع الالكتروني : https://www.mofa.gov.qa/ ، تاريخ الزيارة: 19 جانفي 2023، الساعة: 12.35.

[5]. **المكان نفسه**.

بالعودة إلى سنوات التسعينات عندما فرضت دول العالم حصارا غير رسمي بسبب الوضع الأمني والسياسي الذي ميز العشرية السوداء، كانت قطر من اول الدول التي كسرت الحصار المفروض على الجزائر، ففي وقت حظرت الدول الغربية بيع السلاح للجزائر لمكافحة الإرهاب قدمت قطر دفعات من السلاح للمساعدة على محاربة الإرهاب الذي كان ممولا من دول غربية، وكانت تشكل قواعد خلفية باحتضانها لقيادات الحركات الإرهابية في الجزائر.

[6] قطر ترسل مساعدات طبية إلى الجزائر ، **وكالة الأنباء القطرية**، 06 أكتوبر 2021، الموقع الالكتروني: https://www.raya.com/2021/10/06

[7]. التوقيع على عدة اتفاقيات تعاون بين الجزائر وقطر، **الإذاعة الجزائرية**، 20فيفري 2022، الموقع الالكتروني: التوقيع على عدة اتفاقيات تعاون بين الجزائر وقطر | الإذاعة الجزائرية(radioalgerie.dz) ، تاريخ الزيارة 14 جانفي 2023، الساعة 18:31.

[8] ولهذه الاستراتيجية شق أمني أيضا، كون هذه المناطق تقع في معظمها في الصحراء التي توصف بالبطن الرخو للجزائر، فهي من جهة تساعد على استقرار الساكنة، الحد من ظاهرة التهريب ومراقبة تنقل الأفراد والجماعات، وتوفير مناصب شغل وموارد اقتصادية للعائلات المقيمة في المناطق الحدودية، وهو ما يقطع الطريق أما الجماعات الإرهابية التي استثمرت سابقا في فقر الساكنة من أجل تجنيد الأفراد في صفوفها واستهداف الأمن الوطني الجزائري، خاصة وأن الجزائر شهدت في سنوات مضت تحركات إرهابية في صحرائها استهدفت عصب الاقتصاد الجزائري بالمجمع الغازي تيقنتورين على الحدود مع ليبيا.

[9]الجزائر- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: متوسط مبادلات ب4.7 مليار دولار سنويا، **وكالة الأنباء الجزائرية**، 23 كتوبر 2022، الموقع الالكتروني: http//www.aps/dz/ar/economie/133472-7-4 ، تاريخ الزيار:17جانفي 2023، الساعة 12.40.

[10] الجزائر /قطر: التوقيع على اتفاقية في مجال الاستثمار الفندقي، **وكالة الأنباء الجزائرية، 02 جانفي 2022، الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/economie/137036-2023-01-02-13-37-26، تاريخ الزيارة: 18 جانفي 2022، الساعة 14:23.

[11]دراسة توسعة مصنع الشركة الجزائرية القطرية للصلب وزير التجارة: آفاق رحبة للتعاون التجاري والصناعي، **الراية**، قطر، 22 فيفري 2022، الموقع الالكرتوني: https://www.raya.com/2022/02/22/، تاريخ الزيارة: 20 جانفي 2023، الساعة 20:20.

[12] الجزائر- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: متوسط مبادلات ب4.7 مليار دولار سنويا، وكالة الأنباء الجزائرية، **مرجع سابق**.

[13] الجزائر/ قطر، اتفاق على تسريع المحادثات حول فتح الخط بالبحري التجاري بين البلدين، وكالة الأنباء الجزائرية، 07 مارس 2022، 10:29، الموقع الالكتروني: ، تاريخ الزيارة 12 جانفي 2023، الساعة: 19:05.

[14] التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في المجال القانوني، **وكالة الأنباء الجزائرية**، يوم 24 جانفي 2022، الموقع الالكتروني: الجزائر/قطر: التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في المجال القانوني(aps.dz) ، تاريخ الزيارة: 18 جانفي 2023، الساعة: 19:25.

[15]قطر الأولى عربيا والرابعة عالميا في جودة التعليم 2021، الجريدة الالكترونية **حكومي**، 50 ماي 2021، الموقع الالكتروني

[16]أنظر: MEDGAZ | Qui sommes-nous? | Présentation، تاريخ الزيارة :14 جانفي 2023، الساعة 16.40.

[17]. أنظر: Algeria Trans Saharan Gas Pipeline (trade.gov)، تاريخ الزيارة: 14 جانفي 2023، الساعة 22:38.

[18] وزارة التجارة وترقية الصادرات الجزائرية، **منطقة التبادل العربي الحر**، الموقع الالكتروني: https://www.commerce.gov.dz/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange ، تاريخ الزيارة: 14 جانفي 2023. في 22 فيفري 1978، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية التحضير لاتفاقية تسيير المبادلات التجارية بين البلدان العربية، وصودق عليها في 10 فيري 1981، بهدف تحرير المبادلات التجارية بين البلدان العربية وتسهيل الخدمات المتعلقة بالتجارة. وأعاد المجلس تفعيل الاتفاقية بتاريخ 13 سبتمبر1995. ودخل المشروع المتمثل في البرنامج التنفيذي الذي يهدف إلى وضع المنطقة العربية للتبادل الحر في غضون عشر سنوات ابتداء من جانفي 1998. وفي جانفي 2005 بدأ فعليا التبادل البيني للمنتجات العربية وتطبيق الاعفاء التام من الحقوق الجمركية.

[19] المديرية العامة للجمارك، **تقرير إحصاءات التجارة الخارجية 2021**، الجزائر، ص36-46. الموقع الالكتروني: https://douane.gov.dz/spip.php?breve34، تاريخ الزيارة: 17 جانفي2023، الساعة: 18.13.

[20] **المكان نفسه**.

دور العامل الدبلوماسي في تفعيل السياسة الخارجية العراقية بعد العام 2003

علي سعد موسى
أ. م. د شيماء معروف فرحان

ملخص:

إن الدبلوماسية بكونها معيارا حقيقيا لقياس مدى نجاح، أو فشل السياسة الخارجية لأي دولة، جعلت من السياسة الخارجية العراقية أمام تحدي كبير يتمثل في إمكانية الدولة العراقية في توظيف العامل الدبلوماسي بهدف تحقيق الأهداف والمصالح التي لها الأولوية في ادراك صانع القرار السياسي الخارجي العراقي، وبما يحقق التوازن في العلاقات مع الدول في التفاعلات الإقليمية والدولية على حد سواء، فضلا عن إشاعة روح التعاون والتوافق، انطلاقا من القواسم المشتركة، والابتعاد عن التنافر والتوتر في اطار العلاقات الدولية، من اجل الحصول على مكاسب استراتيجية أو تحقيق حلول مقبولة للقضايا المختلف عليها.

Abstract:

Diplomacy is considered as a true criterion for measuring the success or failure of any country's foreign policy, and this is what put Iraqi foreign policy in front of a major challenge represented in the ability of the Iraqi state to employ the diplomatic factor in order to achieve the goals and interests that have priority in the perception of the Iraqi foreign political decision-maker, and in a way that achieves Balance in relations with countries in both regional and international interactions, as well as spreading a spirit of cooperation and consensus, based on common denominators, and avoiding disharmony and tension within the framework of international relations, in order to obtain strategic gains or achieve acceptable solutions to disputed issues.

مقدمة:

تعد الدبلوماسية من اهم ادوات السياسة الخارجية للدول في اطار التفاعلات الاقليمية والدولية، بفعل تداخل المصالح والقضايا المشتركة بين الوحدات الدولية من جهة، ونتيجة للتطور الكبير الذي شهدته العلاقات الدولية على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والعسكرية من ناحية اخرى، اذ ان التغيرات والتطورات المهمة التي شهدها حقل العلاقات الدولية سواء في طبيعتها او اهدافها او وسائلها، وجعلها مختلفة في المعايير والمفاهيم والقيم التي سادت ردحا من الزمن، تركت اثارها الواضحة على السياسة الخارجية للدول، ولا سيما الأداة الدبلوماسية كوسيلة مهمة لتنفيذ السياسة الخارجية.

ان التطور الذي شهدته العلاقات الدولية، اوضح ان صناعة القرارات الخارجية هي عملية نتاج للتداخل الواضح بين الديناميات الداخلية والخارجية، الى حد اضحى من الصعب اقامة حدود فاصلة بين ما يندرج ضمن السياسة الداخلية وما يرتبط بالممارسة الخارجية للدولة، الأمر الذي اظهر الدبلوماسية بمفهومها ومعناها كفن ادارة المفاوضات اولا، واداة للسياسة الخارجية ثانيا، وبصورة جعل منها وسيلة للتواصل والتفاعل محلية واقليمية ودولية، مما كان له الأثر الأول في تسوية المشكلات والخلافات بين الدول، واقامة التوازن بين المصالح المتعارضة وبين الأهداف

المتباينة على مستوى التفاعلات الاقليمية والدولية، وفي ذات السياق، فان الدبلوماسية بكونها معيارا حقيقيا لقياس مدى نجاح، او فشل السياسة الخارجية لأي دولة، جعلت من السياسة الخارجية العراقية امام تحدي كبير يتمثل بإمكانية الدولة العراقية في توظيف العامل الدبلوماسي بهدف تحقيق الأهداف والمصالح التي لها الأولوية في ادراك صانع القرار السياسي الخارجي العراقي، وبما يحقق التوازن في العلاقات مع الدول في التفاعلات الاقليمية والدولية على حد سواء، فضلا عن اشاعة روح التعاون والتوافق، انطلاقا من القواسم المشتركة، والابتعاد عن التنافر والتوتر في اطار العلاقات الدولية، من اجل الحصول على مكاسب استراتيجية او تحقيق حلول مقبولة للقضايا المختلف عليها.

أهمية البحث: تنطلق اهمية البحث من ان السلوك السياسي الخارجي لأي دولة انما ينطلق من اعتبارات المصالح القومية ذات الصلة بالأمن القومي للدولة، وتمثل الدبلوماسية اهم ادوات السياسة الخارجية للدولة في اطار تحقيق الأهداف والمصالح القومية، كما تكتسب الدراسة اهميتها من ان الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 تستدعي البحث عن منطلقات وثوابت جديدة بهدف ترميم تراكمات الماضي، والبروز كدولة فاعلة في المحيط الاقليمي، وبما يضمن المصالح الوطنية للعراق.

مشكلة البحث: تنطلق مشكلة البحث من سؤال رئيس هو، هل ان الإرباك والغموض الذي تتسم به البيئة الاقليمية والدولية، وانعكاساته على صعوبة تحليل واقع التفاعلات السياسية، سيفرض ضرورة اعادة توجيه الدبلوماسية العراقية بعد عام 2003؟ وسؤال فرعي مفاده هل ستنجح الدبلوماسية العراقية في تحقيق اهداف السياسة الخارجية بعد عام 2003، وبما يتلاءم وطبيعة التغيرات والتطورات الاقليمية والدولية الحاصلة؟.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها ان الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها الدبلوماسية في عالم اليوم، كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية، ادت الى ان تحتل مكانة مهمة في ادراك صانع القرار السياسي العراقي بعد عام 2003، فكلما ازدادت التطورات والاحداث في إطار التفاعلات الاقليمية والدولية تزداد اهمية الدبلوماسية.

منهجية البحث: يتوجب في بحثنا هذا الوصول الى الاهداف المنشودة، عبر العمل بخطوات البحث العلمي، لذا تم استخدام منهج صنع القرار السياسي الخارجي ومنهج التحليل الاستقرائي لقراءة وتحليل دور العامل الدبلوماسي في تفعيل السياسة الخارجية العراقية بعد العام 2003.

هيكلية البحث: توزع البحث الى ثلاثة محاور رئيسة، حيث خصص المحور الأول للتعريف بالدبلوماسية والسياسة الخارجية، اما المحور الثاني فتطرق الى محددات السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003، وجاء المحور الثالث ليسلط الضوء على العامل الدبلوماسي وسيلة لتفعيل السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003.

المحور الأول: التعريف بالدبلوماسية والسياسة الخارجية

تؤدي الدبلوماسية دورا مهما في نطاق العلاقات الدولية، اذ من خلالها يمكن اقامة العلاقات السياسية الدولية، ومعالجة كافة الشؤون التي تهم مختلف الدول سواء السياسية او الاقتصادية او العسكرية او الثقافية وغيرها، والعمل على التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة، واذا كانت الدبلوماسية هي اداة تنفيذ السياسة الخارجية، فثمة اختلاف بين مفهومي الدبلوماسية والسياسة الخارجية، يمكن التطرق له من خلال تعريف كلا منهما وكما يأتي:

أولا: تعريف الدبلوماسية

ان اصل كلمة الدبلوماسية يعود الى كلمة (Diploma)، ومعناها يطوي او مزدوج في اليونان القديمة، وهي تشير الى الشهادة التي تمنح بعد اكمال منهج دراسي محدد، وكانت الشهادة تتألف من طبقتين او مطبقة من قطعتين، وكان الرومان في الأول يسمون وثيقة السفر المعدنية المختومة والمطوية بالدبلوما، وقد اخذت هذه الكلمة تتسع بمرور الزمن في معناها حتى شملت وثائق السفر الرسمية مثل الجوازات وتصريحات المرور عبر طرق الامبراطورية، فضلا عن دراسة الوثائق الرسمية الأخرى مثل الاتفاقيات والمعاهدات [1] وفي عام 1700م استخدمها الفرنسيون ليصفوا بعثاتهم الدبلوماسية، ثم انتقلت الكلمة في عام 1796م الى اللغة الانكليزية بواسطة (إدموند بيرك) مشتقة من الكلمة الفرنسية (Diplomatie) [2] وقد تطورت الدبلوماسية تطورا كبيرا على مر العصور، كما تم تقنين العديد من الاعراف الدبلوماسية المستقرة في نظام قانوني دولي ينظم عمل البعثات الدبلوماسية والقنصلية والبعثات الخاصة، ويحدد وظائفها والحصانات والامتيازات الممنوحة للدبلوماسيين، كما هو الحال في الإطار القانوني لاتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، واتفاقية فينا للعلاقات القنصلية لعام 1963م وقد ذهب فقهاء القانون الدولي العام الى تعريف الدبلوماسية بعدة تعريفات، اذ عرفها (براديه فوديرة) بانها "فن تمثيل السلطات ومصالح البلاد لدى الحكومات والقوى الأجنبية، والعمل على ان تحترم ولا تنتهك حقوق المواطن ومصالحه وكرامته، وأن لا تمس في الخارج، فضلا عن ادارة الشؤون الدولية ومتابعة المفاوضات السياسية وفقا للتعليمات الصادرة من الحكومة بشأنها" [3].

وعرفها (شارل كالفو) بانها " علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول، والمنبثقة عن معاملاتها المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي واحكام الاتفاقيات" [4] كما عرفها (احمد نوري النعيمي) بانها " اداة لتنفيذ السياسة الخارجية" [5] كما عرفت الدبلوماسية بانها " استعمال الذكاء والكياسة في ادارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول، والاشخاص الدوليين" [6] وان كانت العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية تشكل قوة الدولة، فان العامل الدبلوماسي يمكن عده البوتقة التي تصهر هذه العوامل جميعها، لتستخدمها قوة متماسكة في تنفيذ السياسة الخارجية للدول، وتحديد موقعها على سلم القوى الدولية، وبهذا المعنى يذهب (محمد طه بدوي) الى تعرف الدبلوماسية بانها " هي عقل الدولة، الذي يصهر قواها الخام في طاقة فعالة في المجال الدولي، ثم يقدر قوة هذه الطاقة، ليحسن استخدامها في المجال الدولي على مقتضى المصلحة القومية" [7] فالقدرة الدبلوماسية الفعالة لا تتوافر الا في الدول المستقرة سياسيا، غير ان الاستقرار سوف ينعكس ايجابا على حسن تنظيم الأجهزة الدبلوماسية.

---

(1) صباح طلعت قدرت ، الوجيز في الدبلوماسية والبروتوكول ، ط3 ، مطبعة كركي ، بيروت ، 2013 ، ص11.

(2) غانم علوان الجميلي ، السياسة الخارجية ، ط1 ، دار نزيه كركي ، بيروت ، 2013 ، ص71 - 72.

(3) علاء ابو عامر ، العلاقات الدولية : الظاهرة والعلم ، ط1 ، دار الشروق للنشر ، عمان ، 2004 ، ص164.

(4) فاضل زكي ، الدبلوماسية في عالم متغير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1992 ، ص26.

(5) احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، ط1 ، دار زهران للنشر ، عمان ، 2011 ، ص43.

(6) سيف الهرمزي ، مقتربات القوة الذكية الامريكية كآلية من اليات التغيير الدولي ، ط1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2016 ، ص104.

(7) يامن خالد يسوف ، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية ، ط1 ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، 2010 ، ص45 – 46.

فالدبلوماسية اهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية للدول، وهي تمثل مجموعة من القواعد والأعراف والمبادئ التي ترسخت بمرور الزمن، بهدف تنظيم العلاقات القائمة بين أطراف المحيط الدولي وادارتها، وهي ثمرة مسيرة تاريخية طويلة في العلاقات الدولية بجميع ما تشهده من اشكال التعاون والصراع بين الأمم والشعوب ([8]).

ومما زاد من اهمية الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية هو تنوع انماطها وتعدد اشكالها، فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل في شخصية السفير او في نشاط البعثة الدبلوماسية، وانما توسعت واخذت اشكالا وانماطا مختلفة، مثل دبلوماسية القمة او الدبلوماسية الشعبية، والتي اصبح لها تأثير كبير على نفوس وعواطف الشعوب، حيث ان كسب قلوب الشعوب غاية ملحة لسياسات الدول المتطلعة، او التي تؤدي دورة عالمية في إطار القانون الدولي سواء عبر الأمم المتحدة ام عبر وسائلها السياسية للوصول الى الاهداف العليا.

ثانيا: تعريف السياسة الخارجية

تعددت تعريفات السياسة الخارجية عند علماء علم السياسة بشكل عام، وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص، وان السياسة الخارجية من اهم المجالات في العلاقات الدولية والتي من خلالها تتبلور هذه العلاقات بين الدول، كونها تفسر التوجهات المختلفة للدول في تعاملاتها الدولية فيما بينها، فضلا عن ذلك فان السياسة الخارجية هي مجموع التفاعلات والنشاطات للدولة والناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي، وفقا لبرنامج محكم في التخطيط ومحدد الأهداف والمسارات، والتي تهدف من خلالها الى التأثير في سلوكيات الدول الاخرى او المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية ([9]).

وازاء ذلك فقد ذهب (جيمس دورتي) الى ان مفهوم السياسة الخارجية يعني " تنفيذ الاختبارات وتشكيل التفضيلات وتقويمها في دولة واحدة تجاه البيئة الخارجية على اساس مصالحها الوطنية لذلك فان السياسة الخارجية لهذه الدولة او تلك لا يمكن ان تتنصل او تتجنب الظروف السياسية الداخلية للدولة المعنية" ([10]) وعرف (مودلسكي) السياسة الخارجية بانها " نظام الانشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى واقلمة انشطتها طبقا للبيئة الدولية المدخلات والمخرجات" ([11]) اما (اسماعيل صبري مقلد) فقد عرف السياسة الخارجية بانها " مجموعة من المبادئ والاهداف التي تختارها الدولة لنفسها وتضعها موضع التنفيذ وهذه المبادئ والاهداف هي التي تحدد نمط سلوكها عندما تتفاوض مع غيرها من الدول للدفاع عن مصالحها الحيوية او لتنمية تلك المصالح وتطويرها " ([12]).

كما ركز (غلين بالمر وكليفتون مورغان) على ان السياسة الخارجية لأي دولة تسعى الى تحقيق هدفين الاول، تغيير الوضع القائم، الثاني، الحفاظ على وضع ما من التغيير، وذهبا الى ان الركيزة الرئيسة لنجاح السياسة الخارجية هي توفير الأمن، لكنه ليس الهدف الجوهري الوحيد، ويتفاعل مع قدرات الدولة المادية او المعنوية، اذ يفترض الهدفين

([8]) ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة علم السياسية ، ط1 ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، 2011 ، ص187.

([9]) احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2009 ، ص21 – 22

(10) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة : وليد عبد الحي ، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت ، 1985 ، 93.

([11]) سعد حقي توفيق ، العلاقات الدولية ، ط1 ، دار عدنان للطباعة ، بغداد ، 2017 ، ص 23.

(12) اسماعيل صبري مقلد ، السياسة الخارجية: الاصول النظرية والتطبيقات العملية ، ط1 ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، 2013 ، ص 14.

ان الدولة لكي تكون قادرة على تحقيقها يجب ان توفر التعاون مع الفواعل الأخرى، والواقعية في الرؤية لتوزيع القوة حول العالم، وبما ان المبدأ الرئيس للواقعية الجديدة هو الأمن، ونظرا لطبيعة التحديات والمخاطر الحالية التي تأخذ أشكالا جديدة غير مألوفة، فقد نشهد تغييرا في مناهج السياسة الخارجية، يدفع الدول الى إتباع سياسة اما دفاعية تسعى الى المحافظة او هجومية تهدف الى التغيير [13].

ومن الكتاب العرب نلاحظ ان الدكتور محمد السيد سليم قد ذهب الى ربط السياسة الخارجية بمجموعة من الأبعاد، فهي لديه تعني " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من اجل تحقيق اهداف محددة في المحيط الخارجي، وطبقا لهذا التعريف، فان السياسة الخارجية تنصرف الى مجموعة اساسية من الابعاد هي الواحدية والرسمية والعلنية والاختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية" [14].

فالسياسة الخارجية تمثل ميزة سياسية محتكرة للدولة فقط، وانها تتضمن طائفة من المواقف او الافعال التي تحددها او ترسمها حكومة ما، ومن هذا المنطلق يمكن وصف السياسة الخارجية بانها السلوك السياسي الذي يتبعه صناع القرار في وقت معين مقابل سلوك غيره من اللاعبين الدوليين، خارج الحدود الاقليمية لدولته، وذلك بقصد انجاز إحدى مكونات المصلحة الوطنية او تطويرها او الدفاع عنها [15].

فالسلوك السياسي لأية وحدة دولية تحكمه ثلاثة ابعاد اساسية هي، البعد الهدفي والبعد الخارجي والبعد التأثيري، وهو ما يميز الحدث في السياسة الخارجية عن الحدث في السياسة الداخلية، على الرغم من صعوبة الفصل بين السياستين من الناحية العملية، وذلك لوجود ارتباط وثيق بينهما فرضته التطورات التي حدثت في المجتمع الدولي، فضلا عن ان كلا السياستين الداخلية والخارجية هو نتاج لعملية صنع القرار في الوحدة الدولية، والذي يملك القرار الداخلي سواء اكان فردا ام جماعة يملك ايضا صنع القرار الخارجي، ولكن هذا الارتباط او عدم امكانية الفصل بين السياسة الداخلية والخارجية يجب ان ينظر اليه في الدائرة العملية، اما من الناحية النظرية فان السياسة الخارجية كظاهرة لها بعد مفاهيمي يميزها من الناحية التحليلية عن باقي الظواهر [16].

وعليه فان تعريفات السياسة الخارجية توزعت ما بين من يدركها بدلالة الخطة، او بمعنى يقترب منها، وما بين من يفهمها سلوكية، أي بمعنى التصرفات والسلوكيات التي تمثل صانع القرار في المحيط الخارجي. ومن ثم يمكن القول ان السياسة الخارجية تمثل الخطة التي ترسم التوجهات الخارجية للوحدة الدولية، والتي تطبق عمليا من خلال السلوك الخارجي لتحقيق اهدافها في البيئة الخارجية، وقد يتبادر الى البعض ومن خلال التفاعلات بين الدول ان كلا من الدبلوماسية والسياسة الخارجية ينطويان على مفهوم واحد ويرميان الى هدف واحد ، لأن الدبلوماسية غالبا ما تختلط مع مفهوم السياسة الخارجية، الا ان الواقع يؤشر ان كلا المفهومين يختلفان عن بعضهما، فالسياسة الخارجية تمثل جوهرا اساسيا للدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى على كافة المستويات السياسية و الاقتصادية و العسكرية والتجارية والمالية، بينما الدبلوماسية هي المكان المناسب للعمليات، اذ تقوم بتنفيذ سياستها الخارجية.

ومما تقدم نستنتج ان الدبلوماسية هي اداة اساسية في السياسات الخارجية للدول، والتي تبحث في علاقاتها ومصالحها مع الوحدات الدولية الأخرى، ومن خلالها يمكن للوحدة الدولية ان تعزز من مركزها ونفوذها في مقابل الدول الأخرى،

---

(13) غلين بالمر وكليفتون مورغان ، نظرية السياسة الخارجية ، ترجمة: عبد السلام علي ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 2011 ، ص20.

(14) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ط2 ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، 1998 ، ص7.

(15) مازن اسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية : دراسة نظرية ، مطبعة دار الحكمة ، بغداد ، 1991 ، ص14.

(16) مثنى علي المهداوي ، السياسة الخارجية: دراسة نظرية ، ط1 ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2020 ، ص20.

ولضمان نجاح الدبلوماسية ينبغي ان تدعمها جميع الأدوات السياسية او الدعائية او الاقتصادية او العسكرية، وبما يحقق أهدافها في اقامة العلاقات السياسية الدولية وتدعيمها، ومعالجة كافة المشكلات والأزمات التي يمكن ان تندلع بينها وبين غيرها من الدول الأخرى.

المحور الثاني: محددات السياسة الخارجية العراقية

تمثل السياسة الخارجية برنامج عمل الدولة في المجال الدولي، الذي يتضمن تحقيق الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والتي تعكس مصالحها الوطنية، فضلا عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وهنا يمكن القول بان عملية رسم السياسة الخارجية للدولة تنطوي على ضرورة تحديد الأهداف الخارجية، إلى جانب اختيار الوسائل او الادوات التي تكفل تحقيق هذه الاهداف بأكبر قدر ممكن من الفعالية، كما ان السياسة الخارجية لأي دولة لا يمكن أن ترسم من فراغ، وإنما تتأثر بمجموعة من الاعتبارات المتعددة والمتنوعة، والتي تسهم مجتمعة في تكوين وتوجيه السياسة الخارجية للدولة، سواء عند مرحلة إعدادها والتخطيط لها أو عند مرحلة تنفيذها ، ويمكن تحديد نوعان من محددات السياسة الخارجية العراقية.

أولا: المحددات الخارجية

هي المحددات التي تأتي من خارج حدود الدولة، وتتمثل بصورة توزيع القوة في النظام الدولي والاقليمي، انماط السلوك الدولي السائدة في المجال الدولي، التيارات والاتجاهات السائدة في مجال العلاقات الدولية، الأفعال وردود الأفعال المتبادلة بين اعضاء النظام الدولي، الضوابط ازاء القيود التي تحكم السلوك الخارجي للدول كالقانون الدولي والأعراف الدولية والمبادئ والأخلاقيات الدولية والرأي العام العالمي ([17]).

وتبرز السياسة الخارجية للدول من منظور صانع القرار وكل مدخلاته الاجتماعية والبيئية والمعرفية، بمعنى أنها تبني تحليلها للعلاقات الدولية على افتراض أن العلاقات الدولية هي نتاج لفعل صانع القرار المعبر عن بلورة لمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية التي يصنع في ظلها القرار في السياسة الخارجية، فهي تدرس العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها ، إذ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين وغير الرسميين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين ([18]).

ويمكن دراسة موضوع السياسة الخارجية العراقية من منطلق البحث عن سبل تحقيق تلك الأهداف، ليكون العمل محصلة توظيف شروط المكان والامكانيات بما يتناسب مع حقيقة الدور المطلوب، وتقتضي صياغة السياسة الخارجية لأية دولة القيام بحسابات متعددة ومعقدة للوصول الى الأهداف المطلوبة، لأن العمل السياسي الخارجي ينبغي أن يأخذ بالحسبان أنه يتعامل مع دول أخرى لها خططها وأهدافها، وأن لا أحد يعيش في عزلة ولو كان الأمر كذلك ما كانت هناك حاجة لسياسة خارجية او نشاط دبلوماسي ([19]).

---

(17) محمد طه بدوي واخرون ، النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية للدولة ، دار التعليم الجامعي للنشر ، الاسكندرية ، 2013، ص 331.

(18) دورين بنيامين هرمز ، حيدر فوزي صادق ، السياسة العراقية الخارجية: رؤية في المعوقات والممكنات ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، المجلد 12 ، العدد 51 ، 2015 ، ص 124.

([19]) دورين بنيامين هرمز ، حيدر فوزي صادق ، مصدر سبق ذكره ، ص 125.

ففي ظل نظام سياسي يرتكز على ديمقراطية توافقية مثل العراق تحكمها ديناميات متعددة غالبا ما تكون هذه السياسة الخارجية سببا للخلافات الداخلية بين الأطراف السياسية، بل أن الأصل في العراق هو الخلاف حول تصور المصالح الوطنية في اطار البيئة السياسية الدولية ، وفي تفكير اوسع لا يمكن لصانع القرار السياسي والاستراتيجي في العراق اذا ما اراد بناء الدولة وتحقيق استقرارها واعادة هيبتها على الصعيد الاقليمي والدولي، ان يظل رهنا لواقع السياسة الداخلية وخلافاتها وتداخلاتها وإنما عليه تحقيق توافق داخلي يتجاوز الاضطراب السياسي الداخلي ، فمثلما ان للسياسة الداخلية تأثير في السياسة الخارجية ، فانه يمكن التخطيط لمنهاج عمل في السلوك الخارجي يسهم في استقرار الوضع في العراق وبناءه واعماره ودعم المنظومة الأمنية وتسليحها والحد من العمليات الارهابية التي تأتي مدعومة من خارج العراق، ومن المعروف أن سياسة وسلوك الدولة خارجيا ناتج محصلة جملة من المتغيرات والثوابت الداخلية والخارجية، والعراق كدولة تمتد جذور تجربتها السياسية المؤسساتية إلى ما يقارب القرن ولها دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي، غير أن تغير النظام السياسي بعد عام 2003 أفرز حقائق ومتغيرات تختلف بشكل قاطع مع ما سبق من فلسفة وأهداف سياسية لنظام الحكم في العراق على المستويين الإقليمي والدولي ([20]).

لقد وجدت الدولة العراقية نفسها بمواجهة تحديين جذريين، احدهما تسارع وتيرة التطورات والاحداث على مستوى النظام السياسي الدولي، وثانيهما هو تغيير النظام أو الطرح الجديد للأدوار السياسية والمؤسسات الرسمية، وتعدد مراكز القوة في الساحة الداخلية للبلاد فكانت الأحداث الداخلية إحدى الإفرازات عن التأثيرات الخارجية ويشمل العامل الخارجي المؤثر في السياسة الخارجية، كل العوامل المؤثرة في عملية صناعة القرار، والتي يمكن تحديدها في المحيط المادي الجغرافي الموقع من الدول والمجتمعات والثقافات الاخرى ([21]).

ثانيا: المحددات الداخلية

تنبع من داخل الدولة ذاتها، وتتعلق بظروفها واوضاعها الداخلية، وتشمل على محددات جغرافية مثل الموقع والمساحة والتضاريس والمناخ، ومحددات اقتصادية مثل الندرة او الوفرة في الموارد الاقتصادية، أو كفاءة الاداء الاقتصادي، ومحددات ثقافية كالقيم والأيديولوجيات وخصائص الشخصية القومية، ومحددات سياسية كطبيعة النظام السياسي القائم، وشخصية القيادة السياسية، ومدى كفاءة الأجهزة الدبلوماسية، فضلا عن عوامل القوة المتاحة للدولة سواء كانت عوامل طبيعية أو اجتماعية، وعليه، فان السياسة الخارجية للدولة بجميع قنواتها لا تختلف عن غيرها من السياسات، وذلك لأنها تهدف إلى تحقيق أهداف محددة، تتأثر بطبيعتها بكمية القدرات الموضوعية والذاتية المتاحة للدولة في وقت معين ونوعيتها، إذ أن تنفيذها يتأثر بمدى الاستعداد الذاتي لاستثمار موارد الدولة ناهيك عن مدى تقبلها للتضحية والمخاطرة، فضلا عن طبيعة إدراكها لأنماط التفاعلات الاقليمية والدولية ([22]).

وفي هذا السياق فقد انطلقت السياسة الخارجية العراقية في توجهاتها الخارجية من جملة من الثوابت الدستورية والقانونية، والتي بدورها تضع ضوابط وآليات التعامل العراقي الخارجي سواء مع الاطراف الاقليمية أو الدولية، ومما دفع بهذا الاتجاه هو تغير موازين القوى في النظام العالمي، وتعاظم آثار العولمة التي قلصت المسافات وأزالت الحواجز

---

(20) مثنى علي المهداوي ، السياسة الخارجية العراقية بعد 2010 ، مجلة كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 41 ، 2010 ، ص 2 – 3.

([21]) صباح نعاس شنافة ، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام 2003 ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد 51 ، 2012 ، ص 118.

([22]) صباح نعاس شنافة ، مصدر سبق ذكره ، ص 122.

الأيديولوجية والجغرافية والسياسية، إذ لم يعد باستطاعة أية دولة أن تعيش بمعزل عن قضايا العالم، فما يحدث خارج حدود الدول ينعكس سلبا أو إيجابا على ما يقع بداخلها، ومن ثم أصبحت البيئة السياسية الدولية أكثر تعقيدا وتداخلا، وكان طبيعيا أن تتطور السياسة الخارجية العراقية لتنسجم مع هذه المتغيرات الدولية ([23]).

وقد شكل دستور الدولة العراقية لعام 2005 الإطار العام الذي تتحرك من خلاله السياسة الخارجية العراقية، والتي تجسد التوجهات والرؤى السياسية العراقية التي يرسمها رئيس الوزراء ويحدد أبعادها كونه المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، وقد استندت سياسة العراق الخارجية ما بعد العام 2003 إلى جملة من المبادئ والمنطلقات التي تعكس حرص العراق كدولة محبة للسلام والتعايش، وتقوية اسس التسامح والتفاهم والتفاوض بين الدول والشعوب، وإضفاء مزيد من الديمقراطية والتوازن على العلاقات الدولية، وتعميم الأمن والاستقرار، وتتلخص هذه المنطلقات بما يأتي ([24]) :

1. استقلالية القرار السياسي الخارجي العراقي وعلوية المصالح القومية للعراق.
2. الابتعاد عن التحالفات الاقليمية المضادة في الدائرة الاقليمية، والبحث عن دور اقليمي ريادي دون الاضرار بمصالح الدول الاقليمية الأخرى، فضلا عن نبذ سياسة المحاور والاستقطاب كأساس جوهري في علاقاتها الخارجية، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، التي تعاني من تصارع وتنافر الارادات والمصالح بين محاور وقوى اقليمية مختلفة، مما ينعكس بشكل سلبي على مصالح العراق الداخلية والخارجية.
3. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادة الدول في التفاعلات الاقليمية والدولية، وهو اساس جوهري اعتمدت عليه السياسة الخارجية العراقية في الدائرة الاقليمية والدولية.
4. رفض الصراعات والحروب كآلية لتسوية الخلافات بين الدول الاقليمية واعتماد منطق السلم والحوار الدبلوماسي البناء من اجل حلحلة تلك الخلافات.
5. محاربة الكيانات والتيارات التي تتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير، لا سيما وان العراق هو أكثر دول العالم معاناة من الارهاب ومخلفاته.
6. حرمة استعمال الأراضي العراقية لتكون مقرا او ممرا او ساحة لنشاطات ارهابية او عدوانية، وان السياسة الخارجية العراقية تنطلق من أن العراق يشكل منطلق للسلام والحوار، ولا يشكل أي تهديد الأمن ومصالح أية دولة.

ومما تقدم فأن العراق قد انطلق في توجهاته السياسية الخارجية من التأكيد على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، اذ جاء في المادة الثامنة من الدستور العراقي: (يراعي العراق مبدأ حسن الجوار ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة، والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية) (25).

---

(23) جلال كاظم القيسي ، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية في عالم متحول ، من كتاب علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الاداء السياسي ، ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2012 ، ص 483.

(24) علي زياد العلي ، منطلقات السياسة الخارجية العراقية وخياراتها حيال الازمة الخليجية: نحو دور مرتقب وتوازن اقليمي جديد ، من كتاب قطر وازمة الخليج: عقدة الجيبولتيك والتنافس الاقليمي ، ط1 ، مركز بلادي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، 2018 ، ص 238.

([25]) دستور جمهورية العراق ، 2005 ، المادة (8).

كما أكدت المادة التاسعة على (سلمية التوجهات السياسية الخارجية للعراق، عن طريق تأكيد التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل استخدامه، أو إنتاج، أو امتلاكه للتكنولوجيا المرتبطة به) ([26]).

مما لاشك فيه ان هذه الثوابت اصبحت تتحكم في مسار السياسة الخارجية العراقية وأخلاقياتها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، عبر التزام جمهورية العراق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وبناء علاقات سلمية وبناءة مع الدول الأخرى، وفقا لمبادئ حسن الجوار، أن تلك المنطلقات الدستورية والقانونية، والتي شكلت الإطار العام للسياسة الخارجية العراقية، يجب أن لا تكون بعيدة عن إدراك صانع القرار السياسي الخارجي لطبيعة البيئة السياسية الدولية التي تجري في إطارها التفاعلات الدولية، لا سيما وان هذه البيئة تتسم بالتعقيد والتداخل، وان الصراع والتنافس اصبح السمة الغالبة على تفاعلاتها سواء الاقليمية أو الدولية، وهو ما يتعين على السياسة الخارجية العراقية العمل على حماية الأمن الوطني ورعاية المصالح الوطنية العراقية.

ومما يعزز هذا الاتجاه أن السياسة الخارجية أصبحت تمثل فن التعامل مع الآخرين الاعداء والاصدقاء على مقتضى المصالح الوطنية، إذ أن حماية المصالح الوطنية هي الغاية الأسمى التي تتوخاها الدولة من خلال تبنيها لسياسة خارجية معينة، وان وضوح مضمون المصلحة الوطنية في ذهن صانع السياسة الخارجية او متخذ القرار الخارجي يعد من أهم العوامل المهيئة لنجاح السياسة الخارجية وفعاليتها في تحقيق أهدافها([27]).

ثم ان المصلحة الوطنية تمثل المعيار الحاكم الذي تحدد استنادا اليه طبيعة العلاقات فيما بين الدول من حيث الصداقة والتعاون او من حيث العداء والصراع، فاذا كانت الغلبة لتعارض المصالح المشتركة كان الصراع، واذا حدث العكس انفسح المجال أمام التعاون الدولي الى حين، إذ ليس ثمة صداقة دائمة، ولا عداء دائم في العلاقات الدولية، ونتيجة للوضع السياسي الجديد الذي شهده العراق بعد عام 2003، وما رافقه من عملية تحول سياسي، فضلا عن طبيعة المشكلات التي ورثها من النظام السياسي في المرحلة السابقة، فقد شهدت السياسة الخارجية العراقية تحولات أهمها ([28]) :

1. اعتماد سياسة الانفتاح على المحيط الاقليمي والدولي، لا سيما بعد العزلة التي شهدها العراق قبل عام 2003.
2. الانتقال من مرحلة رد الفعل التي اتسمت بها المرحلة السابقة إلى مرحلة الفعل المرسوم، تمهيدا للقيام بدور اوسع لرسم معادلات التوازن الاقليمية في المنطقة، على الرغم من أن هذه المرحلة تعرضت الى انتقادات لمستوى الانجاز على صعيد السياسة الخارجية بسبب التحديات التي واجهتها الحكومات المتعاقبة، وفي مقدمتها ضعف التوافق السياسي، واستمرار التنازع في الصلاحيات الدستورية، فضلا عن ضعف اختيار الموارد البشرية المسؤولة عن صناعة وإعداد وتنفيذ السياسة الخارجية العراقية.

ان التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية وفقا للمنطلقات السابقة، سوف تعطي انطباعا إيجابيا في بقاء العراق خارج دائرة الصراع الاقليمي، على الرغم من صعوبة بقاء العراق خارج إطار التفاعلات السياسية الاقليمية، لا سيما وانه يبحث عن إعادة الثقة مع القوى الإقليمية المحيطة، فضلا عن إتباع سياسة الانفتاح الاستراتيجي على القوى الفاعلة، بما يتلاءم مع مصالحه الخارجية وتطلعاته الاقليمية.

([26]) دستور جمهورية العراق ، 2005 ، المادة (9).

([27]) مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، ط2، الدار الجماهيرية للنشر ، بنغازي، 2004، ص 227 .

(28) عبد الامير محسن، نحو بناء استراتيجية إقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 26- 27، 2015، ص 2 – 4. وكذلك ينظر علي زياد العلي ، مصدر سابق ، ص 243.

المحور الثالث: العامل الدبلوماسي وسيلة لتفعيل السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003.

تعتمد السياسة الخارجية للدولة مجموعة من الأدوات والوسائل، وتعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف، وبدون توافر تلك الموارد والمهارات يصبح من الصعب تحقيق اهداف السياسة الخارجية، إذ أن ادوات السياسة الخارجية تنصرف إلى تلك الموارد الاقتصادية والمهارات البشرية المستعملة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية ([29]).

اولا: آلية تفعيل العامل الدبلوماسي كوسيلة للسياسة الخارجية العراقية بعد 2003

تعد الدبلوماسية أحد أهم أدوات السياسات الخارجية للدول، وهي العملية التي يتم خلالها اتصال حكومة دولة معينة بأجهزة صنع القرار في حكومة دولة اخرى اتصالا مباشرا بما يضمن للدولة من خلالها موافقة الأطراف الأخرى على خططها وأهدافها، ويشكل التفاوض الأداة الفاعلة والغاية التي تنشدها الدبلوماسية في ترتيبها للعلاقات الدولية انطلاقا من ان الدبلوماسية هي الاداة السلمية في تبادل العلاقات بين الدول والتي تهدف لإزالة اسباب الخلاف والعداء بينهما ([30]).

وانطلاقا من ان المكانة السياسية للدولة في إطار البيئة الخارجية تتسم بالتغير والديناميكية بالضرورة، فان الامر يتطلب وضع سياسة خارجية عراقية تستجيب لهذه الضرورة، وقوام هذه السياسة الاعتراف بأن التفاعلات الاقليمية والدولية تشهد حالة من التقارب والتعاون تارة، وحالة من التوتر والصراع تارة أخرى، في ظل بيئة اقليمية مرتبكة، تعاني من عدم الاستقرار، وتقاطع المصالح والارادات.

فانه يتوجب على صانع القرار السياسي الخارجي العراقي اعتماد مبدأ المبادرة بدلا من ردود الفعل، من خلال التعامل مع الواقع الدولي والاقليمي، وتقدير ظروفه والأوضاع القائمة فيه تقديرا واقعية، وحساب الامكانات الذاتية المرتبطة بالعراق، لكي يحافظ العراق على الموضوعية في بناء علاقاته الدولية، وهو ما يتطلب ترويض الواقع وتوظيفه خدمة للمصلحة العراقية، والقبول بالتحقيق المرحلي للمنفعة الذي يقره الواقع، لكي تصل فيما بعد إلى المنفعة الأكبر وفق ما مخطط له ([31]).

وهو ما يضع العراق اما متطلب اساس يتمثل باعتماد نهج متكامل لجوانب العلاقات المتعددة الاقتصادية منها، والسياسية وفق قراءة موضوعية لمعطيات الواقع، عبر الحركة وسماتها الابداعية المبنية على الوعي المسبق والدقيق للأهداف المطلوب إنجازها.

([29]) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص 91.

(30) فكرت نامق العاني، النظرية التفاوضية وحل الصراعات الدولية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (11)، 2001، ص 16- 17.

(31) يسرى مهدي صالح ، فائق حسن جاسم، الحياد الاقليمي في سياسة العراق الخارجية، مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، العدد 5، تموز 2018، ص61.

وفي هذا السياق، ولأجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية العراقية، فالأمر يتطلب إتباع دبلوماسية الانفتاح على آفاق جغرافية جديدة، أي التنويع الجغرافي للدبلوماسية، عبر تطوير وتوسيع نطاق الدبلوماسية من خلال التأقلم والتكيف مع البيئة الدولية الجديدة، فضلا عن توسيع جغرافية المصالح في عالم متغير يزداد تعقيدا وترابطا، اعتمادا على علاقات إقليمية متنوعة وشراكة مع البلدان المختلفة، وبما يضمن المصالح الوطنية العراقية ([32]).

وعلى الرغم من أن السياسة الخارجية العراقية لاسيما بعد عام 2003، انطلقت من ثوابت ومنطلقات جديدة، للتعبير عن المبادئ والاهداف والتطلعات الاستراتيجية، إلى جانب الدفاع عن سمعة العراق الدولية، إلا أن الواقع يؤشر وجود مجموعة من المتطلبات والشروط التي ينبغي العمل على تحقيقها، وهي تشكل تحديا من جانب آخر أمام السياسة الخارجية العراقية، وهي:

1. **تحديد الأهداف والاولويات:** إذ هناك ضرورة الى ان تكون المصالح الوطنية متطابقة مع أهداف السياسة الخارجية، وترتيبها وفق سلم الأولويات ([33]).

   بمعنى أن السياسة الخارجية العراقية يجب أن تعتمد ترتيب الأولويات اهدافها، لكي تتسنى لها المفاضلة بينها في حالة تعارض هذه الأهداف مع بعضها، او في حالة قصور الامكانيات عن تحقيق هذه الأهداف مجتمعة، ويأتي في مقدمة هذه الأولويات ما يأتي ([34]):

   أ. حماية الأمن الوطني وسلامة الكيان الاقليمي للدولة.

   ب. دعم قدرات الدولة وإمكاناتها من القوة بصورها المختلفة.

   ت. تأمين الرفاهية الاقتصادية لمواطني الدولة.

   ث. الدفاع عن قيم المجتمع واهدافه العليا وحماية الثقافة الوطنية.

   ج. الدفاع عن الأيديولوجية الرسمية للدولة والترويج لها دولية.

2. **اعتماد التخطيط الاستراتيجي:** تشكل عملية التخطيط أهم خطوات بناء السياسة الخارجية، عبر تحديد التكاليف والارباح للخيارات والاهداف المطروحة ([35]) فالدول الحديثة لا يمكن لها أن تحتل مكانة يليق بسمعتها وهيبتها الدولية من دون ان تضع لنفسها خطة بعيدة وقريبة المدى تتناول جميع جوانب حياتها السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والاقتصادية، بما يتفق ومصالحها وتراثها القومي والفكري والحضاري ([36]).

   إذ تعاني السياسة الخارجية العراقية من ضعف التخطيط الاستراتيجي، والقدرة على استشراف المستقبل عبر جمع المعلومات وتحليلها من أجل إنجاز مهمة أو تحقيق هدف معين، لا سيما وان الوظيفة الأهم في عملية التخطيط هي صناعة الخيارات في السياسة الخارجية. والجزء المتعلق بتوجيه العلاقات الخارجية

---

(32) كوثر عباس الربيعي، التخطيط للدبلوماسية العراقية: دبلوماسية المستقبل: دبلوماسية التفاعل، من كتاب علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الأداء السياسي، ط1، بغداد، بيت الحكمة، 2012، ص 353 – 354.

([33]) عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية ، دار هومة للنشر، الجزائر، 2008 ص 28.

([34]) فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير، مصدر سبق ذكره، ص 28.

([35]) عامر مصباح، مصدر سبق ذكره ، ص 35.

([36]) محمد طه بدوي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 333.

يتمثل بالاستراتيجية السياسية الخارجية الذي تعبر فيه السياسة الخارجية عن خطوطها ومرتكزاتها الأساسية، وتأتي الدبلوماسية لتأخذ بهذه الخطوط والمرتكزات التي تحتويها السياسة الخارجية وتضعها موضع التنفيذ والتطبيق ([37]).

3. **توحيد الرؤى السياسية:** أن حقيقية كون السياسة الخارجية للدولة، إنما هي انعكاس للسياسة الداخلية، يتطلب توحيد الجبهة الداخلية للعراق، عبر لملمة التنافر واختلاف الرؤى السياسية بين القوى السياسية العراقية، والتي أصبحت تشكل تهديدا فعليا لمدى فاعلية السياسة الخارجية العراقية سواء في التفاعلات الاقليمية أو الدولية، إذ أن اختلاف توجهات الأحزاب على صعيد المواقف في السياسة الخارجية وتدخلاتها غير المؤسساتية أضعف من مسارات الدبلوماسية العراقية تجاه تفاعلات النظام الدولي، مما جعلها مضطربة لعدم وضوح الرؤية والتوجه تجاه القضايا الخارجية، وغياب وحدة اتخاذ القرار السياسي الخارجي، ولا شك فان تضارب الرؤى السياسية التي تمثل وجهات النظر المختلفة للقوى السياسية العراقية إزاء العديد من المتغيرات الرئيسة التي تحكم الفعل السياسي الخارجي العراقي، وتحدد نوعية العلاقات الدولية للبلد، انعكس سلبا على وحدة القرار السياسي الخارجي، وعلى ماهية أهداف السياسة الخارجية العراقية ([38]).

4. اعتماد فلسفة واضحة ومحددة في إطار رسم السياسة الخارجية العراقية، تتجاوز الأفكار المنغلقة والطروحات العقائدية، التي يصبح من الصعب على العراق بوجودها مواكبة التطورات الحاصلة في البيئتين الاقليمية والدولية، إذ أن الفكر السائد في بيئة سياسية معينة قد يؤثر إيجابا أو سلبا على طبيعة إدراك الدولة لمكانتها، وطبيعة دورها ومواقفها من التحالفات وتوازنات القوى في المحيط الخارجي، وهو ما يتطلب من الدبلوماسية العراقية اعتماد عدة مبادئ منها ([39]):

أ. الابتعاد عن ثنائية العدو والصديق.

ب. تبني الفكر البراغماتي في تحديد خيارات المواقف في السياسة الخارجية.

ت. تبني الحدود الاستراتيجية في تحديد أولويات السياسة الخارجية.

وعليه، ومن اجل انجاح الدبلوماسية العراقية هناك حاجة إلى تبني سياسة خارجية واضحة المعالم وخالية من التناقض، لأن التناقض يؤدي إلى إرباك سياسة الدولة ويحبط الثقة المتبادلة بين العراق وغيره من الدول ويسير بالعلاقات مسارا بعيدا عن الاستقرار والمصداقية الدولية، إذ من الذكاء الموازنة بين المصالح الذاتية للدولة وممكنات العمل في ظل المرحلة الدولية القائمة ومصالح أطراف الاقليم والمجتمع الدولي، وعدم استعداء أي طرف من الأطراف.

ففي ظل ارتباك الوضع الاقليمي وتعدد ازماته يمكن القول أن الحنكة السياسية الدبلوماسية العراقية تستوجب فرضية عدم استعداء أي طرف اقليمي، والشروع بمرحلة انفتاح دبلوماسي اقليمي على دول الاقليم عموما، وعلى المنظومة العربية والخليجية تحديدا، فمن منطق الحكمة في الاستثمار السياسي أن يكون موقف العراق متوازنا مراعيا بين ثوابت الدستور ومصالحه الوطنية العليا وان تكون لديه الارادة التامة في لعب دور الوسيط اذا ما طلب احد

---

(37) علي حسين حميد، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003: بين ضرورات دور اكاديمي وتجليات الواقع، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 18، 2011، ص 240.

(38) سعد السعيدي، المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية العراقية بعد انتخابات 2010، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 41، 2010، ص 349.

([39]) علي حسين حميد، مصدر سبق ذكره ، ص 19 – 20.

اطراف الأزمة ذلك صراحة مع عدم اعتراض الطرف الآخر، إذ أن المقبولية لأطراف الأزمة فضلا عن الحيادية من العوامل المهمة لإنجاح جهود الوساطة ([40]).

ولا شك فان استمرارية السياسة الخارجية العراقية، ومدى نجاح الدبلوماسية في المستقبل يتوقف على متغيرين رئيسين هما:

1. طبيعة الوضع الداخلي العراقي من حيث تكريس مبدأ الديموقراطية التوافقية والمحاصصة السياسية، وتباين الطروحات الفكرية والأيديولوجية والرؤى بين القوى والأحزاب السياسية، مما ادى الى تباين المواقف حيال العديد من الأزمات الاقليمية، وانطلاقا من أن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية مما يتطلب توحيد الجبهة الداخلية وضرورة الموازنة بين منهج الدولة الثابت ومراعاة الخصوصية السياسية لهذه القوى في سبيل كسب الأطراف الاقليمية والدولية للحصول على الدعم اللازم الذي يحتاجه العراق مستقبلا ([41]).
2. طبيعة الوضع الاقليمي الذي يمثل ساحة جيبوليتيكية لصراع الارادات والتنافس بين القوى الاقليمية سعيا وراء تحقيق أهدافها ونفوذها في المنطقة. فضلا عن حالة الاستقطاب الشديد التي يتسم بها النظام الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية ومن يساندها في المنطقة، وروسيا الاتحادية وحلفائها الذي اصبح حقيقه لا يمكن نكرانها، وهو ما له آثار سلبية على الوضع الداخلي ادول المنطقة عموما وعلى العراق تحديدا، مما يستدعي من مصانع القرار السياسي الخارجي العراقي اعتماد منهج الوسطية في القرار الخارجي وعدم الاصطفاف او التمحور في أي من سياسات المحاور في المنطقة، فلدى العراق خلافات ومشاكل مع دول المنطقة وان سياساته يجب أن لا تبني على هذه الخلافات وانما العلاقات يجب أن تبني على اساس المشتركات وهي كثيرة والانطلاق منها لتوسيع المساحات المشتركة والمنافع المتبادلة التي تسمح بحل الخلافات لاحقا ([42]).

وفي ضوء ما تقدم، ومن أجل ضمان فاعلية السياسة الخارجية العراقية في البيئتين الاقليمية والدولية، فالعراق بحاجة ماسة لتنشيط دبلوماسية متعددة الأبعاد، انطلاقا من مبدأ البراغماتية المتوازنة تجاه القضايا المختلفة، وتطوير علاقاته مع الدول الأخرى على المستوى الإقليمي والدولي، وهو ما يستلزم الحفاظ على قنوات الاعمال مفتوحة مع بقية الدولي، بصورها المتعددة المباشرة وغير المباشرة، التي هي ضرورية سواء في أوقات السلم او الحرب، اذ لابد من تبادل المعلومات ووجهات النظر بين أطراف التفاوض، كما ولابد من معالجة العقبات التي تواجه العمل التفاوضي بشكل سريع وحاسم، لتمكين الوسيلة الدبلوماسية من تحقيق اهدافها ([43]).

ومما تقدم نخلص إلى أن الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية العراقية تسعى إلى التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة، يجب أن تصب في تحقيق المصلحة القومية للدولة عبر تسخيرها لكافة الأدوات والوسائل

---

(40) علي حسين حميد وكرار كريم راضي، نحو دور عراقي فاعل في حلحلة الأزمات الاقليمية: الدبلوماسية العراقية والازمة القطرية إنموذجا، من كتاب قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، ط1، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بيروت، 2018، ص 257 .

([41]) علي زياد العلي ، مصدر سبق ذكره ، ص 235 – 236.

([42]) علي حسين حميد وكرار كريم راضي، مصدر سبق ذكره ، ص 258.

([43]) فكرت نامق العاني، مصدر سبق ذكره ، ص 28.

الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف، وهو ما يتطلب ادراكا موضوعيا للوضع العراقي الداخلي، وحقائق النظام الدولي الحالية، والاستفادة من استراتيجيات وتكتيكات التفاوض لتحسين أداء السياسة الخارجية العراقية وصولا لتحقيق أهدافها، والتخلص من كافة الضغوطات الاقليمية والدولية، ومن ثم فان دعوات العراق نحو الانفتاح الاقليمي والدولي، والسعي نحو تحقيق السلام والتعاون البناء بين مختلف الأطراف الاقليمية، يجب أن لا يكون مجرد خطاب سياسي مرحلي، فهو لن يزيل الشكوك والتراكمات السلبية التي يحملها التاريخ، وإنما ضرورة تجسيد ذلك بطروحات علمية وواقعية تتناسب وظروف البيئة الاقليمية والدولية، ومصالح واهداف العراق.

ومن هنا فأننا سنتطرق الى نموذج يبين لنا دور العامل الدبلوماسي في تفعيل السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 وذلك من خلال المطلب القادم.

ثانيا: دبلوماسية المياه بين العراق وتركيا (نموذج حالة)

تعد تركيا من الدول الرئيسة المجاورة للعراق، وقد ارتبط شعبها بالشعب العراقي بروابط دينية وسياسية واقتصادية منذ حقبة زمنية ليست بالقصيرة، ولم تستطع المؤثرات السياسية الخارجية خارج المنطقة الجغرافية النيل منها، وقد تطورت العلاقات العراقية التركية في نهاية الستينات من القرن الماضي، وكان من نتائجها إنشاء أنابيب للنفط في السبعينات، والتي أدت إلى تنمية العلاقات بينهما في المجال السياسي والاقتصادي، وكانت هذه الأنابيب من جانب آخر تدر على الأتراك منافع اقتصادية هائلة، ونتيجة لذلك، استطاع البلدان معالجة أمور كثيرة بينهما دون تدخل قوى أجنبية، وكانت هناك زيارات متبادلة على مستويات عالية حتى في الأوقات الحرجة التي مرت بها العلاقات العراقية التركية، ولا سيما عندما اتخذت تركيا قرارا في تسعينيات القرن المنصرم بقطع المياه ولمدة شهر عن العراق ومع ذلك تم تجاوز هذه المعضلة بشكل دبلوماسي ومن دون تدخل أجنبي فيها ([44]).

الا ان تركيا وبحكم مصالحها القومية قامت ببناء عدد من السدود على نهري دجلة والفرات، إضافة إلى السدود التي كانت قد أنشأتها مسبقا، مثل (سد أتاتورك، وسد كيبان، وسد قرة قايا) وغيرها من السدود الحديثة مثل (سد اليسو) والذي يعد أكبر مشروع مائي في تركيا بعد سد أتاتورك، ولهذا السد أثر كبير على العراق، فأن الوضع المائي في العراق اليوم يتأثر بفعل ذلك، لأنه تسبب في حرمان مئات الآلاف من الدونمات الزراعية في العراق من المياه خلال العقد الماضي وسوف يستمر في العقد المقبل، فضلا عن التغيرات الهيدرولوجية لمجاري الانهار، لأن السد يتحكم بكميات كبير من المياه فيها، ما ينعكس على الأوضاع الاقتصادية للعراق، وهو ما سيترك انعكاسات خطيرة على الأوضاع الاقتصادية في العراق، من بينها الزراعة والصناعة وتوليد الطاقة الكهربائية ([45]).

ومن هنا فأن العراق يحتاج الى فتح خط التفاوض الدبلوماسي مع الجارة الشمالية تركيا ، من اجل العمل على وضع حلول وتفاهمات مشتركة بخصوص موضوع المياه ، كونها تمثل اهمية كبيرة في مصالح الدولتين على المستوى الانساني والزراعي والاقتصادي ، وذلك من خلال اقامة لجان تفاوضية متبادلة بين الطرفان تكون مخصصة لهذا الغرض ، وهو ما ينعكس على سياسة العراق الخارجية ايجابيا وتفعيلها مع تركيا من خلال العامل الدبلوماسي والذي يعد اداة تنفيذ

(44) احمد نوري النعيمي ، العلاقات العراقية التركية: الواقع والمستقبل ، ط1 ، مطبعة زهران للنشر ، عمان ، 2010 ، ص 10.

(45) فاضل عبد علي حسن الشويلي ، مستقبل العلاقات العراقية التركية: ازمة المياه انموذجا ، مجلة دراسات في العلوم الاجتماعية والانسانية ، مركز ذي قار للدراسات التاريخية والاثارية ، جامعة ذي قار ، المجلد 2 ، العدد 17 ، 2019 ، ص 147 – 148.

السياسة الخارجية في تحقيق الاهداف الاستراتيجية بأقل التكاليف مع الحفاظ على طبيعة العلاقات والتفاعل السياسي والاقتصادي بين العراق وتركيا.

أن سياسة العراق تهدف الى بناء علاقات ايجابية مع كل دول الجوار وخاصة تركيا التي هي دولة جارة وبإمكانها أن تقدم نوعا من التعاون في مجالات المياه والاعمار والبناء كما هو حاصل في اقليم كردستان فضلا عن مناطق اخرى في الجنوب، وان تشارك تركيا بحجم اكبر من ما هو عليه الان في اعمار العراق، هذا وان تركيا وقعت مع العراق اتفاقية في عام 2008 تقضي بتشكيل لجنة عليا للتعاون الاستراتيجي بين البلدين بوجود إدارة مشتركة للعمل معا من اجل اكتساب دفعة قوية في العلاقات بين البلدين، وجاء في نص الاتفاقية الثنائية التأكيد على تشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي السياسي المشترك، وأن رئيسي وزراء البلدين سيرأسان هذا المجلس ويقوم وزيرا خارجيتهما بتنسيق عمل المجلس، ووضع اللمسات الأخيرة لأجندة كل اجتماع، كما أن الوزراء المعنيين في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار والأمن والموارد المائية، سيكونون أعضاء في هذا المجلس، مع إمكانية أن يقرر رئيسا الحكومتين توسيع المجلس ليضم وزراء ومسؤولين في مجالات معينة مع تطور التعاون الثنائي ليشمل تلك المجالات ([46]).

ان هذا المجلس التعاوني الاستراتيجي السياسي المشترك بين البلدين منذ تأسيسه في عام 2008 وحتى وقت قريب استمر بالعمل على ملفات مهمة على مستوى الأمن والاقتصاد والاستثمار والطاقة والمياه والربط السككي والتأشيرة والأموال المجمدة ومكافحة التنظيمات الإرهابية، وهو ما يعزز صنع الأرضية التي تدعم رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين، مثل اتفاقية إلغاء ازدواجية الضرائب، والاستمرار في المشروعات التنموية خاصة قطاع الطاقة، ومنها الأنبوب النفطي المهم بين كركوك وجيهان، وهو ما يحسب للعامل الدبلوماسي في تعزيز وتفعيل سياسة العراق الخارجية تجاه تركيا في مجالات متعددة كما اشرنا لها في اعلاه والسعي الحكيم من قبل صانع القرار العراقي الى حل المسائل المشتركة بين الدولتين ضمن قنوات الحوار الدبلوماسي والحفاظ على المصالح المتبادلة وتسوية الملفات العالقة بشكل سلمي ودي دون اللجوء الى الادوات والوسائل القسرية بين الطرفين.

الخاتمة:

شكل العامل الدبلوماسي أحد أهم عوامل وأدوات تنفيذ السياسات الخارجية للدول في تعاملها مع الدول الأخرى، والتي تشير إلى إدارة العلاقات الدولية من خلال تفاعل المبعوثين الدوليين حول قضايا حيوية، لها الأولوية في ذهنية صانع القرار السياسي الخارجي، مثل تنمية العلاقات الودية، والابتعاد عن الحروب والتوترات، وإقامة العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وبما يسهم في ديمومة الأمن والاستقرار في إطار التفاعلات الاقليمية والدولية.

أن جميع الوحدات الدولية في عالم اليوم، وفي ظل التطورات التي تشهدها البيئتين الاقليمية والدولية، لا تستطيع الاستغناء عن الدبلوماسية كوسيلة فاعلة لتنفيذ اهداف السياسة الخارجية، إذ أن هدف الدبلوماسية هو التوفيق بين المصالح والارادات المتقاطعة للدول، ومحاولة فتح قنوات للاتصال فيما بينها، وإيجاد الحلول والمعالجات للمشكلات والأزمات التي تسود تفاعلات العلاقات الدولية.

ووفقا لما تقدم فقد استندت السياسة الخارجية العراقية وفق دستور عام 2005، على اسس ومبادئ واضحة وثابتة في كيفية التعامل مع مختلف القضايا والأزمات الاقليمية والدولية، واعتمدت على منطلقات اتصفت بالواقعية، لا

(46) رواء زكي يونس ، الاقتصاد التركي والابعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية ، ط1 ، دار زهران للنشر ، عمان ، 2011 ، ص 275.

سيما في ظل التحديات والتهديدات التي تواجه العراق، ومدى المخاطر المترتبة على تفاعلات المحيط الاقليمي، والذي يتسم بالتنافر وعدم الاستقرار، والصراع أحيانا.

وتأسيسا على الرؤية الواقعية للأحداث، فعلى صانع القرار السياسي العراقي أن يدرك أنه على الرغم من التقاطعات بين القوى الإقليمية، فأنها لا يمكن أن تلغي ثوابت الجغرافيا أو معطيات التاريخ، وهو ما يرتب على السياسة الخارجية العراقية العمل على تبني دبلوماسية متعددة الأبعاد، عبر اعتماد الانفتاح الاستراتيجي على مختلف القوى الإقليمية والدولية، بهدف تجاوز تراكمات الماضي، فضلا عن العمل على تصفير المشكلات مع دول الجوار الاقليمي، وإرساء مبدأ التعاون والشراكة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ولأجل ضمان نجاح العامل الدبلوماسي في تحقيق أهداف السياسة الخارجية العراقية، فيجب على صانع القرار السياسي أن يأخذ بنظر الاعتبار تناقضات الداخل، وصراعات الخارج، وضرورة تحديد المخاطر والعمل على حماية المصالح الوطنية، وان السير في هذا الاتجاه سوف يجعل من الدبلوماسية العراقية قادرة على تحقيق أهداف سياسة العراق الخارجية.

قائمة المصادر

1. احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، ط1 ، دار زهران للنشر ، عمان ، 2011 .
2. احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2009 .
3. احمد نوري النعيمي ، العلاقات العراقية التركية: الواقع والمستقبل ، ط1 ، مطبعة زهران للنشر ، عمان ، 2010 .
4. اسماعيل صبري مقلد ، السياسة الخارجية: الاصول النظرية والتطبيقات العملية ، ط1 ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، 2013 .
5. جلال كاظم القيسي ، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية في عالم متحول ، من كتاب علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الاداء السياسي ، ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2012 .
6. جيمس دورتي وروبرت بالستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة : وليد عبد الحي ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، 1985 .
7. دستور جمهورية العراق ، 2005 ، المادة (8).
8. دستور جمهورية العراق ، 2005 ، المادة (9).
9. دورين بنيامين هرمز ، حيدر فوزي صادق ، السياسة العراقية الخارجية: رؤية في المعوقات والممكنات ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، المجلد 12 ، العدد 51 ، 2015 .
10. رواء زكي يونس ، الاقتصاد التركي والابعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية ، ط1 ، دار زهران للنشر ، عمان ، 2011 .
11. سعد السعيدي، المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية العراقية بعد انتخابات 2010، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 41، 2010 .
12. سعد حقي توفيق ، العلاقات الدولية ، ط1 ، دار عدنان للطباعة ، بغداد ، 2017 .
13. سيف الهرمزي ، مقتربات القوة الذكية الامريكية كآلية من اليات التغيير الدولي ، ط1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2016 .

14. صباح طلعت قدرت ، الوجيز في الدبلوماسية والبروتوكول ، ط3 ، مطبعة كركي ، بيروت ، 2013.
15. صباح نعاس شنافة ، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام 2003 ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد 51 ، 2012 .
16. عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية ، دار هومة للنشر، الجزائر ، 2008 ص 28.
17. عبد الامير محسن، نحو بناء استراتيجية إقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 26- 27، 2015 .
18. علاء ابو عامر ، العلاقات الدولية : الظاهرة والعلم ، ط1 ، دار الشروق للنشر ، عمان ، 2004.
19. علي حسين حميد وكرار كريم راضي، نحو دور عراقي فاعل في حلحلة الأزمات الاقليمية: الدبلوماسية العراقية والازمة القطرية إنموذجا، من كتاب قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، ط1، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بيروت ، 2018 .
20. علي حسين حميد، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003: بين ضرورات دور اكاديمي وتجليات الواقع، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 18، 2011 .
21. علي زياد العلي ، منطلقات السياسة الخارجية العراقية وخياراتها حيال الازمة الخليجية: نحو دور مرتقب وتوازن اقليمي جديد ، من كتاب قطر وازمة الخليج: عقدة الجيبولتيك والتنافس الاقليمي ، ط1 ، مركز بلادي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، 2018 .
22. غانم علوان الجميلي ، السياسة الخارجية ، ط1 ، دار نزيه كركي ، بيروت ، 2013 .
23. غلين بالمر وكليفتون مورغان ، نظرية السياسة الخارجية ، ترجمة: عبد السلام علي ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 2011 .
24. فاضل زكي ، الدبلوماسية في عالم متغير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1992 .
25. فاضل عبد علي حسن الشويلي ، مستقبل العلاقات العراقية التركية: ازمة المياه انموذجا ، مجلة دراسات في العلوم الاجتماعية والانسانية ، مركز ذي قار للدراسات التاريخية والاثارية ، جامعة ذي قار ، المجلد 2 ، العدد 17 ، 2019 .
26. فكرت نامق العاني، النظرية التفاوضية وحل الصراعات الدولية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (11)، 2001 .
27. كوثر عباس الربيعي، التخطيط للدبلوماسية العراقية: دبلوماسية المستقبل: دبلوماسية التفاعل، من كتاب علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الأداء السياسي، ط1، بغداد، بيت الحكمة، 2012 .
28. مازن اسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية : دراسة نظرية ، مطبعة دار الحكمة ، بغداد ، 1991 .
29. مثنى علي المهداوي ، السياسة الخارجية العراقية بعد 2010 ، مجلة كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 41 ، 2010 .
30. مثنى علي المهداوي ، السياسة الخارجية: دراسة نظرية ، ط1 ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2020 .
31. محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ط2 ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، 1998 .
32. محمد طه بدوي واخرون ، النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية للدولة ، دار التعليم الجامعي للنشر ، الاسكندرية ، 2013 .

33. مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، ط2، الدار الجماهيرية للنشر، بنغازي، 2004 .
34. ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة علم السياسية ، ط1 ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، 2011 .
35. يامن خالد يسوف ، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية ، ط1 ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، 2010 .
36. يسرى مهدي صالح ، فائق حسن جاسم، الحياد الاقليمي في سياسة العراق الخارجية، مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، العدد 5، تموز 2018 .

انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية (المساعي والتحديات)

Iraq's Accession to the World Trade Organization (efforts and challenges)

أ. د/ زياد طارق عبد الرزاق(*)

سيف صباح عبود(**)

ملخص: سعى العراق بعد عام (2003م) إلى الانتقال من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق ، وتم ترجمة ذلك بعدة إجراءات على ارض الواقع منها التقدم بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام (2004م) ، وتم قبوله بصفة مراقب في نفس العام ، وجرت عدة اجتماعات دورية على شكل جولات من أجل الإيفاء بالمتطلبات الأساسية للانضمام بشكل كامل من ذلك الوقت إلى يومنا هذا ، وجاء ذلك بالتزامن مع السياسة التي اعتمدتها منظمة التجارة العالمية في السنوات الأخيرة والمتمثلة بنشر سياساتها والعمل على توسيع عضوية منظمة التجارة العالمية واستمرار حث الدول على تقديم طلبات الانضمام إلى المنظمة .

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي ان الواقع العراقي غير قادر على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لعدم قدرته على مواجهة التحديات الاقتصادية والتشريعية والسياسية، مما يتطلب بعدم الإسراع في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

الكلمات المفتاحية: مساعي العراق، التحديات الاقتصادية، التحديات التشريعية، التحديات السياسية، منظمة التجارة العالمية.

Abstract: After the year (2003 AD), Iraq sought to move from the central economy to the market economy, and this was translated after procedures on the ground, including applying to join the (WTO) in (2004 AD), and was accepted as an observer in the same year, and several periodic meetings took place In the form of rounds in order to fully meet the basic requirements for accession from that time to the present day, this came in conjunction with the policy adopted by the (WTO) in recent years, which is to publish its policies and work to expand the membership of the (WTO) and continue to urge countries to submit applications to join the organization .

The study aims to know the size of the challenges that hinder Iraq's efforts to join the (WTO), based on the premise that "the nature of structural imbalances in the Iraqi economy, weak legislation and laws, and lack of unity of political decision, will constitute a major challenge to Iraq's march to join the (WTO)."

The most important findings of the study is that the Iraqi reality is unable to join the(WTO) due to its inability to face the economic, legislative and political challenges, which requires not to hurry to join the (WTO).

Key Words: Iraq Endeavors, Economic Challenges, Legislative Challenges, Political Challenges , WTO.

مقدمة

تُعد منظمة التجارة العالمية من أهم المنظمات الاقتصادية الدولية ذات الصلة بالتجارة العالمية، والتي تسعى إلى فتح الأسواق إمام تدفق السلع والخدمات وتحرير التجارة العالمية، ويتطلب من البلدان الراغبة للانضمام إليها استكمال جميع متطلبات الانضمام والقبول بمبادئها.

وقدم العراق طلب الانضمام إلى المنظمة في عام (2004م) ، وحصل على صفة المراقب فيها وعقد من خلالها العديد من الجولات التفاوضية مع الفريق العامل بغية تهيئة جميع الشروط الواجب على العراق تنفيذها لاستكمال متطلبات الانضمام ، إلا إن مسيرة العراق واجهتها الكثير من التحديات الاقتصادية والتشريعية والسياسية والتي عرقلت من انضمام العراق إلى المنظمة .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة حول معرفة حجم التحديات التي تقف أمام طموح العراق في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ومعرفة إمكانية العراق في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في ظل واقعه الحالي .

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة حول تقييم مدى قدرة وإمكانية العراق في الانضمام إلى المنظمة من خلال دراسة وتحليل واقعه الاقتصادي والتشريعي والسياسي ومدى ملائمته مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

إشكالية الدراسة :

تكمن إشكالية الدراسة من تساؤل أساسي هو " ما ابرز التحديات والمشاكل التي وقفت عائقاً إمام ملف انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية؟.

وبناءً على ذلك نطرح تساؤلات فرعية عدة هي :

1. ما الفوائد المرجوة من انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية ؟.
2. ما دوافع العراق في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ؟.

فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها " إن طبيعة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وضعف التشريعات والقوانين وعدم وحدة القرار السياسي ، شكلت معوقاً لمسألة انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية " .

منهجية الدراسة :

من اجل إثبات فرضية الدراسة ، ودراسة جميع المعطيات الخاصة بالإجراءات التي يتخذها العراق من اجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي ، من اجل وصف ودراسة طبيعة عمل منظمة التجارة العالمية ، ووصف طبيعة الواقع الاقتصادي في العراق ، والمنهج التحليلي لدراسة وتحليل الإجراءات التي اتخذها العراق من اجل الحصول على العضوية الكاملة ومعرفة اهم العقبات التي يواجهها .

هيكلية الدراسة :

لدراسة موضوع " تحديات انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية " تم تقسيم الدراسة على مبحثين فضلاً عن المقدمة والخاتمة ، فالمبحث الأول : محاولات العراق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتم تقسيمه على مطلبين ، المطلب الأول يتناول دوافع الانضمام ، إما المطلب الثاني مسيرة العراق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

إما المبحث الثاني فيتناول تحديات انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية ويتضمن ثلاث مطالب : المطلب الأول التحديات الاقتصادية ، والمطلب الثاني التحديات التشريعية ، إما المطلب الثالث والأخير التحديات السياسية .

المبحث الأول: مساعي العراق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

بعد عام (2003م)، سعى العراق إلى الانفتاح الاقتصادي والاندماج مع المجتمع الدولي، بعد إن عاش في عزلة دولية نتيجة سياسات النظام السابق، ومن ضمن محاولاته في الاندماج مع العالم هو سعيه للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية(***) الذي يعد بمثابة خطوة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العالمي، وقبل دراسة مسيرة العراق ومساعيه للانضمام إلى المنظمة يتوجب معرفة دوافع العراق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

المطلب الأول: دوافع الانضمام

هنالك أسباب عدة دفعت العراق إلى تقديم طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يمكن إجمالها فيما يلي:

1. سعى العراق إلى اعتماد آليات السوق كنهج اقتصادي جديد بعد عام (2003م)، على خلفية ما لوحظ من إخفاقات كبيرة للقطاع العام[1].
2. تتمتع منظمة التجارة العالمية بموقع متميز على مستوى المؤسسات الدولية وتقوم بدور محوري على الصعيد الدولي لاتساع نطاقها، حيث لم يقتصر دورها على إزالة وتخفيض الحواجز الجمركية للتجارة الدولية فقط، بل شملت أيضاً الحواجز والمعوقات غير الجمركية، وتنظيم تجارة الخدمات وإيجاد آلية خاصة لتسوية المنازعات التجارية بطريقة فعالة، هذا العامل شكل دافعاً للعراق من أجل الانضمام إلى المنظمة.
3. يتصف أداء السوق العالمي بوقتنا الحاضر بحدة المنافسة بين المنتجين، ويوفر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ميزة تنافسية أكبر للدول الأعضاء في المنظمة من أجل مواجهة الدول التي تقع خارج نطاق المنظمة.
4. الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أصبح أمراً حتمياً، وذلك لتحكم الدول الأعضاء في المنظمة بنسبة(85%) من حجم التجارة العالمية، ما يجعل الدول غير الأعضاء في عزلة تجارية.
5. مخاوف العزلة الاقتصادية التي تعاني منها البلدان العربية ومنها العراق، لكون هذه البلدان تفتقد للاكتفاء الذاتي وخاصة مع غياب السوق العربية المشتركة[2].
6. يُعد انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية إلى توجيه اهتمامات المنظمة لقضاياه بالشكل الذي ينسجم مع ثقله الاقتصادي ووزنه التجاري الدولي[3].
7. يرى بعض الخبراء الاقتصاديين بان انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية سيفتح أفاق جديدة للعراق مثل: فتح الأسواق العالمية إمام العراق، جذب الاستثمار الأجنبي، الاندماج في الاقتصاد العالمي، والانفتاح إمام رؤوس الأموال والاندماج مع الأسواق المالية العالمية[4]

8. يعد انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية عاملاً للاندماج مع المجتمع الدولي بعد العزلة التي عاشها قبل عام (2003م).

9. إذا ظل العراق خارج منظمة التجارة العالمية، فلن يكون باستطاعته تحقيق التنمية المستدامة والتنويع من خلال اعتماد بديل الاستيراد [5] .

المطلب الثاني – مسيرة العراق في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية :

اتجه العراق نحو تقديم طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لرغبته في الانفتاح على العالم الخارجي، خصوصاً بعد إن كان الاتجاه العام قبل عام (2003م) ضد الانضمام لأن النظام السياسي آنذاك كان يعتبر منظمة التجارة العالمية هي نوع من الامبريالية الأمريكية وتتدخل في الشؤون الداخلية للدول من أجل السيطرة الأمريكية على العالم حتى تغير الوضع بعد عام (2003م)، نحو الانضمام للمنظمة وعدم تفويت فرص التقدم والتطور التي تتاح من خلال الانضمام [6]، ما دفع العراق إلى تقديم طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب بتاريخ (23) كانون الثاني (2004م)[7] ، وحصل بعد ذلك على موافقة المجلس العام في (11) شباط (2004م) بقبول عضوية العراق بصفة مراقب[8] .

وتعهد العراق بعد موافقة المجلس العام على صفة المراقب بالعمل على تهيئة متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من خلال كلمة ألقاها مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة آنذاك السيد (احمد المختار) على هامش اجتماعات المجلس العام، إذ أكد ((إن هناك الكثير ما يجب عمله ، وهناك الكثير من الفوائد التي سيجنيها العراق من صفة المراقب، ستساعدنا على الفهم وبشكل أفضل لكل ما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية، وعلى تبني قوانين وأنظمة تتماشى مع متطلبات منظمة التجارة العالمية، واليوم اتخذ العراق الخطوة الأولى في طريقه الطويل والشاق نحو الحصول على العضوية الكاملة))[9]

واتخذ العراق عدد من الخطوات للبدء بإجراءات الانضمام إلى المنظمة والحصول على العضوية الكاملة : **أولاً- تشكيل لجنة وطنية** : تم تشكيل لجنة وطنية خاصة لمتابعة شروط الانضمام سميت (باللجنة الوطنية المعنية بانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية) بتاريخ (2004/6/7م) وبرئاسة وزير التجارة ونائبه المدير العام لدائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية وأعضاء من ممثلي الوزارات ذات الشأن بالإضافة إلى وزارة التجارة وهي (الثقافة، الصناعة، الزراعة، التخطيط، العلوم والتكنولوجيا) وأيضاً ممثلي القطاع الخاص مثل (اتحاد الغرف التجارية، واتحاد الصناعات العراقية) وتكون عضويتهم ممن هم بدرجة مدير عام فما فوق[10] .

حيث تقوم هذه الجهات بدراسة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وكلاً حسب اختصاصه (في مجال تجارة السلع والخدمات والملكية الفكرية) وتقدم دراستها ورؤاها بهذا الشأن إلى مجلس الوزراء ومن ثم تقوم اللجنة بتوحيد جميع الرؤى بمشروع قانون إلى مجلس الوزراء، ومن ثم إلى مجلس شورى الدولة من اجل المناقشة، وفي نهاية المطاف يُرسل إلى البرلمان من اجل التصويت عليه[11] .

وقد اخذ قسم منظمة التجارة العالمية في دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية بوزارة التجارة على عاتقه التنسيق بين اللجان الفرعية وممثلي الوزارات من جهة، ومنظمة التجارة العالمية والدول الأعضاء من جهة ثانية، من أجل تنسيق خطوات العمل وتحديد مسارات التعاون وبالطريقة التي تخدم مسيرة العراق من أجل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وتوجيه الجهود التي تبذل من قبل الجهات العاملة على ملف الانضمام من أجل انجاز الملفات وبالأسلوب العملي الذي يصب في مصلحة الاقتصاد العراقي[12] .

ثانياً- الاجتماعات مع الفريق العامل : في (2004/12/13م) تم تأسيس الفريق العامل المعني بانضمام العراق لمنظمة

التجارة العالمية[****]، برئاسة السيدة Klwdya ywryba (كلوديا يوريبه) سفيرة دولة كولومبيا [13]وقدمت اللجنة الوطنية مذكرة السياسة الخارجية إلى الفريق العامل عام(2005م) وكانت عبارة عن استعراض لواقع السياسة الاقتصادية للعراق لمرحلة ما قبل عام (2003م)[14] .

وبعد ذلك تم عقد اجتماعين بين أعضاء اللجنة الوطنية والفريق العامل وهي:

أ- الاجتماع الأول والذي تم عقده في جنيف بتاريخ (2007/5/25م) بين أعضاء اللجنة الوطنية والفريق العامل، وبحضور عدد كبير من الدول الأعضاء ، وتم خلال هذا الاجتماع ما يلي[15] :

ب- الإجابة على استفسارات الدول الأعضاء حول ملف مذكرة سياسة التجارة الخارجية.

ت- تم الطلب من العراق بتقديم الملف الأول الخاص بالزراعة ، وملف العوائق الفنية إمام التجارة ، وملف الصحة والصحة النباتية ، وملف الملكية الفكرية ، فضلاً عن الخطة التشريعية للقوانين العراقية.

ث- كما وطرحت الدول الأعضاء خلال الاجتماع مجموعة أسئلة واستفسارات حول الملفات المطلوبة من العراق انجازها كان أبرزها أسئلة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والهند وكندا.

وتم تسليم كافة الملفات التي طلبتها المنظمة خلال هذا الاجتماع من ملفات الانضمام والإجابة عن الأسئلة والاستفسارات والخطة التشريعية في شهر كانون الثاني من عام (2008م)، وتم توزيعه من قبل سكرتارية المنظمة على الدول الأعضاء ، وتم تحديد شهر نيسان من عام(2008م) موعداً لعقد الاجتماع الثاني لفريق العمل[16] .

1. الاجتماع الثاني بتاريخ (2008/4/2م) الذي عقد بجنيف مع الفريق العامل وتم خلال الاجتماع ما يلي[17] :

أ- الإجابة على مئات الأسئلة والاستفسارات الموجهة من معظم الدول الأعضاء في المنظمة حول سياسته الاقتصادية والتجارية والمالية والنقدية .

ب- طُلب من العراق تحديث خطة التشريع التي قدمت في الاجتماع الأول، وتهيئة العروض الأولية للسلع ، والتزامات العراق الخاصة في قطاع الخدمات فضلاً عن أسئلة أخرى قدمت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وتايوان .

وبدوره قام العراق بالإجابة عن الأسئلة التي طرحت في هذا الاجتماع وأرسلت إلى المنظمة في كانون الأول من العام(2008م) .

بالإضافة إلى الاجتماعين السابقين عقد اجتماعات ثانوية بين الوفد العراقي ورئيس الفريق العامل السيد (عمر الهلالي)[*****] لمناقشة المراحل التي مر بها العراق في سعيه للانضمام، وفي ضوء طلب المنظمة من العراق بتقديم العروض الأولية للسلع وجداول الالتزامات الوطنية الخاصة بقطاعات الخدمات ، فقد قامت اللجنة الوطنية المعنية بالانضمام بتسمية اللجان الفرعية المنبثقة عنها وهي: لجنة التجارة في السلع ، لجنة التجارة في الخدمات، ولجنة التشريعات والقوانين[18] .

ثالثاً- الملفات المطلوبة : العراق وبصفته عضو مراقب في منظمة التجارة العالمية يسعى إلى تهيئة جميع المتطلبات والشروط المطلوبة منه من أجل الانضمام، وذلك من خلال تهيئة الملفات التالية:

1. ملف مذكرة السياسة التجارية الخارجية للعراق : يضم هذا الملف سياسة التجارة الخارجية للعراق والقوانين والأنظمة والتعليمات التي تنظم التجارة الخارجية والداخلية ، فضلاً عن المؤسسات والشركات العامة والخاصة ذات الصلة بالعمل التجاري والاقتصادي ، وتحتوي هذه المذكرة على معلومات تخص العراق من جميع النواحي التجارية والاقتصادية والصناعية والزراعية والخدمية ، وقد تم تقديم هذه

المذكرة إلى سكرتارية منظمة التجارة العالمية في عام(2005م)، وتم تحديث هذه المذكرة وإرسالها بصورة رسمية إلى سكرتارية منظمة التجارة العالمية عن طريق ممثليتنا الدائمة في جنيف بتاريخ (2018/2/5م)، وتم أعمامها على أعضاء الفريق العامل بتاريخ (2018/2/9م)، وتم توجيه الأسئلة بشأنها من قبل الدول الأعضاء ، والعراق بهذه الفترة يسعى إلى تحديث بعض الفقرات الخاصة بالملف وبما يتلاءم مع متطلبات المنظمة[19].

2. ملفات السلع وتقسم إلى عدة ملفات ثانوية وكما يأتي:

أ- ملف العرض الأولي للسلع **(Initial goods offer)** ، اللجنة المعنية بدراسة العرض الأولي للسلع، الأعمال المناطة بها في مناقشة جداول رسوم التعرفة الجمركية[20] وفقاً لقانون التعريفة الجمركية المرقم (22) لسنة(2010م)[21]، إذ تم تحديد النسب الجمركية التي تمثل السقوف العليا المربوطة بالمعدلات الموحدة، لما يقارب من (8000)مادة موزعة على (97) فصل، التي شملت المواد الزراعية وغير الزراعية والتي يمكن للعراق استيرادها[22] .

وهذه النسب الجمركية هي التي من المؤمل عرضها للتفاوض الأولي إمام الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية كإحدى الملفات الرئيسية في جولة المفاوضات الثالثة[23] .

ب- جداول الدعم الحكومي للزراعة **(domestic support tables)**، تعد اتفاقية الزراعة مجموعة من القوانين والالتزامات على صعيد : الدعم المحلي، النفاذ للأسواق، دعم الصادرات، وتتعلق هذه القوانين بالتزامات كل بلد، من اجل تقليل آثار الدعم المشوه للتجارة، وهذه الالتزامات توضع على شكل جداول تسمى (جداول تنازلات التعرفة الجمركية)(******) ، خاصة لكل بلد عضو في منظمة التجارة العالمية ، حيث تغطي هذه الجداول كل أنواع المنتجات الزراعية المستوردة عند حدود كل بلد، ويتطلب قيام الدول الأعضاء في المنظمة بتبني تدابير التعرفة الجمركية ومن ثم التعهد بأجراء تخفيضات عليها[24] .

وقد أنجز العراق استمارة محدثة تخص الدعم الحكومي الزراعي ، من قبل وزارة الزراعة للسنوات (2011-2012-2013) بدلاً من الاستمارات السابقة (2000-2001-2002)، (2004-2005-2006)، نتيجةً لعدم دقة الإحصائيات فيها ، والتي تم إبلاغ المنظمة بذلك في حينها، وتم إرسالها أكثر من مرة إلى المنظمة للمراجعة الفنية ، حيث وردت بشأنها الكثير من الملاحظات الفنية ، وأيضاً عدم تعاون الجانب الكردستاني مع الحكومة الاتحادية بذلك، وبالتالي تحاول وزارة الزراعة وبالتعاون مع وزارة التجارة بإجراء تعديلات على الاستمارات المحدثة بغية إرسالها مرة ثانية للمنظمة[25]

.

ت- ملفات تتعلق بالصحة والصحة النباتية والحيوانية والحواجز الفنية إمام التجارة ، تعد من الملفات المطلوبة من العراق لأجل الانضمام ، حيث يجري العمل على انجاز هذه الملفات من قبل اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة الوطنية المعنية بانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، اذ يجري العمل على استكمال ملف الصحة والصحة النباتية في الجزء الخاص بوزارة الصحة بالاعتماد على قانون الصحة العامة رقم(89) لسنة 1981م(*******). ونظام سلامة الأغذية المرقم(29) لسنة1982م المعدل بنظام رقم(4) لسنة2011م، إما الجزء الخاص بوزارة الزراعة هي الاعتماد على قانون الصحة الحيوانية رقم(32) لسنة2013م. وقانون الحجر الزراعي رقم(76)(********) لسنة2012م[26] .

إما بالنسبة لملف الحواجز الفنية إمام التجارة ، ما زال العمل جاري على المراجعة القانونية لقانون التقييس

والسيطرة النوعية المرقم(54) لسنة 1979م المعدل ، بعد إن تم إقرار مسودة سياسة الجودة الوطنية على تطوير البنية التحتية للجودة ، وتعزيز حماية المستهلك، وتسهيل التجارة من قبل جميع الوزارات والجهات ذات العلاقة بمكونات الجودة والمواصفات واللوائح الفنية، فقد تم إعداد قانون اللوائح الفنية على أساس الجودة الوطنية للعراق ولا يزال القانون في مجلس شورى الدولة ، وفي حال إقرار القانون فسيقوم الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية بتعديل الفقرات المدرجة في قائمة الفحص التوضيحية الملحقة بملف العوائق الفنية إمام التجارة ، وتسمية نقاط الاتصال في حكومتي المركز والإقليم لملف الصحة والصحة النباتية والحيوانية ، ملف الحواجز الفنية إمام التجارة لتسهيل تطبيق الإجراءات وإعطاء المعلومات اللازمة إلى سكرتارية منظمة التجارة العالمية[27] .

ث- الخطة التشريعية للعراق **(Legislative action plan)**، يجري وبشكل مستمر العمل على موائمة التشريعات العراقية مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى تحديث الخطة التشريعية للقوانين العراقية، التي تتضمن القوانين المطلوبة من قبل المنظمة بالإضافة إلى قوانين ومشاريع قوانين تم إضافتها من قبل الجانب العراقي كونها ترتبط بنشاطات المنظمة [28] .

ويعمل العراق حاليا من خلال لجنة تترأسها وزارة التجارة على إعداد مقترح لتعديل القوانين التجارية التي لا تنسجم مع سياسة العراق الاقتصادية، بغية موائمتها مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية[29] .

ج- ملف التجارة في الخدمات،(**Services Schedules of National Commitments**) يختص هذا الملف بتوضيح التزامات العراق ومدى التحرير والانفتاح إمام الاستثمار الأجنبي لتلك القطاعات الخدمية[30]. حيث قامت اللجنة الفرعية المعنية بالتجارة في الخدمات ، والمنبثقة عن اللجنة الوطنية بالانتهاء من مسودة جداول الالتزامات الوطنية لـ(7) قطاعات رئيسية تشمل (المالية والمصرفية والتأمين، السياحة والسفر، الاتصالات، الأعمار والإسكان، البيئة، التعليم، والخدمات الصحية والاجتماعية والتوزيع)، إما القطاعات المتبقية فهي(خدمات الأعمال التجارية، الخدمات الثقافية، الخدمات الترفيهية، الخدمات الرياضية ، وخدمات النقل) فلم يتم انجازها بشكل كامل لحد الآن ، لغياب التنسيق الصحيح بين الجهات المعنية[31] .

تعتمد جداول الالتزامات على توضيح درجة حق النفاذ للسوق بالنسبة لمجهز الخدمة الأجنبي، وبيان المحددات على النفاذ للسوق والمعاملة الوطنية وإدراجها في جداول خاصة ليتم التفاوض عليها، مع إمكانية تغيير هذه الجداول وتحديثها وفقاً للتحديثات في التشريعات والقوانين العراقية ذات الصلة[32] .

ح- ملف الملكية الفكرية**(Intellectual property)**: إما ملف الملكية الفكرية فما زال العراق يسعى إلى توحيد كافة القوانين الحاكمة للملكية الفكرية في العراق، ليكون أكثر انسجاماً مع مبادئ منظمة التجارة العالمية ، ومشروع القانون ما زال في مجلس شورى الدولة[33] .

ويعمل قسم منظمة التجارة العالمية وبالتنسيق مع الوزارات العراقية وجهات القطاع الخاص على تحديث الملفات الفنية، حيث انهى القسم تحديث مسودة نظام التجارة الخارجية للعراق بالإضافة إلى ملف الدعم الحكومي الزراعي وملف العرض الأولي للسلع ، حيث تم إرساله إلى سكرتارية منظمة التجارة العالمية لإجراء المراجعات الفنية بشأنه ، حيث وردت العديد من الملاحظات الفنية التي تتطلب بعض التغييرات الجذرية والتحديثات مثل وجوب تطبيق النظام المنسق لعام (2017م) بدلاً من عام(2002م)، وذلك لأن نسخة النظام هذه قد تم تطبيقها في اغلب الدول الأعضاء ، وكذلك تحديث خطة التنفيذ التشريعية للعراق وترجمة القوانين ذات الصلة، وبالإضافة إلى إرسال جزء من ملف الخدمات لإجراء المراجعة ، حيث وردت العديد من الاستفسارات والملاحظات بشأنه، وبدوره سيقوم قسم منظمة التجارة العالمية بعقد العديد من الاجتماعات مع اللجان التخصصية لمناقشتها وتعديلها[34] .

ويتضح لنا مما سبق بان العراق لم يستكمل جميع الإجراءات المطلوبة منه للانضمام إلى المنظمة، على الرغم من مرور (19) عام من حصوله على صفة المراقب، نتيجة عدم الجدية لدى صانع القرار السياسي لهذه المسألة في الإصرار على تهيئة جميع المتطلبات اللازمة للحصول على العضوية الكاملة في المنظمة.

المبحث الثاني تحديات انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية

من المعلوم إن العراق لم ينضم حتى الآن إلى منظمة التجارة العالمية في الوقت الذي انضم إليه اغلب دول المنطقة، يعود ذلك إلى جملة من التحديات التي واجهت العراق نتيجة الإحداث السياسية التي مر بها بعد عام (2003م)، وانعكاساتها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في البلاد، الأمر الذي أدى إلى عدم مقدرة العراق حتى الآن من استكمال متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وعليه سنتناول في هذا المبحث دراسة تحديات انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية من خلال ما يلي:

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية

هنالك مجموعة من القيود والمعوقات الاقتصادية التي وقفت عائقاً إمام انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، يمكن إجمالها حسب ما يلي :

أولاً- النفط واتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، حيث لم يتم ذكر تجارة النفط في جولات الجات ولا حتى في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وذلك لعدة أسباب ، أبرزها القناعة بالطبيعة الإستراتيجية لسلعة النفط ، وسيطرة الشركات العالمية للنفط والتابعة للدول الصناعية على تجارته عالمياً ، والتركيز على السلع المصنعة [35] .

وقد برر صندوق النقد العربي عدم إعطاء النفط الأهمية الكافية ، لعدم وجود تعريفة جمركية مرتفعة عليه في بلدان العالم ، والنفط يمثل السلعة المستوردة للبلدان المتقدمة التي تسعى للحصول علية بمعزل عن إي اتفاق أو تكتل[36] .

والعراق يعد من البلدان الريعية[*]، حيث تصل نسبة صادراته النفطية من إجمالي الصادرات إلى أكثر من (90%) كما هو مبين في الجدول الآتي :

جدول (1): الصادرات النفطية ونسبتها ضمن إجمالي الصادرات العراقية(2011-2020م) (تريليون دينار عراقي)

السنوات	الصادرات النفطية	إجمالي الصادرات	نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات
2011م	97,33	97,4	%99,9
2012م	110	110,4	%99,7
2013م	104,4	104,6	%99,6
2014م	98,3	98,5	%99,7
2015م	57,3	57,6	%99,6
2016م	51,6	51,7	%99,9
2017م	70,6	70,9	%99,5

2018م	99,5	100,7	%98,8
2019م	94,3	98,2	%96
2020م	52,5	57،1	%91,9

من إعداد الباحث بالاستناد على: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاءات التجارة ، التقرير السنوي للصادرات (2011-2020م).

وبناءً عليه فان عدم ورود النفط ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية يشكل تحدياً للعراق حول انضمامه للمنظمة، لكون العراق من البلدان الريعية ويعتمد على النفط بشكل كبير في إيراداته العامة ، مما سبب باختلال في هيكله الاقتصادي نتيجة لعدم اعتماده على مصادر بديلة غير النفط ، فعلى الرغم من حصوله على عوائد كبيرة نتيجة ارتفاع في أسعار النفط في السنوات التي أعقبت عام (2003م) من جهة ، والزيادة في الإنتاج والتصدير النفطي من جهة أخرى ، إلا إن الإدارة الاقتصادية لتلك الأموال لم تستطيع بناء أو تحقيق نهضة اقتصادية ، وبعد عام (2014م)، ومع انخفاض أسعار النفط العالمية حصل عجز كبير في تغطية احتياجات الموازنة التشغيلية فضلاً عن الموازنة الاستثمارية، مما أدى إلى تراجع كبير في الإنفاق الاستثماري وتوقف العديد من المشاريع الاستثمارية بسبب عدم قدرتها على تسديد التزاماتها المالية[37]، وعليه فان العراق لا يمكنه استثمار سلعة النفط ضمن مفاوضاته مع الفريق العامل لعدم ورود اتفاقية للنفط ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية .

ثانياً- تحدي القطاع الزراعي، يُعاني القطاع الزراعي في العراق من مشاكل كثيرة أدت إلى تراجع الزراعة في البلاد، مما ولد تحدياً كبيراً إمام ملف انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية ويمكن توضيحها بما يلي :

أ- قلة الموارد المائية ، حيث يُعاني العراق من نقص كبير في الموارد المائية اذ انخفضت كمية المياه الواردة من (77مليار متر مكعب) سنوياً خلال ثمانينات القرن الماضي إلى اقل من (30مليار متر مكعب) خلال العقد الأول من القرن الحالي[38] ، نتيجة المشاكل مع البلدان المجاورة (تركيا وإيران وسوريا) ، لكون هذه البلدان هي من تتحكم بكميات المياه الواردة إلى العراق، وعدم التزامها بالقوانين الدولية الخاصة بتنظيم مياه الأنهار المشتركة، إذ أثرت المشاريع الكبيرة كالسدود في سوريا وتركيا سلباً على الإمدادات المائية إلى العراق، فضلاً عن قلة مياه الإمطار وارتفاع في درجات الحرارة في العراق ، وعدم وجود شبكات متكاملة لمياه الري ، وكذلك ضعف الطاقات الخزينة للمياه من اجل التمكن من الاستفادة منها في مواسم الجفاف[39] .

ب- التلوث البيئي ، جاء تلوث البيئة نتيجة عوامل عديدة أهمها : الحروب التي خاضها العراق قبل عام(2003م) ، وما رافقه من تدمير المنشآت العسكرية والصناعية والبنى التحتية، الذي ساهم في تلوث الهواء ، بالإضافة إلى ذلك تلوث المياه الذي يعود أسبابه إلى رمي المخلفات في الأنهار، تلك الأسباب أدت إلى ارتفاع في تكاليف الإنتاج الزراعي لاستعمال مبيدات باهضة الثمن من جانب وانخفاض الإنتاج الزراعي من جانب أخر[40] .

ت- عدم القدرة على المنافسة، حيث تمتاز السلع المحلية بارتفاع كبير في السعر والكلفة مقابل ذلك انخفاض كبير في الجودة والكمية ، وجهة ثانية نجد السلع المستوردة ذات كلف وأسعار منخفضة وإنتاج اكبر، مما يولد ضعف في القدرة التنافسية بالنسبة للسلع المحلية مقابل السلع المستوردة.

ث- ضعف إمكانيات العراق التكنولوجية والفنية والإدارية في تطبيق الجودة والسلامة الصحية والبيئية على السلع المنتجة محلياً والمستوردة [41] .

ج- عجز غذائي مستمر، حيث يُعاني العراق من عجز غذائي نتيجة انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي ومعدلات

النمو[42]، وبالأخص التي تدخل في صلب الأمن الغذائي للمستهلك مثل الحبوب كالقمح والشعير، والبقوليات والزيوت النباتية والسكر وغيرها، إذ أصبح العراق مستورداً رئيسياً للمواد الغذائية منذ مدة طويلة ، ويُعاني من فجوة غذائية تتسع باستمرار في ظل سياسة إغراق السوق المحلية بمختلف أنواع المواد الغذائية والسلع[43]، فعلى الرغم من اهتمام المنظمة بسياسة الإغراق إلا إننا نجد قيام بعض الدول الأعضاء في المنظمة باعتماد هذه السياسة من اجل تحقيق مصالحها على حساب الإضرار بمصالح الآخرين، على سبيل المثال صدرت الولايات المتحدة الأمريكية كميات كبيرة من محصول الذرة إلى الفلبين وبسعر اقل من (30%) عن السعر العالمي مما الحق الضرر بأكثر من مليوني فلاح يعيش على إنتاج الذرة في الفلبين ، كذلك الحال في العراق فبعد انكشاف السوق العراقية على الأسواق العالمية بعد عام (2003م)، تم إغراقها بالسلع الزراعية غالبيتها ذات نوعية رديئة وتباع بأسعار منخفضة ، مما اثر بشكل سلبي على المنتج المحلي لعدم قدرته على منافسة السلع المستوردة[44] .

ونتيجةً لذلك نجد إن العراق لم يعد يمتلك إي سلعة زراعية يمكن إن يصدرها للخارج بما في ذلك التمور الذي كان البلد الأول في إنتاجها، إما الآن فأصبح من البلدان التي تُعاني من انخفاض كبير جداً في إنتاج التمور، وبناءً عليه فان الواقع الزراعي في العراق غير مهيأ للانضمام لكونه يُعاني من نقص في الإنتاج وضعف إمكانياته في زيادة الإنتاج .

ثالثاً- تحدي القطاع الصناعي ، حيث تراجعت الصناعة في العراق حالها حال القطاع الزراعي و بمختلف مجالات الإنتاج والتوزيع، إذ توقفت معظم خطوط الإنتاج الصناعي في العراق منذ فرض الحصار الاقتصادي على العراق في تسعينيات القرن الماضي والغزو الأمريكي الذي تعرض له العراق عام (2003م) ، وما لحق من دمار في البنى التحتية والمنشآت الصناعية ومراكز الأبحاث ومستلزمات الإنتاج التي تعرضت غالبيتها للسلب والنهب[45]، إضافة إلى التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى تدهور كبير في الواقع الصناعي في العراق لدرجة اختفاء واندثار الكثير من الصناعات واختفائها واعتماد العراق على المنتجات الأجنبية المستوردة ، مما أدى إلى تعطيل شبه كامل للقطاع العام إضافة إلى ذلك تفعيل غير مبرمج للقطاع الخاص[46] .

ويمكن إن نوجز أسباب تدهور القطاع الصناعي في العراق كما يلي[47] :

1. ارتفاع نسبة استيراد السلع والخدمات والمدخلات الإنتاجية ، وتردي مستوى البحث والتطوير نتيجة تقادم الأجهزة والمعدات المستخدمة في الصناعة ، بالإضافة إلى عدم وجود قطع غيار التي يمكن من خلالها تأهيل الأجهزة والمعدات العاطلة لمواكبة الإنتاج .
2. عدم الاستفادة من التجارب والخبرات العالمية بمجال الصناعة عن طريق إرسال وفود وبعثات وإقامة الدورات التخصصية من اجل رفع مستوى الخبرة والمهارة للعاملين فيها .
3. قلة براءات الاختراع والنماذج الصناعية المسجلة في العراق تعكس تردي البحث والتطوير في كل من القطاع العام والخاص في البلاد .

ونتيجةً لذلك نرى بان تراجع الصناعة العراقية تجعل من موضوع انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية صعب للغاية ، لعدم إمكانياتها للمنافسة الدولية ، مما يجعل موقفها ضعيف إمام البلدان الصناعية، وبالتالي يحتاج العراق إلى إعادة بناء القطاع الصناعي وتفعيل القطاع الخاص من اجل المساهمة في تهيئة متطلبات العراق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

رابعاً- تحدي قطاع الخدمات، يُعاني قطاع الخدمات في العراق من عدم وجود فرصة حقيقية لبنائه وتطويره ، لعدم

اهتمام الحكومة العراقية لتطوير ودعم هذا القطاع مما يشكل تحدياً كبيراً لملف انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية[48]، خصوصاً وان تجارة الخدمات تحظى بأهمية كبيرة في منظمة التجارة العالمية ، ويمكن معرفة ابرز أسباب تراجع قطاع الخدمات في العراق من خلال النقاط التالية :

1. ضعف القطاع المصرفي في العراق و تراجعه مما يشكل حاجزاً إمام إمكانية تشجيع النشاط الخاص وعدم المقدرة على المنافسة الأجنبية ، حيث إن حوالي (90%) من أصول النظام المصرفي مجمعة لدى ثلاثة مصارف حكومية هي (مصرف الرافدين، مصرف الرشيد ، والمصرف العراقي للتجارة)[49] .

ومن الشروط المفروضة على العراق من اجل تحرير القطاع المصرفي كأحد مطالب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية[50] :

أ- منع التحكم في سعر الفائدة .

ب- العمل على تخفيض الاتجاه الإداري للإقراض بواسطة الحكومة .

ت- منح الحق لقطاع الخدمات المالية لموردين جدد.

ث- استقرار البيئة الاقتصادية من اجل جني الفوائد المرجوة من التحرير.

وبما إن العراق يتسم بارتفاع في معدلات الفساد الإداري والمالي فانه يحتاج إلى جهود كبيرة من اجل العمل على إتمام المتطلبات التي يقع على عاتقها ملف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

2. تراجع دور القطاع السياحي في العراق ، حيث واجه القطاع السياحي في العراق عدة عقبات أدت إلى تقليص دور السياحة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، منها غياب النظام الجيد للمعلومات والإحصاء السياحي، والتركيز في استثماراتهم على المجالات الضيقة التي قد لا يحتاجها السائح الأمر الذي يشكل عائقاً في مجال تطوير الاستثمارات السياحية[51] .

3. تراجع النظم المحاسبية في العراق لكون مخرجاتها تخدم الدولة بالدرجة الأساس لسيادة القطاع العام فيها، في الوقت الذي تخدم فيه النظم المحاسبية في البلدان المتقدمة شركات القطاع الخاص، ووفق لذلك فان النظم المحاسبية تحتاج إلى إعادة هيكلته بالشكل الذي يتوافق مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية[52] .

المطلب الثاني – التحديات التشريعية :

يواجه العراق تحديات تشريعية في عملية انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية ، فالمطلوب من العراق إن يهيأ نسيجاً قانونياً سانداً، وهذا الشيء لا يتم إلا من خلال قوانين منسجمة مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فكما هو معروف إن منظمة التجارة العالمية تسعى لتحرير التجارة من القيود الاقتصادية والتشريعية التي تضعها الدول مع بعضها البعض ، وبناءً على ذلك يتوجب على العراق إن يهيأ قوانين تتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، حيث أثرت التوجهات السياسية السابقة في بعض من القوانين النافذة التي تؤمن بالاقتصاد المركزي، فعلى سبيل المثال قانون التجارة العراقي رقم (30) لسنة (1984م) ، الذي لم تراعي فيه خصوصية المعاملات التجارية حيث غلب عليه التوجه المدني على التجاري ، وكذلك الحال في إليه فض المنازعات التجارية فالعراق وبالرغم من إصدار قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة (2006م)، وإقراره للتحكيم كإلية لفض المنازعات الناشئة عن الاستثمار إلا إن العراق ولحد الآن يعتمد على قانون المرافعات وقواعده الخاصة بالتحكيم في فض النزاعات التجارية وهي لا تصلح إن تطبق على نطاق المنازعات الاستثمارية لكونها شرعت للتحكيم المحلي وليس التجاري الدولي وهذا الشيء لا يتوافق مع آليات فض النزاعات في منظمة التجارة العالمية[53] .

ويشترط في الدولة العضو في المنظمة بان تكون سلطتها القضائية تتمتع بالحد الأدنى من المبادئ العامة في النظام القضائي مثل استقلال القضاء عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وقدرة القضاء الوطني على تفسير المعاهدات الدولية، وكذلك الحال توفير آلية واضحة لتنفيذ جميع الأحكام الأجنبية التي تصدر عن المنازعات التجارية، فمن ناحية استقلال القضاء فلا نستطيع القول باستقلال القضاء كما ولا نستطيع القول بتبعية السلطة القضائية للسلطة التنفيذية ، إما من ناحية تنفيذ الأحكام الأجنبية التحكيمية فنجد إن آلية تنفيذ هذه الأحكام تتسم بالغموض وغياب الآليات اللازمة لتنفيذ الإجراءات المطولة التي تستغرقها عملية تنفيذ هذه الأحكام والتي تتصف بالبيروقراطية القضائية ، وهذا الشيء لا ينسجم مع ما تريده المنظمة ، وكذلك الحال ابتعاد العراق عن تفسير وتطبيق المعاهدات الدولية ، ووفقاً لذلك فيتوجب على العراق إذا ما أراد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تطوير المؤسسات القضائية والتركيز على مبدأ تفسير المعاهدات وإجراء دورات تدريبية بآلية فض المنازعات عن طريق التحكيم الدولي[54] .

وبالنسبة للملكية الفكرية فبعد عام (2003م) اخذ العراق بالاعتماد على استيراد مكونات الحزمة التكنولوجيا اعتماداً كلياً، يعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها: الأوضاع الأمنية التي يمر بها البلد ما اثر بشكل سلبي على الإنتاج الزراعي، ومن المتوقع وبشكل كبير إن يستمر هذا الأثر السلبي حتى بعد انضمام العراق إلى المنظمة، لأن وفقاً لمبادئ الاتفاقية الخاصة بالملكية الفكرية فإن أسعارها سترتفع في الأسواق العالمية ما يؤدي إلى تحميل البلد مبالغ مالية كبيرة عند استيراد تلك الحزم التكنولوجيا، مما يتعذر على القطاع الخاص من استيرادها نتيجة ضعف إمكانياته المالية من جهة، وضعف توجه الفلاحين نحو التكنولوجيا الجيدة والمتطورة من جهة أخرى[55] .

ونظم العراق ثلاث قوانين للملكية الفكرية هي قانون العلامة التجارية رقم (21) لسنة (1957م)، وقانون براءة الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المرقم (65) لسنة (1970م)، وأخيراً قانون حماية حق المؤلف المرقم (30) لسنة (1971م) ، كل هذه القوانين لم تراعي التطورات التكنولوجية التي وصل إليها العالم ، إذ إن التشريعات والقوانين العراقية الخاصة بالملكية الفكرية لا ترتقي إلى التشريعات العالمية بهذا المجال ، مما يتوجب على العراق إذا ما أراد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بتعديل قوانينه وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بمجال حقوق الملكية الفكرية[56]

.

وبناءً عليه يمكن تلخيص ابرز التحديات التشريعية في العراق بما يلي[57] :

1. قدم التشريعات إذ إن اغلب التشريعات التي تنظم الحياة التجارية والاقتصادية في العراق قد مضى عليها زمناً طويلاً على تشريعها مما يتوجب إعادة النظر فيها وبما يتناغم مع اتفاقيات وتشريعات المنظمة .
2. طول الفترة الزمنية في تعديل القوانين من مرحلة المسودة إلى إقرارها، نتيجة كثرة المراحل التي تمر فيها مسودة التشريعات من الوزارة أو الجهة طالبة التعديل، ومن ثم إلى مجلس شورى الدولة ، ومن بعدها إلى مجلس الوزراء، ومن ثم إلى مجلس النواب لغرض قراءته قراءة أولى وثانية ليتم تشريعه لاحقاً.
3. عدم التنسيق والموائمة بين الوزارات والمؤسسات الحكومية في تطبيق التشريعات .

ومن جانب أخر هنالك بعض الآثار السلبية التي يمكن إن تطال المنظومة التشريعية في العراق عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ويمكن إجمالها بما يلي[58] :

1. القبول الفوري باتفاقية مراكش المنشئة للمنظمة والاتفاقيات المرفقة معها ، مما يدل على ذلك اعتبار تلك الاتفاقية بمثابة جزء من صفقة واحدة تشمل جميع الاتفاقيات والتي تشكل بمجملها نظاماً قانونياً موحداً تفرض على جميع الأعضاء اعتماده بتشريعاتها وأنظمتها الوطنية، من دون إن يكون لها الحق بالتحفظ على إي بند من بنود تلك الاتفاقية، وهذا ما يتعارض مع حق الدولة بالتحفظ على إي بند من بنود المعاهدات

الدولية عند التوقيع أو المصادقة عليها بمقتضى المادة (19) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة (1969م)، حيث قد تكون بعض من بنود المعاهدة المطلوب التحفظ عليها لا تنسجم مع المعايير الدولة المعنية ، أو تخالف مصالحها الوطنية والقومية .

2. ينبغي على العضو في المنظمة التنازل على قدر من حريته بسن وتطبيق تشريعات وقوانين خاصة بسياسته التجارية ، وان يتجنب المعاملة التميزية في العلاقات التجارية ، علي سبيل المثال عدم فرض قيود جديدة على وارداته، وبالنتيجة يمثل تقليصاً لصلاحيات الدولة في اتخاذ القرارات الوطنية وتحويل تلك الصلاحيات إلى المنظمة، إي يتعين على تلك البلدان التشاور مع المنظمة قبل اتخاذ إي قرار متعلق بالتجارة .
3. الخضوع التام لأحكام اتفاقية (التربس) والتي تفرض على الأعضاء في المنظمة بضرورة إعادة النظر في تشريعاتها الداخلية التي تتعلق بإحكام الاتفاقية، خاصة العقوبات الجزائية والتشديد عليها بما ينسجم مع الحماية المطلوبة بإحكام تلك الاتفاقية، وفقاً لذلك يعد اشتراط تعديل التشريعات الجزائية الوطنية بخصوص الفعل الإجرامي والعقوبة المحددة له يمثل تدخل في اختصاص البلدان الأعضاء وعدم احترام سيادتها .

وبناءً على ذلك نرى بان الواقع الاقتصادي الحالي يشكل تحدياً كبيراً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لكون اقتصاد البلد ريعي يعتمد على النفط فقط في تحريك عجلة الاقتصاد في البلد مع تراجع في القطاعات الأخرى الصناعة والزراعة والخدمات ، ويحتاج البلد إلى التنويع في كافة المجالات وعدم الاعتماد على النفط كمورد وحيد وتفعيل قطاع الخاص في البلد وعدم الاعتماد على القطاع العام ، وكذلك الحال يحتاج العراق إلى خبراء قانونين على مستوى عالي من اجل دراسة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومحاولة تشريع قوانين موائمة مع المنظمة من اجل تسريع عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

المطلب الثالث: التحديات السياسية لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية

يواجه العراق تحديات سياسية عرقلت من مسيرته في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، تتمثل هذه التحديات بطبيعة النظام السياسي في العراق بعد عام (2003م)، الذي اتخذ من الشراكة السياسية نهجاً للحكم والقائم على تقاسم السلطة بين جميع مكونات المجتمع العراقي وفقاً لأوزانها الاجتماعية، من اجل حسم الصراع حول السلطة السياسية، إلا إن هذا الصراع استمر و وصل إلى أعلى مستوياته[59]، نتيجة اعتماده على المحاصصة التوافقية وسيلة لتسلم السلطة ما بين المكونات السياسية، مما اثر سلباً على أداء وعمل النظام السياسي، وأصبحت الوظيفة العامة وسيلة للكسب والثراء حتى لو على حساب البلد ، مما افقد النظام وحدته وانسجامه[60] .

ونتيجةً لذلك انتشر الفساد الإداري[*] في العراق ، خاصة بعد عام (2003م)، بوتيرة عالية من ذي قبل واتخذ اشكالاً متعددة (مالياً، إدارياً ، وسياسياً)[61] ، ويعد الفساد أفه خطيرة نخرت الدولة العراقية بشكل عام ، ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها : عدم وجود نظام سياسي فعال يستند إلى مبدأ الفصل بين السلطات وتوزيعها بشكل امثل أي بمعنى غياب دولة المؤسسات القانونية والسياسية والدستورية ، ضعف الممارسات الديمقراطية في البلاد ، ضعف السلطة القضائية[62]، ويترتب على ذلك اثاراً سلبية أهمها :

1. تراجع كفاءة الاستثمار بشكل عام، وإضعاف مستوى الجودة في البنى التحتية العامة، نتيجة تفشي الرشاوى بشكل كبير وواسع ، وبالتالي أصبح من الصعب السيطرة عليه .
2. خروج رؤوس الأموال الوطنية خارج العراق .

3. سوء توزيع الدخل والثروات داخل العراق ، نتيجة قيام أصحاب النفوذ بتوظيف مراكزهم الاجتماعية لصالحهم[63] .
4. القصور في المعرفة العلمية لدى أعضاء اللجنة الوطنية والفريق التفاوضي في العديد من القضايا التي تحدث في داخل المنظمة ، فضلاً عن قلة الخبرات المطلوبة للتفاوض.
5. الافتقار إلى سياسة تجارية واضحة ، نتيجة التغير المستمر في أعضاء اللجنة الوطنية ، إما بسبب إحالتهم على التقاعد ، أو بسبب تنقلهم إلى جهات أخرى ، إضافة إلى التغييرات المستمرة للسادة وزراء التجارة مما يؤدي إلى قطع سلسلة العمل التنظيمي[64] .
6. اختيار كوادر غير كفوءة نتيجة المحاصصة في دوائر الدولة ، مما يقلل من مقدرتهم على أداء واجباتهم المناطة بها[65] .

ونستنتج مما سبق بان حجم التحديات التي تواجه العراق للانضمام إلى المنظمة كبيرة جداً وتحتاج إلى جهود كبيرة من أعضاء اللجنة الوطنية المعنية بانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، والوزارات المعنية بهذا الشأن، من اجل استكمال متطلبات الانضمام وتذليل جميع العقبات التي تقف إمام العراق، واهم العقبات هي العقبات التشريعية لكون إن أهم نقطة يتوجب على البلد الطالب للعضوية في المنظمة هي موائمة التشريعات والقوانين الداخلية مع اتفاقيات المنظمة ، وبالرغم من مرور (19) عام من تقديم طلب الانضمام إلا إن الوضع ما زال على ما هو عليه ، وبالنتيجة يحتاج العراق إلى إرادة سياسية من اجل تذليل كل تلك التحديات إذا ما أراد الانضمام .

الخاتمة

بعد ان تم التطرق إلى مساعي العراق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية نجد ان توجه العراق نحو الانضمام إلى المنظمة يعد أمراً ضرورياً ومهماً للغاية ، لأن الانضمام سيخلق الظروف الاقتصادية والتشريعية اللازمة للتنمية في البلاد ، إلا أنها لا تضمن الفوائد المرجوة للبلاد، لأن الحصول على تلك المزايا يتوقف على مدى قدرة البلاد على خلق مناخ مستقر وملائم ومنسجم وقادر على تنفيذ التزامات المنظمة، وإن تكون المفاوضات بين الفريق التفاوضي والمنظمة مصحوبة بالدراسات العلمية ذات الصلة ، وفي نفس الوقت فان بقاء العراق خارج إطار المنظمة سيجعله في عزلة دولية .

ونتيجة لذلك نرى إن العراق وفي ظل ظروفه الحالية غير مهيئاً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لوجود اختلالات كبيرة في القطاع الاقتصادي ، نتيجة عدم وجود منتج محلي سواء كان صناعي أو زراعي منافساً للمنتجات العالمية ، واعتماد إيرادات الدولة على النفط بنسبة كبيرة جداً وعدم وجود إي تنوع في الموارد الاقتصادية ، فضلاً عن عدم نضج القطاع الخاص للدرجة الذي يمكنه من ممارسة الدور المفترض له في مرحلة الانضمام ، فضلاً عن قدم معظم التشريعات العراقية وعدم موائمتها مع اتفاقيات المنظمة ، وعدم وجود إرادة سياسية حقيقية بسبب عدم وحدة القرار السياسي العراقي ، وبذلك تثبت صحة فرضية الدراسة بان التحديات إمام انضمام العراق إلى المنظمة كبير.

وفقاً لما تقدم فقد توصل الباحث إلى عدد من الاستنتاجات:

1. يعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل واختلالات بنيوية ، يتضح ذلك من خلال هيمنة القطاع النفطي على معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى في تمويل الموازنة العامة للدولة .

2. على الرغم من تبني الدولة اقتصاد السوق بعد عام (2003م) بدلاً من الإدارة الشمولية ، إلا إن آليات هذا التحول لم تكتسب الصيغة النهائية لحد الآن ، إذ لا تزال بعض مفاصل الدولة تعتمد أساليب الإدارة الشمولية .
3. غياب الكفاءة لدى الجهات المعنية بانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية ، نتيجة الفساد الإداري والمالي المستشري في كل مفاصل الدولة حال دون إنجاز الأعمال المرسومة من اجل إتمام متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .
4. هنالك عدم انسجام في العمل بين حكومتي المركز والإقليم ، إذ تعمل حكومة الإقليم باستقلالية عالية عن حكومة المركز، مما يسبب بإرباك كبير لدى الفريق التفاوضي نتيجة عدم دقة البيانات بين الحكومتين .
5. إن عدم انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية سوف يؤدي ذلك إلى عزلة البلد عن الأسواق العالمية ، ولن يتمكن من تحقيق إي نمو وتطور ، حيث إن الصادرات الوطنية بحاجة إلى أسواق مفتوحة وتجارة حرة لكي تنمو وتتطور.
6. العراق في وضعه الحالي غير مهيأ للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، نتيجة عجز القوانين والتشريعات الحالية من مجاراة طلبات المنظمة ، ووضعه الاقتصادي والسياسي المرتبك ، وبالنتيجة فينبغي على العراق عدم التعجل في عملية الانضمام إلى المنظمة والإبقاء على صفة المراقب حتى وان طالت المدة ، لكي يتسنى له العمل على تهيئة البيئة الخصبة والملائمة للانضمام .
7. يُعاني العراق من إفرازات التدخل الأمريكي (الغربي) سنة 2003، المتغير الذي ما يزال يؤثر على مختلف الأبعاد والبنى السياسية للبلاد.

الهوامش

(*) أستاذ دكتور في كلية القانون والعلوم السياسية/ الجامعة العراقية- العراق- بغداد

(**) باحث من العراق – بغداد saif87sabah@gmail.com

(***) هي منظمة دولية تأسست في الأول من كانون الثاني عام 1995م ، مقرها مدينة جنيف ، تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول وما يترتب على ذلك من اثار سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وبيئية ، للمزيد من المعلومات ينظر إلى : سهيل حسين الفتلاوي ، منظمة التجارة العالمية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2009م ، ص46 .

(1) Adil Issa Kadhim Wazni ،Ammar Mahmood Hameed ،The Role of Social Market Economy Mechanisms in Promoting Iraq's Accession to the World Trade Organization ،International Journal of Psychosocial Rehabilitation ،Vol. 24 ،Issue 07 London ،2020 ،P10724.

(2) همسة قصي، العراق ومنظمة التجارة العالمية بعد عام 2003م، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد والإدارية والمالية ، صادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بابل، المجلد 10، العدد1، بابل،2018م، ص416-417.

(3) يسرى عامر عبدالكريم، اثر إدارة التفاوض في قيادة مفاوضات انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية، بغداد ، 2009م، ص75.

(4) ثريا الخزرجي ، انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية والتحديات إمام القطاع المالي والمصرفي، دراسة مقدمة من المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ، بغداد، 2011م، ص44.

(5) نظام جبار طالب وسنان عبد الحمزة تايه ، التحديات إمام انضمام العراق إمام منظمة التجارة العالمية: دراسة قانونية تحليلية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع لكلية القانون جامعة البصرة ، البصرة ،2018م، ص7-8.

(6) ميادة حسن رحيم ، إمكانية انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية الإشكالية والنتائج ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ،صادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، المجلد 15، العدد4 ، النجف الاشرف ، 2018م ، ص402.

(7) وزارة التجارة العراقية ، مذكرة الحصول على صفة المراقب في منظمة التجارة العالمية ، 60WT/LS الأصل انكليزي ، بغداد ،2004/1/23م ، (بيانات غير منشورة).

(8) الموقع الرسمي لوزارة التجارة العراقية على الرابط التالي : http://mot.gov.iq ، تاريخ الزيارة ، الساعة 10:51مساءاً في2020/12/30م.

(9) وزارة التجارة العراقية ، كلمة السيد مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في اجتماعات دورة المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في جنيف للفترة 11-12 شباط 2004م بعد حصول موافقة الدول الأعضاء على منح العراق صفة المراقب في المنظمة ، بغداد ، 2004م ، (بيانات غير منشورة).

(10) الأمر الوزاري المرقم 2265 بتاريخ 2004/6/7م ، الصادر عن وزارة التجارة العراقية ، الدائرة الإدارية والمالية ، الخاص بتشكيل اللجنة الوطنية المعنية بانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية .

(11) عمار محمود حميد ، نقل التكنولوجيا في العراق في ظل اتفاق TRIPs وعضوية منظمة التجارة العالمية ، مجلة الإدارة والاقتصاد، صادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، المجلد4 العدد16 ، كربلاء ، 2015م ، ص189.

(12) جعفر بهلول جابر ، انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية الطريق إلى بناء اقتصاد عراقي ناهض ، مجلة التجارة العراقية الالكترونية ، صادرة عن وزارة التجارة العراقية / دائرة تطوير القطاع الخاص/ قسم الدراسات والنشر ، العدد12 ، بغداد ، 2017م، ص8.

(* ***) ضم الفريق العامل المعني بانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية كل من الأعضاء (الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد الأوربي ، مصر ، الأردن، فيتنام، المغرب ، البرازيل، النرويج ، عمان ، الإمارات العربية المتحدة) للمزيد من المعلومات ينظر إلى : فاضل جواد دهش ، الآثار المترتبة عن انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية على مستقبل القطاع الزراعي ، مطبعة العزة، بغداد ، 2010م، ص188.

(13) الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية عبر الرابط التالي : https://www.wto.org ، تاريخ الزيارة الساعة 9:49مساءاً بتاريخ (2021/1/6م).

(14) بثينة حسيب، التحديات التي تواجه انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، صادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، السنة 14، العدد48، بغداد ، 2016م، ص123.

(15) مقابلة أجراها الباحث مع الآنسة نضال صبري حميد مديرة قسم منظمة التجارة العالمية في دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة العراقية بمقر القسم ، في يوم(2021/1/5م).

(16) مقابلة أجراها الباحث مع الآنسة نضال صبري حميد ، مصدر سبق ذكره .

(17) المصدر نفسه.

(*****) الاجتماع الغير رسمي الذي عقد بين الوفد العراقي برئاسة وكيل وزارة التجارة السيدة سويبة محمود زنكنة مع السفير عمر الهلالي رئيس الفريق العامل المعني بانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية بتاريخ (2011/1/26م)، وتم اطلاعه على المرحلة التي يمر بها العراق في إطار سعيه للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والانجازات المتحققة في إعداد وتهيئة ملفات التفاوض كجزء من متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، إما اللقاء الثاني بالسيد عمر الهلالي فقد تم بتاريخ (2017/11/17م)، حيث التقى الوفد العراقي المشارك في الاجتماعات التي عقدت في جنيف للفترة من (16-2017/11/17م)، برئيس الفريق العامل وأعضاء الفريق المعني بالانضمام: المصدر نفسه .

(18) المصدر نفسه .

(19) مقابلة مع الآنسة نضال صبري حميد ، مصدر سبق ذكره.

(20) المصدر نفسه.

(21) قانون التعريفة الجمركية رقم22لسنة2010م، جريدة الوقائع العراقية، الجزء الأول، العدد4170، بغداد،2010/12/6م ،ص1.

(22) جعفر بهلول جابر ، مصدر سبق ذكره ، ص8.

(23) مقابلة مع الآنسة نضال صبري حميد، مصدر سبق ذكره.

(******) تم الاتفاق على إخضاع جميع التعريفات الجمركية إلى نسبة تخفيض تختلف بين البلدان المتقدمة والنامية ، حيث ألزمت البلدان المتقدمة على خفض تعريفاتها الجمركية بنسبة 36ٌ% بالمعدل على جميع منتجاتها، وبنسبة 15%كحد ادني لكل منتج خلال فترة تنفيذ مدتها6سنوات ، إما البلدان النامية فحصلت على معاملة تفضيلية بمعدل تخفيض 24%خلال9 سنوات وبشرط وجود حد

أدنى من التخفيض قدره 10% لكل منتج، للمزيد ينظر: بثينة حسيب ، مصدر سبق ذكره، ص124.

(24) المصدر نفسه ، ص124.

(25) مقابلة مع الآنسة نضال صبري ، مصدر سبق ذكره.

(****** *) تم تعديل القانون بتاريخ 2021/4/6م ، لغرض منح وزارة الصحة والبيئة وبالتنسيق مع وزارة المالية صلاحية تحديد مقدار البدل النقدي ، للمزيد من المعلومات ينظر: قانون رقم 20 لسنة 2021م ،جريدة الوقائع العراقية ، العدد4627، بغداد , 2021/4/26م ، ص1-2.

(********) للمزيد من المعلومات ينظر إلى : قانون رقم 76 لسنة 2012م ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد7342، بغداد،2013/4/8م ، ص1-14.

(26) بثينة حسيب ، مصدر سبق ذكره ، ص125.

(27) مقابلة مع الآنسة نضال صبري حميد، مصدر سبق ذكره.

(28) جعفر بهلول جابر ، مصدر سبق ذكره ، ص8.

(29) مقابلة مع الآنسة نضال صبري حميد، مصدر سبق ذكره.

(30) بثينة حسيب ، مصدر سبق ذكره ، ص125.

(31) مقابلة مع الآنسة نضال صبري حميد، مصدر سبق ذكره.

(32) المصدر نفسه.

(33) المصدر نفسه.

(34) مقابلة مع الآنسة نضال صبري حميد، مصدر سبق ذكره.

(35) طيب عثمان عبدالرزاق ، انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية الإشكالية والمتطلبات ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد 20 ، بغداد ، 2008م ، ص81.

(36) المصدر نفسه ، ص82.

(*) الدول الريعية : هي تلك الدولة التي تعتمد في إيراداتها المالية على الموارد الطبيعية وعلى ما يخرج من الأرض ، أو تعتمد عليها بنسبة كبيرة جداً ، للمزيد من المعلومات ينظر: سلام جبار شهاب ، الدولة الريعية وصياغة النظم الإقليمية (دول الخليج أنموذجاً)، مجلة السياسية والدولية ،صادرة من كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية، العدد21، بغداد ،2012م ، ص139.

(37) عمر حميد مجيد ، القروض الزراعية والاستثمار الزراعي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، صادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد ، المجلد24 ،العدد ،106، بغداد ، 2018م، ص 331.

(38) بلاسم جميل خلف ، واقع القطاع الزراعي العراقي وتحديات الاستثمار الاجنبي المباشر ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، صادرة من كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط ، المجلد 1 ، الجزء الأول ، واسط ، 2012م ، ص10.

(39) دعاء علي عبدالحسين ، متطلبات الاستثمار الزراعي في العراق في ظل انضمامه لمنظمة التجارة العالمية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، صادرة من كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد ، المجلد 24،العدد106، بغداد ، 2018م، ص276.

(40) المصدر نفسه ، ص277.

(41) بلاسم جميل الدليمي ، أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، صادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد ، المجلد 17 ، العدد 62 ، بغداد ، 2011م ، ص163.

(42) Paolo Lucani and Maurice Saadeh ،"Iraq Agriculture Sector Memorandum". Report of the Food and Agriculture Organization of the United Nations ،Roma ،2012 ،P36.

(43) فاضل جواد دهش ، مصدر سبق ذكره ، ص276.

(44) بلاسم جميل الدليمي ، أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها ، مصدر سبق ذكره ، ص164.

(45) حالوب كاظم معله و علي محمد احمد ، الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية ، مجلة المنصور / صادرة عن كلية المنصور الأهلية ، العدد24، بغداد ، 2015م، ص56.

(46) دورين بنيامين هرمز ، اثر انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية (إشارة إلى حالة العراق) ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مركزالمستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 32 ، بغداد ، ص66.

(47) حالوب كاظم معله و علي محمد احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 56-57.

(48) عبدالخالق دبي عبد المهدي الجبوري ، الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات واثارها المحتملة على الاقتصاد العراقي ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، صادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بابل ، العدد 12 ، بابل ، ص96.

(49) داليا عمر نظمي ، متطلبات هيكلة قطاع الخدمات المالية في العراق وفقاً لمتضمنات اتفاقية الكاتس لمنظمة التجارة العالمية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، المجلد 14 ، العدد 60 ، بغداد ، 2018م ، ص79.

(50) المصدر نفسه ، ص83 .

(51) قاسم جبار خلف ، تنمية القطاع السياحي في العراق ..المقومات.. التحديات.. المتطلبات ، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية ، صادرة من كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية ، المجلد18،العدد1، الديوانية، 2016م،ص159-160.

(52) زهير خضر ياسر ، العراق ومنظمة التجارة العالمية البعد المحاسبي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، صادرة عن كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد13 ، بغداد ، 2006م، ص161.

(53) نظام جبار طالب و سنان عبد الحمزة تايه ، مصدر سبق ذكره ، ص 12.

(54) نظام جبار طالب و سنان عبد الحمزة تايه ، مصدر سبق ذكره ، ص 13.

(55) نزار ذياب عساف و سماحة صالح علي ، منظمة التجارة العالمية المقومات والآثار الاقتصادية للانضمام في ضوء التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق حالة العراق أنموذجاً ، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية ، بغداد ، الطبعة الأولى 2019م ، ص137-138.

(56) نظام جبار طالب و سنان عبدالحمزة تايه ، مصدر سبق ذكره ، ص15-16.

(57) مقابلة أجراها الباحث مع السيد أصيل خالد عودة ، مدير شعبة التشريعات / قسم منظمة التجارة العالمية/ دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة العراقية بمقر القسم ، بتاريخ (2021/4/18م).

(58) يوسف عودة غانم ، عقبات انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، صادرة عن كلية القانون / جامعة الكوفة ، المجلد 1 ، العدد 34 ، النجف الاشرف2018 ، م ، ص204-205.

(59) عدي فالح حسين ، النظام السياسي العراقي بعد 2003دراسة في جدلية الشراكة والمعارضة بين المكونات الثلاثة ، مكتبة اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، 2014م ، ص11.

(60) سعد إبراهيم ،عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003م، مجلة الدراسات إقليمية، المجلد 1 ، العدد2 ، أنقرة ، 2018 ، ص45.

(*)عرفها (كينيث كيرنغهان) بأنها: " استعمال للوظيفة العامة بجميع ما يترتب عليه من هيبة و نفوذ و سلطة، لتحقيق منافع شخصية، مالية ، أو غير مالية ، وبشكل منافٍ للقوانين والتعليمات الرسمية" ، للمزيد من المعلومات، ينظر إلى عبدالرحمن الهيجان ، استراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، صادرة عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالمملكة العربية السعودية ، المجلد 12 ، العدد23 ، الرياض ، 1997م، ص207.

(61) اثار كاظم مفتن، نحو إستراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط : العراق منطلقاً/ دراسة مستقبلية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) صادرة عن كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، بغداد ، 2012م، ص122.

(62) حمد جاسم محمد و عباس سلمان محمد علي ، ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم أداء الاقتصاد العراقي بعد العام 2003م ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، صادرة من كلية القانون/ جامعة بابل ، المجلد8 ، العدد3 ، بابل، 2016م ، ص745-746.

(63) تغريد داود سلمان داود ، الفساد الإداري والمالي في العراق وأثره الاقتصادي و الاجتماعي ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، صادرة من كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة ، العدد33 ، النجف الاشرف ، 2015م ، ص104.

(64) يسرى عامر عبدالكريم ، مصدر سبق ذكره ، ص138- 139.

(65) سعدي إبراهيم حسين ، المحاصصة السياسية و وحدة الخطاب العراقي الخارجي بعد عام 2003م ، مجلة أبحاث العلوم السياسية ، مجلة السياسية و الدولية ، صادرة عن كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية ، العدد39-40 ، بغداد ، 2019م ، ص384.

الواقع البيئي في القطب الشمالي وآفاقه المستقبلية

The environmental reality of the North Pole and its future prospects

علي سعد موسى

ملخص

يتطرق البحث الى دراسة الواقع البيئي في القطب الشمالي بالوقت الحاضر في ظل التغييرات المناخية التي من الممكن ان تؤثر على ذوبان الجليد فيه ، وهو ما يقود القوى الدولية المطلة على المحيط المنجمد الشمالي بشكل مباشر وهي الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية وكندا والنرويج والدنمارك ، والدول المتداخلة مع المنطقة القطبية الشمالية وهي السويد وفنلندا وايسلندا ، فضلًا عن الدول الاسيوية وهي الصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند ، والتي تعمل بصفة مراقب في مجلس القطب الشمالي المنشأ في العام 1996 ومقره في النرويج ، الى استغلال الموارد الموجودة في القطب الشمالي ، خصوصا اذا ما ذاب الجليد الموجود فيه كليا وبدت شركات تلك الدول بالقيام بعمليات الحفر واستخراج النفط والغاز والمعادن من باطن القطب، وممارسة الصيد الجائر على الاسماك والحيوانات الاخرى المتواجدة في المنطقة القطبية الشمالية ، والذي ينعكس على الواقع البيئي الحالي والمستقبلي في القطب الشمالي .

Abstract

The research deals with the study of the environmental reality in the Arctic at the present time in light of the climatic changes that may affect the melting of the ice in it, which leads the international powers overlooking the Arctic Ocean directly, which are the United States of America, the Russian Federation, Canada, Norway, Denmark, and the countries overlapping with The Arctic region, which is Sweden, Finland and Iceland, as well as the Asian countries, which are China, Japan, South Korea and India, which act as observers in the Arctic Council established in 1996 and headquartered in Norway, to exploit the resources in the Arctic, especially if the ice in it melts Totally, the companies of those countries seemed to carry out drilling and extraction of oil, gas and minerals from the subsoil of the pole, and the practice of overfishing on fish and other animals present in the Arctic region, which is reflected in the current and future environmental reality in the Arctic.

مقدمة

تعد البيئة الوسط الطبيعي أو المحيط الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان وباقي الكائنات الحية، ولقد ارتبطت حياة الإنسان منذ أن وجد على ظهر الأرض بالبيئة التي وجد فيها، كما ارتبط تطوره الحضاري باستغلاله لإمكانياتها وطاقاتها، إلا أن هذا الاستغلال كان محدودا في العصور الأولى، فلم يكن لمشكلة التلوث البيئي أي ظهور وذلك لقلة الملوثات وقدرة البيئة على استيعابها.

غير أن الوضع تغير مع التطور الحاصل خاصة مع دخول الإنسان عصر التقدم العلمي والتكنولوجي في كافة المجالات، فظهرت مشكلة التلوث البيئي بسبب الإفراط في استعمال الموارد الطبيعية، والتوسع الهائل في استخدام مصادر الطاقة المختلفة وانتشار وسائل المواصلات، وزيادة المنتجات الصناعية التي نتج عنها تلوث المياه بالسموم الكيماوية، وتلوث الهواء بالأدخنة والغازات، ولم تعد البيئة قادرة على تجديد مواردها الطبيعية، واختل التوازن بين عناصرها المختلفة، ولم تعد هذه العناصر قادرة على تحليل مخلفات الإنسان واستيعاب النفايات الناتجة عن نشاطاته المختلفة الأمر الذي أدى إلى زيادة التدهور البيئي واتساع نطاقه.

ولقد أصبحت مشكلة التلوث البيتي من أهم المشكلات التي تشغل الإنسان في العصر الحديث، لما لها من آثار ضارة عليه وعلى الكائنات الحية وغير الحية، وزاد حجمها في السنوات الأخيرة وتعددت مظاهرها ووصلت إلى مرحلة خطيرة، اختل على إثرها التوازن القائم بين العناصر البيئية، لذلك تعالت الأصوات بين شعوب العالم تنادي بضرورة المحافظة على البيئة وحمايتها، إيمانا بأن الحماية الوقائية للبيئة من التلوث خير من حمايته العلاجية المتمثلة في تعويض أضراره بعد وقوعها.

وهو ما يدعونا الى دراسة الاضرار البيئية من خلال هذا البحث، والتي من الممكن ان تنجم عن الاستغلال الخاطئ للموارد الموجودة في القطب الشمالي من قبل الدول المطلة عليه بشكل مباشر، خصوصا اذا ما ذاب الجليد الموجود فيه كليا وبدت شركات تلك الدول بالقيام بعمليات الحفر واستخراج النفط والغاز والمعادن من باطن القطب، وممارسة الصيد الجائر على الاسماك والحيوانات الاخرى المتواجدة في المنطقة القطبية الشمالية.

اولا: أهمية البحث:

تأتي هذه الدراسة تزامنا مع تزايد الاهتمام العالمي بمشكلة التضرر البيئي، كون البيئة العنصر الأساسي للحياة والتنمية المستدامة، وارتباطها المباشر بالأمن الغذائي وبحياة الانسان والكائنات الحية الاخرى، حيث ان تضرر البيئة والاستغلال الخاطئ لموارد البيئة الطبيعية قد يعرض الحياة على الارض للخطر على المدى البعيد، حيث ان اهمية هذا البحث جاءت لتسلط الضوء على اثار الاضرار البيئية التي من الممكن ان تحدث في القطب الشمالي، فيما لو تم

استغلال موارده بشكل خاطئ من قبل الدول القطبية؛ لما تشكله من تهديد على حياة السكان في القطب، والثروات الطبيعية الموجودة فيه.

ثانياً: اشكالية البحث:

تتلخص اشكالية البحث بوجود مشكلة يمكن ان تتسبب بضرر بيئي كبير في القطب الشمالي مستقبلا اذا ما تم استغلال ثرواته بشكل خاطئ من قبل الدول القطبية، وهو ما يثير تساؤل رئيس مفاده: ما هي الاضرار البيئية التي يمكن ان تحدث في القطب الشمالي في حال استغلال موارده وثرواته بشكل خاطئ من قبل دول القطب المتنافسة فيه على ذلك ؟ ومن التساؤل الرئيس يتفرع تساؤل فرعي مفاده: ما هي الاضرار البيئية؟ وما هي انواعها وتصنيفاتها؟ وكيف ينظر اليها المجتمع الدولي ؟ .

ثالثاً: فرضية البحث:

ان القطب الشمالي يحتوي على الكثير من الموارد والثروات التي جعلت منه ساحة للتنافس بين دول القطب نفسه؛ من اجل السيطرة على تلك الموارد والثروات، وكلما زاد استغلالها بشكل خاطئ كلما زادت الاضرار والتلوث البيئي في المنطقة القطبية الشمالية، وهو ما يهدد حياة السكان الموجودين فيها، وكذلك ثرواتها الطبيعية بالتعرض للخطر والانقراض.

رابعا: منهجية البحث:

حتى نلم ونحيط بموضوع البحث يتطلب منا ذلك استخدام بعض المناهج العلمية والاكاديمية التي تمكننا من وصف وتفسير وتحليل ظاهرة الاضرار البيئية التي يمكن ان تحدث في القطب الشمالي في حال تم استغلال موارده وثرواته مستقبلا بشكل خاطئ من قبل دول القطب المتنافسة فيه، وهي المنهج الوصفي ومنهج التحليل الاستقرائي.

خامسا: هيكلية البحث:

ينقسم البحث الى محاور ، حيث يتطرق المحور الاول الى الاطار المفاهيمي من خلال عنصرين ، الأول يتحدث عن مفهوم الاضرار البيئية على مستوى التعريف والتصنيف وحماية البيئة في المنظور الدولي، والثاني يتكلم عن ماهية الاستغلال الخاطئ للموارد الطبيعية البيئية على صعيد التعريف بها والمخاطر المتولدة عنها، ويتناول المحور الثاني الاستغلال الخاطئ لموارد القطب الشمالي وتأثيره البيئي، من خلال عنصرين، الأول: يتحدث عن الاستغلال الخاطئ للنفط والغاز في القطب الشمالي، والثاني يتكلم عن الاستغلال الخاطئ لمعادن واسماك وحيوانات القطب الشمالي وتأثيرها البيئي، وخصص المحور الثالث للرؤى المستقبلية لبيئة القطب الشمالي، من خلال عنصرين، الاول يتطرق الى مشهد ثبات بيئة القطب الشمالي، الثاني يتحدث عن تراجع بيئة القطب الشمالي.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي

إن الدول المتقدمة صناعيا هي أول من شعر بالآثار البيئية السيئة الناشئة عن تطبيق بعض أنواع التكنولوجيا المتقدمة، مما أدى إلى الاعتقاد أن التنمية الصناعية و الزراعية مسؤولة عن مشاكل التلوث وأول هذه الدول كانت الولايات المتحدة الأمريكية ثم دول أوروبا، حيث شهدت هذه البلاد تزايدا هائلا في عدد الجمعيات التي تكونت خصيصا للدفاع عن البيئة، والتي دأبت على كشف المتسببين في تلويث البيئة من الهيئات والأفراد ومتابعتهم من أجل الوصول إلى إدانتهم، وممارسة الضغوط بصور مختلفة عليهم من خلال انشاء تجمعات والقيام بتظاهرات الغرض منها دفع الحكومات إلى الاهتمام بمشاكل البيئة على نحو أفضل وانتهاج سياسة عامة تزيد من هذه الحماية.

وعليه فقد احتل موضوع البيئة مكانة هامة في اهتمامات القانون الدولي في السنوات الأخيرة، لأن قضايا البيئة ترتبط بأهم الحقوق الأساسية للإنسان، ألا وهو الحق في الحياة، من خلال المحافظة على صحته في إطار بيئة نظيفة، وقد تنبه المجتمع الدولي إلى خطورة تلوث البيئة على صحة الإنسان، وهو ما سيبحثه هذا الفصل من حيث تعريف الاضرار البيئية وتصنيفها وبيان المساعي الدولية للحد منها، فضلا عن بيان ماهية الاستغلال الخاطئ للموارد البيئية الطبيعية.

أولا: مفهوم الاضرار البيئية

يتطرق هذا المبحث الى التعريف بالأضرار البيئية وتصنيف انواعها ، مع بيان آلية حماية البيئة في المنظور الدولي من خلال عقد عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بهذا الشأن، فضلا عن التعريف بماهية الاستغلال الخاطئ للموارد الطبيعية البيئية وما تخلفه من مخاطر على البيئة

أ: تعريف الاضرار البيئية وتصنيفاتها

1: التعريف بالأضرار البيئية

التعريف اللغوي : الضَّرُّ وَالضُّرُّ لُغَتَانِ: ضِدُّ النَّفْعِ. وَالضَّرُّ الْمَصْدَرُ، وَالضُّرُّ الِاسْمُ، وَقِيلَ: هُمَا لُغَتَانِ كالشَّهْدِ وَالشُّهْدِ، فَإِذَا جَمَعْتَ بَيْنَ الضَّرِّ وَالنَّفْعِ فَتَحْتَ الضَّادَ، وَإِذَا أَفْرَدْتَ الضُّرَّ ضَمَمْتَ الضَّادَ إِذَا لَمْ تَجْعَلْهُ مَصْدَرًا، كقَوْلِكَ: ضَرَرْتُ ضَرًّا هَكَذَا تَسْتَعْمِلُهُ الْعَرَبُ(1).

يراد بالضرر لغة ضد النفع، ويراد به الاذى[2] اما البيئة لغة فتعني المنزل او ما يحيط بالفرد أو المجتمع ويؤثر فيه ويقال بيئة اجتماعية وبيئة طبيعية[3].

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج 4، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1968، ص482.

[2] المصدر نفسه، ص 176.

[3] المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1993، ص 66.

التعريف الاصطلاحي : يعرف الضرر بأنه الذي يصيب الشخص في حق او مصلحة مشروع له، اذ لا يشترط ان يكون المساس بحق يحميه القانون وإنما يكفي ان يقع على مصلحة مشروعة للشخص حتى وان لم يكفلها القانون بدعوة خاصة[4].

التعريف المنهجي : ان للضرر البيئي مفاهيم عدة فهناك من عرفه بأنه إي تأثير على المكونات الحية او غير الحية في البيئة والنظم الايكولوجية بما في ذلك الضرر على الحياة البحرية او البرية او الجوية[5] وذهب رأي أخر إلى انه الأذى الحال او المستقبل الذي ينال من إي عنصر من عناصر البيئة والمترتب على نشاط الإنسان الطبيعي او المعنوي او فعل الطبيعة المتمثل بالإخلال بالتوازن البيئي سواء كان صادرا من داخل البيئة الملوثة أم وارد إليها[6].

لقد ذهب البعض الى ان الضرر البيئي هو: الاذى الحال أو المستقبلي الذي ينال من أي عنصر من عناصر البيئة والمترتب على نشاط الشخص أو فعل الطبيعة والمتمثل في الاخلال بالتوازن البيئي سواء كان صادرا من داخل البيئة الملوثة ام ورادا عليها[7] وذهب آخر الى تعريف الضرر البيئي بأنه الاذى المترتب من مجموعة الانشطة الطبيعية والانسانية التي تغير من صفات المحيط البيئي لمجموعة من الاشخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة يعرضهم للإصابة في اجسامهم وأموالهم او يؤذيهم معنويا أو أن يلحق الأذى بكائنات اخرى حية أو غير حية[8] حيث ان كل عمل يشكل اعتداء على الصحة الانسانية أو التوازن البيئي يمثل اضرارا بالبيئة وعليه فأن الضرر البيشي يغطي في وقت واحد الاضرار الواقعة بالبيئة الطبيعية واضرار التلوث التي تحدث للأفراد والاموال.

ان الضرر البيئي اما ان يصيب الانسان نتيجة لتوسطه المكان الذي يعيش فيه وهذا الضرر اما ان يكون ماديا، أو معنويا، واما ان يصيب الضرر البيئي البيئة نفسها، مباشرة دون ان ينعكس على المصلحة البشرية مباشرة وانما يتضرر بصورة غير مباشرة وعليه يمكننا ان نعرف الضرر البيئي بأنه الاذى أو الاثر السيء على البيئة بما تحتويه من مخلوقات حية ومخلوقات غير حية والناتج عن نشاط غير مشروع او نشاط مشروع ولكنه يحمل خطورة ما.

ثانياً: تصنيف الاضرار البيئية

---

[4] عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط، ج1، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص 973.

[5] نقلًا عن حسن حنتوش رشيد الحسناوي، دعوى التعويض عن الضرر البيئي، مجلة اهل البيت، جامعة اهل البيت، كليه القانون، المجلد 1، العدد 13، 2012، ص 60.

[6] نقلًا عن احمد محمود سعيد، استقراء لقواعد المسؤولية المدنية في منازعات التلوث البيئي،ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994 ، ص61-64

[7] المصدر نفسه، ص 61.

[8] نقلًا عن حسن حنتوش رشيد الحسناوي، مصدر سبق ذكره ، ص60-61، كذلك ينظر: عبد الله تركي الطائي، الضرر البيئي وتعويضه في المسؤولية المدنية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية ، دمشق، 2013م ص 32.

تدخل المادة المضرة إلى البيئة بسبب بعض الحوادث كالحرائق والانفجارات أو عن طريق المجاري أو الفضلات الأخرى أو كنواتج لبعض العمليات الصناعية أو من خلال بعض الفعاليات الأخرى للإنسان[9] وقد أثيرت نقاشات عديدة وخاصة عن تأثير النمو الاقتصادي على التلوث ولكن هذه النقاشات قد ضعفت بسبب عدم الوضوح أو عدم التميز بين الفضلات والتضرر ورغم تعدد عناصر النمو الاقتصادي، إلا أن عنصر السكان يعتبر الجذر المسبب لمشاكل الاضرار البيئية، فالحقيقة ان كمية الفضلات المنتجة تزداد بازدياد عدد السكان، ولكن ليس من الضروري أن يتبع ذلك ضرر بنفس النسبة فيما اذا مورست سيطرة إضافية لتحليل الضرر، حيث يمكن تصنيف الملوثات كالاتي:

1. **الملوثات بحسب مصدرها:** وتشمل[10]:

أ. الملوثات الطبيعية: وهي التي تنتج من مكونات البيئة ذاتها دون تدخل الإنسان وتشمل الغازات الناتجة من البراكين كثاني أوكسيد الكبريت، الاملاح في المياه، دقائق الغبار في الهواء أو قد تكون ظواهر طبيعية كالحرارة والاشعاع.

ب. الملوثات التكنولوجية والصناعية: وهي التي تتكون نتيجة لما استحدثه الإنسان في البيئة من غنيات وما ابتكره من اكتشافات كذلك الناتجة عن الصناعات المختلفة والتفجيرات النووية ووسائل المواصلات.

ت. ملوثات الإنسان والحيوان: وتشمل ما يطرحه الإنسان من فضلات نتيجة نشاطاته اليومية كالملوثات الناتجة عن المدن والمجمعات السكنية التي تشمل مياه المجاري بما تحويه من المواد العضوية بدرجة رئيسية وكذلك تشمل الفضلات الحيوانية والجدير بالذكر ان هذه الملوثات بطبيعتها تزداد بازدياد عدد السكان بارتفاع مقدار ومعدل حاجاتهم المعيشية.

2. **الملوثات بحسب طبيعتها**

أ. الملوثات ذات الطبيعة الفيزيائية: وهي ظواهر فيزيائية مادية وتشمل الاشعاع (وهو أشد خطراً على البيئة والإحياء) والحرارة والضوضاء والاهتزازات والأمواج الكهرومغناطيسية وهذه الملوثات تتداخل مع الخصائص الفيزياوية لعناصر البيئة أو المادة الحية[11].

ب. الملوثات ذات الطبيعة الكيماوية: وهي مجموعة واسعة من الملونات الأكثر انتشاراً في البيئة وتشمل عددا كبيرا من المواد الطبيعية كالنفط ومشتقاته والزيوت والشحوم والسموم الطبيعية والرصاص والزئبق والغازات المتصاعدة من البراكين وعددا كبيرا من المواد المصنعة كالمبيدات والكيماويات الزراعية والفضلات الصناعية من الأحماض والأملاح والقواعد والحرائق وعوادم السيارات والمصانع وكذلك الجسيمات الدقيقة الناتجة من مصانع الاسمنت والكيماويات السائلة عندما تلقى في التربة أو الماء[12].

---

[9] H.M.DIX ، التلوث البيئي ، ترجمة: كوركيس عبدال، جامعة البصرة، 1988، ص14.

[10] ازهار جابر، تلوث الهواء والماء: انواعه ومصادره واثاره، مجلة جامعة بابل، المجلد 18، العدد 1-2، 2011، ص 231 - 232.

[11] مثنى عبد الرزاق العمر، نظرة تحليلية للأثار البيئية للعدوان الثلاثي على العراق، بحث في كتاب: العوامل والاثار الاجتماعية لتلوث البيئة، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص19.

[12] المصدر نفسه. ص 20.

ت. الملوثات الإحيائية: وهي كائنات حية مجهرية في الغالب وتعمل على تغير بعض الصفات أو الخصائص البيئية عند وجودها فيها أو ذات إضرار بصحة الإنسان أو الإحياء الأخرى وهي على وفق الأسس العلمية لعلم البيئة فإنها تعد من المكونات الإحيائية الطبيعية ومنها ما هو طفلي يعيش في أمعاء الإنسان أو الحيوانات وقد يسبب حالة مرضية كما هو الحال بالنسبة للطفيليات المعوية أو ليس له تأثير صحي ضار كما في حالة العديد من البكتريا المعوية وقد ادت ممارسات الإنسان الخاطئة تجاه البيئة مثل طرح الفضلات البشرية في الأنهار أو رمي الحيوانات الميتة في المصادر المائية إلى خلق مشاكل بيئية وصحية عديدة [13].

ب: حماية البيئة في المنظور الدولي

ان للمنظور الدولي دور مهم في حماية البيئة وتطبيق احترام القانون الدولي البيئي من خلال الأجهزة المختلفة لها، فإن للمنظمات الدولية بأصنافها سواء كانت حكومية أو غير حكومية دور لا تقل أهميته عن أهمية الدور الذي تمارسه مختلف المؤسسات وقد ظهرت إمكانياتها وقدراتها على تطبيق قواعد القانون الدولي البيئي من خلال حماية البيئة والمحافظة عليها من الأضرار والتهديدات التي تواجهها [14].

ولقد عمد العالم منذ عصر التنظيم الدولي إلى وضع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات بهدف حشد الجهود الدولية لمعالجة القضايا ذات العلاقة بالبيئة ومواردها، وقد بلغ عدد تلك الاتفاقيات نحو أكثر من 152 اتفاقية خلال الفترة من 1921 – 2002، ومن أهم الاتفاقيات الدولية التي أبرمت في مجال حماية البيئة، الاتفاقيات المتعلقة بالحفاظ على الحيوانات والنباتات في حالتها الطبيعية الموقعة بلندن في عام 1923، والاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط المعتمدة بلندن عام 1954، ومعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية الموقعة في موسكو عام 1963، هذا إلى جانب الاتفاقية المتعلقة بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية المعدة كموئل لطيور الماء المسماة باتفاقية (رامسار) المعتمدة في عام 1971، هذا إلى جانب اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث والتي اعتمدت في برشلونة عام 1979، اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة التي اعتمدت في بون عام 1979، كما وقعت في عام 1982، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ووقعت في فيينا 1985، اتفاقية حماية طبقة الأوزون، وتم عقد اتفاقية التنوع البيولوجي التي اعتمدت في ريودي جانيرو في عام 1992 والاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في عام 1994 هذا ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الاتفاقيات سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي أو الدولي، في حماية البيئة والمحافظة عليها نظيفة وملائمة لحياة الإنسان، فضلا عن اتفاقية باريس للمناخ المنعقدة عام 2015 في العاصمة الفرنسية باريس؛ من اجل الحفاظ على المناخ [15].

---

[13] المصدر نفسه. ص 20.

[14] موج فهد علي، قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ 2015 (دراسة تحليلية) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، كلية الحقوق، 2017، ص 20.

[15] المصدر نفسه، ص 23.

فقد تضمنت اتفاقية باريس للمناخ عناصر اساسية وهي ، تبني هدف طموح بعيد المدى للحد من ارتفاع درجات الحرارة اكثر من 1.5 درجة والتحذير من وصولها الى 2 درجة او اكثر والتقليل من الانبعاثات الغازية والكربونية ، والابقاء على التمييز في الالتزام بين الدول المتقدمة والنامية مع اعطاء المرونة للدول لاتخاذ تدابير اكثر طموحا بمرور الوقت ، حيث اقر الاتفاق بان الدول المتقدمة تتحمل مسؤولية الاضطلاع بدور القيادة نتيجة مساهماتها الاكبر حجما على مدار التاريخ في انبعاثات الغازات الدفينة ، والنص على ضمانات بشأن استمرار الدعم المالي وغيره من اشكال الدعم والمساعدة من الدول المتقدمة الى الدول النامية ، حيث يحقق اتفاق باريس عدة نتائج متباينة من خلال النص على ضمانات بشأن تمويل برامج تغير المناخ ، فهو يؤكد على ضرورة التزام الدول المتقدمة بتقديم المساعدة للدول النامية في كل من تدابير التخفيف والتكيف مع آثار تغير المناخ ، وانشاء نظام يهدف الى تشجيع الدول على تبني اهداف متزايدة الطموح لسد الفجوة بين ما يحدده العلم وما يرد في تعهدات الدول ، اذ ينص اتفاق باريس على دورات لتسليم المساهمات المزمع تحقيقها وطنيا واعداد التقارير ومراجعة الاجراءات والدعم واستعراض مستوى التقدم الجماعي نحو تحقيق الاهداف بعيدة المدى بشأن تغير المناخ ([16]).

وخلال الفترة من 6 - 18 تشرين الثاني 2022 ، اجتمع رؤساء الدول والوزراء والمفاوضون، جنبًا إلى جنب مع نشطاء في مجال المناخ ورؤساء البلديات وممثلي المجتمع المدني ورؤساء تنفيذيين، في مدينة شرم الشيخ الساحلية المصرية في أكبر تجمع سنوي حول العمل المناخ، واعتمد المؤتمر السابع والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27) على نتائج الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP26) لاتخاذ إجراءات بشأن مجموعة من القضايا الحاسمة لمعالجة حالة الطوارئ المناخية انطلاقًا من الحد بشكل عاجل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وبناء القدرة على الصمود و التكيف مع الآثار الحتمية لتغير المناخ، وصولًا إلى الوفاء بالتزامات تمويل العمل المناخي في البلدان النامية، اذ تسعى الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف إلى تجديد التضامن بين البلدان لتنفيذ اتفاق باريس التاريخي من أجل الناس وكوكب الأرض([17]).

ثانيا: ماهية الاستغلال الخاطئ للموارد الطبيعية البيئية

تقدم الطبيعة للبشر الكثير من الموارد المجانية والتي يتم تسخيرها لاستمرار الحياة، لكن بسبب بعض الممارسات الخاطئة يتم تبديد تلك الموارد، مما يشكل خطراً حقيقياً على الكائنات الحية أجمع، لذلك يجب استغلال الموارد الطبيعية بالشكل الأمثل، وذلك ليستفيد منها الجميع دون إلحاق الضرر، لضمان استمرارها أكبر قدر ممكن للأجيال القادمة.

أ : تعريف الاستغلال الخاطئ للموارد الطبيعية

ان استنزاف الموارد الطبيعية او الاستخدام الخاطئ لها يعني (تقليل قيمة المورد أو اختفاءه عن اداء دوره العادي المحدد له في منظومة الحياة) لذا تعد مشكلة الاستنزاف للموارد الطبيعية مشكلة خطيرة تواجه البشرية وتهدد

([16]) موج فهد علي، مصدر سبق ذكره ، ص 78 – 81.

([17]) العمل المناخي : التنفيذ من اجل الناس والكوكب ، https://www.un.org/ar/climatechange تاريخ الزيارة 2022/11/27.

استمرارية وجودها، تختلف أسباب الاستخدام الخاطئ تبعا لنوعية المورد، فالموارد المتجددة تتعرض للاستنزاف اذا ما استغلت بدرجة أكبر من قدراتها التعويضية (مثل الاشجار - المياه - الطاقة الشمسية)، أما الموارد غير المتجدد فهي تتعرض للاستنزاف اذا ما أفرطنا في استغلالها بما يعجل بسرعة استنزافها ويخرجها عن وظيفتها بل وقد تختفي تماما من البيئة ونخسرها كمورد (مثل النفط - الغاز - المعادن)[18].

كثيرا ما يؤدي عدم الوعي البيئي وجهل السكان وتخلفهم ثقافيا الى تلف الموارد وتبديدها بشكل واضح مما يزيد من تفاقم المشكلة فاستخدام الطرق البدائية أو المتخلفة تكنولوجيا وخاصة في دول العالم الثالث يؤدي الى ضياع وفقد نسبة كبيرة من هذه الموارد دون الانتفاع بها على سبيل المثال تجريف الأرض الزراعية فإنه يضعف من خصوبتها ويقلل من انتاجها، كما وان الافتقار الى سياسة التنظيم وتخطيط في استخدام الموارد من اكثر الامور الخاطئة التي تواجهها الموارد البيئية الطبيعية، حيث يعتبر وجود سياسة التنظيم وتخطيط استخدام الموارد واستغلالها بأفضل طريقة ممكنة هو الأسلوب الأمثل الذي يكفل حسن استخدامها والوقاية من خطر استنزافها وهذا يتطلب الدراسة العلمية لأي مشروع من المشروعات التي تستهدف استغلال موارد البيئة لمعرفة ايجابياته وسلبياته وتأثيره على موارد البيئة[19].

من المؤكد أن التنمية مسألة هامة وحيوية بجميع البلدان والشعوب، مما لحمله وتحققه من نهوض اقتصادي واجتماعي وثقافي، غير انه يعزى للتنمية الكثير من التخريب الحاصل في البيئة، وإذا كانت التنمية مسألة نهوض وتقدم، فإن البيئة مسألة حياة ومصير، ومن المهم صياغة معادلة متوازنة، تحقق التنمية، وتحمي البيئة، في آن واحد ذلك أنه من غير الجائز للتنمية أن تهدد التوازن البيئي، أو تدمر الموارد الطبيعية، أو أن تلوث المكونات الأساسية للبيئة من ماء وهواء وتربة، وفي الوقت ذاته لا يجوز الوقوف في وجه مشاريع التنمية باسم المحافظة على البيئة، إن المعادلة المطلوبة، وباختصار، هي أن تحقق التنمية بلا تدمير للبيئة، لذلك فإن المفهوم الحديث للتنمية بات يقترن بمفهوم حماية البيئة، مما يشكل انجازاً هاماً لصالح البشرية[20].

واليوم، فإن مفهومي البيئة والتنمية لا يمكن فصلهما، بل يعتبران مرتبطين ارتباطاً لا يقبل التجزئة لأن التنمية لا يمكن أن تستمر على قاعدة مواره بيئية متدهورة، كما لا يمكن حماية البيئة وإهماله الأمور التنموية ومن الضروري بمكان التركيز على أنه لا يمكن لأي جهة أو هيئة دولية أو محلية معالجة كل من هاتين المسألتين على حدة بمؤسسات وسياسات جزئية، بل على العكس، يجب النظر إليهما على أنهما مرتبطتان في شبكة معقدة من الأسباب والنتائج[21]،

---

[18] فتيحة طويل، التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2012-2013، ص 45.

[19] المصدر نفسه، ص 46.

[20] مروان يوسف صباغ، البيئة وحقوق الإنسان، كومبيو للنشر، بيروت، 1992، ص 19-20.

[21] علياء حاتوغ و محمد حمدان أبو دية، علم البيئة، دار الشروق، عمان، 2003 ص257.

فلا يمكن باسم المحافظة على البيئة أن نقف في وجه مشاريع التنمية، كما لا يمكن أن نعزو التلوث إلى التنمية العقلانية، التي تراعي متطلبات الحفاظ على البيئة ولكن المطلوب أن تحقق التنمية بلا تدمير للبيئة الإنسانية[22].

ب : مخاطر الاستغلال الخاطئ للموارد الطبيعية

تكمن خطورة الاستخدام الخاطئ للموارد فيما يحدثه هذا الاستخدام من خلل واضح في الأنظمة الايكولوجية وما يصاحب هذا الخلل من مشاكل وان حماية ميراث الأجيال القادمة من هذه الموارد تعتمد أساسا على صيانة هذه الموارد كوسيلة لحماية البيئة، في علم البيئة، يُعتبر الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية وبشكل خاطئ أحد الأنشطة الرئيسية الخمسة التي تُهدّد التنوع الحيويّ العالميّ، يمكن أن يؤدي الاستغلال المفرط إلى تدمير الموارد، بما في ذلك الانقراض، من الممكن أيضاً أن يكون الاستخدام الخاطئ والمفرط مُستداماً لذلك اصبحت الحاجة ملحة الى إيجاد انماط إنمائية بديلة تضمن استمرار التنمية بدون إحداث تدهور بيئي، وطرا تغير كبير على التفكير الإنمائي، فظهرت سلوكيات ومصطلحات جديدة، مثل الأنماط البديلة في التنمية، التنمية الإيكولوجية، التنمية بدون تدمير، التنمية المستدامة، وغيرها، تعبيراً عن إدراك أن التنمية والبيئة مسألتان مترابطتان ترابطاً وثيقاً، وتدعم إحداهما الأخرى، والتحسن الذي يحصل للأولى يحصل للثانية، وتحسن وتطور المسألتين يعود بالمنفعة والخير على الإنسان والمجتمع[23].

لقد كانت حركة الاستدامة البيئية، منذ بدايتها، منقسمة على نفسها، مثل معظم الحركات الاجتماعية الأخرى، إلى جناح معتدل عرف أحيانا لحركة الاستدامة الضعيفة وآخر ثوري عرف أيضا بحركة الاستدامة القوية، ومع أن أجندة التنمية المستدامة في الوقت الحاضر تعكس انتصار الجناح البيئي المعتدل أو الإصلاحي حيث أصبح الوجه الأكثر قبولا من الفكر البيئي لدى الساسة والحكومات في الدول الصناعية المتقدمة، إلا أن الجناح الثوري من الحركة البيئية قد فاضل بدرجة أكبر من أجل الاهتمام بجوانب العدالة والديموقراطية للخطر البيئي مؤكدا على أن العالم المستدام يجب أن يكون عالم أكثر تساويا، ويمكن ايضاح جانبي الاستدامة البيئية فيما يأتي[24]:

1. **الاستدامة الضعيفة أو الضحلة المتمركزة حول الإنسان**: تزعم حركة الاستدامة الضعيفة التي عرفت أيضا بالبيئية الضحلة بأن هناك حاجة لتوسيع نطاق المخزون من الموارد وأن هذا يمكن تحقيقه من خلال تطوير موارد متجددة، وإيجاد بدائل للموارد غير المتجددة، والاستخدام الأمثل للموارد الحالية أو البحث عن حلول تكنولوجية لمشاكل من قبيل نقاد الموارد والتلوث، إن أي مشكلة تظهر ستحل من خلال التطور التقني، ويجادل أنصار هذا الموقف بأن أسباب الأزمة البيئية التي يعيشها كوكب الأرض لا تكمن في قيم نموذج الحداثة المهيمن المتمركز حول البشر ولا في معاييره أو مؤسساته وممارساته بل أن تلوث الماء والهواء ونفاد

---

[22] مروان يوسف صباغ. مصدر سبق ذكره، ص 28.

[23] كاظم المقدادي، أساسيات علم البيئة الحديث، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2009 ص60-63.

[24] عبد الله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، جامعة الملك سعود_ قسم العلوم السياسية، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 12.

الموارد الطبيعية وتناقص التنوع البيئي والفقر وحالات عدم المساواة هي نتيجة للجهل والجشع والممارسات الحمقاء في التعامل مع البيئة[25].

2. **الاستدامة القوية المتمركزة حول البيئة:** إن محدودية الفضاء والموارد الطبيعية فضلا عن القدرة المحدودة للغلاف الجوي لاستيعاب وتخزين الغازات الدفئية يجعل التنمية المستدامة التي تتطلب نموا لا محدودا تبدو مستحيلة ولذا ينظر أنصار الاستدامة القوية (المتمركزة حول البيئة) للأرض كمورد ناضب غير متجدد ومن ثم يزعمون أنه ليس هناك مستقبل بيئي ممكن إلا إذا تم تعديل جذري على جانب الطلب من المعادلة من خلال إعادة التفكير في موقفنا تجاه الطبيعة فضلا عن فكرتنا عن التقدم الاقتصادي والتنمية.

تؤكد وجهة النظر هذه المعروفة أيضا بالإيكولوجية العميقة أو المذهب الإيكولوجي (التبيئو) الذي يهتم بدراسة العلاقة بين الكائن الحي والبيئة التي يعيش فيها، المتمركزة حول البيئة بأنه لابد من حدوث ثورة في النموذج الإرشادي المهيمن إذا ما أريد إنقاذ كوكب الأرض من الفساد البيئي وتبعا لذلك فإن هذه النظرة ترى أنه لابد أن تعمل على تكييف أنفسنا للحفاظ على الطبيعة المهددة بالفناء بدلا من تكييف الأرض لتناسب احتياجاتنا، وقد مثل هذا التوجه حركة الرفض ضد سياسات وممارسات الشركات والحكومات المتعلقة بالبيئة في الدول المتقدمة[26].

المحور الثاني: الاستغلال الخاطئ لموارد القطب الشمالي وتأثيره البيئي

القطب الشمالي أحد قطبي الكرة الأرضية، يقع في أقصى شمالها، ويتميز ببرودته الشديدة وحرمانه من أشعة الشمس، بالإضافة إلى ثرواته الباطنية التي جعلته محل صراع وتنافس بين الدول المتشاطئة له، يقع القطب الشمالي في أعلى الكرة الأرضية على محور دورانها.

تحول القطب الشمالي إلى موضع تنافس بين الدول المحيطة به للسيطرة على الموارد الطبيعية المدفونة فيه، كونه يحتوي على كمية كبيرة من احتياطيات النفط والغاز في العالم توجد في هذه المنطقة القطبية الشمالية، وقد حددت الأمم المتحدة من خلال اتفاقية قانون البحار حق الاستغلال الاقتصادي للنطاق الساحلي من المحيط المتجمد الشمالي لخمس دول فقط هي روسيا والولايات المتحدة وكندا والنرويج والدانمارك، وهي الدول المشاطئة لذلك المحيط، أما الأجزاء الأخرى من المحيط ومنها منطقة القطب الشمالي نفسها فهي من أعالي البحار، ومن ثم فلا ملكية ولا سيادة لأحد عليها، وهذا ما جاءت به الاتفاقية، لكن الحادث أن هناك أكثر من دولة قطبية تطمع في أكثر من ذلك وتريد توسيع ذلك النطاق إلى أقصى حد ممكن؛ من اجل زيادة استغلالها للموارد الموجودة فيه، والتي ستنعكس سلباً على الواقع البيئي للقطب فيما لو تم استغلالها بشكل خاطئ مستقبلاً، وهو ما سيبحثه هذا الفصل من البحث.

أولا: الاستغلال الخاطئ للنفط والغاز في القطب الشمالي وتأثيره البيئي

[25] عبد الله بن جمعان الغامدي، مصدر سبق ذكره، ص 13.

[26] المصدر نفسه. ص 19.

تتحدد ملكية القطب الشمالي بشكل اساس من خلال ملكية الارض القطبية وعن طريق البيانات العلمية والقانون الدولي للبحار والقوانين المحلية للدول القطبية الشمالية ، فبموجب قانون البحار يحق لجميع الدول المتحاددة والمتشاطئة في القطب الشمالي ان تنشأ منطقة اقتصادية خالصة تمتد حتى (200 ميل بحري) ما يعادل (370 كم) عن شاطئها ويمنحها الحقوق الاقتصادية على موارد المياه وقاع البحر حتى تلك النقطة ، والجدير بالملاحظة ان حقول النفط والغاز المحتملة في معظمها تقع ضمن هذه الحدود، وهو ما تعمل دول القطب على استغلاله مستقبلاً اذا ما ذاب جليد القطب الشمالي بشكل كامل او شبه كامل، والذي بدوره سينعكس سلباً على الواقع البيئي للقطب، وهو ما سيتطرق له هذا المبحث من خلال مطلبين وكما يأتي:

أ: الاستغلال الخاطئ لنفط القطب الشمالي

إن ظاهرة الاحتباس الحراري سببت اذابة كتل جليدية كبيرة في القطب الشمالي، مما قد يؤدي إلى إمكانية تيسير عملية استكشاف واستخراج الثروات البترولية والمعدنية من قاع المحيط المتجمد الشمالي، حيث هناك مجموعة من مصادر التلوث المحتملة داخل المنطقة القطبية الشمالية، ومنها المناجم، ومنشآت النفط والغاز، والمواقع الصناعية الحالية، والنفايات النووية في المنطقة القطبية الروسية، من منشآت نووية مدنية وعسكرية ولكن مخاطر تسرب بقع نفطية، مع التداعيات العديدة للطرق التي تستخدمها شركات النفط في الحفر والعمل في المنطقة القطبية، قد تكون الأكثر إثارة للقلق، وهي تمثل الخطر الأكبر من حيث الأضرار البيئية، والتكاليف المحتملة، والتأمين، فضلا عن ذلك ظهور طرق ملاحية جديدة في المنطقة، كالممر الملاحي بين الشمال والغرب والذي مثل أهمية استراتيجية كبيرة لأنه يربط ما بين آسيا وأوروبا من أقصر الطرق، وهو ما يعزز عملية استغلال موارد القطب، والذي سيؤثر سلبا على بيئته مستقبلاً[27].

هذا وقد نشرت جريدة فاينانشيال تايمز مقال حذرت فيه من عملية التنقيب التي ستقوم بها شركات الطاقة بحثاً عن النفط الخام في القطب الشمالي، وببساطة تعد مخاطر تسرب النفط عالية جدا في منطقة بيئية حساسة كالقطب الشمالي، حيث حذرت شركة توتال الفرنسية للطاقة من مخاطر التنقيب عن النفط في منطقة القطب الشمالي، وهو ما يضر بيئة المنطقة القطبية الشمالية، والتي تصرح فيها شركة نفط كبرى بنفس المخاوف، فعندما تحذر أحدى كبريات شركات النفط من التنقيب في القطب الشمالي، يتوجب أن يتبنى العالم وقفة وينظر لما قيل بعين الاعتبار، حيث مثل اعتراف توتال بأن تسرب النفط المحتمل في الجليد سيكون مدمراً أي سيمثل ضربة قاسية في وجه التطمينات المزعومة من شركات مثل شل وجازبروم وغيرها، والتي تدعي إمكانية العمل بأمان في أقصى البيئات تطرفاً على وجه الأرض، وقد يسخر بعض الناس بقولهم على شركة توتال أن تدرك مدى التأثير الذي قد يجره تسرب نفطي هائل على سمعة شركتهم، إذ دفعوا بالأمس غرامة ضخمة فرضتها عليهم محكمة فرنسية في كارثة النفط إريكا

[27] نادية ضياء شكارة، ازمة الهيمنة الروسية على القطب الشمالي، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد 36 ، العدد 5 ، 2018 ، ص 473.

ولكنها ببساطة مثال لشركة عادت إلى رشدها بعد أن أدركت المخاطر التي لا تستحق المجازفة، يوجد بالفعل حوالي 2 مليون شخص تقريباً معارضين للتنقيب عن النفط في القطب الشمالي([28]).

وتمثل عملية حرق غاز الشعلة الفائض الذي تنتجه حقول النفط خطراً على البيئة وصحة الإنسان، فضلا عن كونها هدراً كبيرا للطاقة، وهناك الكثير من الجهات والدعوات من ضمنها البنك الدولي وشركات الطاقة التي تدعو إلى وقف جميع عمليات حرق الغاز بحلول عام 2030، حفاظا على البيئة والحياة البشرية، وهو مصطلح يدل على عملية حرق الغاز الذي يخرج من باطن الأرض أثناء التنقيب عن النفط وإنتاجه، وألسنة اللهب العملاقة التي غالباً ما تُشاهد تخرج من فوهات عملاقة في المنشآت النفطية هي نتيجة حرق هذا الغاز، كما يجري حرق هذا الغاز على الأرض، أو عند فوهة بئر النفط([29]) وهو ما يستنزف بيئة القطب الشمالي ويعرضها للتلوث والتسمم ويتسبب لها ولسكانها بالعديد من المشاكل والاخطار الصحية والمناخية.

ب: الاستغلال الخاطئ لغاز القطب الشمالي

إن المنطقة القطبية الشمالية معرضة منذ زمن طويل لتأثيرات التلوث حيث إن تراكم الكربون الأسود بشكل أساسي الجزيئات الصغيرة السوداء المتساقطة من الدخان الأسود الناتج عن احتراق الوقود الأحفوري لاستخراج الغازات والتنقيب عنها، ويترافق مع عمليات احترار سريع في المنطقة القطبية الشمالية، من خلال امتصاص كميات إضافية من أشعة الشمس، وتنتقل الملوثات الصناعية أيضاً إلى القطب الشمالي من خلال البحر والهواء، وهناك حوالي 100 طن من الزئبق المحمول جوا تتشكل من التلوث الصناعي، وتتراكم في محيط القطب الشمالي سنوياً وهناك عملية تراكم حيوي في الكائنات الحية القطبية وبشكل أساسي تراكم الملوثات في المستويات العليا من سلسلة الغذاء وهذه العملية أدت إلى ظهور كميات مركزة من بعض الغازات الثقيلة والملوثات العضوية الثابتة (POPs) بتركيزات أعلى بكثير مما هي خارج المنطقة القطبية وفي ذلك تأثيرات على صحة الإنسان، حيث إن الإنسان يمثل الحلقة الاساس والمتأثر المباشر بتلوث البيئة في المنطقة القطبية الشمالية ([30])

ومع أنه لا يمكن أن يتم إيقاف مسار عملية التلوث بسهولة، وكذلك العمليات التي سببت تراكم الملوثات في الكائنات الحية، إلا أن تخفيض الانبعاثات العالمية للغازات الضارة سيترك تأثيراً مباشراً في تركيز الملوثات في منطقة

([28]) بين إليفي، النفط في غرينلاند قد يشكل كارثة، 15 تشرين الثاني 2018، متوفر على الشبكة الدولية الانترنيت وفق الرابط https://www.greenpeace.org/ تاريخ الزيارة 2022/11/13.

([29]) فريد عبد الوارث، اضرار حرق غاز الشعلة على البيئة والحياة، متوفر على الشبكة الدولية الانترنيت وفق الرابط https://www.petro-news.com/category/ تاريخ الزيارة 2022/11/13.

([30]) مات ماغراث، التغير المناخي: روسيا تحرق غازا طبيعيا وتسهم في سرعة ذوبان القطب الشمالي، 26 آب 2022، متوفر على الشبكة الدولية الانترنيت وفق الرابط https://www.bbc.com/arabic تاريخ الزيارة 2022/11/13.

القطب الشمالي ونظراً إلى اقتراب مصادر إطراح بعض الملوثات من منطقة القطب الشمالي، فإنها بكل تأكيد ستترك تأثيرات ضارة في البيئة الطبيعية المحلية وما وراء الدائرة القطبية[31].

حيث تعرضت طموحات روسيا المتعلقة بالغاز في منطقة القطب الشمالي للخطر بعدما أثّرت العقوبات الدولية المفروضة عليها عقب غزوها أوكرانيا، على عمليات تسليم السفن اللازمة لشحن الوقود من مواقع مشاريعها الضخمة في القطب الشمالي المتجمد, ووفقاً لصحيفة فايننشال تايمز البريطانية، يعتمد بناء أسطول روسيا من كاسحات الجليد الحديثة على الشركات الأجنبية، مثل الشركات المختصة ببناء السفن الكورية، والمهندسين البحريين الأميركيين والفنلنديين، إلى جانب شركات فرنسية تحتكر التكنولوجيا الخاصة بنقل الغاز الطبيعي المسال، وفي هذا الإطار، تشمل مشاريع روسيا في القطب الشمالي مشروع (يامال) للغاز الطبيعي المسال في شمال غرب سيبيريا، والذي يشكل 5 في المئة من صادرات الغاز الطبيعي المسال العالمية في عام 2020، وتطوير مشروع الغاز الطبيعي "المسال-2 " في القطب الشمالي الذي تبلغ كلفته 23 مليار دولار، والمقرر أن يصدّر أولى شحناته في عام 2023، ومشروع سخالين-2 للتنقيب عن النفط والغاز في أقصى شرق روسيا, وبحسب شركة السمسرة البحرية (سمبسون سبينس يونغ) فإن 3 من كبرى الشركات الكورية الجنوبية المختصة في بناء السفن أعلنت امتثالها إلى العقوبات الأميركية المفروضة على روسيا والجدير ذكره انها كانت تعمل على بناء 35 سفينة ناقلة غاز طبيعي مسال، فقد يستحيل عملياً العمل على هذه المشاريع لأن التكنولوجيا المستخدمة في السفن المُخصصة للاستخدام الروسي تُعد منتجاً خاضعاً للعقوبات بسبب تأثيراتها على بيئة القطب الشمالي [32].

ثانيا: الاستغلال الخاطئ لمعادن وثروات القطب الشمالي وتأثيره البيئي

إن الاستغلال الخاطئ للمعادن الموجودة في باطن القطب الشمالي تؤثر على الواقع البيئي فيه من خلال عمليات التنقيب عنها من قبل شركات دول القطب العاملة في هذا المجال، وما تخلف الكثير من الانبعاثات والملوثات السامة الضارة لبيئة المنطقة القطبية الشمالية، فضلا عن ممارسة الصيد الجائر على الاسماك والحيوانات القطبية واستغلالها واستنزافها بشكل خاطئ ينعكس سلبا على طبيعة المنطقة ويتسبب لها بالضرر والخطر، وهوما يتطرق له هذا المبحث في مطلبين وكما يأتي:

أ: الاستغلال الخاطئ لمعادن القطب الشمالي

إن بيئة القطب الشمالي، عموماً، شديدة الحساسية وسريعة التأثر بالعوامل الضارة وتسهم الهياكل البسيطة نسبياً للنظم البيئية وفصول النمو القصيرة نسبياً، في تقليل مقاومة البيئة الطبيعية، وجعل الإصلاح البيئي أصعب

---

[31] تشارلز اميرسون ، غلادا لان ، فتح القطب الشمالي : الفرص والمخاطر ، ط1 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، دبي ، 2014 ، ص 75.

[32] طموحات روسيا في غاز القطب الشمالي بخطر، 29 اذار 2022، متوفر على الشبكة الدولية الانترنيت وفق الرابط https://www.annaharar.com/arabic/home تاريخ الزيارة 2022/11/13.

والضرر الذي يصيب البيئة القطبية، في حال حدوثه، يتوقع له أن يترك تأثيرات طويلة المدى ولكن الدائرة القطبية الشمالية ليست منظومة بيئية واحدة، بل تشتمل على مجموعة متنوعة من المنظومات والظروف البيئية وتتوقف هشاشة أي نظام بيئي على مجموعة عوامل، ومن هذه العوامل تعقيدات المنظومة البيئية وهيكلها وفي جميع الأحوال، فإن توافر المعلومات الأساسية حول البيئة الطبيعية والمراقبة البيئية الملائمة ومدى تأثيرات استغلال المعادن الموجودة في المنطقة والتقليل منها، شرط مسبق لقياس التأثيرات البيئية وفهمها[33].

ان الاستغلال الخاطئ لمعادن القطب الشمالي له تأثير كبير على تكون الضرر في بيئة القطب الشمالي، فالحراك الصناعي الذي يمكن ان يحدث بسبب المعادن والثروات الموجودة في القطب الشمالي سيساهم في تخريب بيئة القطب الشمالي بشكل كبير وتخريب معالمه، إذ ستستخدم دول القطب الآلات والمعدات المتطورة بدل الطرق البدائية المستخدمة من سكان القطب الاصليين، وستستعمل المحركات البخارية التي تحتاج إلى مصادر جديدة للوقود مثل الفحم الحجري والبترول إضافة للطاقة النووية مما ينتج عن ذلك حرق مواد كاربونية تفوق قدرة النظام البيئي في القطب على استيعابها وبزيادة التجمعات البشرية وزيادة المصانع في القطب ستزيد من رمي الفضلات في مجاري مياه القطب وتنشر التلوث فيها، فضلا عن الأبخرة المتصاعدة من الصناعات المعدنية والكيميائية السامة التي ستنشأ على مساحات كبيرة منه، مما يسبب الضرر والتلوث البيئي للقطب الشمالي[34].

وفي الوقت الذي يتركز الاهتمام العالمي بتأثيرات التلوث على مصادر الطبيعة والمناخ وانتشار ملوثات البحار، كذلك أثيرت عدة ملاحظات عن العلاقة بين التلوث العالمي والنمو الاقتصادي، ولكن لكون المشكلة معقدة فقد ساءت هذه العلاقة ولم تحدد بدقة، حيث تعتبر الاراضي المتروكة مصدرا أخر للمشكلة بالنسبة للتلوث فتعريف التلوث هنا قد تجنب عدة أنواع من هذه الأراضي، فالأرض المستنزفة يقصد بها الأرض التي تضررت بسبب تنمية صناعية لدرجة أصبحت غير صالحة للاستخدام إلا بعد استصلاحها وهي تشمل المناجم المهجورة أو الحفر المفتوحة باعتبارها ناتجة عن فضلات تسبب تلفاً لمنظر الأرض والبيئة، وهو ما يمكن ان يحدث في القطب الشمالي اذا ما شرعت دول القطب باستغلال المعادن الموجودة في باطنه بصورة خاطئة، والذي سيخلف نسب كبيرة من التلوث البيئي والانبعاثات الكربونية السامة؛ نتيجة عمليات التنقيب والحفر لاستخراج تلك المعادن، وهو ما ينبغي علها دراسة الموضوع بشكل منطقي قبل ان تشرع باستغلال معادن المنطقة القطبية الشمالية بشكل خاطئ[35].

ب: الاستغلال الخاطئ للثروات السمكية والحيوانية في القطب الشمالي

---

[33] بهاء الحجار، الكوارث الطبيعية غضب من صنع الانسان، 29 تشرين الاول 2013، متوفر على الشبكة الدولية الانترنيت وفق الرابط https://www.skynewsarabia.com/technology/ تاريخ الزيارة 2022/11/14.

[34] تشارلز اميرسون ، غلادا لان ، مصدر سبق ذكره ، ص 77-78.

[35] ايمن منير، العوالم القطبية ومخاطر تهدد عالمنا المعاصر، 1 كانون الثاني 2022، متوفر على الشبكة الدولية الانترنيت وفق الرابط https://www.alfaisalmag.com/?p=22627 تاريخ الزيارة 2022/11/14.

إن انحسار الجليد البحري في المحيط المتجمد الشَّمالي نتيجة ارتفاع درجات الحرارة في العالم سنةً بعد الأخرى، جعل مغامرة الشركات بالدخول إلى المنطقة أيسر وأكثر شيوعًا، وذلك لأغراض صيد الأسماك، والشحن، وعلى الرغم من أن القوارب، والحفارات، وغيرها من المُلحَقات المتعلقة بالنشاط البشري قد انتقلت سريعًا بالفعل إلى هذه البيئة الهَشّة، فإن العلماء يبدؤون لتوهم فقط في فهم كيفية تأثير التلوث الضوئي، والسمعي، والكيميائي الذي تجلبه معها على النظام البيئي البحري في القطب الشمالي ([36]).

إذ تتحرك العوالق الحيوانية الصغيرة استجابة للإشارات الضوئية في أثناء النهار، فعندما تشرق الشمس في الصباح تنساق العوالق الحيوانية دانية من قاع البحر لتفادي المفترسات، وعندما تغرب تصعد نحو السطح لتتغذى، وكان العلماء يعتقدون أنه خلال فترة الظلام المستمرة طوال اليوم التي تحدث في فصل الشتاء في القطب الشمالي، وهي فترة تدوم نحو شهر وتُسَمّى الليلة القطبية، أن العوالق الحيوانية تتوق ببساطة إلى التحرك تحت الجليد البحري، وذلك وفق ما أفاد به (يورجن بيرج) عالم تصنيف الكائنات الحيّة وعالم الأحياء البحرية في جامعة النرويج القطبية الشمالية، ولكن هذا الافتراض تغيَّر بعد شتاء 2007–2008، حين لاحظ **بيرج** أن العوالق الحيوانية في فيوردات أرخبيل سفالبارد لم تزل تتحرك صعودًا ونزولًا بأنماط مشابهة لتلك التي كانت تتبعها عندما كانت الشمس تشرق، واكتشف أنها لم يزل بإمكانها الإحساس بالمستويات المنخفضة للإنارة، الناتجة عن القمر والشفَق القطبي الشمالي، والإضاءة الخلفية الناتجة عن الشمس، والاستجابة لها، حتى تحت الطبقات السَّميكة من الجليد والثلوج، ويقول بيرج: "لقد كانت مفاجأة تامة لنا ([37]).

وقد أظهر **بيرج** أن المخلوقات الأخرى في القطب الشمالي، مثل: الروبيان، والكريل، وسمك الرنجة، وسمك القد، تستجيب أيضًا لمستويات ضوء أقل بدرجة كبيرة من تلك التي تتعرَّض لها الأنواع المماثلة في المياه في أماكن أخرى حول العالم، وهو ما يجعل حيوانات القطب الشمالي تشعر بالقلق إزاء تحسُّسها الزائد للضوء الاصطناعي، وأن تعرضها له قد يُغيِّر جوانب مُهِمة من سلوكها، وقد اتضح أن هذا التلوُّث الضوئي الذي يسطع بقوة وبصورة غير موجودة في الطبيعة يُعطِّل إنتاج الهرمونات، وكذلك عملية الاستقلاب لدى عديد من أنواع الفقاريات، متضمنةً الأسماك والحيوانات في القطب الشمالي هذا من جانب، واستنزافها وانقراضها في حال ممارسة الصيد الجائر عليها، وهو ما يغير معالم القطب ويعرض بيئته للتلف والتلوث والتسمم، جراء الاستغلال الخاطئ للثروات السمكية والحيوانية الموجودة فيه ([38]).

كما ان القطب الشمالي يأوي طائفة واسعة من التنوع البيولوجي بما في ذلك الكثير من انواع الطيور ذات الأهمية العالمية، ويشمل ذلك أكثر من نصف طيور الشاطئ في العالم، وحوالي 80% من أعداد الوز في العالم، وعدة ملايين من الرنة والإيل والكثير من الثدييات الفريدة مثل الدب القطبي، ويصل إليها خلال فترة التكاثر الصيفي القصيرة 279 نوعا من الطيور من مناطق عديدة مثل جنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا وأمريكا الجنوبية للاستفادة من فترات النهار

([36]) كيارا ايزنر، استغلال القطب الشمالي واضراره المحتملة على الحيوانات صغارها وكبارها، 26 اذار 2020، متوفر على الشبكة الدولية الانترنيت وفق الرابط https://www.scientificamerican.com/arabic/author/chiara-eisner/ ، تاريخ الزيارة 2022/11/14.

([37]) المصدر نفسه.

([38]) كيارا ايزنر، مصدر سبق ذكره.

الطويلة وفترة التكاثر المكثفة، كذلك تهاجر إلى القطب الشمالي سنويا العديد من أنواع الثدييات البحرية بما في ذلك الحيتان الرمادية والحدباء والفقمة القيثارية وذات العرف ([39]).

ونشر الفريق العامل المعني بصون نباتات وحيوانات المنطقة القطبية الشمالية التابع الى مجلس القطب الشمالي تقريرا في عام 2011 يشير فيه الى ان القطب دخل في فترة من الضغوط والتغيير المكثفة شملت مجموعة من التحديات وعوامل إجهاد كان تغير المناخ في مقدمتها، ويتوقع أن يؤدي احترار المناخ في القطب الشمالي إلى إطلاق الكثير من التغييرات البيئية بما في ذلك ذوبان الجليد البحري، وزيادة جريان المياه، وارتفاع مستوى سطح البحر في نهاية المطاف مع ما ينطوي عليه ذلك من انعكاسات ضخمة على السواحل، ويجري بالفعل الإحساس ببعض هذه التغييرات، فارتفاع درجات الحرارة يظهر بالفعل الكثير من الآثار على التنوع البيولوجي في القطب الشمالي وتكون الشجيرات، واخضرار الأراضي ،وتغيير المجموعات النباتية وما يرتبط بها من حيوانات، وظهور أمراض جديدة تضر المخلوقات في القطب الشمالي، وعلاوة على ذلك، فإن التغييرات تمثل أحد جوانب التغيير الذي قد يؤدي إلى تعارض بين العوامل البيئية ذات الصلة، ولذا فإن بعض أشكال التنوع البيولوجي المحلي قد تكون وشيكة التعرض لخطر الانقراض ([40]).

ج : انعكاسات الاختلال البيئي في القطب الشمالي على اسيا

أدى ذوبان الجليد الى فتح الطريق البحرية الشمالية على امتداد ساحل روسيا القطبي الشمالي، ما أدى الى تبدل في نماذج التجارة الدولية بطريقة كبيرة مع أن هذه الطريق ما تزال تشبه الآن طريقا فرعية أكثر منها طريقا دولية سريعة، وفي تبدل قد يشكل ثورة، تراجعت مدة الرحلة بين مرفأي يوكوهاما الياباني وهامبورغ الألماني بنسبة 40 %، في حين انخفض استهلاك الوقود بنسبة 20 % ، ويقول (ستورلا هنريكسن) رئيس جمعية مالكي السفن النرويجية للمرة الأولى في التاريخ، نرى انفتاح محيط بكامله في أقصى الشمال، ما سيخلف انعاكاسات كبيرة على صعيد التجارة والتزود بالطاقة، وهو ما ينعكس على الواقع البيئي في اسيا نتيجة الاختلال الذي قد يحصل في بيئة القطب الشمالي بشكل تدريجي في ضوء التغييرات المناخية والحركة الملاحية المستقبلية ([41]).

وما تزال حركة الملاحة في القطب الشمالي ضئيلة جدا مقارنة مع الطرقات التقليدية. فالسفن تمر عبر قناة بنما 15 الف مرة في السنة، فيما تعبر قناة السويس 19 ألف مرة، إلا أن المستقبل يبدو واعدا، فيتوقع أن يرتفع حجم السلع التي تنقل عبر الطريق البحرية الشمالية بشكل كبير في السنوات المقبلة من 1.26 مليون طن الى 50 مليونا، وفقا لجمعية مالكي السفن النرويجية، وتستعد مدينة كيركينيس التي يعيش سكانها الـ3400 نسمة في ظلمة شبه متواصلة خلال أشهر الشتاء، فجأة لهذا الازدهار المتوقع ([42]).

وتخطط شركة (تشودي شبينيغ غروب) لفتح مركز لوجيستي مساحته موازية لـ200 ملعب لكرة القدم مع أرصفة تتمتع بمياه عميقة، وهو أمر ضروري لاستقبال السفن الضخمة، والمياه هنا محررة من الجليد بسبب تيار غالف ستريم، موقع هذا المرفأ استراتيجي بامتياز، فهو يبعد تسعة أيام عن المحيط الهادئ والبحر الأبيض المتوسط على

([39]) ماذا يحدث في التنوع البيولوجي في القطب الشمالي، تقرير الامانة العامة الدولية التابعة لمجلس القطب الشمالي، مونتريال، 2011، ص 2.

([40]) المصدر نفسه، ص 3.

([41]) ذوبان الجليد يقرب النرويج من اسيا، 2013/6/25، https://alghad.com/ تاريخ الزيارة 2023/1/2.

([42]) المصدر نفسه .

حد سواء وقريب من مخزونات النفط والغاز الرئيسية في القطب الشمالي، فضلا عن مناجم شمال السويد وفنلندا 26 من السفن التي عبرت محيط القطب الشمالي بين أوروبا وآسيا العام الماضي كانت تحمل المحروقات، الامر الذي ينعكس على اسيا بيئيًا فيما كانت ست سفن أخرى محملة بالحديد أو الفحم والطريق الجديدة تفتح الباب أمام سوق مهمة للغاز الطبيعي المسال الذي يستخرج من بحر بارنتس، وقررت استخدام غاز الشيست أو الغاز الصخري الخاص بها، ومن جهة أخرى، زادت شهية آسيا على الغاز بعد كارثة مفاعل فوكوشيما في اليابان في العام 2011، والأسعار في هذه القارة أعلى بكثير مما هي عليه في أوروبا ([43]).

المحور الثالث: الرؤى المستقبلية لبيئة القطب الشمالي

يتطرق هذا الفصل الى الرؤى المستقبلية التي ستكون عليها بيئة القطب الشمالي، والمعروف ان المنطقة القطبية الشمالية شهدت اهتمامًا ملحوظًا في السنوات الاخيرة نتيجة التغيرات المناخية التي طرأت عليها، والتي تمثلت بارتفاع درجات الحرارة، والذي نتج عنها ذوبان الجليد في القطب وانخفاض سمك الكتلة الجليدية الموجودة فيه، وهو ما حدى بالدول المتحاددة في المنطقة ذاتها الى ان تشرع بالبحث العلمي لاكتشاف الموارد الطبيعية الموجودة في باطن القطب الشمالي من النفط والغاز والمعادن والاسماك والحيوانات الاخرى، والذي بدوره سيؤثر على بيئة القطب ويتسبب لها بالتلوث والاضرار، اذا ما تم استغلال تلك الموارد بشكل خاطئ، وهو ما سيبينه هذا الفصل من خلال مبحثين، الاول يتناول احتمال بقاء بيئة القطب الشمالي على ما هي عليه الآن قبل شروع الدول القطبية باستغلال موارد القطب بشكل مباشر ومستم، والثاني يتحدث عن احتمال تراجع بيئة القطب الشمالي وحدوث التلوث والاضرار بسبب مباشرة دول القطب باستغلال موارده لتحقيق المنفعة الاقتصادية غير أبهة بالحفاظ على الوضع البيئي فيه وهو ما يؤدي الى تدهور بيئة القطب الشمالي واستنزافها والحاق الضرر بها وبسكان القطب الاصليين.

أولا: مشهد بقاء (ثبات) بيئة القطب الشمالي

من منظور بيئي، ليس ثمة منطقة قطبية - شمالية وحيدة، بل هناك مناطق عدة في دائرة القطب الشمالي والظروف المناخية عند خطوط عرض مشابهة يمكن أن تكون مختلفة جداً، ففي اليوم العادي في شهر كانون الثاني تكون درجة الحرارة الصغرى في منطقة (ترومسو) في شمال النرويج 6.7 درجات مئوية تحت الصفر، وإذا ما تم الذهاب قليلاً إلى الجنوب والتوجه لمسافة بعيدة نحو الشرق، في منطقة (ساليخارد) عاصمة مقاطعة (يامال-نينيتس) الروسية ومركز تجمع حقول الغاز الطبيعي في المنطقة القطبية الروسية، تجد أن درجة الحرارة تصل إلى 29.7 درجة مئوية تحت الصفر، وفي منطقة (تيكسي) على الساحل الشرقي لمنطقة سيبيريا، تصل إلى مستوى أبرد 36.7 درجة مئوية تحت الصفر، وفي منطقة (مضيق بيرنغ) وفي الأراضي الداخلية البعيدة هناك تصل درجة الحرارة في (فيربانكس) ألاسكا، إلى 28.1 درجة مئوية تحت الصفر، ولا تكون مختلفة كثيراً في (إيكالوت) عاصمة مقاطعة (نونافوت) الكندية، وفي الوقت ذاته تكون درجة الحرارة في نوك (Nuuk) عاصمة جرينلاند، وهي جزء من مملكة الدنمارك دافئة نسبياً؛ إذ تبلغ حوالي 10 درجات مئوية تحت الصفر([44]).

([43]) المصدر نفسه .

([44]) تشارلز اميرسون ، غلادا لان ، مصدر سبق ذكره ، ص 19.

لكن العامل الذي يوحد المنطقة القطبية الشمالية هو معدل احترارها، وسرعة التغير الذي يسببه ارتفاع الحرارة في بيئتها الطبيعية، بحيث تتغير جغرافية المنطقة القطبية الشمالية، ونظامها البيئي، وتأثيرها في بقية مناطق العالم، كما ان القطب الشمالي لا يتعرض للاحتباس الحراري فحسب، بل يحدث الاحترار هناك بسرعة أكبر من أي مكان آخر على سطح الأرض، وهذا يُعد إنذاراً مبكراً لكوكب الأرض، ففي عام 2011، كان المتوسط السنوي لدرجة حرارة الهواء قرب السطح فوق معظم أجزاء المحيط القطبي الشمالي أسخن بمقدار 1.5 درجة مئوية من المستوى المرجعي المسجل في الفترة 1981-2010 ([45]).

وقد أدى تغير المناخ إلى عدد من التغييرات المختلفة في القطب الشمالي، منها زيادة عدد البعثات العلمية والمجالات التقنية التي تبحث عن آليات استغلال مارد القطب، من النفط والغاز والمعادن والاسماك والحيوانات القطبية، فضلًا عن إمكانية الوصول إلى موانئ القطب الشمالي، وفتح ممرات شحن جديدة في القطب الشمالي، مع وجود طرق جديدة عبر القطب الشمالي ، بما في ذلك طريق بحر الشمال والممر الشمالي الغربي، بالإضافة إلى الموانئ التي تم بناؤها وتجديدها حديثا من روسيا، وتعيد المصالح السياسية والعسكرية تقييم المنطقة باعتبارها واحدة من مناطق المنافسة الجيوسياسية ([46]).

نلاحظ ان التغير المناخي الجاري في القطب الشمالي قد وجه انظار الدول القطبية المتحاددة مع القطب بشكل مباشر الى ان تقوم بإرسال البعثات العلمية الى هناك ؛ من اجل اجراء البحوث العلمية عليه ؛ بغية اكتشاف من يتضمنه القطب الشمالي في باطنه من موارد يمكن استغلالها من قبل تلك الدول والاستفادة منها اقتصاديًا ، وخصوصًا الموارد الطاقوية الموجودة فيه والتي تقدر بنسبة ما يقارب 25 – 30 % من مصادر الطاقة في العالم ، والمعروف ان التطور الاقتصادي والتقدم الصناعي يتوقف على تلك المصادر ووفرتها واسعارها المتداولة عالميًا ، فإذا ما قل منسوبها وارتفعت اسعارها في المناطق الاخرى التي تحتوي عليها ، فإن الانظار حينها ستكون متوجه مباشرةً للقطب الشمالي ، والذي لا يقتصر على تنافس الدول المتشاطئة مع القطب مباشرةً ، وانما هناك دول اخرى قريبة من القطب مثل السويد وفنلندا وايسلندا ، ودول شبه قطبية مثل الصين واليابان وكوريا الشمالية والتي تعمل بصفة مراقب في مجلس القطب الشمالي المؤسس عام 1996 ، تسعى الى ان تنال حصتها من موارد المنطقة القطبية الشمالية ؛ بهدف ديمومة اقتصادها وصناعتها.

كل ذلك يجري حاليًا في طور التوقعات والتكهنات لبحر القطب الشمالي الذي من المؤمل ان يكون متوافقا مع ما يجري من ابحاث واكتشافات علمية فيه من قبل الدول المعنية وعلى رأسها القوى الكبرى روسيا والولايات المتحدة الامريكية ، على اثر التغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة وذوبان الجليد في المنطقة القطبية الشمالية ، اي ان استغلال تلك الموارد المتوقع وجودها في باطن القطب لم يجري بشكل واقعي متزايد على ارض الواقع في بحر القطب ، وانما هي توقعات لما ستكون عليه آلية استغلال موار وثروات القطب الشمالي ، وهو ما يبقي الوضع البيئي على ما

([45]) المصدر نفسه ، ص 21 – 22.

([46]) نيرا سيد ، التغير المناخي واثره على مستقبل الملاحة في القطب الشمالي ، المركز الديمقراطي العربي ، 17 ايار 2022 ، https://democraticac.de/?author=2 تاريخ الزيارة 2022/11/21.

هو عليه الآن في القطب من تزايد نسبة الاحترار وذوبان طبقات الجليد وتغير المناخ ، وهو ما يبقي بيئة القطب الشمالي مستقرة وثابتة ومتأثرة بالتغير المناخي فقط.

مع ذلك يوجد العديد من العقبات امام الدول القطبية وغير القطبية لاستغلال موارد القطب الشمالي؛ بسبب الظروف المناخية القاسية فيه ، وارتفاع التكاليف؛ لأنه يحتاج إلى كاسحات جليدية تعمل بالطاقة النووية ترافق السفن التجارية لإذابة الجليد، كما يوجد عجز في المعدات والأجهزة المطلوبة في حالة الطوارئ مثل الطائرات وكسارات الجليد ، وكذلك يواجه نقص الخدمات اللوجستية والأسواق الاستهلاكية في طريقه، فضلاً عن خطر انفصال القطع الجليدية الضخمة واصطدامها بالسفن نتيجة الاحتباس الحراري، فإن القطب الشمالي لديه العديد من التحديات أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبحرية، في حين أنه قد يبدو كما لو أن التغيير يحدث بسرعة كبيرة في القطب الشمالي ، لا يزال هناك وقت للتحضير للتغيرات الجغرافية في الشمال، ولن تضطر الدول إلى أن تقرر على الفور ما هي السياسات الجديدة التي ستكون دون التنسيق مع نظرائها الآخرين في القطب الشمالي ([47]).

الملاحظ ان بيئة القطب الشمالي في الوقت الحالي غير متهيئة من الناحية الطبيعية ، وهو ما يجعل الدول القطبية تولي المنطقة اهتماما محدودًا حاليًا يتركز على اجراء الابحاث العلمية لاكتشاف موارد القطب اما بشكل منفرد ، اي ان الدولة تعمل بمفردها على ذلك ، او تتعاون مع دولة او دول اخرى في المنطقة القطبية الشمالية ، وكذلك اجراء عمليات المراقبة والمتابعة من قبل الدول القطبية لبعضها لرصد حركتها ونشاطها في القطب الشمالي ، والقيام بإجراء المسوحات الجيولوجية بين الحين والآخر لمعرفة التطورات الحاصلة في القطب نتيجة التغيرات المناخية الجارية فيه.

وان عمل الدول القطبية على استغلال موارد القطب الشمالي فيه الكثير من الصعوبة خصوصًا في فصل الشتاء؛ كون ذلك يتطلب معدات واجهزة وكاسحات للجليد تعمل بالطاقة النووية وطائرات وكسارات جليد ، وهي مكلفة ماديا لتلك الدول، وتحتاج الى وقت طويل لإنشائها وتوفيرها ، وهو ما ينعكس على بيئة القطب الشمالي ويجعلها محتفظة بطبيعتها واستقرارها البيولوجي دون التعرض للتلوث والضرر والتسمم البيئي ، باستثناء التغيرات المناخية الطبيعية من ارتفاع درجات الحرارة وذوبان الكتل الجليدية في القطب الشمالي بصورة ذاتية.

وبينما يتبدل مناخ المنطقة القطبية الشمالية وبيئتها على نحو حاد وفجائي بفعل تغيّر المناخ، الأمر الذي أدى إلى تصنيف أقاصي القطب الشمالي منطقة معرّضة لأزمة بيئية خطيرة، ومع ذلك، تعد المنطقة القطبية الشمالية منطقة اقتصادية واعدة بفضل الطرق البحرية القطبية، والموارد المعدنية وموارد الطاقة، والمنتجات السمكية وما إلى ذلك، وفي خلال فصل الشتاء في عامَي 2016 و2018، تخطت حرارة سطح المنطقة القطبية الشمالية الوسطى 6 درجات مئوية مقارنة بمتوسط الحرارة في المدة الممتدة من عام 1981 إلى عام 2010، ما أدى إلى تقلص الجليد على نحو لم يسبق له مثيل في تلك المنطقة، ويقدر الخبراء العلميون في الفريق العامل في برنامج مراقبة وتقييم المنطقة

([47]) نيرا سيد ، مصدر سبق ذكره .

القطبية الشمالية التابع لمجلس المنطقة القطبية الشمالية في تقرير صادر في أيار 2021، أن ارتفاع متوسط حرارة سطح المنطقة القطبية الشمالية بين عامَي 1971 و2019 سيتخطى ثلاثة أضعاف ارتفاع متوسط الحرارة في باقي مناطق الكرة الأرضية، وتتداخل التحديات البيئية والمناخية والفرص الاقتصادية على نحو وثيق في القطب الشمالي، ففي غضون سنوات قليلة، صنفت المنطقة القطبية الشمالية منطقة جديدة تتسم بنمو اقتصادي وتجاري محتمل ([48]).

وعلى الرغم من ان دول القطب الشمالي، وكذلك الدول غير القطبية التي تسعى الى ان تحظى بحصة من الموارد الطبيعية القطبية، لم تشرع بعد بشكل فعلي نحو استغلال موارد القطب الشمالي بحكم الظروف المناخية القاسية الحالية، والتي تتطلب جهود مضاعفة وتكاليف مادية كثيرة منها اذا ما ارادت ان تباشر بعمليات التنقيب بحثًا عن الموارد الطبيعية القطبية الموجودة في باطن القطب، الامر الذي يوفر مساحة من الاستقرار البيئي النسبي للمنطقة القطبية الشمالية على المستوى الزمني ، الا ان ذلك قد لا يدوم طويلا خصوصا اذا ما تصاعدت حدة التغيرات المناخية وارتفعت درجات الحرارة اكثر من منسوبها في الوقت الحاضر وذاب الجليد بنسب اكبر، وهو ما يشجع الدول المحيطة بالقطب الشمالي على ان تقوم باستغلال الموارد القطبية لتحقيق المنفعة الاقتصادية والمكاسب المادية، وهو ما سينعكس سلبًا على الظروف البيئية في المنطقة القطبية ويزيد من حجم التلوث والاضرار فيها ويقود الى استنزافها وتراجعها، وهو ما سنتطرق له في الاحتمال المستقبلي الآخر في المبحث القادم من هذا الفصل.

ثانيا: مشهد تراجع بيئة القطب الشمالي

رفع الولوج البحري المتزايد في القطب الشمالي من التوقعات حول فتح احتياطيات الطاقة الثمينة التي ظل من الصعب استخراجها حتى الوقت الحاضر، ففي عام 2008 اثار الماسح الجيولوجي الامريكي الاهتمام العالمي بالمنطقة من خلال نشر تقديرات عن مخزونات النفط والغاز غير المستعملة بعد، والتي يعتقد انها مدفونة في المحيط المتجمد الشمالي، هذا وان القطب الشمالي لا يحتوي على المحروقات فحسب، بل يضم المعادن والسمك ايضًا، وهي ما جذبت الانتباه العالمي نحو المنطقة سالفة الذكر، فمع تزايد الطلب العالمي على الطاقة وتضاؤل إمدادات الوقود الأحفوري التقليدي، بدأ قطاعا النفط والغاز بالبحث عن احتياطات جديدة في بيئات شديدة أكثر، مثل الحفر والاستكشاف في المياه العميقة في المحيط المتجمد الشمالي، وحتى وقت قريب، كان معظم الاستكشاف والإنتاج للنفط والغاز في المنطقة القطبية الشمالية محصورًا بالعمليات الساحلية أو القريبة من الساحل، اذ ان الشركات تنقب بشكل متزايد في مناطق محددة في السابق؛ كون التنقيب في المناطق القطبية العميقة صعب من الناحية الاقتصادية ([49]).

بلغت تقديرات الماسح الجيولوجي الأمريكي عام 2008 من احتياطات الهيدروكربون القطبي الشمالي غير المكتشف 1669 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي و44 مليار برميل من سوائل الغاز الطبيعي و 90 مليار برميل

([48]) المنطقة القطبية الشمالية ، اب 2021 ، https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/ تاريخ الزيارة 2022/11/22.

([49]) ستيفاني بيزارد وآخرون، الحفاظ على التعاون القطبي الشمالي مع روسيا، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2017، ص 34 – 35.

من النفط، حيث تمثل هذه الأرقام حوالي 30 % من الغاز العالمي و13 % من النفط العالمي الذي لم يتم اكتشافه بعد، الا انه يبدو موجودًا من الناحية الجيولوجية، وقد يكون قابلا للاستخراج بدون الاستناد إلى إنجازات تكنولوجية كبرى، ويتوفر الغاز الطبيعي في أنحاء المنطقة القطبية الشمالية بحوالي ثلاثة أضعاف أكثر من النفط، اذ يقع معظم الغاز الطبيعي في روسيا، في حين أن الكمية الأكبر من النفط غير المكتشف قد تقع في الجزء القطبي الشمالي من ولاية ألاسكا الامريكية، ومن المقدر أن معظم هذه الموارد موجودة بعيدًا عن الساحل في المنحدرات القارية على عمق أقل من 500 متر تحت المياه ([50]).

ان تغير المناخ هو من جعل القطب الشمالي يصبح الآن جبهة متجددة للمنافسة الدولية، فالمناخ هو المسؤول عن اضطراب النظم الإيكولوجية، ومع تزايد الحرارة يذوب الجليد في المنطقة القطبية الشمالية، وهو ما يفتح قنوات وممرات مائية جديدة خالية من الجليد تفيد قطاع الشحن والصيد التجاري، واستكشاف النفط والغاز، يشجع الدول القطبية الاساس روسيا والولايات المتحدة الامريكية وكندا والنرويج والدانمارك، والدول المتداخلة مع القطب السويد وفنلندا وايسلندا، وحتى الصين التي تعد نفسها دولة شبه قطبية، ان تعمل على استغلال الموارد الاحفورية من النفط والغاز الموجودة في باطن القطب الشمالي، وكذلك المعادن المتوفرة فيه من النيكل والكوبالت والنحاس والماس والذهب والقصدير والرصاص وغيرها من خلال القيام بعمليات الحفر والتنقيب عنها، فضلًا عن الثروة السمكية التي يتضمنها القطب الى جانب الطيور والحيوانات القطبية الاخرى، والتي ستعمل على صيدها؛ بهدف دعم اقتصاداتها وتحقيق المكاسب المادية وتدعيم مؤسساتها التجارية ومراكزها الصناعية بالاعتماد على الموارد سالفة الذكر، والذي سينعكس سلبًا على بيئة القطب الشمالي ويؤدي الى تعرضها للتلوث والاضرار والسموم التي تستنزفها وتضعفها وتغير من واقعها ومعالمها الطبيعية.

لقد تقدمت روسيا باقتراح إلى لجنة حدود الجرف القاري في الامم المتحدة لتوسيع جرفها القاري وإن تمت الموافقة عليه، سيمنحها ذلك حقوق الاستغلال الحصرية لاحتياطات الجرف القاري التي قد تمثل 60 % من موارد روسيا الإجمالية من الهيدروكربون، وافتراضًا أن التقديرات الجيولوجية التي افصح عنها الماسح الجيولوجي الامريكي عام 2008 هي صحيحة، فإن عملية استغلالها تعتمد الجدوى الاقتصادية للنفط والغاز المدفونين في قعر المحيط المتجمد الشمالي على عدد من العوامل، اولًا، أسعار الطاقة العالمية، ثانيًا، التطورات في البنية التحتية، ثالثًا، توفر التكنولوجيا اللازمة للوصول للموارد وتسويقها، رابعًا، تعد القوانين البيئية والقوانين الاخرى للعمليات ذو اعتبار مهم([51]).

نلاحظ ان عمليات البحث والاكتشاف العلمي لموارد القطب الشمالي، والتي تقوم بها الفرق المرسلة الى القطب الشمالي من قبل الدول الاساس المتحددة في المنطقة القطبية الشمالية بالدرجة الاولى، من اجل تحديد تقديرات دقيقة عن مصادر الطاقة الاحفورية النفط والغاز، وكذلك المعادن، فضلًا عن السمك والحيوانات الاخرى الموجودة

([50]) المصدر نفسه، ص 35 – 36.

([51]) ستيفاني بيزارد وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 36 – 37.

في القطب، محكومة بعدد من العوامل التي تم ذكرها في اعلاه، ومن بينها القوانين البيئية جوهر موضوعنا وبحثنا هذا، اذ ان القطب الشمالي سيعاني من الناحية البيئية في حال شرعت الدول بالحفر والتنقيب لاستخراج موارده المدفونة في باطنه بمختلف مسمياتها وانواعها، وهو ما يشكل خطر داهم يغير من الواقع البيئي في القطب ويعرضه للكثير من التلوث ويصيبه بالضرر وانتشار السموم والانبعاثات والمخلفات الضارة المتولدة عن عمليات الحفر تلك التي ستقوم بها شركات الروسية والامريكية والكندية والنرويجية والدانماركية، او الشركات الاجنبية الاخرى التي ستتعاقد معها الدول سالفة الذكر، من اجل تحقيق المنافع والمكاسب المادية لها غير مكترثة بالحفاظ على بيئة القطب الشمالي وحمايتها من الاخطار والاضرار.

كما تعد المنطقة القطبية الشمالية التي تضم أكثر من 21 ألف نوع معروف من الحيوانات والنباتات واحدة من آخر المناطق البرية المتبقية في العالم، الا ان تنوعها البيولوجي معرض للخطر بسبب تطور الأنشطة البشرية وارتفاع درجات الحرارة فيها، فالاحترار يحدث فيها أسرع بمرتين على الأقل من أي مكان آخر على هذا الكوكب، وهو ما يقلل من امتداد الجليد البحري مهددًا الأنواع التي تعيش فيها مثل الدببة القطبية والفقمات، وخلال ما يعرف باسم (التضخم القطبي) يتفاعل الهواء والجليد والماء في حلقة مفرغة من الاحترار، ففي عامي 2019 و2020، وصلت درجات الحرارة في القطب الشمالي إلى مستويات قياسية، حيث بلغت مساحة الجليد البحري الصيفي ثاني أصغر مساحة مسجلة بعد عام 2012، وإذا لم يكن لذوبان الجليد البحري أي تأثير على مستوى المحيطات، فإن ذوبان الغطاء الجليدي الهائل في جزيرة غرينلاند أمر مثير للقلق وسيؤدي اختفاؤه التام إلى ارتفاع مستوى سطح البحر بنحو سبعة أمتار، وتلاحظ ظواهر أخرى مقلقة مثل اندلاع حرائق كبيرة في الغابات في مناطق نائية وذوبان التربة الصقيعية، الأمر الذي يؤدي إلى إطلاق كميات كبيرة من الميثان، وهو من الغازات الدفيئة وأقوى بكثير من ثاني أكسيد الكربون ([52]).

إن التغيرات المناخية الجارية في العالم بشكل عام، والقطب الشمالي بشكل خاص، وذوبان الجليد في المنطقة القطبية الشمالية، يدفع بالدول الرئيسة في القطب والدول المتداخلة، والدول التي تعد نفسها شبه قطبية، والتي تحظى بعضوية مجلس القطب الشمالي بصفة مراقب مثل الصين، الى السعي الحثيث لاستغلال موارد القطب ومعادنه وثرواته الموجودة في باطنه، هذا من جانب، والانبعاثات الكربونية والغازية المتخلفة عن التغير المناخي في القطب من جانب آخر، بمجملها ستحدث التلوث والضرر البيئي في القطب، الامر الذي سيغير من شكل الاخير وطبيعته.

الخاتمة

مما تقدم يتضح ان الضرر البيئي اما ان يصيب الانسان نتيجة لتوسطه المكان الذي يعيش فيه وهذا الضرر اما ان يكون ماديا، أو معنويا، واما ان يصيب الضرر البيئي البيئة نفسها، مباشرة دون ان ينعكس على المصلحة البشرية مباشرة وانما يتضرر بصورة غير مباشرة، وعليه فإن الضرر البيئي يتسبب بالأذى أو الاثر السيء على البيئة بما تحتويه من مخلوقات حية ومخلوقات غير حية والناتج عن نشاط غير مشروع او نشاط مشروع ولكنه يحمل خطورة

([52]) كريستوفر ميشيل، القطب الشمالي منطقة تثير مطامع الدول لما قد تزخر به من ثروات، 2021/5/17، https://www.mc-doualiya.com/ تاريخ الزيارة 2022/11/26.

ما، وهو ما دعا المؤسسات الرسمية والمنظمات الانسانية ان تصنف الاضرار البيئية الى الملوثات بحسب مصدرها، وتشمل الملوثات الطبيعية، والملوثات التكنولوجية والصناعية، وملوثات الإنسان والحيوان، فضلًا عن الملوثات بحسب طبيعتها، وهي، الملوثات ذات الطبيعة الفيزيائية، والملوثات ذات الطبيعة الكيماوية، والملوثات الإحيائية.

وهو ما جعل المجتمع الدولي ان يمارس دوره في حماية البيئة وتطبيق احترام القانون الدولي البيئي من خلال عقد الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بهذا الشأن، وفسح المجال للمنظمات الدولية بأصنافها سواء كانت حكومية أو غير حكومية ان تأخذ دورها الذي لا يقل أهمية عن أهمية الدور الذي تمارسه مختلف المؤسسات الرسمية، وقد ظهرت إمكانياتها وقدراتها على تطبيق قواعد القانون الدولي البيئي من خلال حماية البيئة والمحافظة عليها من الأضرار والتهديدات التي تواجهها.

وقد أدى التغير المناخي الى ذوبان الجليد في القطب الشمالي بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري والذي نتج عنه حدوث تغيير بيئي في المنطقة القطبية الشمالية، وأصبح الوصول ممكنًا إلى النفط والغاز والمعادن والأسماك وطرق النقل الحبوس منذ مدة طويلة، والتي تعد مصادر ربح متاحة وقابلة للاستخراج في المستقبل، وهو ما جعل القوى الكبرى ان تنافس فيما بينها للحصول على هذه الموارد.

ومع انحسار الجليد البحري في المحيط المتجمد الشمالي نتيجة ارتفاع درجات الحرارة في العالم سنة بعد الأخرى، أصبحت مغامرة الشركات بالدخول إلى المنطقة أيسر وأكثر شيوعًا، وذلك لغرض محاولتها استخراج النفط والغاز والمعادن وصيد الأسماك والحيوانات القطبية الاخرى، وفتح الممرات المائية بهدف استخدامها في نقل مصادر الطاقة التقليدية والثروات الطبيعية الاخرى؛ كونها اقل وقتًا وكلفةً عن باقي ممرات النقل الاخرى في العالم، والذي يوفر لها تحقيق العوائد المادية والمكاسب الاقتصادية وجني الارباح، وهو ما سيؤثر بالفعل على البيئة الهشة في القطب الشمالي، الامر الذي اكده المختصين حول تأثير التلوث الضوئي، والسمعي، والكيميائي الذي تجلبه معها تلك الشركات على النظام البيئي البحري في المنطقة القطبية الشمالية، ونستنتج من ذلك ما يأتي :

1. ان الضرر البيئي الناتج عن الظواهر البيئية الطبيعية او السلوكيات البشرية له من الأذى والاثر السيء ما يؤدي الى تلوث البيئة واستنزافها وتعريضها للخطورة اذا ما استمر ذلك حاليًا ومستقبلا.
2. ان التغير المناخي والبيئي الحاصل في العالم جعل المجتمع الدولي ان يمارس دوره في العمل على حماية البيئة وتطبيق احترام القانون الدولي البيئي من خلال عقد الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بهذا الشأن، وفسح المجال للمنظمات الدولية بأصنافها سواء كانت حكومية أو غير حكومية ان تأخذ دورها في هذا المجال.
3. ان التغير المناخي ادى الى ذوبان الجليد في القطب الشمالي بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري والذي نتج عنه حدوث تغير بيئي في المنطقة القطبية الشمالية، وأصبح وصول شركات الدول الاساس في القطب والشركات المستثمرة ممكنًا إلى النفط والغاز والمعادن والأسماك والحيوانات الاخرى، والتي تعدها مصادر ربح متاحة وقابلة للاستخراج في المستقبل.

4. ان استغلال موارد القطب الشمالي بمختلف انواعها يوفر لدول القطب الشمالي تحقيق العوائد المادية والمكاسب الاقتصادية وجني الارباح، وهو ما سيؤثر بالفعل على البيئة الهشة في القطب، ويعرضها للتلوث الضوئي، والسمعي، والكيميائي ويشكل خطورة بالغة عليها.

قائمة المصادر

المعاجم والقواميس

1. ابن منظور، لسان العرب، ج 4، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1968.
2. عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط، ج1، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964.
3. المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1993.

الكتب العربية والمترجمة

1. DIX .M .II . التلوث البيئي، ترجمة د.كوركيس عبدال، جامعة البصرة، 1988.
2. احمد محمود سعيد، استقراء لقواعد المسؤولية المدنية في منازعات التلوث البيئي،ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994 .
3. تشارلز اميرسون ، غلادا لان ، فتح القطب الشمالي : الفرص والمخاطر ، ط1 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، دبي ، 2014 .
4. ستيفاني بيزارد وآخرون، الحفاظ على التعاون القطبي الشمالي مع روسيا، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2017.
5. عبد الله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، جامعة الملك سعود_ قسم العلوم السياسية، المملكة العربية السعودية، 2007.
6. عبد الله تركي الطائي، الضرر البيئي وتعويضه في المسؤولية المدنية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية ، دمشق، 2013.
7. علياء حاتوغ و محمد حمدان أبو دية، علم البيئة، دار الشروق، عمان، 2003 .
8. كاظم المقدادي، أساسيات علم البيئة الحديث، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2009.
9. مثنى عبد الرزاق العمر، نظرة تحليلية للأثار البيئية للعدوان الثلاثي على العراق، بحث في كتاب: العوامل والاثار الاجتماعية لتلوث البيئة، ط1، بيت الحكمة ، بغداد، 2001.
10. مروان يوسف صباغ، البيئة وحقوق الإنسان، كومبيو نشر، بيروت، 1992.

المجلات والدوريات

1. ازهار جابر، تلوث الهواء والماء: انواعه ومصادره واثاره، مجلة جامعة بابل، المجلد 18، العدد 1-2، 2011.

2. حسن حنتوش رشيد الحسناوي، دعوى التعويض عن الضرر البيئي، مجلة جامعة اهل البيت، العدد13، 2012.
3. ماذا يحدث في التنوع البيولوجي في القطب الشمالي، تقرير الامانة العامة الدولية التابعة لمجلس القطب الشمالي، مونتريال، 2011.
4. نادية ضياء شكارة، ازمة الهيمنة الروسية على القطب الشمالي، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد 36 ، العدد 5 ، 2018 .

الرسائل الجامعية

1. فتيحة طويل، التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2012-2013.
2. موج فهد علي، قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ 2015 (دراسة تحليلية) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، كلية الحقوق، 2017.

الانترنيت

1. ايمن منير، العوالم القطبية ومخاطر تهدد عالمنا المعاصر، 1 كانون الثاني 2022، متوفر على الشبكة الدولية الانترنيت وفق الرابط https://www.alfaisalmag.com/?p=22627 تاريخ الزيارة 2022/11/14.
2. بهاء الحجار، الكوارث الطبيعية غضب من صنع الانسان، 29 تشرين الاول 2013، متوفر على الشبكة الدولية الانترنيت وفق الرابط https://www.skynewsarabia.com/technology/ تاريخ الزيارة 2022/11/14.
3. بين إليفي، النفط في غرينلاند قد يشكل كارثة، 15 تشرين الثاني 2018، متوفر على الشبكة الدولية الانترنيت وفق الرابط https://www.greenpeace.org/ تاريخ الزيارة 2022/11/13.
4. طموحات روسيا في غاز القطب الشمالي بخطر، 29 اذار 2022، متوفر على الشبكة الدولية الانترنيت وفق الرابط https://www.annaharar.com/arabic/home تاريخ الزيارة 2022/11/13.
5. فريد عبد الوارث، اضرار حرق غاز الشعلة على البيئة والحياة، متوفر على الشبكة الدولية الانترنيت وفق الرابط https://www.petro-news.com/category/ تاريخ الزيارة 2022/11/13.
6. كريستوفر ميشيل، القطب الشمالي منطقة تثير مطامع الدول لما قد تزخر به من ثروات، 2021/5/17، https://www.mc-doualiya.com/ تاريخ الزيارة 2022/11/26.
7. كيارا ايزنر، استغلال القطب الشمالي واضراره المحتملة على الحيوانات صغارها وكبارها، 26 اذار 2020، متوفر على الشبكة الدولية الانترنيت وفق الرابط https://www.scientificamerican.com/arabic/author/chiara-eisner/ ، تاريخ الزيارة 2022/11/14.
8. مات ماغراث، التغير المناخي: روسيا تحرق غازا طبيعيا وتسهم في سرعة ذوبان القطب الشمالي، 26 آب 2022، متوفر على الشبكة الدولية الانترنيت وفق الرابط https://www.bbc.com/arabic تاريخ الزيارة 2022/11/13.

9. المنطقة القطبية الشمالية ، اب 2021 ، https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/ تاريخ الزيارة 2022/11/22.

10. نيرا سيد ، التغير المناخي واثره على مستقبل الملاحة في القطب الشمالي ، المركز الديمقراطي العربي ، 17 ايار 2022 ، https://democraticac.de/?author=2 تاريخ الزيارة 2022/11/21.

11. العمل المناخي : التنفيذ من اجل الناس والكوكب ، https://www.un.org/ar/climatechange تاريخ الزيارة 2022/11/27.

12. ذوبان الجليد يقرب النرويج من اسيا، 2013/6/25، https://alghad.com/ تاريخ الزيارة 2023/1/2.

دولة العـــــدد

الامارات العربية المتحـــــدة

من إعـــداد
هيئة التحرير

مقدمة:

الامارات العربية المتحدة هي إحدى دول الخليج العربي، نشأتها فتية، فهي تعد من أحدث الدول في المنظومة العربية، أذ أنها تأسست في الثاني من شهر ديسمبر من سنة 1971، بعد اتحاد سبع إمارات تقع كلها في الجزء الشمالي الشرقي من الجزيرة العربية في دولة اتحادية، تحت تسمية (دولة الامارات العربية المتحدة).

لقد كانت عملية بناء دولة الإمارات العربية المتحدة في العام 1971 ،عملية ليست باليسيرة، فقد كانت هناك عوامل فاعلة وجهود قيادية أدت إلى نشأة هذا الاتحاد، مع توافر شخصية كاريزمية مثل الشيخ "زايد بن سلطان آل نهيان"، الذي تميز بحنكته السياسية وآرائه المساندة فلسطين و الالتزام بـ "العروبة"، ولاحظنا ذلك في مشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة في الحظر النفطي العربي الذي استمر من أكتوبر 1973 وحتى مارس عام 1974، لكن هذا الدور بدأ يتغير بتقدم السن بالشيخ زايد، في فترة التسعينيات، بتحول الاهتمام تدريجيا عن الالتزام بالقضايا العربية والإسلامية، فبدأت بالانخراط والتفاعل مع أهم التطورات الطارئة على الاقتصاد العالمي وللنظام الدولي من أجل مراكمة قدرات احتياطية هائلة من القوة "الناعمة" و"الصلبة"، وإيجاد مكان لها في مجالات اقتصادية مختارة بعناية مثل مجال الطيران المدني والطاقة المتجددة والتمويل الدولي. هذا وقد تعَّمقت العلاقات الإماراتية مع الولايات المتحدة الأميركية، خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001.

خلال السنوات القليلة الماضية، حدث تحولات على مستوى السلطة في دولة الإمارات كان لهما تأثير واضح على مستوى دوائر صنع القرار السياسي وسياسة دولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية؛ فقد حدث تحول في النفوذ داخل فيدرالية الإمارات السبع، انتقل على إثره النفوذ من إمارة دبي إلى إمارة (أبو ظبي)، ومن أيدي حاكم دبي، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة "الصوري"، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، إلى أيدي ولي عهد أبو ظبي، الشيخ محمد بن زايد الذي تولى رئاسة دولة الامارات العربية المتحدة في 14 ماي 2022، حيث شاركت فيما سمي بتحالف دعم الشرعية اليمنية الذي بدأ عملياته في 26 من مارس2015م، وقامت بتطبيع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي في 13 أوت 2020.

هذه الدولة تواجه تحديات عديدة سياسية واجتماعية واقتصادية، من أهم هذه التحديات النزاع بينها وبين جمهورية إيران الإسلامية حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، والتحديات الاجتماعية من خلال الاختلال المجتمعي الناجم عن عملية الانتقال السريع نحو الحداثة والعولمة، والتحديات الاقتصادية للخروج من الاقتصاد الريعي.

هذه التحديات التي تواجهها الإمارات العربية المتحدة، والبحث عن دور فاعل ومتميز في محيطها الإقليمي ثم الدولي، يتطلب مقومات جيوبوليتيكية تساهم في صياغة الوزن الجيوبوليتكي المنشود.

فموضوع قوة الدولة هو حجر الزاوية للدول النامية التي تريد أن ترقى إلى مصاف القوى الإقليمية، ودراسة عناصر القوة وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة المقومات الجيوبوليتيكية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وتنقسم الدراسة إلي المحاور التالية:

I. العامل التاريخي.
II. العامل الجغرافي.
III. العامل البشري.
IV. العامل الاقتصادي.
V. العامل العسكري.
VI. النظام السياسي.

المحور الأول: العامل التاريخي

لدولة الامارات العربية المتحدة أو ما يسمى سابقا بإمارات ساحل عمان تاريخا ضاربا في القدم، أذ شهدت هجرة قبائل من اليمن إليها عام 130 بعد الميلاد بعد انهيار سد مأرب[1]، وأما الثانية فوفدت من قلب الجزيرة العربية ويعرف هؤلاء بالنزاريين، وقد ارتكز التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي في مجتمع الإمارات حول وحدة القبيلة، فلكل إمارة مجموعة متباينة من القبائل ذات التنظيم المعقد التي ٢ يفخر أفرادها بالانتماء إليها، لكن بمرور الوقت انتشرت القبائل حسب مناطق تركزها وهي[2]:

أ. أبو ظبي: بنو ياس (آل بو فلاح، المزاريع، السودان، وآل بومهير، الهوامل، القبيسات، المرر، الرميثات)، والمناصير، والعوامر؛
ب. دبي: آل بو فلاسة التي تنحدر من أسرة آل مكتوم الحاكمة، والسودان، والمرر .
ج. الشارقة: القواسم، والمزاريع، وآل بو نعيم وبنو كتب، وآل علي، والنقبيين، والشوامس، والطنيج .
د. رأس الخيمة: القواسم، والسودان، وآل علي، والمرر، والمزاريع، وآل بو نعيم، والزعاب، والشحوح، والحبوس؛
هـ. عجمان: آل بونعيم، والسودان، وآل بومهير؛
و. أم القوين: آل علي.

وعليه تعود أصول تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة كما تعرف اليوم ككيان سياسي إلى المدة 1600 و1800ميلادية، وذلك حين تحولت الإمارات من مجرد قبائل صغيرة متناثرة إلى حلف سياسي وإمارة وشيخ وحكومة، وجاء هذا التحول في المدة ما بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر.

عرفت دولة الامارات العربية المتحدة قبل حصولها على الاستقلال باسم الامارات المتصالحة وقبل نشأة الاتحاد كانت المنطقة تسيطر عليها قوتان أساسيتان هما: قوة "القواسم"، وقوة بني "ياس"، واستطاعت هاتان القوتان إن تسيطرا على معظم المنطقة منذ انفصال المنطقة عن سيطرة دولة آلبو سعيد التي على ما يعرف بسلطنة عمان اليوم، وكانت القواسم قوة بحرية اتخذت من رأس الخيمة مقرا لها، اما قوة بني ياس فكانت قوة برية بدأت في واحة "ليوا "بالظفرة، وكانت عبارة عن حلف من 15 قبيلة تقوده أسرة "آل نهيان".[3]

يذكر المؤرخون أن التاريخ السياسي الحديث لإمارة أبو ظبي بدأ عام 1760 م، حين سكنتها قبيلة آل بوفلاح من بني ياس بقيادة الشيخ دياب بن عيسى، أما إمارة دبي فيرجع تاريخها السياسي الحديث ابتداء من إعلان استقلالها عن إمارة أبو ظبي في عام 1838، بقيادة شيخ آل مكتوم المرتبطة مع قبيلة بني ياس في أبو ظبي، وفيما يتعلق بإمارتي رأس الخيمة والشارقة فقد كانتا مركزين لشيوخ القواسم، أما إمارة أم القيوين فقد استقلت عام 1832 م بمبادرة من الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة آنذاك وذلك بتخليه عن مطالبه بالسيادة عليها[4].

شهدت منطقة الخليج العربي عمليات عسكرية من طرف البرتغاليين عام 1507، حيث سيطروا على الموانئ والمدن الواقعة على بحر العرب وخليج عمان كجزيرة هرمز ومدينة جلفار رأس الخيمة حاليا[5]، ثم ظهر هناك منافسين آخرين وهما الهولنديون والبريطانيين، ثم ترك الهولنديون المنطقة مما أتاح الفرصة أمام البريطانيين لتدعيم وجودهم فيها.

قوضت بريطانيا دخول فرنسا إلى المنطقة بتوقيع مجموعة اتفاقيات مع حاكم مسقط تفرض عليه وجود القوات البريطانية في المنطقة والتعهد بعد التنازل عن أي جزء من الأراضي أو رهنها أو تأجيرها أو السماح باحتلالها من أي دولة أخرى غير بريطانيا[6].

وعلى الرغم مما حققته معاهدة 1820 من نجاح للسياسة البريطانية، الا أن تلك المعاهدة لم تستطع أن توقف تماما النشاط البحري للقبائل العربية، لكن المهم أن الحكومة البريطانية اعتمدت على معاهدة 1820 في تثبيت نفوذها بالإضافة الى نجاحها في عقد سلسلة من المهادنات البحرية مع شيوخ الساحل[7]. وكانت نتيجة الحملات البريطانية العسكرية ضد القواسم ان فرضت بريطانيا على الإمارات المتصالحة التوقيع على المعاهدة المانعة الأبدية في مارس 1892، التي نصت ما يأتي[8]:

ز. عدم الدخول في مراسلات مع أية حكومة غير الحكومة البريطانية؛
ح. عدم إقامة أي وكيل لأية حكومة اخرى من دون موافقة الحكومة البريطانية؛
ط. عدم التنازل أو بيع أو رهن أراضيها أو القبول باحتلال لأي إمارة إلا إلى الحكومة البريطانية.

كما أن بريطانيا استفادت اقتصادياً بفرض سيطرتها على قطاع صيد اللؤلؤ ، وقطاع التنقيب عن النفط ، فقد تعهد حكام الإمارات المتصالحة في العام 1911 ، بعدم منح حقوق صيد اللؤلؤ لأي جهة دون موافقة المقيم السياسي البريطاني في المنطقة ، ووقعت في العام 1922 على اتفاقية مع الحكام تحظر عليهم منح امتيازات التنقيب عن النفط في أراضيهم لشركات نفط غير مرغوب فيها من قبل الحكومة البريطانية ، كما عملت بريطانيا على منع أي ٍله في المنطقة ، فقد ذكر ان وزير خارجية بريطانيا آنذاك توغل خارجي من شأنه ان يخلق نفوذا اللورد" لاندسداون " قد صرح في العام 1903 بأن بلاده ستقاوم بالقوة أي دولة تسعى لتأسيس قاعدة بحرية لها في الخليج[9].

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حافظت بريطانيا على علاقتها التعاهدية في منطقة الساحل العماني بأساليب عديدة، لكنها سرعان ما أدركت بأن رياح التغيير بدأت تهب على المنطقة، وأن المد القومي العربي التحرري بدأ يصل الى الامارات، أدى إلى إنشاء بريطانيا ما يعرف بمجلس ِالإمارات المتصالحة في العام 1952 الذي ضم الحكام

السبعة لإمارات لدبي وابو ظبي والفجيرة وعجمان وام القيوين والشارقة ورأس الخيمة ويجتمع مرتين في السنة. وكان مناطاً بهذا المجلس، التشاور في الامور التي تهم الساحل كله، وقد عقد هذا المجلس ثلاثين جلسة بين سنة 1952 وسنة 1968 وبمشاركة مستشارين وخبراء بريطانيين[10].

تعود فكرة قيام الاتحاد بين امارات الساحل المتصالح الى ثلاثينيات من القرن الماضي، وتحديدا الى عام 1935م، حيث ظهرت هناك بعض الآراء التي تطالب بقيام الاتحاد، ولكن مجموعة من الظروف حالت دون قيام الاتحاد، كلفة الموارد وخضوع بعض الامارات واعتمادها على الإنجليز[11].

في جانفي 1968، أعلنت حكومة حزب العمال في بريطانيا برئاسة "هارولد ويلسون"، عزمها الانسحاب من الامارات المتصالحة بنهاية العام 1971[12]، واعتبر الإعلان عاملا مشجعا لحكام امارات الخليج العربي، للتفكير في إقامة اتحاد يجمعهم، إذ كانت الانطلاقة حين عقد الشيخ زايد بن سلطان حاكم إمارة أبو ظبي والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم اجتماعا في منطقة سميح الواقعة بين الامارتين في 18 فيفري من عام 1968، وسميت باتفاقية سميح وأفرزت نتائجها اتفاقية الاتحاد بين الامارتين ترقى الى صيغة الاتحاد الفيدرالي فضلا عن تسوية الحد البحري[13]، كما تمت دعوة الامارات الأخرى إضافة إلى البحرين وقطر إلى الانضمام الى هذا الاتحاد واستجابت الامارات التسع لتلك الدعوة وتم عقد اجتماع ما بين 25 و27 فيفري من عام 1968 في إمارة دبي، وتوج الاجتماع بالإعلان عن اتفاقية دبي في 27 فيفري من عام 1968، الذي تم بموجبه اعلان قيام اتحاد بين الامارات التسع أطلق عليه الإمارات العربية المتحدة، يضم (أبوظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، عجمان، أم القيوين، الفجيرة، قطر، البحرين)[14].

هذا الاتحاد لم يدم طويلا، وذلك نظرا لإعلان كل من البحرين وقطر استقلالهما وانسحابهما من دائرة الاتحاد في عام 1971، وتكللت الجهود على تأسيس دولة اتحادية تتكون من ست امارات هي (أبوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، الفجيرة) بعد انعقاد اجتماع في إمارة دبي في 18 جويلية من عام 1971، وأعلان قيام الاتحاد في 2 ديسمبر من نفس العام، وتم اختيار الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة أبو ظبي، رئيسا لدولة الإمارات العربية المتحدة لمدة خمس سنوات، وانتخب راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي نائبا للرئيس لمدة خمس سنوات وعين الشيخ راشد المكتوم ولي عهد امارة دبي رئيسا لمجلس الوزراء الاتحادي، وأن تكون أبو ظبي العاصمة المؤقتة لدولة الاتحاد[15].وانضمت إمارة رأس الخيمة إلى الاتحاد في 10 فيفري من عام 1972، لتشكل الإمارة السابعة[16].

المحور الثاني: العامل الجغرافي

تعد المقومات الجغرافية حجر الزاوية في قوة الدولة، اذ يعد المحيط الجغرافي أحد المتغيرات التي تؤثر في النظام السياسي، فهو مسؤول عن تحديد الأبعاد الجيوسياسية لأية وحدة السياسية، ويمكن استعراض ذلك من خلال الأبعاد التالية:

1. الموقع الجغرافي:

يعتبر الموقع الجغرافي عاملا أساسيا في قوة الاتصال الحضاري مع الدول الأخرى، فهو ثابت على الأرض غير أن قيمته السياسية والاستراتيجية في تغير مستمر، ويمكن التمييز بين عدة أنواع من المواقع:

أ. الموقع الفلكي:

بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة فهي تقع بين خطي عرض 22 و26,5 درجة شمالا وخطي طول 56 و51 درجة شرق خط غرينيتش[17]، أي أنها تقع ضمن المنطقة المدارية الجافة، مما ترك بصمات سلبية على واقع الدولة السياسي والاقتصادي، فالجفاف وارتفاع درجات الحرارة وقلة الأمطار أو انعدامها كان لها أثر كبير على التربة وما يتصل لها من انتاج زراعي وبالتالي على السكان توزيعهم، كل هذه السلبيات قد ولدت عامل ضعف جيوبوليتيكي للدولة انعكس سلبيا في بناء قوتها السياسية[18].

ب. الموقع البحري:

يعد موقع الدولة بالنسبة لليابس والماء عنصرا هاما في تحديد إمكانيات الدولة السياسية والاقتصادية، حيث تتحدد مصالحها وحالتها الاقتصادية طبقا لطبيعة الموقع الذي تتصف به، ويؤثر هذا الموقع كذلك في نوع وأسلوب الدفاع الذي تعتمد عليه الدولة من أجل ضمان أمنها القومي[19].

تقع دولة الامارات العربية المتحدة في قلب الخليج، الا أن هذا الموقع تقابله سواحل بحرية من الشمال الغربي على مياه الخليج، فسواحلها المطلة على الخليج العربي تمتد مسافة 644 كم من قاعدة شبه جزيرة قطر غربا وحتى رأس الخيمة، بينما ساحل إمارة الفجيرة نطل على ساحل عمان بطول 90كم[20].

وقد هيأ موقع دولة الإمارات العربية بالنسبة للكتل المائية الفرصة في توجيه وزيادة أنشطة السكان خاصة على سواحل الخليج العربي، التي شكلت مركزا تلتقي عنده عدة طرق التجارة البحرية والبرية وذلك نتيجة لموقعه الجغرافي الذي يتوسط العالم القديم[21]، مما شكل دورا فاعلا في تنشيط الحركة التجارية، ومن أهم الموانئ الإماراتية المقامة على سواحلها هي ميناء جبل علي وميناء راشد في إمارة دبي، وميناء زايد في أبو ظبي وميناء خالد في إمارة الشارقة، ميناء صقر في رأس الخيمة وميناء الخيمة وميناء الفجيرة وميناء خورفكان على ساحل عمان[22].

تمتاز المناطق الموازية لساحل الخليج العربي بتعدد الجزر الواقعة تتفاوت من حيث المساحة والأهمية، وتمثل هذه الجزر أهمية سوقية كبيرة بسبب موقعها الذي يطل على مضيق هرمز، مما يزيد من كفاءتها كنقط تحكم قوية في المجرى الملاحي، وكمواقع متقدمة تقوم على حراسة وحماية هذه الثروة الاقتصادية الهامة، فضلا عن دورها كمركز لإنتاج وتصدير الحقول البترولية البحرية[23].

ج. موقع الجوار:

يظهر التأثير الجيوسياسي لموقع الجوار لأية دولة في حالة اختلاف معايير القوة بين الدولة ومن يجاورها من الدول. تتمتع دولة الإمارات بموقع حدودي استراتيجي مع خليج عمان على القسم الجنوبي من مضيق هرمز (نقطة العبور

الحيوية في عالم النفط)، فهي تطل بسواحلها على الخليج العربي، وتملك حدودا بحرية مشتركة مع مجموعة من الدول أهمها السعودية وقطر وسلطنة عمان[24]. لديها حدود برية بطول يقدر بحوالي 867 كم، تشترك فيها مع السعودية بـ 457 كم، وسلطنة عمان بـ 410 كم[25].

يعد الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة نقطة ارتكاز في موقعها، كونها تطل على الخليج العربي وخليج عدن ومضيق هرمز وبحر العرب، ويعتبر ذا استراتيجية للدولة، بحيث يعطي أهمية اقتصادية وتجارية، فهي تتجانس مع الدول المجاورة (السعودية، قطر وعمان) سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، الأمر الذي ساهم في خلق جو من التفاهم وحسن الجوار، عكس إيران التي تتسم العلاقة معها بالحساسية وعدم الاستقرار والتوتر بسبب الأزمة حول الجزر الثلاث أبو موسى، طنب الصغرى وطنب الكبرى الواقعة عند مدخل مضيق هرمز في الخليج العربي، والمتنازع عليها منذ ضمها من طرف ايران عام 1971[26].

د. الموقع **الاستراتيجي**:

ويقصد بالموقع الاستراتيجي المكان الذي تتوافر فيه المؤهلات والمزايا التي تؤمن للدولة تحقيق أهدافها الحضارية في وقت السلم والأهداف العسكرية في وقت السلم، فمؤهلات الخليج العربي جعلته يحظى بنصيب كبير من الاهتمامات في النظريات الجيوبوليتيكية، وتنبع أهمية دولة الإمارات نتيجة لوقوعها في منطقة التصادم (Crush zone) والتي شملت الوطن العربي برمته، وتقع في منطقة الهلال الداخلي(Internal Cresent) ، في نظرية قلب الأرض التي صاغها هالفورد ماكندر، ولهذا كانت وما تزال منطقة الخليج وضمنها الامارات العربية المتحدة منطقة تنافس شديد بين القوى الكبرى[27].

خريطة رقم 01: خريطة دولة الامارات العربية المتحدة

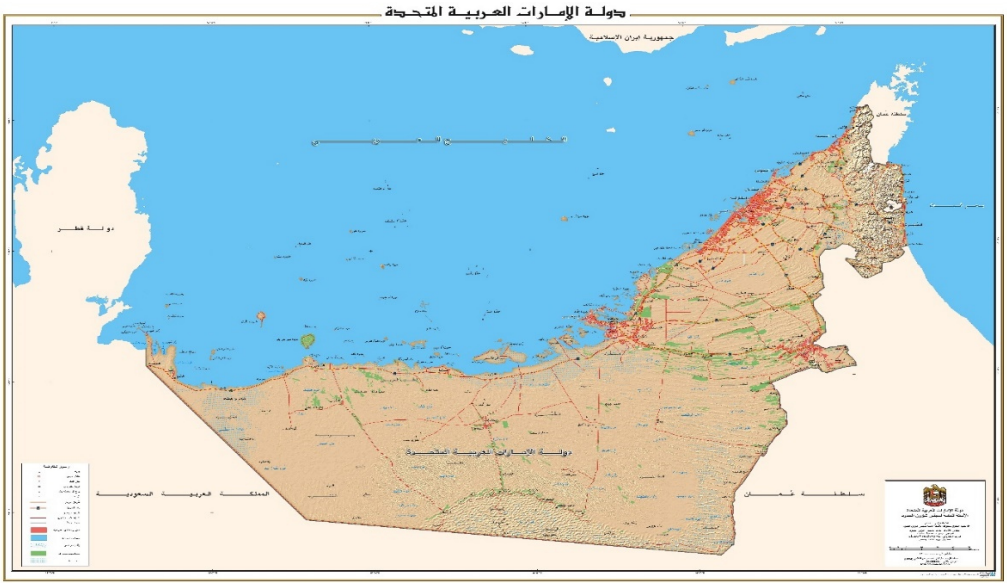

المصدر: البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة أنظر الرابط: https://u.ae/ar-ae/footer/map#/

2. **المساحة:**

تعد مساحة الدولة من المعايير المهمة في قوة الدولة، بوصفها المجال الحيوي للإقليم السياسي، حيث تبلغ مساحة دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 83.600 كم^2، في حين تبلغ مساحتها من دون الجزر 777.000 كم^2، ويصل عدد الجزر إلى 200 جزيرة[28]، وبهذا هي تقع ضمن صنف الدول الصغيرة جدا وفق تصنيف نورمان باوندز Norman Pounds، وهي دولة صغيرة حسب تصنيف هارم دو بليه Harm de Blij [29] .

وهي بهذه المساحة تحتل المرتبة الثالثة بين دول مجلس التعاون الخليجي وتشكل مساحتها 3,1 % من إجمالي مساحة الخليج العربي، وتقع في مراتب متأخرة بين الأقطار العربية وتشكل مساحتها 0,56 % من إجمالي مساحة الوطن العربي.

ويقترب شكل دولة الامارات من شبه منحرف قائم، مع وجود استطالة في الجزء الشمالي الشرقي، اذ تبلغ المسافة بين ابعد نقطة بين الشرق والغرب 536 كم بينما، تبلغ المسافة بين ابعد نقطتين بين الشمال والجنوب في الدولة نفسها 457 كم.

جدول (1) يبين مساحة دولة الإمارات العربية موزعة على اماراتها السبع

اسم الإمارة	المساحة كم^2	النسبة من مساحة الدولة الكلية %
أبو ظبي	67.340	68.67
دبي	3.885	4.96
الشارقة	2590	3.33
رأس الخيمة	1684	2.17
عجمان	1165	1.5
الفجيرة	777	1
أم القيوين	259	0.33
المساحة الإجمالية دون جزر	77700	
المساحة بالجزر	83.600	

المصدر: من إعداد الباحث

الخريطة رقم 02: خريطة إمارات دولة الإمارات العربية المتحدة

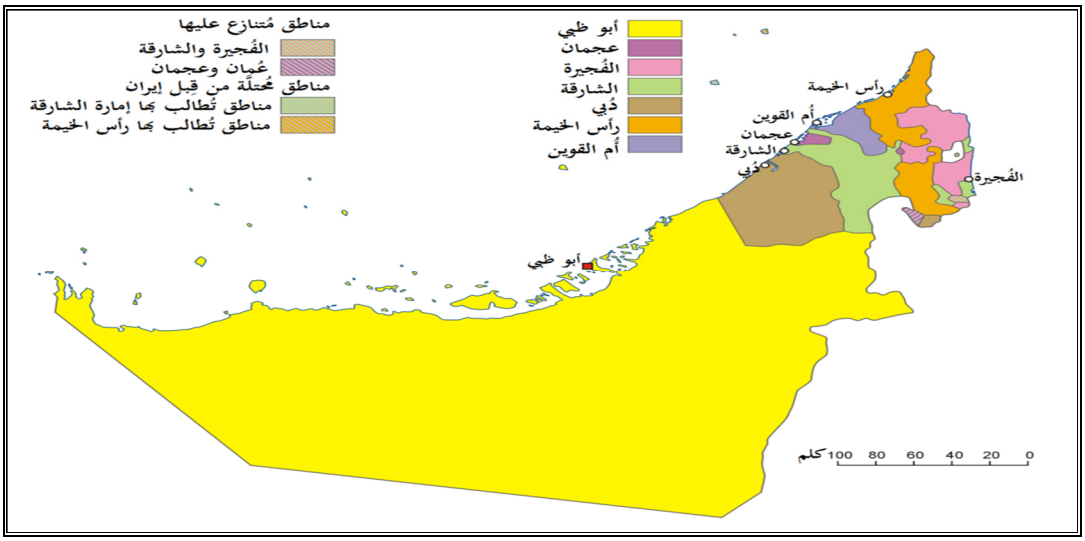

المصدر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة أنظر الرابط: https://shortest.link/erBF

3. التضاريس الطبيعية:

تعد التضاريس أو أشكال الأرض من العوامل الأساسية في تحديد جيوبوليتكية الدولة، فهي تحدد الميزة الاقتصادية للدولة، وتنعكس طبيعة السطح في العمليات التعبوية التي تتطلبها العمليات الحربية[30].

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الناحية الجغرافية ذات تنوع كبير في تضاريسها وعلى هذا يمكن تقسيم التضاريس في هذه الدولة إلى أقسام[31]:

ي. **الشريط الساحلي:** وهو الممتد على طول ساحل الخليج العربي، في كل من أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة وهو عبارة عن شريط ضيق يبلغ طوله 1000 كم، تتميز بطبيعتها الرملية باستثناء المنطقة الشمالية التي تشكل رأس سلسلة جبال الحجر، وتتسم المياه الإقليمية المجاورة للساحل بضحالتها وكثرة الشعب المرجانية فيها غنية بمحار اللؤلؤ، فضلا عن غنى المياه الإقليمية بالثروة السمكية التي تشكل مصدرا مهما من مصادر الغذاء، وعنصرا حيويا في تحقيق الأمن الغذائي للدولة[32].

ويمكن اعتبار هذه المنطقة من الناحية الزراعية عديمة الجدوى نتيجة لارتفاع تكاليف استصلاح الأراضي نظرا لشدة الملوحة وارتفاع مستوى الماء الأرضي[33],

ك. **المنطقة الصحراوية:** وهي تمثل ثلثي مساحة الدولة، فهي تعتبر امتدادا لصحراء الربع الخالي ولا سيما في المناطق الغربية الداخلية، وتتخلل تلك المناطق واحات مشهورة مثل العين وليوا، إضافة إلى المراعي الخصبة الموجودة في مناطق الظفرة حيث تتوافر المياه الجوفية[34].

تحتل هذه المنطقة الأراضي الداخلية الواقعة جنوب السهول الساحلية على الخليج، وغربي سهول أقدام الجبال، أما في جهة الجنوب والغرب فإن امتدادات هذه المنطقة الجغرافية الطبيعية باتجاه السعودية لا توقفها الحدود السياسية.

ل. **سلاسل جبال الحجر:** هي سلسلة جبال تشطر شبه جزيرة مسندم وتمتد عل مسافة 80 كم شمالا وجنوبا بعرض يصل إلى 32 كم، يبلغ ارتفاعها حوالي 2438 م[35]، ويشكل بالتالي جدارا جبليا هاما يفصل خليج عمان والقسم الغربي للدولة، وتمثل هذه المرتفعات امارتي الفجيرة ورأس الخيمة، وتتميز سلسلة السفوح الغربية للسلسة بوجود الوديان الكبيرة والأخاديد التي يستغل بعضها للزراعة.

يمكن عموما اعتبار أن المظاهر التضاريسية بأشكالها المختلفة يكاد يكون محدودا على فيما يتعلق بجيوبوليتيكية دولة الإمارات.

4. المناخ:

يؤثر المناخ في نشاط الإنسان وعمله وبالتالي تحديد حركته وممارسة نشاطه الاقتصادي. ويعد من من العوامل المهمة المؤثرة في حياة الدولة وبناء قوتها السياسية وتحديد توجهاتها الإقليمية والدولية.

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في منطقة شبه استوائية جافة، وتخضع لتأثير: أولا، الرياح الحارة الآتية من صحراء شبه الجزيرة العربية، ثانيا، الخليج العربي والمحيط الهندي، ونتيجة لذلك يتغير اتجاه الرياح في الامارات العربية المتحدة من الجنوبية والجنوبية الشرقية صيفا الى الشمالية والشمالية الغربية شتاء، أما المنطقة الساحلية من البلاد فهي واقعة تحت التأثير الدائم للتيارات البحرية والتي تخفف الى حد ما من وطأة الحر ولكنها في الوقت نفسه تزيد من شدة الرطوبة ويبدو الفرق واضحا في مستوى درجات الحرارة صيفا وشتاء[36].

يبلغ متوسط هطول الأمطار في دولة الإمارات ما بين 70 و100 مم [37]، وهي تسقط في فصل واحد فقط وهو فصل الشتاء، ويتميز مناخ المنطقة الصحراوية في الامارات العربية المتحدة بدرجة حرارة عالية في الصيف، أما في المنطقة الجبلية فالمناخ متقارب نسبيا ويتميز بدرجة حرارة عالية نسبيا ونسبة رطوبة متوسطة.

يؤثر المناخ في دولة الإمارات العربية المتحدة على الإنتاج الزراعي، مما يزيد من اعتماد الدولة على الإستيراد لسد حاجاتها، وهناك مناطق محدودة تلائم للعيش، نظرا لقساوة الظروف المناخية، الا أن هذا لم يمنع هذه الدولة من استغلال الطقس المتميز طوال ستة أشهر، بالاستثمار في السياحة.

5. النظم البيئية والموارد الطبيعية:

تعتبر الموارد الطبيعية مفتاحا للثروة الوطنية ورافدا مهما لتعزيز القوة السياسية للدولة، ويمكن اعتبار امتلاكها بمثابة مؤشر قوة جيوبوليتيكية للدولة.

تتسم النظم البيئية في دولة الإمارات بالتنوع، إذ يوجد بها أربعة أنواع من الأنظمة البيئية[38]:

أ. **النظام البيئي الصحراوي:** تعد الصحراء هي المنظر الطبيعي المهيمن في دولة الإمارات، حيث تمتد من الساحل الجنوبي للخليج العربي إلى الأراضي الرملية غير المأهولة في الربع الخالي، ويقع في الشرق السهول الحصوية التي تحد جبال الحجر.

ب. **النظام البيئي الجبلي:** تشكل الجبال في الدولة نسبة 2.6% من مساحتها الاجمالية، ويبلغ طولها 155 كيلومتراً، تفصل ما بين بحر عمان شرقاً والكثبان الرملية للخليج العربي غرباً. تنقسم الجبال إلى مرتفعات رؤوس الجبال، والمرتفعات الوسطى، وأهمها جبال الحجر، التي تُشكل حاجزاً في الجهة الغربية للدولة، وتعمل كمنطقة تجمعات أمطار. ويعتبر جريان المياه السطحية في المنطقة المصدر الوحيد الذي يغذي المياه الجوفية. تبرز جبال الحجر الوعرة بشكل حاد لتصل إلى ارتفاع 2000 متر، وتشق وديان الأنهار الجافة الجبال لتكوّن سهولًا خصبة.

ج. **النظام البيئي الساحلي والبحري:** يضم الخليج العربي وبحر عُمان أنظمة إيكولوجية ذات قيمة كبيرة، وتضم جزراً، وشعاباً مرجانية، وحشائش بحرية، ومستنقعات مالحة، وخيران، وأشجار القرم. وبالإضافة إلى قيمتها الذاتية ودورها في المحافظة على التنوع البيولوجي، فإن البيئات البحرية والساحلية توفر للمجتمع خدمات وسلع متعددة، تشمل: توفير الموارد البيولوجية، والاستخدامات الترفيهية، وتوفير الحماية ضد التعرية الساحلية، كما أنها تشكل الأساس للتراث الطبيعي والثقافي لمواطني الدولة.

تتضمن أشكال الحياة البحرية السائدة في الإمارات العربية المتحدة كل من الأسماك، والثدييات البحرية، والزواحف البحرية.

كما تتوفر دولة الإمارات على موارد طبيعية نذكر منها:

أ. **النباتات الطبيعية:** بسبب الظروف الطبيعية القاسية، حيث نقص الأمطار وفقر التربة فإن عالم النبات في هذه البلاد فقير جدا، ومما تتصف به الصحراء هو وجود غابات شوكية قصيرة تسمى شوك الجمال، والسعف وبعض الأعشاب، وفي الأماكن المرتفعة تنمو أشجار الأتل والأكاسيا، أما في الواحات فتنتشر بشكل واسع واحات النخيل[39].

ويلاحظ أن النبات الطبيعي لم يساهم بدور إيجابي في دعم اقتصاد الدولة، الا أن هذا لم يمنع دولة الامارات من انشاء 10 مواقع، وتعود أهمية الاعتراف الدولي بالأراضي الرطبة إلى الدور الفعال الذي تساهم به في تخفيف ظاهرة التغير المناخي وتنظيم وضبط مستويات انبعاثات الغازات الدفيئة، والظواهر المناخية الطبيعية.

وحتى نهاية 2020، بلغت المساحة الإجمالية للأراضي الرطبة في الدولة 391.65كلم2، ومنها[40]:

- محمية الوثبة للأراضي الرطبة أبو ظبي؛
- محمية جبل علي للأراضي الرطبة، دبي؛
- محمية رأس الخور للحياة البرية، دبي؛
- محمية القرم والحفية في خور كلباء بالشارقة؛
- محمية جزيرة صير بونعير، الشارقة؛
- محمية الزوراء، عجمان؛
- حديقة وادي الوريعة الوطنية، الفجيرة.

ب. **الثروة الحيوانية:** تمثل موردا هاما من موارد الدخل القومي، كما تساهم في تعزيز الأمن الغذائي للدولة، فعالم الحيوان في دولة الإمارات يتركز في أساسا في المنطقة الصحراوية، كالغزلان وابن آوى والضباع والثعالب، وتعيش على الشواطئ أنواع كثيرة من الطيور البحرية كالنورس وغراب البحر والبط البحري ومالك الحزين، والاوز.

تمتلك الامارات العربية المتحدة ثروة سمكية هامة، وتتكون بشكل أساسي من الماكريل[41]، وسمك التونة والسردين ذات الأهمية الصناعية الكبيرة، وكذلك أسماك القرش والحيتان ويعمل مركز الأبحاث البحرية في أم القيوين على تطوير وسائل تربيتها وتكاثرها، ويعتبر صيد اللآلئ الطبيعية حرفة تقليدية سكان إمارات عجمان وأم القيوين والفجيرة.

وتتميز الامارات العربية بالأخوار (جمع خور)، وهي ثغور بحرية عميقة تجري من البحر إلى المدن، وكانت الأخوار في مدن الامارات الساحلية قاعدة لصناعة صيد الأسماك واللؤلؤ، وكان الحور يستخدم كممر مائي ميناء آمن للتجارة، وخور دبي أشهر الأخوار الإماراتية، وكان يمتد في العصور القديمة حتى مدينة العين، وكان الاغريق يسمونه نهر زارا، ويقسم الخور دبي الى شقين: ديرة وبر دبي[42]، ولا يزال الخور يلعب دورا اقتصاديا هاما من خلال التجارة والسياحة.

ج. **الموارد المائية:** يمكن تصنيف الموارد المائية في دولة الإمارات إلى فئتين رئيسيتين: الموارد التقليدية، مثل المياه السطحية (بما في ذلك أنظمة مياه الأفلاج، والينابيع والسدود) والمياه الجوفية (طبقات المياه الجوفية الضحلة والعميقة)، والموارد غير التقليدية، مثل المياه المحلاة، ومياه الصرف الصحي المعالجة، والاستمطار الصناعي.

أ. **الموارد التقليدية:** وتتمثل في:

- **المياه السطحية[43]:** تعتبر ضئيلة وتشتمل على مياه الفيضانات، والمياه المخزنة في السدود، وبعض الجداول الصغيرة جداً، والبرك ومياه الينابيع. وهذه المياه إما محصورة أو تتدفق عند وجود منحدرات أرضية ويتم تجديدها إما من الهطول المطري أو المياه الجوفية.

ونظراً لموقع الإمارات العربية المتحدة في منطقة الحزام الجاف، فإن هطول الأمطار محدود كما تتسرب مياه الفيضانات إلى داخل الأرض، لاسيما في المناطق الرسوبية .

- **المياه الجوفية:** تعتبر المياه الجوفية مورد المياه الطبيعي الرئيسي. وإن إجمالي حجم المياه الجوفية ضخم جداً إذ يبلغ حوالي 640 مليار متر مكعب، إلا أن 3% منها فقط (حوالي 20 مليار متر مكعب) مياه عذبة.

تعتبر المياه الجوفية، في البيئة الجافة للإمارت العربية المتحدة، مورداً هاماً وثميناً لإمدادات المياه البلدية والقروية، وحماية البيئة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، فإن غالبية المياه الجوفية المستخدمة في الإمارات العربية المتحدة قليلة الملوحة.

ب. **موارد المياه غير التقليدية:** وتتمثل في:

- **تحلية المياه:** من أجل تلبية المتطلبات النوعية والكمية لمعايير مياه الشرب، تعتمد إمدادات المياه المحلية بشكلٍ أساسي على المياه المحلاة (حوالي 99%)، والتي تستخدم إما بشكلٍ مباشر أو بخلطها مع المياه الجوفية، وتمتلك

الإمارات العربية المتحدة، بعد المملكة العربية السعودية، أعلى قدرة إنتاجية على تحلية المياه على مستوى العالم[44].

وتمتلك دولة الامارات 70 محطة رئيسة لتحلية مياه البحر التي تمثل نحو 14 في المئة من إجمالي إنتاج المياه المحلاة في العالم[45].

- **مياه الصرف الصحي المعالجة:** تمثل مياه الصرف الصحي المعالجة واحدة من أهم البدائل لتلبية بعض احتياجات المياه الحالية والتقليل من عدم التوازن في العرض والطلب على المدى الطويل. وبفضل استكمال مرافق معالجة مياه الصرف الصحي وتوسيع شبكات الصرف الصحي في المناطق الحضرية، فقد أصبحت كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي المعالجة متاحة. وبسبب الاعتبارات البيئية تتم معالجة مياه الصرف الصحي كلياً أو جزئياً، بغض النظر عن الاستخدام المقصود.

ويوجد حوالي 79 محطة، متوسطة وكبيرة، لمعالجة مياه الصرف الصحي. وتمتلك الامارات 98 محطة لمعالجة المياه العادمة غير محطات القطاع الخاص، وقد بلغت كمية المياه المعالجة في هذه المحطات نحو 735 مليونا و609 آلاف متر مكعب في عام 2018، وذلك بحسب بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء[46].

- **الاستمطار الصناعي:** تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من الدول الرائدة في مجال تلقيح السحب والاستمطار الصناعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فقد أنفقت مليونيّ درهم إماراتي (حوالي 550 ألف دولار) على عمليات تلقيح السحب في عام 2015.

وعادة ما يتم تلقيح السحب فوق السلاسل الجبلية الشرقية على الحدود مع عُمان والذي يهدف إلى رفع مستويات المياه الجوفية والخزانات في المنطقة. ومع ذلك، فقد تم أيضاً تنفيذ بعض الاستمطار الصناعي على المدن. وعلى الرغم من أن هذه التقنية قد أثبتت نجاحها في زيادة كمية الهطول، يلزم إجراء تحليل مفصل للتكلفة والفوائد لضمان كونها مصدر مياه قابل للتطبيق مقارنة بخيارات أخرى مثل تحلية المياه أو حتى حملات المحافظة على المياه. ويبين الجدول (2) الموارد المائية لدولة الإمارات العربية المتحدة من عام 2002 والتوقعات حتى عام 2050[47].

جدول رقم 02: الموارد المائية في دولة الإمارات

الموارد المائية (مليون متر مكعب)	2002	2005	2010	2015	2020	2025	2050
الجريان السطحي	150	150	150	150	150	150	150
متوسط تغذية المياه الجوفية	125	125	125	125	125	125	125
تحلية المياه	720	945	1,488	2,342	3,688	5,806	11,612
المياه المعالجة	227	273	387	615	754	1,053	2,106
المجموع	1,222	1,493	2,150	3,232	4,717	7,134	13,993

المصدر: الموارد المائية في الإمارات العربية المتحدة، أنظر الرابط:

نستنتج مما سبق، أن الإمارات العربية المتحدة تعاني من نقص الموارد المائية الطبيعية، وهذا مؤشر عن ضعف جيوبوليتيكي للدولة، لأنه يضعف من الاقتصاد، ويزيد من الاعتماد على الخارج، وبالتالي زيادة التبعية فيما يخص استيراد المواد الغذائية، وعلى الرغم من تطوير المصادر غير التقليدية لتعزيز الأمن المائي، إلا أن تكاليف الإنتاج تبقى مرتفعة مقارنة بالمصادر التقليدية.

د. **النفط:** كان لظهور النفط الأثر الكبير في ظهور الدولة الحديثة في الخليج العربي، والإمارات العربية المتحدة إحداها، ويشكل النفط أحد الأعمدة الاقتصادية الرئيسية في دولة الإمارات، اكتشف النفط لأول مرة في حقل أم الشيف وحقل مربان عام 1958، تنتشر حقول النفط في مناطق متعددة في الإمارات ومن أهم هذه الحقول أبو البخوش وزاكم السفلي والعلوي وحقل أم الدلخ وحقل سطح وحقل مبرز غرب مدينة أبو ظبي، وحقل البندق المشاركة فيه دولة قطر، وحقل أرزنه وحقل الفاتح في إمارة دبي، وحقل المبارك في الشارقة بالإضافة إلى باقي الحقول البرية بوحصا وساحل وعصب وشاه[48]، وانضمت الإمارات إلى منظمة الدول المصدّرة للنفط في عام 1967، أي بعد اكتشاف النفط في إمارة أبوظبي بنحو 9 أعوام، لكن أواخر عام 2020 أثيرت شكوك حول الانسحاب من أوبك؛ بسبب تقييد المعروض من جانب أوبك+.

- **احتياط النفط:** في عام 2018 أصبحت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة من حيث احتياطي النفط بعد السعودية والكويت من دول المجلس الخليجي بحصة تجاوزت 97 مليار برميل مما شكل 19.7% من إجمالي أنتاج دول الخليج[49]، وهذا بعد أن تضاعف عدة مرات خلال العقود الماضية كما هو مبين في الجدول رقم 03.

جدول رقم 03: تطور احتياطي النفط في الإمارات العربية المتحدة ما بين 1980- 2022 مليار برميل

السنة	1980	1981	1986	1990	1996	2003	2008	2014	2020	2022
احتياطي	30.40	32.176	97.203	98.100	97,800	97.800	97,800	97,800	97,800	113

المصدر: من إعداد الباحث تبعا للبيانات المنشورة على الصفحة الموقع الرسمي لمنظمة أوبك

- **انتاج النفط:** تّبع إنتاج النفط في الإمارات مسارًا صعوديًا منذ عام 2009، عندما كان يبلغ 2.256 مليون برميل يوميًا، قبل أن يتجاوز حاجز الـ 3 ملايين برميل يوميًا عام 2018، وارتفع بوتيرة طفيفة في العام التالي، حسب بيانات أوبك. وفي 2020، وهو العام الذي شهد اضطرابات جراء تداعيات وباء كورونا، تراجع الإنتاج النفطي للدولة العضو في أوبك إلى 2.779 مليون برميل يوميًا، واستمر في الهبوط العام الماضي إلى 2.718 مليونًا، تزامنًا مع اتفاقية تحالف أوبك+ بخفض قياسي للإنتاج 9.7 مليون برميل يوميًا في منتصف 2020، قبل رفع الإمدادات تدريجيًا حتى التخلص من التخفيضات بنهاية أغسطس/آب 2022.

وبعد قرار تحالف أوبك+ بشأن زيادة إنتاج النفط بمقدار 100 ألف برميل يوميًا في سبتمبر/أيلول 2022، وخفضه بالكمية نفسها خلال أكتوبر/تشرين الأول، أقرت المجموعة خفضًا قدره مليونا برميل يوميًا بداية من نوفمبر/تشرين الثاني 2022 حتى ديسمبر/كانون الأول 2023، على أن تبلغ حصة الإمارات في هذا الاتفاق نحو 3.019 مليون برميل يوميًا[50].

ووفق أحدث بيانات أوبك، بلغ إنتاج الإمارات من النفط الخام 3.186 مليون برميل يوميًا خلال أكتوبر/تشرين الأول، بعدما كان أقل من 3 ملايين برميل يوميًا في أول 3 أشهر من 2022.

الرسم البياني رقم 01: يمثل تطور انتاج النفط في دولة الإمارات بين 2019-2022

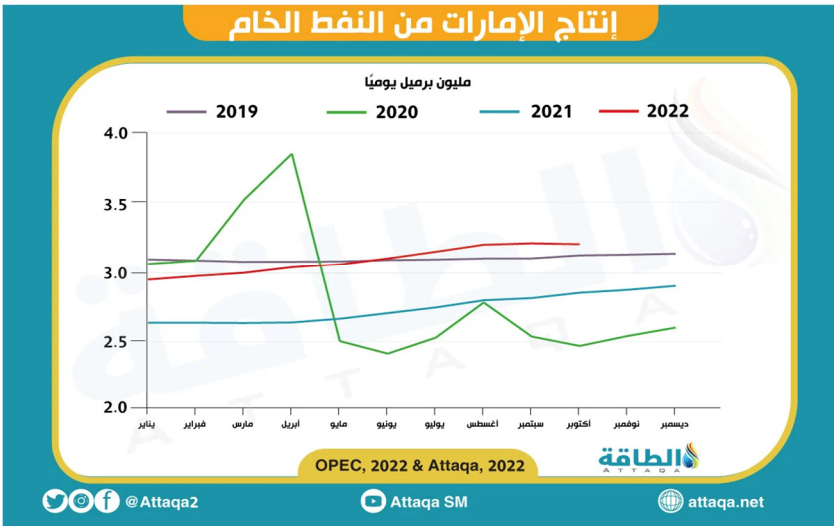

المصدر: الإمارات، ماذا تعرف عن ثالث أكبر دولة منتجة للنفط في أوبك؟ أنظر الرابط: https://shortest.link/etyV

هـ. **الغاز الطبيعي**: تعد دولة الإمارات من الدول الغنية بمواردها الغازية، حيث يمثل الغاز الطبيعي المرتبة الثانية من حيث الأهمية للاقتصاد الإماراتي، وبعد ارتفاع سعر النفط بعد سنة 1973، أنجزت الإمارات العربية المتحدة عدة مشاريع لتسييل الغاز الطبيعي في جزيرة داس في أبو ظبي، أين بدأ الإنتاج عام 1979، والثاني في جبل عالي في دبي بطاقة 60 مليون قدم مكعب.

يستخرج الغاز من حقول عديدة في دولة الإمارات، نجد من أهمها حقول أم الشيف وحقل زاكم السفلي، وحقل باب في إمارة أبو ظبي وحقل أبو حصا وحقل شاه وحقل عصب وحقل ساحل[51] وحقل جبل علي المكتشف حديثا في شهر فيفري من عام 2020، ويحتوي على 80 تريليون قدم مكعب مما يجعله رابع أكبر حقل في الشرق الأوسط[52].

وفي أواخر نوفمبر أعلنت أدنوك زيادة احتياطيات الغاز في 2022 بمقدار تريليون قدم مكعبة قياسية (0.03 تريليون متر مكعب)، ليصل الإجمالي إلى 290 تريليون قدم مكعبة (8.2 تريليون متر مكعب)، ما يجعلها في المركز السابع ضمن قائمة الدول التي تمتلك أكبر احتياطيات للغاز الطبيعي، وفق تقديرات الشركة الإماراتية.

بينما تشير تقديرات أويل آند غاز جورنال إلى أن احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في الإمارات بلغت 7.68 تريليون متر مكعب بنهاية 2021، مقارنة مع 6.05 تريليون متر مكعب في العام السابق.

وبحسب المراجعة السنوية لشركة النفط البريطانية بي بي، فإنه بنهاية 2020، بلغت احتياطيات الإمارات من الغاز الطبيعي 5.9 تريليون متر مكعب، وهو الرقم الثابت تقريبًا منذ عام 2001[53].

الرسم البياني رقم 02: الغاز في الإمارات منذ عام 1980 حتى 2021

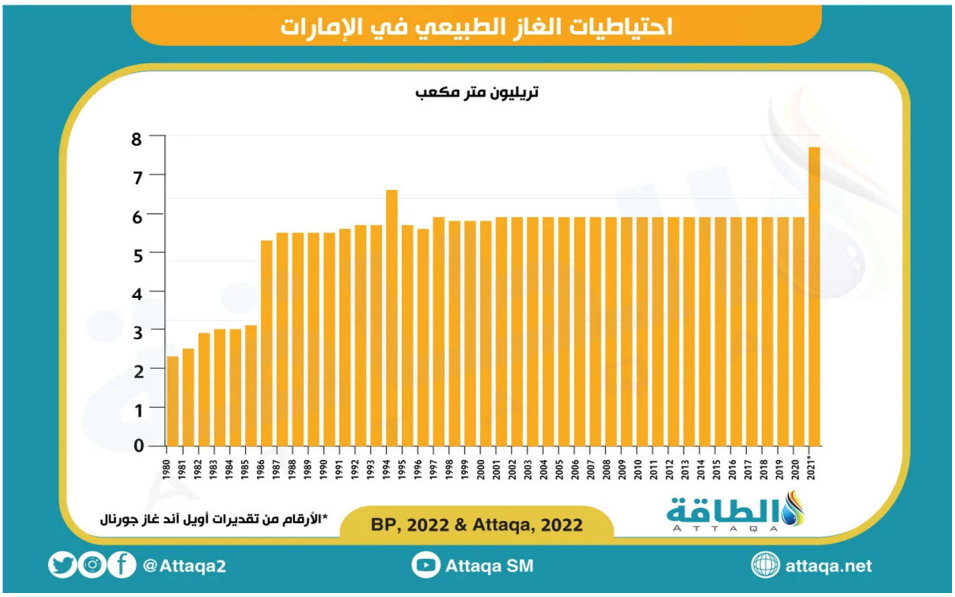

المصدر: الإمارات، ماذا تعرف عن ثالث أكبر دولة منتجة للنفط في أوبك؟ أنظر الرابط: https://shortest.link/etyV

و. **الموارد المعدنية:** تمثل الموارد المعدنية أحد عناصر قوة الدولة سياسيا واقتصاديا، وتعد هذه الموارد لدولة الإمارات محدودة مقارنة بتلك المتعلقة بالنفط والغاز، تتمثل في خامات النحاس التي تتركز في المناطق الشمالية للدولة، وخام الكروميت المتواجد بالمنامة ومصفوت والسيجى، وكذلك المعادن المشعة في منطقة العين كاليورانيوم والراديوم لكن بكميات غير اقتصادية، والحجر الجيري المستعمل في صناعة الاسمنت[54]، والملح الصخري، بالإضافة إلى الباريت الذي تم العثور عليه في جبل الظنة وجزيرة صير ودلما وارزنة وازكروه, يستعمل لحفر الآبار البترولية.

نلاحظ مما سبق، أن الامارات العربية المتحدة، لا تتوفر على الكميات التجارية اللازمة من المعادن الفلزية وغير الفلزية، والتي من الممكن الاستفادة منها اقتصاديا وفق الامكانيات المتاحة، مقارنة بالنفط والغاز الذي تمتلك منه الإمارات مخزونا استراتيجيا هائلا.

المحور الثالث: العامل البشري

تؤثر التركيبة السكانية لدولة ما بشكل فاعل في قوتها من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية، وذلك من عدد السكان، ومدى التجانس والأعراف والتقاليد والقيم الاجتماعية والنشاط الاقتصادي ومستوى التطور في كافة المجالات.

1. حجم السكان ومعدل النمو:

مر النمو السكاني في دولة الإمارات بمرحلتين أساسيتين؛ الأولى: قبل اكتشاف النفط بكميات تجارية؛ حيث كان النمو السكاني بطيئاً وبمعدل لا يتعدى 1% سنوياً، أما الثانية فهي الممتدة من 1975م حتى الآن، وقد شهدت هذه المرحلة طفرات واسعة في معدلات النمو السكاني؛ ففي السبعينات وصل معدل النمو إلى 15% سنوياً، في ظل غياب تعددات رسمية فكان آخر تعداد رسمي عام 2005حسب أحدث إحصائية رسمية للأمم المتحدة.

قدر عدد سكان الإمارات في عام 2022 بنحو 10,160,617 نسمة، وبذلك تكون الإمارات في المرتبة 93 في قائمة أكبر دول العالم من حيث عدد السكان، بنسبة 0.13% من إجمالي سكان العالم.

بلغ عدد السكان في الامارات العربية المتحدة سنة تأسيسها 1971 حوالي 287.000 نسمة، وتم اجراء أول تعداد للسكان بعد نشأة الاتحاد عام 1975، وبلغ عدد السكان حوالي 548.301 نسمة، وبلغ معدل النمو 18 %، وترتبط هذه الزيادة بالنهضة العمرانية، وارتفاع العوائد النفطية، وهذا فضلا عن صدور قانون الجنسية في عام 1972، م والذي أتاح لمواطني قطر والبحرين وعمان جنسية الاتحاد بعد إقامة ثلاث سنوات، كما أتاحها للعرب بعد عشر سنوات وللمهاجرين الأجانب بعد ثلاثين سنة بشرط إجادة اللغة العربية[55]، وأوضح التعداد الذي جرى سنة 1981، أن العدد الإجمالي بلغ 1.072.000 نسمة، بمعدل نمو بلغ 11,5 %، هذا الارتفاع في عدد السكان راجع للتحول الاقتصادي الذي شهدته دولة الإمارات وزيادة عدد المهاجرين، في حين انخفض معدل النمو عام 1986، أين بلغ عدد السكان 1.418.000 نسمة، ويعود سبب هذا الانخفاض الى الركود الاقتصادي في الثمانينات **عقب** انخفاض عائدات النفط الخام.

وكشفت إحصائيات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء عن ارتفاع عدد السكان إلى 9.503.738 نسمة في نهاية العام 2019، بزيادة قدرها 1.46%، مقارنة بنحو 9 ملايين و366 ألفاً و828 نسمة في نهاية 2018[56]، فيما قال المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء إن العدد الإجمالي للسكان بلغ عام 2020 9.282.000 نسمة.

ويوضح لنا الشكل رقم 01 ورقم 02 تطور عدد السكان في الامارات العربية المتحدة مع معدلات النمو بين سنوات 1971 و2021.

شكل رقم 01 يبين تطور عدد سكان الإمارات ما بين 1971-2021

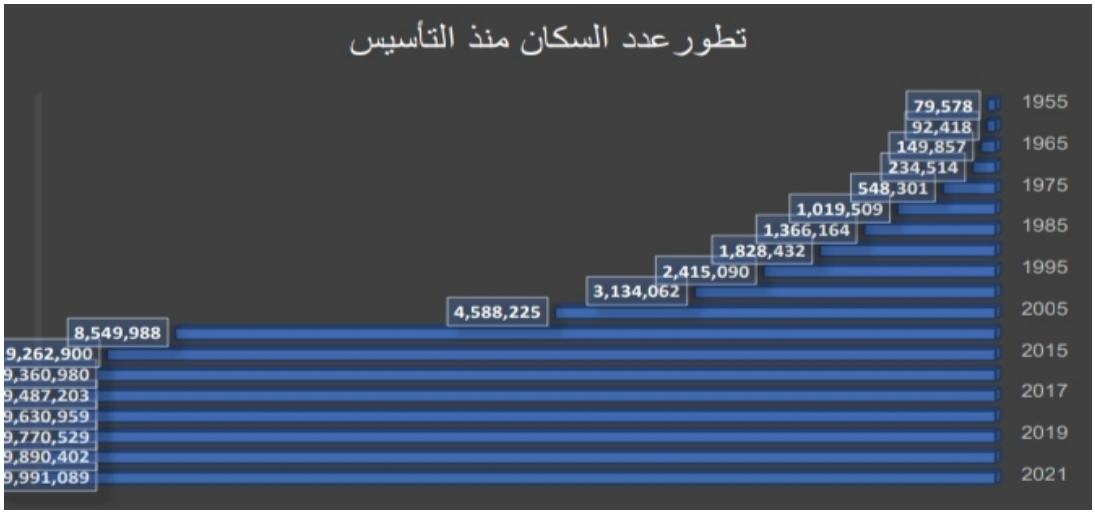

المصدر: التركيبة السكانية في الإمارات خلل طبيعي أم استهداف حكومي، دراسة، مركز التفكير الخليجي، الامارات، نوفمبر 2021، ص 6.

شكل رقم 02: معدلات نمو سكان الإمارات ما بين 1971-2021

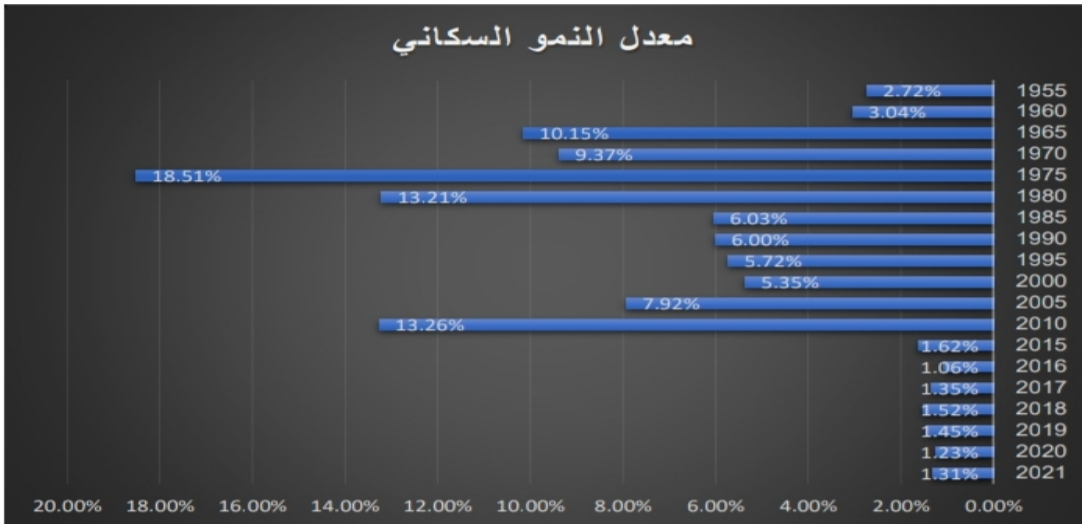

المصدر: **التركيبة السكانية في الإمارات خلل طبيعي أم استهداف حكومي**، دراسة، مركز التفكير الخليجي، الامارات، نوفمبر 2021، ص 6.

ويمكن القول، بأن نمو حجم لسكان في الإمارات هو واحد من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، وإذ يمكن لا تعود أسباب هذا النمو الى الزيادة الطبيعية لعدد السكان فقط، بل إلى الهجرة إليها، فالمسارات المتباينة لنمو السكان المواطنين وغير المواطنين، أدى الى اختلال التركيبة السكانية لدولة الإمارات.

ففي سنة 1975م كانت نسبة المواطنين 36% من إجمالي عدد السكان، ثم انخفضت إلى 27.1% في العام 1980م، أما في تعداد عام 1985م فقد مثل المواطنون ما نسبته 28% فقط، فيما مثل الوافدين 72%، كان نصيب الهنود والباكستانيين وأبناء جنوب شرق آسيا النسبة الأكبر منها.

أما في تعداد 1995 فكانت نسبة المواطنين 24.36% تقريباً مقابل 57.64% للوافدين، واستمر تراجع نسبة المواطنين ففي تعداد 2005 بلغت نسبة المواطنين، 20.10%، وكانت الفجوة الكبرى عام 2010، فكانت نسبة المواطنين 11.47% بينما نسبة الوافدين 88.53%، وفي 2018 بلغت نسبة المواطنين 12.09% مقابل 87.01% للوافدين حسب تقديرات غير رسمية[57].

وتزايد عدد الوافدين بمعدل خمس مرات ونصف خلال عشرون عاما 1975 - 1995م (بنسبة زيادة بلغت 211%، 276%، 512% لأعوام 1980 و1985 و1995 على التوالي[58].

وكان عام 2007 الأكثر استقطاباً للمقيمين من خارج الدولة، بواقع 1,79 مليون مهاجر جديد، تلاه عام 2006 بواقع 1,15 مليون مهاجر إلى الإمارات.

شكل رقم 03: مقارنة بين نسبة المواطنين والوافدين

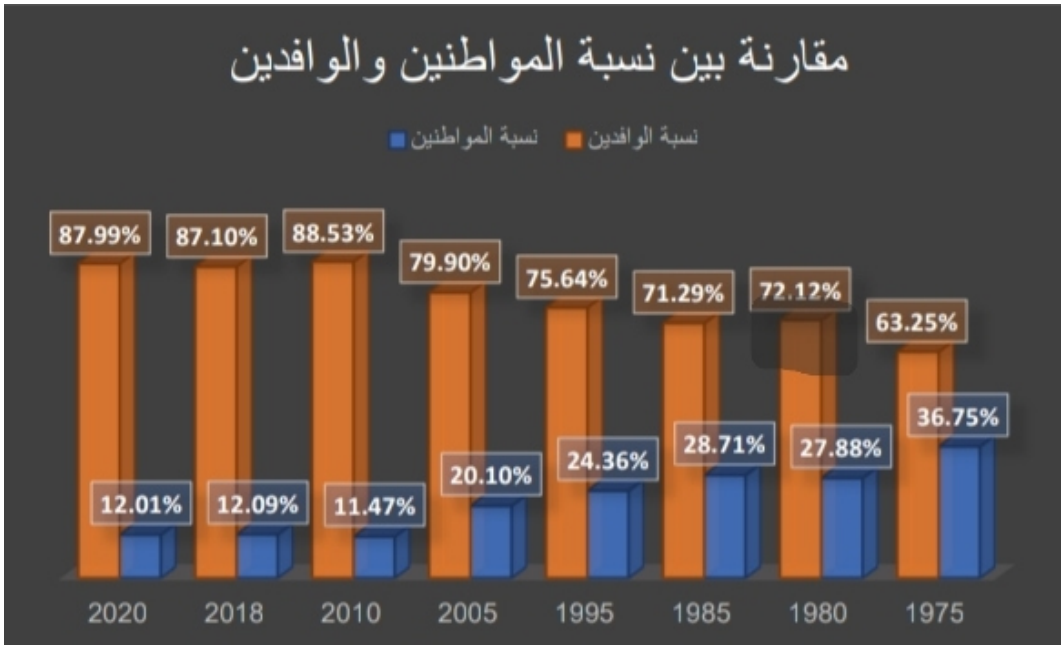

المصدر: التركيبة السكانية في الإمارات خلل طبيعي أم استهداف حكومي، دراسة، مركز التفكير الخليجي، الامارات، نوفمبر 2021، ص 6.

تتواجد على أرض الامارات العربية المتحدة أكثر من 200 جنسية، وتعتبر الجالية الهندية أكبر الجاليات الوافدة لهذه الدولة، يليها الجنسية الباكستانية ثم جاليات أخرى مثل ما هو موضح في الجدول أدناه[59]:

جدول رقم 05: التوزيع الجغرافي لحجم السكان وكثافتهم في دولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 2020

الجنسية	عدد السكان	النسبة
الهند	2.750.000	٪27.49
الباكستان	1.270.000	٪12.69
بنجلاديش	740.000	٪07.40
الفيليبين	560.000	٪05.56
إيران	480.000	٪04.76
مصر	420.000	٪04.23
نيبال	320.000	٪03.17
سيرلانكا	320.000	٪03.17
الصين	210.000	٪02.11
جنسيات أخرى	1.790.000	٪17.94

المصدر: التركيبة السكانية في الإمارات خلل طبيعي أم استهداف حكومي، دراسة، مركز التفكير الخليجي، الامارات، نوفمبر 2021، ص 8.

2. التوزيع الجغرافي للسكان:

تاريخيا يعتبر السكان الأصليون لدولة الإمارات عبارة عن قبائل عربية مسلمة جاءوا من اليمن ومن قلب الجزيرة العربية، الأمر الذي حدد البناء السكاني الاجتماعي بالتركيبة القبلية، وذلك قبل الاتحاد، ونتيجة للطبيعة الجغرافية للإمارات يعيش السكان في الغالب أنماطا من الحياة تعتمد على طبيعة إقامتهم ويمكن تقسيمهم إلى[60]:

ج. **البدو**: وهم سكان الصحاري والواحات، ونتيجة للتطور الذي شهدته الإمارات خاصة بعد قيام الإتحاد، انتقلوا الى حياة أكثر استقرارا، وأقرب إلى حياة الحضر.

د. **الحضر**: وهم سكان السواحل، وهم تقليديا البحارة.

هـ. **الطبقة الزراعية**: وهم بعض سكان رأس الخيمة والشميلية وهم يمتلكون المزارع.

و. **سكان الجبال**: وأشهرهم قبائل الشحوح التي تقطن رؤوس الجبال في رأس الخيمة، ورأس مسندم في عمان.

ز. **سكان الجزر العربية**: تضم الإمارات أكثر من 200 جزيرة يسكنها عدد كبير من سكان الإمارات، يمارسون مهن الصيد والزراعة.

ح. **المجتمع العربي المتنقل بين الساحلين الإيراني والعربي في الخليج**: وهم من العرب الذين تركوا الامارات في وقت من الأوقات وعاشوا في السواحل الفارسية وصاروا يتنقلون بين الساحلين.

جدول رقم 05: التوزيع الجغرافي لحجم السكان وكثافتهم في دولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 2020

اسم الإمارة	المساحة كم 2	السكان نسمة	الكثافة السكانية نسمة/كم 2	النسبة المئوية من اجمالي السكان	النسبة المئوية من إجمالي المساحة
أبو ظبي	67.350	3.200.988	47.5	34.5	86.7
دبي	3900	3.411.200	874.6	36.7	5.2
الشارقة	2600	1.405.843	540.6	15.4	3.4
راس الخيمة	1700	345.000	202.9	3.8	2.1
عجمان	250	545.129	2108.5	5.8	0.3
الفجيرة	1150	292.358	245.2	3.1	1.4
أم القيوين	750	730.000	97.3	0.7	0.9
المجموع	77700	9.282.410	119.4	100	100

المصدر: محمد أحمد رحيم خليل، **التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة في الجغرافية السياسية)**، رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا، جامعة الموصل، العراق، 2022، ص 23.

يشير التوزيع الجغرافي للسكان في دولة الإمارات إلى عدم الانتظام حيث نجد تركزا شديدا في سواحل الخليج العربي، ما نجم عنه تخلخل عمراني واضح، حيث تفوق نسبة الحضر نسبة الريف بكثير وفي إطار هذا الاتجاه، تصنف

دولة الإمارات من دول الفيض الحضري الذي يشكل خطرا على الدولة مما يحدثه من عوائق في التنمية، وله أبعاد جيوبوليتيكية على المدى القريب والبعيد[61].

ويقسم مجتمع الإمارات بعد النفط إلى طبقات اجتماعية تأتي على رأسها العائلات الحاكمة، ويتبعها التجار ورؤساء القبائل والعشائر، وعائلات بارزة أخرى، ومجموعة من الزعامات الدينية، والطبقة الأخيرة هي الطبقة التي تدير الوظائف الحكومية[62].

وعموما فقد شهدت القبائل البدوية في الإمارات ضعف القبيلة واضمحلالها في أعقاب دولة النفط، فلم تعد العشيرة أو القبيلة وحدة اقتصادية وسياسية كما كانت في النظام التقليدي.

3. الديانة[63]:

يعتبر الدستور الاتحادي الإسلام كدين رسمي للدولة، إذ يبلغ عدد المسلمين في دولة الإمارات ما يبلغ نسبته 96 %، اما 4 % فتمثل المسيحيين والهندوس وباقي الديانات، ويعد المذهب المالكي مذهب حكام أبو ظبي، والمذهب الحنبلي لإمارة الشارقة، والمذهب الشافعي لباقي مواطني الإمارات، فضلا عن وجود أقلية شيعية، كما يوجد عدد من الكنائس ودور العبادة لخدمة الديانات الأخرى، إذ يسمح لمعتنقي الديانات الأخرى ممارسة شعائرهم بكل حرية، وفقا لنصوص الدستور التي تسمح بذلك

المحور الرابع: العامل الاقتصادي

للموارد الاقتصادية علاقة مباشرة بثقل الدولة السياسي، وتعد عنصرا هاما من عناصر قوة الدولة، فقدرة الدولة الاقتصادية تؤثر سلبا وإيجابا في تحقيق أهداف الدولة السياسية[64].

وتتميز المقومات الاقتصادية بحركيتها زمانا ومكانا في تغير مستمر، فالإمارات العربية المتحدة قبل النفط ليست نفسها بعد اكتشاف النفط، وأما مكانيا فهي لا تتوزع بالتساوي جغرافيا.

فالإنسان الاماراتي اعتمد أساسا قبل النفط على البحث عن اللؤلؤ وتربية الحيوان والصيد البحري والزراعة، لكن العوائد المالية للبترول والغاز ساهمت في بناء قاعدة تنموية كبيرة شملت جوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية واسعة، وبنى تحتية متطورة.

1. القوى العاملة ذات الأنشطة الاقتصادية:

جعل الاستعمار الغربي دولة الإمارات شأنها شأن الدول المستعمرة الأخرى، دولة زراعية بالأساس، تعتمد على الدول الغربية فيما يخص الواردات الصناعية، مما كان له دور كبير في تدهور قطاع المهن الحرفية، لكن وبعد مساهمة النفط ازدادت القوى العاملة في القطاع الصناعي.

تضم الإمارات بين جنباتها أكثر من 200 جنسية أجنبية بما يقارب من 87% من عدد السكان، وتختلف نوعية الوافدين الأجانب بين مستثمرين كبار ورؤوس أموال ضخمة ورجال أعمال متوسطي رؤوس الأموال وفنيين وعمال وغيرهم من الفئات الأخرى[65].

وبالرغم من ارتفاع نسبة العمالة الحرفية أو غير الماهرة إلا أنه توجد بعض النوعيات الأخرى من الوافدين وخاصة من الدول الأوروبية التي وجدت مجالاً واسعاً للاستقرار في الإمارات سواء كاستثمار أو العمل أو سياحة أو إقامة تقاعدية، فقد أشارت التقديرات إلى ارتفاع عدد البريطانيين العاملين في الإمارات 240.000 خلال عام 2020 يعملون في مجالات مختلفة مثل الطيران والتعليم، مقارنة بـ 20 ألف عام 2008، وذكرت دراسة أجرتها شركة "هوكستون كابيتال مانجمنت" الاستثمارية في أبو ظبي أن غالبية البريطانيين الذين يفدون إلى دول الخليج يرغبون في نمط حياة أفضل مما يتوفر لهم في بريطانيا، وأوضحت وجود نسبة 27% من البريطانيين في الإمارات كانوا قد اختاروها بشكل خاص نظراً لما توفره للعاملين فيها من رواتب معفاة من الضرائب[66].

كما يشكل الأمريكيون واحدة من أكبر الجاليات الغربية في الإمارات، ويقدر عددهم بحوالي 60 ألف نسمة، الجزء الأكبر منهم في دبي، كما توجد أكثر من 1.000 شركة أمريكية لها مكاتب في الإمارات، بينما هناك جاليات أقل مثل الأرمن الذين يبلغ عددهم 10 آلاف نسمة ويملكون حوالي 20 مصنع وشركة.

استطاعت العمالة الأجنبية أن تكون رقم مسيطر في الإمارات سواء من حيث نسبتهم التي تقارب 87% من إجمالي السكان، أو سيطرتهم شبه التامة على قطاعات هامة ومؤثرة في الاقتصاد الإماراتي، فقد سيطروا تماماً على القطاع الخاص الذي تدعي الدولة أنه يساهم في الناتج الإجمالي للدولة ما نسبته 70.5% خلال عام 2018، فيما يرى بعض المراقبين أن الاقتصاد الإماراتي يعتمد بصفة أساسية على منتجات النفط، والحديث عن تنويع الاقتصاد وهذا الرقم المبالغ فيه من مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي، مجرد شعارات للتسويق المحلي والدولي.

وبلغ إجمالي الموظفين في القطاع الخاص 5.095 ملايين في نهاية الربع الرابع من عام 2019، منهم 27.1% في أبو ظبي و51.5% في دبي و21.4% في المناطق الشمالية من الدولة، وذلك بحسب بيانات وزارة الموارد البشرية والتوطين.

فهناك شبه سيطرة كاملة للوافدين على القطاع الخاص في ظل غياب الدولة والمواطنين عن هذا القطاع، ويبدو أن هناك رضوخ من المواطنين بشغل الوظائف الحكومية ذات الأجر المرتفع وساعات العمل القصيرة، مقابل تنازلهم عن حقوقهم الأخرى[67].

2. الناتج المحلي الإجمالي:

يعكس الناتج المحلي الاجمالي الأداء الاقتصادي العام والقطاعي للاقتصاد الوطني ومدى مساهمة كل قطاع في هذا الناتج.

ارتفع معدل تطور الناتج المحلي الاجمالي مع زيادة في تطور نصيب الفرد الاماراتي مع مرور السنوات حيث بلغ سنة 1975 حوالي 15.974 مليون دولار ومتوسط نصيب الفرد 28.310 دولار، واستمر التصاعد في قيمة الناتج المحلي حيث بلغ سنة 2003 نحو 124.328 مليون دولار وارتفاع في متوسط نصيب الفرد الى 35.012 دولار.

في عام 2014 بلغت قيمة الناتج المحلي 403.137 مليون دولار، وارتفع متوسط الدخل الفردي إلى 45.817 دولار، ومع بداية عام 2015 انخفض سعر برميل النفط من 115 دولار الى أقل من 50 دولار وانخفضت ايضا أسعار المعادن، وبقيت منخفضة إلى غاية 2020 اين بلغ بلغت قيمة الناتج المحلي 358.869 مليون دولار، وبلغ متوسط الدخل الفردي إلى 38.660 دولار.

جدول رقم 05: الناتج المحلي ومتوسط انتاج الفرد لدولة الإمارات العربية المتحدة حسب الأنشطة الاقتصادية ما بين 1975-2020

السنة	الناتج المحلي الإجمالي مليون دولار	معدل النمو	متوسط نصيب الفرد بالدولار	عناصر التركيب الناتج المحلي							
				الزراعة مليون دولار	النسبة المئوية	الصناعة مليون دولار	النسبة المئوية	التجارة والنقل مليون دولار	النسبة المئوية	الخدمات مليون دولار	النسبة المئوية
1975	15.794		28.310	85	0.7	9.234	58.4	2.916	18.4	3.559	22.5
1986	33.924	20.8	23.580	403	1.1	11.878	35.1	8.808	26	12.835	37.8
1990	50.672	10.5	28.580	536	1	23.692	46.8	11.076	21.8	15.368	30.4
1996	73.529	6.4	29.659	1.317	1.7	26.806	36.4	19.147	26.2	26.259	35.7
2003	124.328	7.8	35.012	2.396	1.0	46.699	37.6	31.725	25.6	43.508	34.9
2008	315.431	20.4	39.069	2.611	0.8	143.954	45.6	64.362	20.4	104.504	33.2
2014	403.137	4.1	45.817	2.578	0.6	168.849	41.8	65.360	16.2	166.350	41.4
2020	358.869	-1.9	38.660	3.296	0.9	96.600	26.9	67.385	18.8	191.588	53.4

المصدر: محمد أحمد رحيم خليل، **التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة في الجغرافية السياسية)**، رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا، جامعة الموصل، العراق، 2022، ص 35.

فالتوازن في القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي يعد أحد المؤشرات المهمة الدالة على قوة الدولة الاقتصادية من وجهة نظر الجغرافية السياسية، أما سيادة قطاع معين فهو يعد من مواطن الضعف في الكيان الاقتصادي للوحدة السياسية.

3. سياسة التنويع الاقتصادي:

أ. **قطاع الزراعة: لم** يحتل قطاع الزراعة مكانة متميزة في حقل الأنشطة الاقتصادية، ويرجع ذلك الى البيئة الصحراوية التي فرضت نفسها على طبيعة ونمط الحياة في دولة الإمارات، ومع ذلك أولته الدولة اهتماما بالغا للنهوض بالقطاع[68].

حققت دولة الإمارات تطورات كبيرة ومنجزات متميزة في قطاع الزراعة اذ بلغت المساحة المزروعة في سنة 2001 244.612 هكتار[69] وتضاعف طوال السنوات التالية لتبلغ حوالي 423.352 هكتار عام 2020.

وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة، في الإمارات العربية المتحدة، بلغ إنتاج الحبوب في عام 2020 15.978 طنًا وهو ضئيل للغاية. وبالمثل، بلغ إنتاج الفاكهة 361،471.0 طنًا، واستقر إنتاج الخضروات عند 233.009 طنًا في عام 2020. مع إعطاء الحكومة الأولوية لإنتاج الفواكه والخضروات، يظهر الإنتاج نموًا إيجابيًا. إن الزراعة المائية آخذة في الظهور في هذه المنطقة بسبب حقيقة أن هذه العملية تتطلب كمية أقل من المياه ولا توجد أرض أو تربة. كل هذه العوامل هي الدافع وراء نمو الزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة[70].

التمر هو المحصول الرئيسي المزروع في دولة الإمارات العربية المتحدة من بين جميع المحاصيل. وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة، يقود التمور إنتاج المحاصيل الزراعية التي تبلغ 328،669 طنًا في عام 2020. وعلى الرغم من عوامل التربة والمناخ المختلفة، فإن إنتاج المحاصيل المختلفة في دولة الإمارات العربية المتحدة يتزايد بسبب الدعم المتنوع من الحكومة مثل الدعم المجاني. زراعة، 50٪ أقل تكلفة حماية المحاصيل والخدمات البيطرية والأسمدة بتكلفة أقل بنسبة 50٪ .

ووفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يبلغ إنتاج التمور 328669 طنًا، تليها الطماطم مع 43121 طنًا، والخيار يصل إلى 57.052 طنًا في عام 2020، مما يُظهر نموًا ثابتًا للزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

علاوة على ذلك، تعتبر الدولة الأمن الغذائي أمرًا ضروريًا لأمن ورفاهية مواطنيها والمقيمين فيها. في عام 2018، أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة سياستها الوطنية للأمن الغذائي لزيادة الإنتاج بنسبة 30-40 في المائة في 10 سنوات. تهدف الدولة أيضًا إلى ممارسة الزراعة المستدامة لتحسين كفاءة المزارع في الإمارات العربية المتحدة، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة[71].

أما الإنتاج الحيواني فقد تطور ليساهم في الإنتاج المحلي، فقد اعتمدت دولة الأمارات تربية الضأن والماعز والأبقار والجمال.

تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة ثروة حيوانية مهمة، إذ تقدر المصادر عدد الإبل في الدولة بحوالي 450 ألف رأس فيما تقدر قطعان الماعز والأغنام بحوالي 5 ملايين رأس، وبالتالي فهي تشكل عنصراً مهماً للأمن الغذائي والاقتصاد الوطني على السواء.

وتتركز جهود الوزارة وشركاؤها في هذا المجال على تطوير سياسات المحافظة على هذه الثروة وتنظيم عملية الاستغلال التجاري لها لتعزيز مساهمتها في تضييق الفجوة الغذائية وفي الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تطوير وتطبيق استراتيجية الإدارة المتكاملة لحماية وتنمية الثروة الحيوانية، ورفع معدلات الأمن الحيوي وتطوير وتنفيذ برامج الوقاية من الأمراض والأوبئة الحيوانية ورصدها، وتطوير آليات ومعايير التفتيش والمراقبة في المزارع المحلية وعبر المنافذ الحدودية، إضافة الى تطوير وتعزيز آليات تبادل المعلومات على المستوى المحلي والعالمي[72].

ب. **قطاع الصناعة:** يتكون القطاع الصناعي بالمفهوم الوظيفي من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، وفي الدول العربية النفطية ومنها الإمارات، تتفوق الصناعات الاستخراجية على نظيرتها التحويلية.

باستبعاد قطاع النفط الخام يلاحظ أن نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي بلغت سنة 2009 حوالي 23.8%، لتسجل ارتفاعا ملحوظا سنة 2010 لتبلغ 31.6% [73]، لتبلغ سنة 2019 نسبة 29.8%، بينما شهدت الصناعات التحويلية تذبذبا كبيرا فقد شكلت سنة 1972 نسبة 2.73%، ثم ارتفعت سنة 1975 لتبلغ 9.05%، ثم انخفضت سنة 1990 لتصل الى 7.74%، ثم تصاعدا لتبلغ سنة 2010 نسبة 9.7%، ثم سنة 2019 نسبة 8.4% [74].

ج. **قطاع التجارة:** يؤثر قطاع التجارة بشكل كبير في عملية بناء قوة الدولة السياسية، ساهم قطاع التجارة في توليد الناتج المحلي، وساعد في ذلك ارتفاع اسعار النفط، فنظام التجارة الخارجية لدولة الامارات مفتوح مع تريفات جمركية منخفضة، مما حقق نموا قويا خاصة قبل الأزمة العالمية، حيث يسمح بملكية أجنبية 100%[75].

تتميز الامارات العربية المتحدة بأنها سوق مفتوحة تصل إليها السلع والخدمات من دول العالم المختلفة نظرا لكونها سوقا حرة بالإضافة الى موقعها الجغرافي الذي يتميز بالقرب من الدول الآسيوية ومنطقة الخليج، وتموقعها على ساحل الخليج العربي مما أدى الى تطوير قطاع النقل بمختلف أشكاله البحري والبري والجوي.

وهكذا يمكن القول أن اقتصاد الإمارات العربية المتحدة يتميز بالخصائص التالية[76]:

- سيادة قطاع النفط؛
- اتباع نظام الاقتصاد الحر؛
- ضيق السوق المحلي؛
- الاعتماد على العمالة الوافدة بشكل كبير؛
- مشاركة الراس المال الأجنبي في القطاعات الانتاجية؛
- تأثره بالموقع الجغرافي بشكل واضح.

المحور الخامس: العامل العسكري

تشكلت القوات العامة لدفا عدولة الإمارات بموجب الدستور (المؤقت) للبلاد في ديسمبر 1971، وذلك بالتحول التدريجي من قوات خاصة بكل إمارة من الامارات السبع الى بنية عسكرية موحدة، وتم ذلك في 06 ماي 1976، بعد قرار دمج كل القوات لتشكل قيادة موحدة لقوات الدفاع الاتحادية تحت قيادة مجلس الدفاع الأعلى[77]، وقسمت تلك القوات ثلاث قيادات رئيسة وهي القوات البرية، القوات البحرية، والقوات الجوبة والدفاع الجوي[78].

شكلت حرب الخليج الثانية لحظة فارقة في تطور الجيش الاماراتي، فمشاركته ضمن التحالف الدولي المناهض للعراق، ابان عن خلل في القوات الاماراتية، متمثلة في انخفاض المستوى الثقافي للضباط والمجندين، وقدم المعدات العسكرية مقارنة بمثيلاتها في القوات المشاركة في هذا الحلف[79].

وعقب ذلك وفعت دولة الإمارات اتفاقيات تعاون ثنائي مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لتحديث الجيش الاماراتي، حيث أنفقت او ظبي 66 مليار دولار أمريكي على امتلاك قدرات دفاعية جديدة بين عامي 1991-1996[80] ، وبحلول 2003 انتهجت نهج أنظمة الجيش البريطاني للتدريب.

وبعد الربيع العربي استحدثت الامارات تشكيل جديد أسمته حرس الرئاسة، وهو عبارة عن قوة ضاربة تضم قوات برية وجوية وبحرية وقوات خاصة مكلفة بمكافحة الإرهاب[81]. كما فرض التجنيد الإلزامي عام 2014 للذكور البالغين ما بين 18 و30 سنة، والاناث تجنيد غير إلزامي لمجدة 9 أشهر.

جدول رقم 05: تطور تعداد الجيش الاماراتي بين 1979-2019

الدرع	1979	1989	2010	2019
قوات برية	23.500	40.000	44.000	44.000
قوات بحرية	900	1.500	2.500	2.500
قوات جوية ودفاع جوي	750	1500	4.500	4.500
حرس رئاسي				12.000
الإجمالي	**25.150**	**43.000**	**51.000**	**63.000**

المصدر: أحمد مولانا، **جذور وآفاق القوة العسكرية الإماراتية**، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، تركيا، 2022، ص28.

تزايد الانفاق العسكري بمرور السنوات حيث بلغ سنة 2010 حوالي 17.5 مليار دولار لكنه تزايد خاصة بعد أحداث الربيع العربي ليصل سنة 2022 إلى 25.2 مليار دولار حسب تقديرات معهد سيبيري.

أما فيما يخص الصناعات الدفاعية الاماراتية، فقد استثمرت دولة الامارات أموالا ضخمة في تأسيس صناديق استثمارية، مثل مجلس التوازن الاقتصادي الاماراتي الذي تأسس في سنة 1992، والذي ساهم في تطوير قطاع التصنيع

الدفاعي وتكنولوجيا التصنيع، فبحلول سنة 2013، بلغ عدد الشركات الصناعية الدفاعية في الامارات قرابة 200 شركة، كما تأسس لاحقا مجلس الامارات للشركات الدفاعية، مثل شركة توازن القابضة التي تعمل في تصنيع الطائرات دون طيار وذلك في مجال الذخائر الدقيقة المحمولة جوا، وشركة نمر المركبات العسكرية وشركة كاراكال العالمية، وشركة مبادلة للاستثمارات التي تملك شركة الامارات للصناعات العسكرية[82].

وفي سنة 2018 احتلت الامارات المركز الثامن عشر ضمن قائمة مصدري الأسلحة عالميا بنسبة 0.3% من الانتاج العالمي[83].

نظرا لموقع الامارات العربية في الخليج ووجود النفط والصراع القائم مع إيران حول الجزر الثلاث يفرض عليها زيادة قواتها العسكرية، وزيادة في الانفاق العسكري.

I. النظام السياسي في دولة الإمارات:

في 02 ديسمبر 1971، قامت دولة الإمارات العربية المتحدة كاتحاد بين الإمارات الست، ثم انضمت إمارة رأس الخيمة إلى الاتحاد في 10 فيفري من عام 1972، لتشكل الإمارة السابعة[84].

يعتبر النظام السياسي في الامارات العربية المتحدة نظاما وراثيا، قائما على المشيخة، وفي هذا النظام تحكم عائلة واحدة كل إمارة، فأسرة آل نهيان هي الأسرة الحاكمة في إمارة أبو ظبي، وأسرة آل مكتوم هي الأسرة الحاكمة في إمارة دبي، وأسرة القاسمي هي الأسرة الحاكمة في الشارقة، وفخذ آخر منها يحكم إمارة رأس الخيمة، وأسرة النعيمي تحكم إمارة عجمان، واسرة المعلا هي الحاكمة في أم القيوين، فيما تحكم أسرة الشرقي إمارة الفجيرة[85].

1. شكل الدولة:

يعد النظام السياسي في دولة الامارات من النظم الفيديرالية، حيث أن الاتحاد يمارس السيادة على جميع الأراضي والمياه الإقليمية داخل الحدود الدولية للإمارات الأعضاء، وتمارس الإمارات الأعضاء السيادة على أراضيها ومياهها الإقليمية في جميع الشؤون التي يختص بها الاتحاد بموجب الدستور، ويعتبر شعب الإتحاد شعب واحد[86].

ويرجع اختيار هذا الشكل من النظام لعدة عوامل التي تتمثل في[87]:

- تعدد الإمارات التي قررت أن تتوحد، فارتأت في الشكل الفيدرالي النظام الأنسب، لأنه نظام يحمي المصالح الأساسية للإمارات المتعددة، ولا يدعو إلى التنازل عن جميع صلاحياتها.
- التهديد الخارجي الذي كان حاضرا بقوة في تبني النهج الفيدرالي، فالإمارات المتصالحة كانت تعتمد على بريطانيا في الدفاع عنها، لكن بعد قرار هذه الأخيرة بالانسحاب، ومع وجود تهديدات حدودية تأتيهم من اليمن الجنوبي وظفار العمانية، والاحساس على عدم القدرة على مواجهو هذه التهديدات بشكل فردي دفع بالإمارات المتصالحة إلى الدخول الى الاتحاد الفيدرالي في إطار دولة الإمارات العربية المتحدة.

- قلة الإمكانات المتمثلة في قلة السكان والموارد الطبيعية، مما أدى إلى عجز كل إمارة على تسيير شؤونها بذاتها، وهذا شجع على تبني الطرح الفيدرالي، مما يساعد على العمل ككتلة واحدة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

2. **الدستور الإماراتي الاتحادي:**

بعد تكوين الإتحاد صدر دستور مؤقت للدولة اعتبر ساري المفعول من تاريخ تأسيس الدولة في ديسمبر 1971، وتضمن 152 مادة، وتقرر فيه أن يكون المجلس الأعلى للاتحاد هو السلطة العليا في الدولة، ويتكون هذا المجلس من حكام جميع الإمارات المكونة للاتحاد أو من يقوم مقامهم في إمارتهم أثناء غيابهم، ولكل إمارة صوت واحد في مداولات المجلس، وقد منح هذا المجلس اختصاصات تنفيذية وتشريعية واسعة لتسير وفق الحكم في الاتحاد، ورسم جميع السياسات في جميع المسائل الموكلة للاتحاد بمقتضى الدستور، وتنبغي الإشارة أن المجلس الأعلى للاتحاد قرر في 20 ماي 1996، جعل الدستور دائما، وذلك بحذف مؤقت من نصوص أحكام الدستور، ويتضمن نظام الحكم بالإضافة إلى المجلس الأعلى للاتحاد، سلطة تنفيذية هي مجلس الوزراء، وسلطة تشريعية هي المجلس الوطني الاتحادي، وقضائية مستقلة على رأسها المحكمة الاتحادية العليا[88].

تحكم الدولة شكليا بنظام رئاسي، حيث يختار رئيس الدولة ونائبه من بين حكام الامارات السبع أعضاء المجلس الأعلى الاتحادي

3. **المجلس الأعلى للاتحاد:**

نصت المادة 46 من الدستور أن المجلس الأعلى للاتحاد هو السلطة العليا، ويتكون هذا المجلس من حكام جميع الإمارات المكونة للاتحاد أو من يقوم مقامهم في إمارتهم أثناء غيابهم، ولكل إمارة صوت واحد في مداولات المجلس، وهو أرفع سلطة دستورية في الإمارات العربية المتحدة خمسة ، وهو أعلى هيئة تشريعية وتنفيذية، ويختص المجلس برسم السياسة الداخلية والخارجية والتصديق على القوانين الاتحادية قبل إصدارها، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بأغلبية من أعضائه على أن يكون بينهم صوتا أبوظبي ودبي، بينما في المسائل الإجرائية تصدر القرارات بأغلبية الأصوات، أما رئيس الدولة فهو يرأس المجلس الأعلى ويوقع القوانين والمراسيم الصادرة عنه، ويعين الممثلين لدى الدول الأجنبية[89]، وبحكم الدستور تحتفظ كل إمارة بعضويتها في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك وفي منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط[90].

4. **رئيس الاتحاد ونائبه:**

ساوى الدستور بين الرئيس ونائبه في الأهمية، وذلك بإرساء المساواة بين الإمارات كافة، وفي ضوء قيام دولة الإتحاد ووضع الدستور كان من الضروري أن تكون رئاسة الإتحاد من نصيب حاكم إمارة أبو ظبي وأن تكون نيابة الرئاسة من نصيب إمارة دبي، ويمارس نائب الرئيس جميع اختصاصات الرئيس عند غيابه[91].

5. **مجلس الوزراء الاتحادي (السلطة التنفيذية):**

مجلس الوزراء الاتحادي هو الهيئة التنفيذية للاتحاد، يتكون من رئيس مجلس الوزراء ونائبه وعدد من الوزراء، ولا يختص برسم السياسة العامة للدولة، بل يقوم بتنفيذ السياسة تحت رقابة رئيس الاتحاد والمجلس الأعلى للاتحاد، ويمارس عددا من الاختصاصات من أهمها[92]:

- متابعة تنفيذ السياسة العامة لحكومة الاتحاد في الداخل والخارج؛
- الاشراف على تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يبرمها الاتحاد؛
- اعداد مشروع الميزانية الاتحادية.

6. المجلس الوطني الاتحادي (السلطة التشريعية):

بتشكل من 40 عضو، يتولى حكام الإمارات تعيين 20 عضوان، ويتولى المجمع الانتخابي المكون من 7000 شخص تختارهم الحكومات المحلية من انتخاب 20 عضو الآخرين لولاية مدتها سنتين قابلة للتجديد[93]، وهي موزعة كما يلي: ثمانية مقاعد لأبو ظبي وثمانية مقاعد لدبي وستة مقاعد لإمارة رأس الخيمة وستة مقاعد للشارقة وأربعة مقاعد لعجمان وأربعة مقاعد لأم القيوين وأربعة مقاعد للفجيرة يتولى مناقشة مشاريع القوانين الاتحادية والموازنة المحالة إليه من مجلس الوزراء، يمارس هذا المجلس العملية المناطة به بصورة استشارية، يراجع المجلس الوطني الاتحادي التشريعات ويقترح التعديلات عليها، لكنه لا يملك سلطة معارضة التشريعات المقترحة أو نقضها أو اقتراح قوانين جديدة.

7. المحكمة العليا الاتحادية العليا:

هي محكمة عليا ذات طبيعة خاصة، طبقا للمادة من 99 من الدستور والمادة 33 من القانون الاتحادي، وتتشكل من رئيس وعدد من القضاة لا يزيدون جميعا عن خمسة، يعينون بمرسوم يصدره الاتحاد بعد مصادقة المجلس الأعلى عليه[94].

ويتكون النظام القضائي الاتحادي من محاكم اتحادية ابتدائية ومحاكم اتحادية استئنافية، بالإضافة الى القضاء الاتحادي يوجد في الامارات العربية المتحدة قضاء محلي، حيث نصت المادة 104 من الدستور على أن تتولى الهيئات القضائية المحلية في كل امارة جميع المسائل القضائية التي لم يعهد بها للقضاء الاتحاد.

وتتمتع المحكمة الاتحادية العليا بالصلاحيات التالية[95]:

- بحث دستورية القوانين الاتحادية إذا ما طعن فيها من قبل إمارة أو أكثر لمطابقتها الدستور؛
- النظر بالمنازعات المختلفة بين الامارات الأعضاء في الاتحاد، أو بين أي إمارة وبين حكومة الاتحاد بناء على طلب من الأطراف المعنية؛
- النظر بالجرائم التي لها مساس مباشر بمصالح الاتحاد كالجرائم المتعلقة بأمنه في الداخل أو الخارج؛
- النظر في تنازع الاختصاص بين القضاء الاتحادي والهيئات القضائية المحلية في الامارات.

خاتمة:

ركزت هذه الدراسة على عرض المقومات الجيوبوليتيكية لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث ومن خلال دراستنا يمكن استخلاص النتائج التالية:

- للعامل الجغرافي تبين أن صغر مساحة الدولة شكل خللا في قوة دولة الامارات، أفقدتها العمق الاستراتيجي العسكري في حالة الدفاع أو الهجوم، كما أفقدها التنوع بجميع أشكاله مما لا سيساعد على تنوع النشاط البشري والاقتصادي، لكن موقعها الاستراتيجي جعل منها مركزا مهما لامتلاكها ساحلا يطل على خليجين مهمين هما الخليج العربي وخليج عمان والقريبين من خليج هرمز الاستراتيجي، والذي يعتبر معبرا مهما للسفن النفطية.
- تبين من خلال دراسة العامل البشري أن الامارات تعاني اختلالا في التركيبة البشرية بين المواطنين والوافدين، هؤلاء الوافدون قد يتحولون مع مرور السنين الا أقليات قد تحدث تغييرا في البنية المجتمعية لدولة الإمارات، قد يصبح تحديا جيوبوليتيكيا قد تواجهه الدولة.
- اما في المجال الاقتصادي، تبين أن للدولة موارد استراتيجية متمثلة في النفط، الذي يلعب دورا بالغا في تنمية الاقتصاد، ورغم الجهود المبذولة لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، الا أن اقتصاد الامارات مازال ريعيا لضعف القاعدة الإنتاجية، رغم التغير الملحوظ في هياكل الاقتصاد خلال الفترة الأخيرة.
- أما النظام السياسي ورغم النجاح في ضم الامارات السبع المشتتة جغرافيا والجهود المبذولة للحفاظ على النظام الفيدرالي للدولة الا أن دستور الامارات يعاني عددا من الإشكاليات منها إدارة الثروات الطبيعية، مع السماح لكل امارة بإقامة علاقات مع الدول الأخرى مما أثرا سلبا على السياسة الخارجية للاتحاد.

الهوامش:

1. نادية فاضل عباس فضلي، النظام السياسي لدولة الإملرات العربية المتحدة، **دراسات دولية**، العدد 59، جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية، العراق، 30 جوان 2014، ص 54,
2. منى محمد الحمادي، **بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات المتصالحة 1947-1956**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،أبو ظبي ، 2008،ص1.
3. نادية فاضل عباس فضلي، مرجع سابق، ص 55.
4. علاء محمد محسن العلايا، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة: 1990-2008**، رسالة ماجستير، جامعو مؤتة، 2009، ص 24.
5. محمد حسن العيدروس، **الإمارات بين الماضي والحاضر**، دار العيدروس، دبي، الامارات، 2002، ص 14
6. علاء محمد محسن العلايا، **مرجع سابق**، ص 25.
7. محمد حسن العيدروس، **مرجع سابق**، ص 29.
8. نادية فاضل عباس فضلي، **مرجع سابق**، ص 56.
9. نادية فاضل عباس فضلي، **مرجع سابق**، ص 57.
10. إبراهيم خليل العلاف، التطورات الداخلية من الامارات العربية المتحدة ودور الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في وضع أسس الدولة الحديثة، **مجلة دراسات إقليمية**، السنة 4، العدد7، جامعة الموصل، العراق، جانفي 2007.
11. علاء محمد محسن العلايا، **مرجع سابق**، ص ص 25-26.
12. محمد بن هويدن، **الفيدرالية في الإمارات: النظرية والواقع والمستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2010، ص ص 39-40,
13. محمود بهجت سنان، **أبو ظبي واتحاد الامارات العربية ومشكلة البريمي**، مطبعة دار البصري، بغداد، 1969، ص 79.

14. حازم مجيد أحمد، تطور النظام السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة 1968-1971، المجلد 5، العدد 16، **مجلة سر من رأى**، جامعة سامراء، أوت 2009، ص 3.
15. حازم مجيد أحمد، **مرجع سابق** ، ص 7.
16. علاء محمد محسن العلايا، **مرجع سابق**، ص ص 26
17. عبيد نايف علي، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2004، ص 63.
18. محمد أحمد رحيم خليل، **التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة في الجغرافية السياسية)** ، رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا، جامعة الموصل، العراق، 2022، ص 11.
19. حسين عبد العالي حبيب، **دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة في الجغرافية السياسية)** ، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، العراق، 2004، ص09.
20. عبيد نايف علي، **مرجع سابق**، ص 63.
21. حسين عبد العالي حبيب، **مرجع سابق**، ص 09.
22. حامد غالب السكيني، موانئ الخليج العربي: دراسة جغرافية، العدد 28، **مجلة أبحاث البصرة**، العراق، 2001، ص 402.
23. حسين عبد العالي حبيب، مرجع سابق، ص 12.
24. محمد شاكر حسين، الجغرافيا السياسية واستمرارية النظام السياسي الاماراتي (2004-2021)، **مجلة** كلية **السياسة والاقتصاد**، المجلد 15، العدد 14، جامعة بني سويف، مصر، أفريل 2022، ص 13.
25. محمد أحمد رحيم خليل، **مرجع سابق** ص 12.
26. حسين عبد العالي حبيب، **مرجع سابق**، ص 14.
27. حسين عبد العالي حبيب، **مرجع سابق**، ص 21.
28. علاء محمد محسن العلايا، **مرجع سابق**، ص 28.
29. محمد صالح عجيلي، **دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافيا السياسية**، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 45، ط 1، 2000، ص 25.
30. حسين عبد العالي حبيب، مرجع سابق، ص 29.
31. محمد شاكر حسين، **مرجع سابق**، ص366.
32. محمد صالح العجيلي، **مرجع** سابق، ص 29.
33. راشد صالح المحرزي، **تدهور الأراضي وأساليب الحد من آثاره في دولة الإمارات**، الندوة القومية حول حماية البيئة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 1999، ص 142.
34. محمد شاكر حسين، مرجع سابق، ص366.
35. دولة الامارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي 1999، شركة ترايندت بريس ليميتد، لندن، 1999، ص 34.
36. ر.ف.كليكوفسكي، ف.أ. لوتسكييفيتش، **المعضلات الاجتماعية-الاقتصادية للبلدان النامية الامارات العربية**، ترجمة حسان إسحاق، دار ميسل، الامارات العربية المتحدة، 1979، ص ص 9-10.
37. ر.ف.كليكوفسكي، ف.أ. لوتسكييفيتش، **مرجع سابق** ، ص 10,
38. **التضاريس الطبيعية والنظم البيئية**، أنظر الرابط:
- https://u.ae/ar-ae/information-and-services/environment-and-energy/topography-and-ecosystems
39. ر.ف.كليكوفسكي، ف.أ. لوتسكييفيتش، **مرجع سابق**، ص 11.
40. **التضاريس الطبيعية والنظم البيئية**، أنظر الرابط:
https://u.ae/ar-ae/information-and-services/environment-and-energy/topography-and-ecosystem
41. محمد شاكر حسين، **مرجع سابق**، ص 368.
42. **الأخوار المائية، وجهات سياحية**، أنظر الرابط: -https://shortest.link/dll
43. Mohamed al-Mullah, **UAE State of Water Report. Second Arab Water Forum**, Cairo, 20-23 November 2011. Available at www.slideshare.net/RuxandraLazarescu/p2-3mohamedal-mullauaestateofwaterreport, accessed 20 January 2023.

[44] . Water World, **'Global desalination capacity growing substantially, finds study.' Available at www.waterworld.com/articles/2013/10/global-desalination-capacity-tops-80-million-cubic-meters-per-day.html**, Ministry of Environment and Water, 2015. UAE State of Environment Report.

45. **استراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات 2036، 11 مارس 2021**، أنظر الرابط: https://shortest.link/dMhC

46. **98 محطة لمعالجة المياه العادمة تعزز الاستدامة البيئية في الإمارات**، أنظر الرابط:

.https://wam.ae/ar/details/1395302812112

47. **الموارد المائية في الإمارات العربية المتحدة**، أنظر الرابط:

-https://water.fanack.com/ar/uae/water-resources/#_ftn7

48. حسين عبد العالي حبيب، **مرجع سابق**، ص 55.

49. محمد أحمد رحيم خليل، **مرجع سابق**، ص 29.

50. **الإمارات، ماذا تعرف عن ثالث أكبر دولة منتجة للنفط في أوبك؟ أنظر الرابط:** -https://shortest.link/etyV

51. مانع سعيد العتيبة، **البترول واقتصاديات الامارات العربية المتحدة**، الامارات، 1990، ص ص 545.

52. **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك**، تقرير الأمين العام السنوي، السابع والأربعون، الكويت، 2020، ص 302.

53. **الإمارات، ماذا تعرف عن ثالث أكبر دولة منتجة للنفط في أوبك؟** أنظر الرابط: -https://shortest.link/etyV

54. استبرق فاضل شعير الشمري، **الموارد البشرية والاقتصادية وصنع السياسات العامة مصر والامارات دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2012، ص 153.

55. **قانون 17 لسنة 1972 بشأن الجنسية وجوازات السفر**، موقع النيابة العامة، حكومة رأس الخيمة، انظر الرابط : https://2u.pw/chQqU

56. **التركيبة السكانية في الإمارات خلل طبيعي أم استهداف حكومي**، دراسة، مركز التفكير الخليجي، الامارات، نوفمبر 2021، ص 5.

57. علي عبيد مبارك المنصوري، تغير حجم السكان المهاجرين في دولة الإمارات العربية المتحدة 1975– 2010 م، **مقال نشر في مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية** العدد 34 ص 111.

58.التركيبة السكانية في الإمارات خلل طبيعي أم استهداف حكومي، دراسة، مركز التفكير الخليجي، الامارات، نوفمبر 2021، ص6.

59, البوابة الرسمية لدولة الإمارات، حقائق وأرقام، أنظر الرابط: http://2u.pw/DWHkF

60. عبيد نايف علي، **مرجع سابق**، ص 72.

61. محمد صالح العجيلي، **مرجع سابق**، ص 32.

[62] . John Duke Antony, **The United Arab Emirates, Dynamique of State Formation,** the Emirate Center for Strategic Studies and research, Abu Dhabi,2002, P.P 1-2.

63. نادية فاضل عباس فضلي، مرجع سابق، ص 67.

64. يحي فاضل صدفة، قياس مدى قوة الدولة، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد25، العدد 37، الكويت، 1997، ص53,

65. التركيبة السكانية في الإمارات خلل طبيعي أم استهداف حكومي، مرجع سابق، ص 11.

66. ارتفاع عدد البريطانيين إلى 10 أضعاف خلال 10 سنوات في الإمارات، موقع ارابيسك لندن، أنظر الرابط: -https://shortest.link/eSHx

67. التركيبة السكانية في الإمارات خلل طبيعي أم استهداف حكومي، مرجع سابق، ص17.

68. محمد أحمد رحيم خليل، مرجع سابقن ص23.40

69. حسين عبد العالي حبيب، مرجع سابق، ص 114.

70. الزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة - النمو والاتجاهات وتأثير كوفيد -19 والتوقعات (2028 – 2023) انظر الرابط:

- https://shortest.link/eTdm

71.الزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة - النمو والاتجاهات وتأثير كوفيد -19 والتوقعات (2028 – 2023) انظر الرابط:

- https://shortest.link/eTdm

72.الامارات العربية المتحدة، وزارة التغير المناخي والبيئة، التنمية والصحة الحيوانية، أنظر الرابط:

- https://www.moccae.gov.ae/ar/knowledge-and-statistics/wealth-and-animal-health.aspx

73. استبرق فاضل شعير الشمري، مرجع سابق، ص175.

74. التقرير السنوي الاقتصادي، الاصدار الثامن والعشرين، وزارة الاقتصاد ، الامارات العربية المتحدة، ص

[75] .handsome Mina, Inward foreign direct investment in the United Arab Emirate and its policy context ? 2012, p1.

76. أحمد عبد الله بن سعيد، **البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 1990-2003**، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007، ص58.

77. عبيد نايف علي، **مرجع سابق** ، ص83..

78. **مجلة درع الوطن**، العدد 557، ص22.

79. أحمد مولانا، **جذور وآفاق القوة العسكرية الإماراتية**، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، تركيا، 2022، ص21.

80. أحمد مولانا، **نفس المرجع**، ص24.

81. مجلة درع الوطن، العدد 498، ص 93.

82. الانتاج العسكري المحلي في الإمارات أموال ضخمة ونتائج محدودة، الامارات ليكس، أنظر الرابط:

83. أحمد مولانا، مرجع سابق، ص35.

84. علاء محمد محسن العلايا، مرجع سابق، ص ص 26

85. نادية فاضل عباس فضلي، مرجع سابق، ص 69.

86. دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.

87. محمد بن هويدن، مرجع سابق، ص 53

88. محمد صالح العجيلي، مرجع سابق، ص 37

89. أحمد مولانا، **مرجع سابق**، ص 11.

90. نادية فاضل عباس فضلي، **مرجع سابق**، ص 77.

91. لمياء أحمد محسن، النظام الفيدرالي والواقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية، **مجلة الأستاذ**، كلية التربية ابن رشد، بغداد، عدد86، 2009، ص12.

92. عبيد نايف علي، مرجع سابق، ص 92.

93. نادية فاضل عباس فضلي، **مرجع سابق**، ص 78.

94. عبيد نايف علي، **مرجع سابق**، ص 93.

95. حسين عبد العالي حبيب، **مرجع سابق**، ص ص 158-159.

قراءة في كتاب:

العلاقات التركية – القطرية

السياسة الخارجية والأمن الإقليمي (2002-2020)

صبار محمد رضى

باحث في القانون العام، المغرب.

أولا: معلومات حول الكتاب

عنوان الكتاب: العلاقات التركية – القطرية:

السياسة الخارجية والأمن الإقليمي (2002-2020)

الكاتب: صادق عبد الله الشيخ عيد

دار النشر: مركز الجزيرة للدراسات

الطبعة الأولى: ديسمبر/كانون الأول 2021

ثانيا: مضمون الكتاب

يضم هذا الكتاب ثلاثة فصول، يحلل الأول مرتكزات وأهداف السياسة الخارجية في تركيا وقطر، ثم يشير الفصل الثاني للعلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية بين قطر وتركيا، أما الفصل الثالث فقد خصصه الكاتب للحديث عن الدور التركي القطري تجاه أحداث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الفصل الأول: تحليل السياسة الخارجية التركية – القطرية

أشار الكاتب إلى مؤسسات صنع السياسة الخارجية في الدولتين، ففي تركيا يوجد مجلس الأمة الذي يصادق على المعاهدات والاتفاقيات التي تبرمها تركيا مع البلاد الأخرى وصلاحية إعلان الحرب، وأيضا مؤسسة الرئاسة، فبعد التعديل الدستوري لعام 2017 ألغي منصب رئيس الوزراء وبذلك تركزت صلاحيات واسعة بيد الرئيس (حددتها المادة 104 من الدستور) وتمثلت في توقيع الاتفاقيات الدولية المبرمة ونشرها، وتحديد سياسة الأمن القومي واستخدام القوات المسلحة....، ثم مجلس الوزراء ، ومجلس الأمن القومي الذي تتمثل مهامه في تحديد سياسة الأمن القومي

وحفظ أمن أراضي الدولة، ويشير الكاتب إلى دور الجيش في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها بعد انقلاب عام 1980 وحتى وصول حزب العدالة والتنمية الذي عمل على تقليص ذلك الاختصاص.

أما في قطر فأمير البلاد هو رئيس الدولة وقائد القوات المسلحة، ومن اختصاصاته رسم السياسة العامة للدولة بمساعدة رئيس الوزراء وإبرام المعاهدات والاتفاقيات ويقرر إعلان الحرب واستخدام القوات المسلحة، هذه الصلاحيات تتيح لأمير البلاد الجانب الأكبر في صناعة السياسة الخارجية إلى جانب شخصية الأمير السابق حمد بن خليفة آل ثاني والأمير الحالي الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ثم يوجد مجلس الوزراء الذي يساعد الأمير، ويشرف على رعاية مصالح الدولة في الخارج وعلى وسائل العناية بعلاقاتها الدولية وشؤونها الخارجية، هناك أيضا مجلس الشورى الذي يقوم بسن القوانين والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات التي تبرمها السلطة التنفيذية، ويشرف على أعمال السياسة الخارجية المنجزة من طرف الوزراء.

تحدث الكاتب عن مرتكزات السياسة الخارجية التركية، أولها المرتكز التاريخي المتمثل في امتداد مساحة الدولة العثمانية والسلجوقية عبر التاريخ، هذا التراكم منح تركيا خصائص ومكانة في الحاضر على المستوى الإقليمي والدولي، ثم المرتكز الديمغرافي المتمثل في أغلبية شابة وتنوع التركيبة العرقية والثقافية لسكانها، أيضا الجغرافيا السياسة لتركيا حيث أنها تقع في موقع مركزي لمناطق العبور ولساحات صراع نفوذ القوى البرية والبحرية، وتتمركز تركيا في الخط الذي يربط الكتلة الأورو آسيوية مع البحار الدافئة، كما تتميز بنقط عبور بحرية (المضايق)، هذا كله يؤهل تركيا لأن تصبح دولة مركز في المحيط الدولي والإقليمي والانفتاح على المجال الجيوستراتيجي في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز، ثم أشار الكاتب إلى المبادئ الستة لأحمد داوود أوغلو (التوازن السليم بين الحرية والأمن، اعتماد سياسة تصغير المشكلات مع دول الجوار، التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية، اعتماد مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأبعاد، مبدأ الديبلوماسية المتناغمة، اتباع أسلوب ديبلوماسي جديد) وقد عرفت السياسة الخارجية التركية تحولات بسبب التغيرات الإقليمية والصراع في الشرق الأوسط، كما دفعتها الأوضاع في المنطقة إلى استخدام القوة الصلبة حفاظا على أمنها القومي ورعاية لمصالحها الحيوية، اقتصاديا، شهدت تركيا في السنوات الأخيرة نموا اقتصاديا كبيرا (اقتصادها يحتل المرتبة 16 عالميا) حيث تمتلك اقتصادا متنوعا يعتمد أساسا على قطاع الخدمات ثم الصناعة والزراعة، إضافة لكونها ممر دولي للطاقة كما تضم ممرات مائية مهمة (قناة البوسفور والدردنيل)، عسكريا تملك تركيا قوة مسلحة كبيرة فهي عضو في حلف الناتو منذ عام 1952، إضافة لامتلاكها منظومة للدفاعات الجوية S400 (الروسية)، كما تتواجد القوات التركية في عدة مناطق بالعالم منها قواعد في الصومال وقطر كما أن لها وجود عسكري في سوريا والعراق وشمال قبرص كما تشارك في قوات حفظ السلام في بعض دول البلقان.

أما مرتكزات السياسة الخارجية القطرية، سياسيا ودبلوماسيا، اعتمدت قطر على عدة استراتيجيات لحفظ أمنها ومصالحها كالدخول في أحلاف ومعاهدات دفاعية مع دول قوية إقليميا كتركيا، والحفاظ على علاقات دولية متينة مع الدول الكبرى (خاصة الولايات المتحدة)، إضافة لتطوير علاقاتها العربية الإسلامية باستمرار، يرى الكاتب أن قطر برزت كدولة راعية للسلم والأمن في الشرق الأوسط وملتقى لكل الأطراف المتنازعة على السلطة من عدة دول

(لبنان، العراق، اليمن، ليبيا.....)، اقتصاديا تعتبر قطر أكثر الاقتصادات نموا في العالم، ويشكل الغاز الطبيعي والنفط الركيزة الأساسية للاقتصاد، كما تعتبر أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، أيضا قامت بإنشاء قاعدة من الصناعات الثقيلة حيث أنشأت مصانع في مجال الصلب والأسمدة والبتروكيمياويات، إعلاميا، تعتبر الهيئة العامة القطرية للإذاعة والتلفزيون ومركز الدوحة لحرية الإعلام وشبكة الجزيرة الإعلامية من أهم الجهات الإعلامية في قطر.

تحدث الكاتب عن أهداف وأدوات السياسة الخارجية لكل من تركيا وقطر، فبالنسبة لأهداف السياسة الخارجية التركية يمكن تحديدها في ثلاثة أهداف رئيسية، أولا حماية الأمن القومي، ويتمثل في تحديد مصادر التهديد التي تواجه الدولة والتصدي لها، وتشمل جميع الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وللأمن القومي مستويان داخلي (الحفاظ على وحدة البلاد ومواجهة التهديدات) خارجي (مواجهة التهديدات القادمة من الخارج)، ثانيا تعزيز مكانة تركيا الإقليمية والدولية حيث استمدت هذه المكانة من الإرث العثماني والواقع الجيوسياسي والعمق الاستراتيجي، ثالثا تحقيق الاقتصاد السياسي، حيث تحرص تركيا في مجال السياسة الخارجية على رعاية مصالحها الاقتصادية عبر عقد شراكات واتفاقيات تعاون مع دول لها أهمية اقتصادية، كما تسعى بشكل دائم لاستكشاف أسواق جديدة.

ولتحقيق هذه الأهداف تمتلك تركيا عدة أدوات كالأداة الديبلوماسية، حيث أن لتركيا علاقات ديبلوماسية واسعة عبر العالم حيث بلغ عدد ممثليتها الخارجية 135 سفارة و 13 بعثة دائمة و84 قنصلية عامة ووكالة قنصلية واحدة ومكتبا تجاريا واحدا، كما تشارك تركيا في المؤسسات الدولية والإقليمية[1]، ثم الديبلوماسية العامة، حيث نوعت تركيا ديبلوماسيتها في انفتاحها على العالم كديبلوماسية الإعلام، الثقافة، الفنون، الرياضة، التجارة،.....، وهناك أيضا الأداة الاقتصادية حيث تقدم تركيا المساعدات الانمائية لعدة دول كسوريا وفلسطين والبوسنة ومقدونيا....، هذه الدول تقع في المحيط الحيوي لتركيا وهذه المساعدات والهبات التركية تجعل لها موطئ قدم في هذه الدول وبالتالي رعاية مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية، ثم الأداة العسكرية، حيث استخدمت تركيا القوة العسكرية خارج حدودها (ظهرت بشكل واضح في الأزمة السورية)، وقامت بعمليات عسكرية[2] في العراق وسوريا وشمال قبرص، كما تمتلك تركيا قاعدتين عسكريتين في الخارج الأولى في قطر والثانية في الصومال منذ 2015، إضافة لمشاركتها في قوات حفظ السلام الدولية، هذا الوجود العسكري التركي في الخارج يمنحها فرصة لرعاية مصالحها في الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان.

أما أهداف السياسة الخارجية القطرية فيمكن تحديدها أيضا في ثلاثة أهداف رئيسية، أولها حماية الأمن القومي حيث تركز قطر على استراتيجية التحالفات الدولية خاصة مع الولايات المتحدة وتركيا، كما انضمت للعديد

[1] فهي عضو فاعل في منظمة المؤتمر الإسلامي، وعضو في مجموعة الدول العشرين (G20)، وعضو في منظمة التعاون الإقتصادي (ECO)، وعضو في منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود (KEIK)، وعضو في مجموعة الدول النامية الثمانية (D-8).

[2] أبرزها: عملية درع الفرات في شمال حلب، وعملية غصن الزيتون في عفرين، وعملية نبع السلام في شمال سوريا شرق نهر الفرات، وفي العراق تتمركز قوات تركية في منطقة بعشيقة غرب العراق، إضافة لملاحقة الجيش التركي لعناصر الحزب الكردستاني المسلحة.

من المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، ثم تعزيز مكانة قطر إقليميا ودوليا، حيث سعت إلى الانعتاق من التبعية لسياسات ومواقف المملكة العربية السعودية والاتجاه نحو تحقيق طموحها في تبني موقف فاعل في المجتمع الدولي، ولهذا أبرمت قطر التحالفات الثنائية والمتعددة لبناء القاعدة الأساس لتكون المنطلق في تبوئها موقعا فاعلا في القضايا الاقليمية والدولية، ثالثا تحقيق الأمن الاقتصادي، فقطر تهدف إلى حفظ إمدادات الطاقة حيث أن الغاز والنفط هما العمود الأساسي للاقتصاد القطري، وبالتالي فهي تحتاج لسياسة خارجية تضمن تدفق مواردها من الطاقة دون عوائق، ومن أجل ذلك اعتمدت سياسة حسن الجوار والعمل على استقرار المنطقة وحل النزاعات والدخول في شراكات اقتصادية إضافة لتنويع اقتصادها (الاستثمارات الخارجية[3]).

لتحقيق هذه الأهداف اعتمدت قطر عدة أدوات كالأداة الديبلوماسية، حيث ارتبطت بعلاقات ديبلوماسية مع العديد من دول العالم من خلال انتشار 108 بعثة ديبلوماسية، كما نشطت في الوساطة في حل النزاعات بعدة دول، هناك أيضا الديبلوماسية العامة والتي تشمل عدة مجالات الثقافة، الفن، الرياضة، الإعلام.....، اقتصاديا، تنفق قطر سنويا مبالغ كبيرة على المساعدات الإغاثية والمشاريع لصالح الدول الأكثر فقرا والتي تشهد اضطرابات وعدم استقرار، أيضا فهذه المساعدات والهبات تفتح الباب لقطر لتثمين علاقاتها مع مراكز صنع القرار في هذه الدول، مما يمنحها أولوية للاستثمار الاقتصادي فيها والتعاون السياسي والتنسيق الأمني.

الفصل الثاني: طبيعة العلاقات الثنائية التركية – القطرية

يقدم الكاتب العوامل المؤثرة في العلاقات السياسية بين البلدين كالصداقة الشخصية بين رئيس تركيا رجب طيب أردوغان وأمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وابنه تميم، واختلاف مؤسسات صنع القرار وآلياته في كل من قطر وتركيا[4] ، أيضا حاجة قطر لحليف إقليمي، حيث أن قطر بلد صغير المساحة وتفتقد للعمق الجغرافي لذلك توجهت لتركيا لتحقيق شراكة استراتيجية تدعم الشراكة مع الولايات المتحدة، وحاجة تركيا إلى شريك إقليمي يتقاطع معها في رؤيتها للشرق الأوسط وقضاياه لإسناد سياستها الخارجية، ثم العلاقة مع دول الخليج والتي لها أهمية استراتيجية وسياسية واقتصادية، حيث حرصت تركيا على أن لا تظهر علاقتها المتقدمة مع قطر على حساب دول الخليج الأخرى، كما سعت قطر للموازنة بين علاقاتها مع تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، كما شهدت العلاقات التركية الخليجية عدة أزمات مع تلك الدول ومن ذلك اتهام تركيا للإمارات العربية المتحدة بمحاولة زعزعة أمنها الداخلي والسعي للإطاحة بالنظام فيها.

تحدث الكاتب عن مرتكزات الشراكة الاستراتيجية التركية القطرية، حيث تم إنشاء لجنة استراتيجية عليا تشرف على كافة المجالات في العلاقات الثنائية يرأسها زعيما البلدين، عقد الاجتماع الأول لهذه اللجنة في الدوحة في دجنبر2015 وتم توقيع 15 اتفاقية ومذكرة تفاهم، وأبرز ما تم الاتفاق عليه في هذا الاجتماع رفع مستوى التنسيق في

[3] جهاز قطر للاستثمار احتل المرتبة الأولى عالميا عام 2014.

[4] نظام جمهوري ديمقراطي في تركيا ونظام وراثي في قطر.

القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، والتوقيع على بروتوكول التعاون بين قوات الأمن الداخلي القطري وقوات الدرك الوطني التركي، والتوقيع على اتفاقية التعاون في قطاع الغاز الطبيعي بين قطر للبترول وبوتاس التركية لتوريد الغاز، ثم اتفاقية النقل البحري، وبعد ذلك عقدت اللجنة اجتماعات سنوية متتالية بين البلدين.

في العامين 2015 – 2016 عرفت تركيا هجمات تفجيرية، اعتبرت قطر هذه الهجمات منافية للقيم الأخلاقية والمبادئ الإنسانية وأكدت تضامنها مع تركيا وتأييدها لكامل الإجراءات الأمنية التي تتخذها من أجل حفظ أمنها واستقرارها، كما عرفت تركيا محاولة انقلاب فاشلة عام 2016 بادرت قطر إلى إسناد الحكومة التركية ورفض أي محاولة لتغيير الحكم في البلاد بالقوة، وفي المقابل ساندت تركيا قطر منذ بداية حصارها في يوليو2017، وعملت على منع انهيارها اقتصاديا والحيلولة دون احتلالها عسكريا، هذا إضافة لمساندة البلدين بعضهما في المحافل الدولية.

اقتصاديا، العلاقات التركية القطرية متكاملة وغير تنافسية، فمثلا تركيا مستهلك للطاقة وقطر منتج لها، كما أن قطر بحاجة للشركات التركية في مجال الانشاءات خاصة المتعلقة بمشاريع كأس العالم 2022 وتحقيق رؤية قطر2023، في المقابل تحتاج تركيا للاستثمارات القطرية لاسيما في القطاع المالي وتوفير العملة الأجنبية، ولزيادة حجم التجارة بين البلدين وجذب رأسمال القطري إلى تركيا وتعزيز الاقتصاد التركي في قطر أنشئ مجلس الأعمال التركي – القطري عام 2006، وقد عرفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين نموا مهما على مستوى زيادة حجم التبادل التجاري وحجم الاستثمارات، حيث بلغ حجم التبادل التجاري 1.2 مليار دولار[5]، وتركزت الاستثمارات القطرية في تركيا (بسبب عقوبات أمريكية فرضت على الاقتصاد التركي) في القطاعات الاستراتيجية مثل التمويل والطاقة والإنشاءات والزراعة، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات القطرية في تركيا حتى نهاية عام 2019 ما يقارب 22 مليار دولار، أيضا تم توقيع مذكرة تفاهم أولية بين شركة النفط القطرية وشركة بوتاس التركية لاستيراد تركيا للغاز الطبيعي المسال من قطر على المدى الطويل وبشكل مستمر.

ثقافيا، يعتبر الدين والثقافة قاعدة مشتركة بين تركيا وقطر، كما تم إنشاء مركز ثقافي تركي في قطر، وبناء قرية تركية في الدوحة، وتم اعتبار العام 2015 عاما ثقافيا قطريا تركيا، وفي 2018 تم تدشين مشروع "تركيا – قطر: الحوارات الفنية بين الثقافات"، إضافة لتوقيع اتفاقية تعاون بين جامعتي قطر واسطنبول لتبادل الطلبة والباحثين والمدرسين.

أمنيا، تم توقيع بروتوكول تعاون أمني بين قطر وتركيا عام 2011 من نتائجه تأسيس اللجنة الأمنية المشتركة بين وزارتي الداخلية في البلدين، أيضا تم تعزيز العلاقات الاستخبارية بين البلدين خاصة في الأزمة السورية حيث استمر التنسيق الميداني المشترك مع المعارضة السورية المسلحة لعدة سنوات وتدريبها وتسليحها وتنظيمها.

عسكريا، تم توقيع أول اتفاقية مشتركة للعمل العسكري في البلدين عام 2007 (تهم التدريب والعلوم العسكرية)، وفي 2014 أبرمت اتفاقية التدريب العسكري والصناعة الدفاعية بين البلدين وتمركز القوات التركية على

[5] كانت أكبر ثلاث صادرات تركية إلى قطر: صناعة الدفاع والطيران، والمنتجات الكيميائية، والمنتجات الحرفية.

الأراضي القطرية، وتم توقيع اتفاق يسمح لتركيا بنشر قواتها على الأراضي القطرية عام 2015، وقد بررت تركيا وجودها العسكري في قطر بأنه يهدف إلى المساهمة في الحفاظ على أمن المنطقة ودعم قطر على صعيد التدريب العسكري، وأن هذا التمركز العسكري غير موجه ضد أي دولة، ثم يشير الكاتب إلى العوامل المؤثرة في العلاقات العسكرية الثنائية بين تركيا وقطر، فتركيا مثلا تملك جيشا قوامه 477 ألف أما قطر فلديها فقط 12 ألف عسكري هذا يوضح حاجة قطر لعقد شراكة استراتيجية مع دولة تملك جيشا قويا كتركيا، أيضا فمنذ 2019 أصبحت تركيا أكبر مصدر للصناعات العسكرية منافسة بذلك الدول الكبرى وتعتبر قطر أكبر مستورد لصناعاتها الدفاعية، ثم المساحة والموقع الجغرافي حيث تملك تركيا مساحة شاسعة وهو ما تحتاجه قطر لتدريب القوات المسلحة القطرية خاصة الجوية، كما أن قطر تتميز بموقع استراتيجي في موقعها المتوسط بين دول الخليج العربي والمطلة على الخليج مما يجذب تركيا كقوة إقليمية كبرى كما تشكل قطر لها بوابة لدول الخليج والعالم العربي.

الفصل الثالث: قضايا الشرق الأوسط والعلاقات التركية – القطرية

أشار الكاتب للدور التركي القطري تجاه القضايا الأمنية في الشرق الأوسط، ففي سوريا شهد الملف السوري تنسيقا بين تركيا وقطر، حيث ساهمتا في تشكيل المجلس الوطني السوري "الجناح المدني للمعارضة السورية" إلى جانب جناحه العسكري "الجيش السوري الحر"، ثم فرضت أنقرة عقوبات على النظام السوري وسعت لاستصدار قرارات ضده في مجلس الأمن وذلك بتنسيق مع قطر وبعض دول الخليج الأخرى، وبخصوص الأزمة اليمنية، دعمت تركيا وقطر التحول الديمقراطي في البلاد المتمثل بالمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني، ونددتا بسيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء، وأكدتا على دعم الرئيس هادي، ودعمهما لعاصفة الحزم، وقد شاركت قطر في العمليات العسكرية ضد الحوثيين في حين أن تركيا أعلنت موقفها الداعم للحملة، أما في ليبيا، فبعدما استطاع خليفة حفتر السيطرة على مساحات واسعة من البلاد بين عامي 2017 – 2019 سارعت تركيا وقطر لدعم حكومة السراج سياسيا وعسكريا وأمنيا، وقد أبرمت حكومة السراج مذكرة تفاهم مع تركيا عام 2019 تسمح بموجبها بالحصول على المساعدة العسكرية التركية، ويرجع هدف تركيا وقطر من هذا الدعم إلى حفظ مصالحهما والتي أهمها غاز شرق المتوسط واستثمارات تركيا في ليبيا، كما أن ليبيا دولة نفطية كبيرة إضافة لكونها سوق للصناعات العسكرية التركية وبوابة أفريقيا، كما أنها ساحة صراع الخصوم الدوليين.

ثم انتقل للحديث عن الدور التركي القطري تجاه التغيرات السياسية في المنطقة، ففي تونس بعد الثورة عقدت اتفاقية تعاون بين تركيا وتونس، وفي عام 2014 بلغت المساعدات التركية الإغاثية والتنموية لتونس 200.7 مليون دولار أمريكي، وفي عام 2017 عقدت عدة اتفاقيات بين تركيا وتونس شملت المجالات العسكرية والاستثمارات....، وقد أصبحت تونس وجهة للاستثمارات التركية، قطر أيضا ساندت الثورة التونسية والعملية الديمقراطية في تونس ودعمتها ماديا ولوجستيا، وتم توقيع اتفاقيات ومذكرات التفاهم بين قطر وتونس (أكثر من 80 اتفاقية) واستثمرت قطر في تونس باستثمارات قدرت بأكثر من 3 مليار دولار موزعة على قطاع الاتصالات والبنوك والسياحة...

أما مصر، فتركيا هي أول من دعمت الثورة فيها، ومع وصول الإخوان إلى سدة الحكم تعززت العلاقة أكثر مع تركيا، لكن بعد ذلك تبنت تركيا موقفا متشددا من عزل مرسي واعتبرته انقلابا عسكريا، وتم خفض التمثيل الدبلوماسي إلى قائم بالأعمال بعد اعتبار السفير التركي شخصا غير مرغوب فيه وتراجعت العلاقة بين البلدين لأدنى مستوياتها، قطر موقفها أيضا متوافق مع الموقف التركي حول المسألة المصرية عبر التطورات السياسية المختلفة.

وفي ليبيا، فقد دعمت قطر وتركيا الثورة الليبية، وكانت قطر قد لعبت دورا هاما في تعبئة المجتمع الدولي للعمل ضد القدافي وحشدت الدعم العربي من خلال جامعة الدول العربية لفرض منطقة حظر جوي في ليبيا، كما قدمت المساعدة للثوار وساندت حملة الناتو على ليبيا، ثم قدمت قطر أكثر من 400 مليون دولار كمساعدات مالية لتحسين إمدادات المياه في البلاد، كما أسهمت قطر في تنشيط قطاع الطاقة الليبي، حيث أصبحت بموجب اتفاقية خاصة تم توقيعها عام 2011 مسؤولة عن تسويق النفط الليبي، أيضا تركيا قدمت الدعم السياسي والدبلوماسي.

لينتقل الكاتب بعد ذلك للحديث عن التنسيق والتعاون التركي القطري في قضايا متعددة تهم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد شكلت الأزمة السورية ملفا لتعزيز العلاقات القطرية التركية، فالبلدين لهما رؤية متقاربة منها تعزيز التعاون السياسي لمواجهة التدخلات في الساحة السورية من القوى الاقليمية المنافسة خاصة إيران وروسيا والولايات المتحدة، وجرى تفعيل العمل الدبلوماسي المشترك في مسار جنيف الساعي لإيجاد حل للأزمة السورية وزيادة التنسيق الأمني والعسكري والاستخباري بين أجهزة تركيا وقطر.

ثم يشير بعد ذلك إلى أزمة حصار قطر حيث أنه بعد فرض الحصار أدركت تركيا أن دول الحصار تسعى لإضعاف قطر الأمر الذي سيفقدها حليفا استراتيجيا في المنطقة، لذا بادرت تركيا إلى دعم قطر سياسيا واقتصاديا وعسكريا، سياسيا بإعلانها وقوفها إلى جانب قطر، اقتصاديا كانت تركيا ترسل المواد الغذائية والضرورية عبر الطائرات لقطر، أما عسكريا قامت تركيا بإرسال قواتها دفعات إلى القاعدة العسكرية في قطر، في نفس الوقت طمأنت تركيا السعودية بأن القاعدة العسكرية في قطر هي لحماية أمن الخليج، وسعت أنقرة إلى الظهور كطرف محايد (لعبت دور الوسيط لحل الأزمة ولكنها لم تفلح)، أيضا دعمت إيران الموقف التركي الداعم لقطر وبادرت لتقديم المساعدات الفورية والغذائية والدوائية، وقد بادرت إيران لمساندة قطر بحذر في محاولة لتعزيز نفوذها في الخليج والحيلولة دون استحواذ السعودية والإمارات على قطر وبالتالي تهديد أمنها القومي ومصالحها الاقتصادية، فقطر وإيران تربطهما علاقة وثيقة خاصة في مجال صناعة النفط والغاز، كما تربط إيران وقطر اتفاقية تعاون أمنية وعسكرية تحت مسمى "مكافحة الإرهاب والتصدي للعناصر المخلة بالأمن في المنطقة" عام 2015، وتم توقيع اتفاقية أخرى "حماية الحدود المشتركة بين البلدين" وتعزيز التعاون الأمني بين الحرس الثوري والجيش القطري، وقد استعانت تركيا بإيران القريبة من قطر في تعزيز صمودها وانقاذها حيث تقاطعت المصالح التركية الإيرانية في هذا الإطار.

أما فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني-الاسرائيلي، فتتبنى كل من قطر وتركيا حل الدولتين على أساس حدود 4 يونيو 1967 وفق قرارات الشرعية الدولية، كما تعترفان بحق المقاومة الفلسطينية في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي، وتتطابق المواقف التركية القطرية تجاه كل الثوابت الفلسطينية في مقدمتها القدس كونها ملكا للمسلمين وعاصمة

فلسطين، وحق عودة الفلسطينيين لديارهم التي هجروا منها عام 1948، وتجريم الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وقد لعبت ديبلوماسية البلدين دورا هاما في حشد الدعم والتأييد لصالح القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة عبر إقناع الدول للتصويت لصالح القرارات التي تنصف الفلسطينيين وتجرم الاحتلال.

وبخصوص حماية المصالح التركية القطرية في ليبيا، فبعد وصول السيسي[6] إلى الحكم في مصر عام 2014 وتشكيل قوات عسكرية في ليبيا تحت قيادة خليفة حفتر "الجيش الوطني"، عملت مصر والسعودية والإمارات على دعم هذا الأخير ماليا وعسكريا ولوجستيا، لاحقا سيطرت قوات حفتر على شرق البلاد وجنوبها وصولا إلى طرابلس، فاستشعرت تركيا بالخطر على مصالحها في ليبيا فتدخلت عسكريا لدعم حكومة الوفاق عام 2019، فتغيرت موازين القوى لصالحها وتمكنت من صد الهجوم على العاصمة طرابلس.

لينتقل بعد ذلك للحديث عن الموقف التركي إزاء الغزو الأمريكي البريطاني للعراق والذي كان مبني على ركيزتين، السعي إلى منع قيام الغزو، والتدرج في التعاون مع الادارة الأمريكية، غير أن البرلمان التركي رفض مذكرة الحكومة بالسماح بتمركز قوات أمريكية على الأراضي التركية، ويرجع رفض تركيا السماح للقوات الأمريكية بالنزول في أراضيها أو فتح جبهة شمالية تفاديا إلى إلحاق ضرر بالعلاقات التركية – العربية الإسلامية، كذلك عارضت قطر الحرب على العراق قبل وقوعها.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، فتركيا والولايات المتحدة تتعاونان في جميع مستويات مكافحة الإرهاب سواء على مستوى الرقابة المالية على الأفراد والجماعات لتجفيف منابع تمويل الإرهاب، ثم هناك تعاون في المجال الاستخباري، وقد شاركت تركيا في جميع جهود منظمة الأمن والتعاون الأوروبي لمكافحة الإرهاب كما ساندت المبادرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، إضافة لذلك تلعب تركيا دورا رئيسيا في التحالف الدولي من خلال السماح لقوات التحالف باستعمال قواعدها والمشاركة في العمليات الجوية واستهداف العناصر الإرهابية في سوريا، من جانبها قطر لعبت أيضا دورا مهما في مكافحة الجماعات الإرهابية حيث يجمعها بالولايات المتحدة اتفاقية ثنائية في هذا الخصوص وكذلك مع حلف الناتو.

وبالرجوع للملف السوري، تعتبر تركيا وجود القوات الكردية على حدودها تهديدا مباشرا لأمنها القومي، كونها تسعى لإقامة دولة مستقلة تمهد للانفصال عن سوريا والإعلان عن دولة تدعم بالضرورة انفصال جنوب شرق تركيا ذي الأغلبية الكردية، يشكل هذا الملف أبرز محطات الخلاف بين تركيا والولايات المتحدة، وقد نجحت تركيا في قطع الطريق على إقامة دولة كردية غرب الفرات عبر توغل جيشها في سوريا من خلال عمليات درع الفرات و غصن الزيتون ونبع السلام، قطر تعلن وقوفها إلى جانب تركيا التي تقيم معها عملا مشتركا في سوريا، فلقطر وتركيا عمل ميداني مباشر مع المعارضة السورية سياسيا وعسكريا وأمنيا، وبعد التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية عام 2015 لمنع سقوط نظام بشار الأسد ولتحبط الجهد التركي القطري الداعم للمعارضة السورية، وخلال سنوات من الدعم الروسي

[6] أهم حليف للسعودية والإمارات.

استطاع النظام السوري هزيمة المعارضة وطردها من أماكنها باستثناء التي تسيطر عليها تركيا شمال البلاد، وأصبحت روسيا عنصرا حاسما ورئيسيا في سوريا، حيث ترى روسيا أن سوريا تقع في مجالها الحيوي ومدخلا هاما للشرق الأوسط والمياه الدافئة، هذا التدخل الروسي ضاعف من متاعب تركيا وقطر وأحبط مساعيهما لإسقاط النظام في سوريا، بعد ذلك تصاعدت المواجهة التركية مع روسيا بعد إسقاط تركيا لطائرة عسكرية روسية في نونبر عام 2015 فشكلت تدهورا في العلاقات بين البلدين، لكن بعد تجاوز أزمة إسقاط الطائرة سعت روسيا وتركيا للتعاون في الملف السوري ضمن الوقائع الجديدة على الأرض، على الصعيد السياسي أطلقت موسكو مسار أستانا لتسوية الصراع في سوريا، كما عقدت لقاءات ثلاثية مع تركيا وإيران وأخرى رباعية مع فرنسا وتركيا وألمانيا لتسوية الصراع السوري.

ختاما، يعتقد الكاتب أن العلاقات التركية القطرية تتجه إلى مزيد من الشراكة الاستراتيجية في المستويات الثنائية والإقليمية والدولية وفي جميع المجالات المختلفة.

Asian issues

International scientific periodical journal

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de